
الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة
في تنزيه أبي حنيفة
رضي الله عنه
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي
في تسويد الصحيفة
للشيخ العلامة المحدث
محمد بن أحمد عاموه
حفظه الله تعالى
جامع الإمام الأعظم
رضي الله عنه
دار أبي حنيفة

الكلمات الشريفة

والمنارة المنيفة

في تنزيه أبي حنيفة

من الأقوال السخيفة

التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

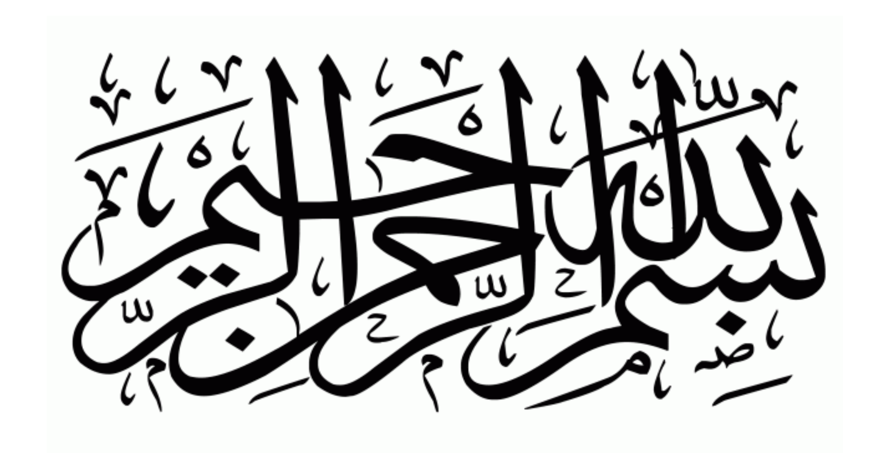
دار أبي حنيفة
للنشر والتوزيع
اليمن - الحديدة

يطلب من
السيد عمار / ٧٣٤٥٩٧٨٩٦
لؤي الحنفي / ٢٠ ٠٢٤٣ ٧٧٧
e-mail: daroabihanifah@gmail.com

الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة
في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
الجزء الأول

للشيخ العلامة المحدث
محمد بن أحمد عامود
حفظه الله تعالى




بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٨].
قال ﷺ «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

أيعاب الذين هم حفظوا الد ين من الترهات والتمويه
وإلى قولهم وما قد رووه راجع كل عالم وفقيه

قال الإمام عبد الله بن داود الخريبي (ما يقع في أبي حنيفة إلا حاسد أو جاهل ا.هـ من سير أعلام النبلاء ج٦ صـ ٤٠٢).

وقال الإمام عبد العزيز بن أبي رواد (أبو حنيفة المحنة من أحبه فهو سني ومن أبغضه فهو مبتدع).

وعن أبي معاوية الضرير قال حب أبي حنيفة من السنة ا.هـ سير أعلام النبلاء ج٦ صـ٤٠١.

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله إذا سمعت الرجل ينال من أبي حنيفة لم أحب أن أراه ولا أن أجالسه مخافة أن ينزل به آية من آيات الله فيجعل بي معه الله يعلم أني ما أرضى ما يذكر به وما يذكره أحد إلا وهو خير منه كان والله ورعاً حافظاً للسانه طيب المطعم مع علم والله كثير واسع ا.هـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيرمي.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد فقد أهدى إليَّ بعض طلبة العلم الصالحين كتاباً أزعجه وطلب مني النظر فيه والنصح للمسلمين فنظرت في الكتاب فإذا هو يسمى (**نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة**) لمؤلفه مقبل الوادعي والناشر له دار الحديث بدماج سنة ١٤١٨هـ الطبعة الأولى ولما طالعت الكتاب المذكور رأيت مؤلفه قد سود صحيفته وأتى بقاذورات لا تغسلها مياه البحار وقد قيل:

كأن ريحهم في خبث فعلهم ريح الكلاب إذا ما مسها المطر

وإني لأعلم أن كلام المؤلف في أبي حنيفة ساقط الاعتبار لا ينبغي الاشتغال به ولا يلتفت إليه وقد قيل:

ما يضر البحر أمسى زاخراً إن رمى فيه غلام بحجر

ولكن للرجل أتباع غرهم بجهله فوجب البيان والنصح للأمة حتى يقفوا على حقائق الأمور ولا يغتروا بأمثال هؤلاء

تصدر للتدريس كلُّ مهّوسٍ بليدٍ تسمى بالفقيه المدرس

فحق لأهل العلم أن يتمثلوا ببيت قديم شاع في كل مجلس

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس

وقد قيل في هذا وأمثاله:

لو كنت برداً كنت زمهريرا   أو كنت ريحاً كنت الدبورا

أو كنت غيماً لم يكن مطورا   أو كنت ماء لم يكن طهورا

فكتبت هذا الكتاب نصحاً للأمة والنصح لها من جملة فرائض الدين وذباً عن عرض إمام من كبار أئمة الدين والذب عن أعراض المسلمين وخصوصاً العلماء من واجبات الشرع المبين.

وسميت الكتاب بعد تمامه **(الكلمات الشريفة والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة من الأقوال السخيفة التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة)** وأسأل الله أن يرزق المؤلف التوبة والرجوع إلى الحق وأسأل الله تعالى أن يكتب لعملي هذا القبول بمنه وكرمه إنه أعظم مأمول وأكرم مسئول آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

محمد أحمد محمد عاموه

مدينة الحديدة ١٤١٨هـ

الفصل الأول

المطلب الأول: موجب الرد

المطلب الثاني: في حرمة إيذاء الفقهاء

المطلب الثالث: أبو حنيفة إمام الفقهاء ومن أفاضل العباد

المطلب الرابع: لماذا هذه الحملة على أبي حنيفة

المطلب الخامس: أسباب التحامل على أبي حنيفة

الفصل الأول

المطلب الأول: موجب الرد:

موجب الرد ما تقرر في الشرع من أن محاربة أهل البدع حق واجب قال الله تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران].

وقال تبارك وتعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠] والأحاديث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة وأقوال العلماء في ذلك مشهورة وقد قال أبو علي الدقاق الساكت عن الحق شيطان أخرس " يقول العلامة كمال يوسف الحوت فالتحذير من أهل الضلال المحرفين لشريعة الله والمكذبين للقرآن والحديث حق واجب لا يجوز التقصير فيه وأن من يغش المسلمين في دنياهم وفي طعامهم وشرابهم واجب التحذير منه فبالأولى من يغش المسلمين ببث العقائد الفاسدة والفتاوى التي ما أنزل الله بها من سلطان ويفتري على العلماء والحفاظ والمجتهدين ويخرق الإجماع ويحرم ما أحل الله ويحلل ما حرم الله روى البيهقي في مناقب الشافعي أنه حذر من حفص الفرد أمام جمع وقال له: (لقد كفرت بالله العظيم) وثبت عنه[1] أنه قال في معاصره حرام بن عثمان – وكان يروي الحديث ويكذب – (الرواية عن حرام حرام) إذا عرفت هذا فاعلم أن انتقاص أهل العلم منكر يجب إزالته وباطل يجب تحذير الناس منه ا.هـ

---

(١) لسان الميزان ١/ ١٨٢.

المطلب الثاني: حرمة إيذاء الفقهاء:

قال الإمام الحافظ النووي رحمه الله في مقدمة المجموع:

(فصل) في النهي الأكيد والوعيد الشديد لمن يؤذي أو ينتقص الفقهاء والمتفقهين والحث على إكرامهم وتعظيم حرماتهم.

قال تعالى ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج:٣٢] وقال تعالى ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج:٣٠] وقال تعالى ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر:٨٨] وقال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٨٥] وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أن الله عز وجل قال (من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب) وروى الخطيب البغدادي عن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما قالا إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي. وفي كلام الشافعي الفقهاء العاملون. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله ﷺ ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله عز وجل وفي الصحيح عنه ﷺ (من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا يطلبنكم الله بشيء من ذمته) وفي رواية (فلا تخفروا الله في ذمته) وقال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله: اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب بلاه الله قبل موته بموت القلب ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ا.هـ كلام النووي.

ويقول العلامة وهبي سليمان غاوجي كانت سنة السلف الصالح عدم التعرض للعلماء المشهود لهم بالخير والبر والتقوى بظنون وأوهام وجهالات فإن لحوم العلماء مسمومة ويخشى على صاحبها كما قيل سوء الخاتمة، ولعمر الله إن الإمام أبا حنيفة وأئمة المذاهب المعتبرة من السلف الصالح الذي اختار الله تعالى بقاء ذكرهم الجميل وأن يجعل مذاهبهم مذاهب الأمة في التقرب إليه سبحانه وتعالى بالعبادات وسائر الطاعات ا.هـ أبو حنيفة صـ٢٠٣.

ويقول العلامة الحافظ ابن عساكر رحمه الله في تبيين كذب المفتري ما نصه: واعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء رحمة الله تعالى عليهم مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم والاقتداء بما مدح الله به قول المتبعين من الاستغفار لمن سبقهم وصف كريم، إذ قال مثنياً عليهم في كتابه وهو بمكارم الأخلاق وضدها عليم ﴿**وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ**﴾ والارتكاب لنهي النبي ﷺ عن الاغتياب وسب الأموات جسيم ﴿**فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ وقد روي عنه ﷺ فيمن كتم ما عنده من العلم عند لعن آخر هذه الأمة أولها ماله من الوزر والإثم وذلك فيما أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن المسلم السلمي أخبرنا أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الصوفي إملاءً أخبرنا أبو بكر أحمد بن طلحة بن هارون المنقي أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي وأخبرنا الشيخان أبو الحسن علي بن أحمد

الغساني وأبو النجم بدر بن عبدالله الشيحي قالا أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الخطيب أخبرنا أحمد بن محمد بن رزق أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد القطان قال أخبرنا محمد بن الفرج الأزرق أخبرنا خلف بن تميم أخبرنا عبدالله بن السري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ قال (إذا لعنت آخر هذه الأمة أولها فمن كان عنده علم فليظهره فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد ﷺ) تابعه سريج بن يونس ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة عن خلف ورواه غيره عن ابن السري فزاد في إسناده ثلاثة أنفس أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن منصور الفقيه وأبو الحسن علي بن الحسن بن سعيد بدمشق قالا أخبرنا وأبو النجم الشيحي ببغداد قالا أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أخبرنا أبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأصفهاني بها قال أخبرنا سليمان بن أحمد الطبراني أخبرنا أحمد بن خليل الحلبي قال أخبرنا عبدالله بن السري الأنطاكي أخبرنا سعيد بن زكريا المدايني عن عنبسة بن عبدالرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا لعن آخر هذه الأمة أولها فمن كان عنده علم فليظهره فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد ﷺ) وهكذا رواه أبو هارون موسى بن النعمان المصري عن عبدالله بن السري أخبرناه أبو الحسن بن قبيس قال أخبرنا وأبو النجم التاجر قال أخبرنا أبو بكر الخطيب قال أخبرنا ابن رزق أخبرنا أبو إسماعيل بن زياد حدثني أبو عبدالله محمد بن يوسف بن بشر الهروي أخبرنا موسى بن النعمان المصري أبو هارون أخبرنا عبدالله بن السري بانطاكية قال أخبرنا سعيد بن زكريا المدايني عن عنبسة بن عبدالرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله

ﷺ (إذا لعنت آخر هذه الأمة أولها) ثم ذكر الحديث وأخبرنا الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم العباسي العلوي الخطيب بدمشق أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبدالرحمن بن عثمان بن القاسم بن يوسف بن فارس بن سوار الميانجي وأخبرنا الشيخ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد بن محمد المعدل الشحامي بنيسابور قال قرئ على أبي عثمان سعيد بن محمد بن أحمد الحيري وأنا حاضر قيل له أخبركم أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري قالا أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي قال أخبرنا قتيبة بن سعيد قال أخبرنا عبيس بن ميمون عن عسل بن سفيان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (من كتم علماً ألجمه الله عز وجل بلجام من نار) لفظ حديث الميانجي أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن منصور بن قبيس الغساني قال وأخبرنا أبو منصور عبدالرحمن بن محمد بن عبدالواحد بن زريق الشيباني قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق والحسن بن أبي بكر قالا أخبرنا عبدالله بن إسحاق البغوي ح قال أبو بكر وأخبرني هلال بن محمد الحضار أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف قالا أخبرنا بشر بن موسى أخبرنا أبو عبدالله محمد بن الفرج بن فضالة عن أبيه الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ (إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء قيل يا رسول الله وما هي؟ قال: إذا كان المغنم دولاً والأمانة مغنماً والزكاة مغرماً وأطاع الرجل زوجته وعق أمه وبر صديقه وجفا أباه وأكرم الرجل مخافة شره وكان زعيم القوم أرذلهم وارتفعت الأصوات في المساجد وشرب الخمر ولبس الحرير واتخذوا القيان والمعازف ولعن آخر هذه الأمة أولها فترقبوا عند ذلك ثلاثاً ريحاً حمراء

وخسفاً ومسخاً) واللفظ لحديث ابن الصواف وأخبرنا الشيخ أبو سهل محمد بن إبراهيم بن محمد بن سعدويه الاصبهاني المعدل ببغداد أخبرنا أبو الفضل محمد بن الفضل بن محمد بن عبدالله الحلاوي الحافظ أخبرنا بكر بن سهل بن موسىٰ بن يحيىٰ البلقاوي قال أخبرنا زيد بن المسور عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ (ما آتىٰ الله عالماً علماً إلا أخذ عليه الميثاق أن لا يكتمه) فالإقدام علىٰ الغيبة مع العلم بتحريمها أمر كبير وما ورد في النهي عنها وعن سب الأموات كثير واستقصاء ذكره والرواية بطرقه وأسانيده عسير والسعيد من كف عن ذلك وكفاه من ذكر اليسير أخبرنا الشيخ أبو عبدالله الحسين بن عبدالملك بن الحسين الأديب بأصبهان أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمود بن أحمد الثقفي الأديب أخبرنا أبوبكر محمد بن إبراهيم بن علي القري أخبرنا أبو يعلىٰ أحمد بن علي الموصلي أخبرنا الحكم بن موسىٰ بن محمد بن سلمة أخبرنا محمد بن إسحاق عن عمه موسىٰ بن يسار عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ (من أكل من لحم أخيه في الدنيا قرب له لحمه في الآخرة فيقال له كله ميتاً كما أكلته حياً قال فيأكله ويكلح ويصيح) وأخبرنا الشيخ أبو الأعز قراتكين بن الأسعد بن المذكور الأزجي ببغداد قال أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ الورَّاق قال أخبرنا محمد بن إبراهيم بن أبان السراج أخبرنا يحيىٰ بن عبدالحميد الحماني أخبرنا أبوبكر بن عياش عن الأعمش عن سعيد بن عبدالله بن جريج عن أبي برزة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ (يا معشر من آمن بلسانه ولما يؤمن بقلبه لا تتبعوا عورات المسلمين ولا عثراتهم فإن من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته ومن تتبع الله عثرته يفضحه وإن كان في بيته) رواه أحمد بن حنبل

في مسنده عن أسود بن عامر عن أبي بكر بن عياش وأخبرنا الشيخان أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن السمرقندي وأبو جعفر محمد بن علي بن محمد بن السمناني الوكيل ببغداد قالا أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالله الصريفيني أخبرنا عبيدالله بن محمد بن حبابة البزار قال أخبرنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي أخبرنا علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي ﷺ قال (لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا) ولم يقل فيه علي أخبرناه رواه البخاري في الصحيح عن علي بن الجعد وهذا القدر في هذا المعنى كافٍ ولصدر من وفق للانتفاع به شاف ا.هـ كلام ابن عساكر.

المطلب الثالث: أبو حنيفة إمام الفقهاء ومن أفاضل العباد:

إذا تقرر ما تقدم من حرمة إيذاء انتهاك وانتقاص الفقهاء والعلماء والمتعلمين تبين أن ما فعله المؤلف حرام ومنكر شرعاً تجب إزالته وباطل تجب محاربته إذ من المعلوم المقرر بداهة أن أبا حنيفة من أئمة المسلمين وساداتهم بل هو إمام الفقهاء، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ج٦ في ترجمة أبي حنيفة: وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى والناس عليه عيال في ذلك. وقال ابن المبارك أبو حنيفة أفقه الناس. وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وقال جرير قال لي مغيرة جالس أبا حنيفة تفقه فإن إبراهيم النخعي لو كان حياً لجالسه وقال حفص بن غياث: كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر لا يعيبه إلا جاهل. وقال علي بن عاصم لو وزن علم الإمام أبي حنيفة بعلم أهل زمانه لرجح عليهم. قال الذهبي: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام. وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل
١-هـ ملتقطاً من سير أعلام النبلاء.

يقول العلامة المحدث ظفر في كتابه قواعد في علم الحديث المطبوع بتحقيق المحدث عبدالفتاح أبو غده رحمه الله ما نصه: أما أبو حنيفة فما أدراك ما أبو حنيفة إمام الأئمة سراج الأمة كاشف الغمة ذو مناقب جمة طبق علمه الشرق والغرب من ديار الإسلام وفاز بفضل التابعية في عصره من بين الأنام أذعن لإمامته واعترف بجلالته أجلة العلماء الأعلام وأثنى عليه بسعة العلم وجودة الحفظ ودقة الفهم جماعة من المعدلين وفئة من المحدثين(١) مع وصفهم إياه بالزهد والورع التام والقبول العام من الخواص والعوام، ولنذكر هاهنا من أحواله العلية قدراً ضرورياً من مناقبه الجلية تبركاً وتيمناً لا تزكية وتعديلاً فإنه رضي الله عنه أجل وأرفع من ثناء القاصرين مقاماً وأحسن مقيلاً ومن أراد البسط في معرفة أحواله ومناقبه ودرجته في العلم لا سيما في الحديث فليراجع رسالتنا " إنجاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن "(٢) ونحن نلخصها لك ها هنا وكل قول عزوناه في هذا الفصل إلى أحد ولم نذكر مأخذه أنه من أي كتاب وفي أي صفحة منه فإنه مذكور في " إنجاء الوطن " مع ذكر المأخذ مقيداً بالصفحات فليتنبه لذلك وإنما فعلنا ذلك روماً للاختصار.

---

(١) قال الذهبي في العبر ١:٢١٤ : " كان أبو حنيفة النعمان بن ثابت من أذكياء بني آدم جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء ومولده سنة ثمانين وهو أحد أقوال ثلاثة في ولادته رأى أنساً وتوفي سنة خمسين ومئة " عبدالفتاح.

(٢) طبع حديثاً باسم [أبو حنيفة وأصحابه المحدثون] ا.هـ محمد عاموه.

ثبوت تابعية الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه:

اعلم أن جمهور المحدثين على أن الرجل بمجرد اللقيا والرؤية يصير تابعياً ولا يشترط أن يصحب الصحابي مدة قال الحافظ في شرح النخبة: هذا هو المختار وإمامنا الأعظم قد ثبتت رؤيته لبعض الصحابة واختلف في روايته عنهم قال الإمام علي القاري والمعتمد ثبوتها.

وقد صرح برؤيته لأنس وكونه تابعياً على المختار جمع عظيم من المحدثين وأهل العلم بالأخبار منهم ابن سعد صاحب الطبقات والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ والحافظ ابن حجر في جواب فتيا قد رفعت إليه في ذلك(١) والحافظ العراقي والدارقطني والإمام أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري المقريء الشافعي وأثبت روايته عن الصحابة أيضاً(٢) والحافظ السيوطي وحكم بعدم بطلان الرواية أيضاً والحافظ أبو الحجاج المزي والحافظ الخطيب البغدادي والحافظ ابن الجوزي والحافظ ابن عبدالبر والحافظ السمعاني في كتاب الأنساب له والإمام النووي والحافظ عبدالغني المقدسي والإمام الجزري والتوربشتي وصاحب كشف الكشاف(٣) وصاحب مرآة الجنان الإمام اليافعي والعلامة ابن حجر المكي الشافعي والعلامة أحمد القسطلاني حيث عده من التابعين والعلامة الأزنيقي في مدينة العلوم

---

(١) وقد أوردها السيوطي في تبييض الصحيفة صـ٤-٥ عبدالفتاح.

(٢) أنظر أسماء الصحابة الذين سمع منهم أبو حنيفة في الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ج ١-٢٨ عبدالفتاح.

(٣) هو سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني شيخ الإسلام في عصره وشيخ الحافظ ابن حجر توفي سنة ٨٠٥هـ وجاء اسم كتابه هذا في كشف الظنون ج ١٤٧٩:٢ هكذا: الكشاف على الكشاف عبدالفتاح.

والعلامة بدر الدين العيني الحنفي. فأبو حنيفة تابعي بلا ريب ومندرج في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ا.هـ.

ولقد كان أبو حنيفة ﷺ أحد المجتهدين في العبادة وهاك طرفاً من عبادته قال شمس الأئمة الكردري[1] في رسالته[2]: نقل عنه أنه صلىٰ الفجر بوضوء العشاء بنيف وثلاثين سنة وقيل أربعين سنة وكان يختم القرآن في كل يوم وليلة مرة وفي رمضان كل يوم مرتين مرة في النهار ومرة في الليل. وقال ابن المبارك: كان أبو حنيفة يجمع القرآن في ركعتين وقال أيضاً أربعة من الأئمة ختموا القرآن في ركعتين عثمان بن عفان وتميم الداري وسعيد بن جبير وأبو حنيفة انتهىٰ ملخصاً.

---

(١) و هو محمد بن عبدالستار الكردري بفتح الكاف نسبة إلىٰ كردر ناحية من أعمال جرجانية خوارزم ولد سنة ٥٥٩ونشأ بخوارزم وقرأ الأدب علىٰ ناصر الدين المطرزي صاحب المغرب ثم طلب العلم واجتهد وأخذ عن كبار الفقهاء منهم ركن الإسلام إمام زاده صاحب شرعة الإسلام ومنهم قاضيخان صاحب الفتاوىٰ ومنهم صاحب الهداية وبرع وفاق أقرانه وأقر له بالفضل والتقدم أهل زمانه مات ببخارىٰ سنة اثنتين وأربعين وستمائة كذا قال محمود بن سليمان الكفوي في اعلام الأخيار منه رحمه الله تعالىٰ.

(٢) هي الكتاب المعروف باسم مناقب الإمام أبي حنيفة وهو مطبوع في مجلدين يقع هذا النص منه ج ١:٢٤١-٢٤٢ والعبارة في الأصلين وقع فيها تحريف وسقط صححتها من المناقب.

وفي تهذيب الأسماء واللغات[1] للنووي عن إبراهيم بن عكرمة قال: ما رأيت أورع ولا أفقه من أبي حنيفة وعن سفيان بن عيينة قال ما قدم مكة في وقتنا رجل أكثر صلاة من أبي حنيفة وعن يحيىٰ بن أيوب الزاهد قال كان أبو حنيفة لا ينام الليل وعن أبي عاصم النبيل قال كان أبو حنيفة يسمي الوتد[2] لكثرة صلاته.

وعن أسد بن عمرو قال: صلىٰ أبو حنيفة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان عامة الليل يقرأ القرآن في ركعة وكان يسمع بكاؤه حتىٰ يرحمه جيرانه وحفظ عليه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعة آلاف مرة.

وعن الحسن بن عمارة أنه غسل أبا حنيفة حين توفي وقال: غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد يمينك في الليل منذ أربعين سنة وعن ابن المبارك أن أبا حنيفة صلىٰ خمساً وأربعين سنة الصلوات الخمس بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعتين.

وعن أبي يوسف قال بينا أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمع رجلاً يقول لرجل هذا أبو حنيفة لا ينام الليل فقال أبو حنيفة لا يتحدث عني بما لا أفعله فكان يحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً وهذا قليل من كثير وغيض من فيض والإشارة تكفي اللبيب.

---

(١) صـ ٢٢٠.

(٢) تشبيهاً بوتد الخيمة لطول قيامه في الصلاة

المطلب الرابع: لماذا هذه الحملة على أبي حنيفة؟

أبو حنيفة هو الإمام الأعظم رضي الله عنه فتح الله عز وجل عليه في الفقه فتحاً عظيماً ورزق فقهه القبول فتابعه الناس فأصبح أكثر الأئمة الأربعة أتباعاً فثلثي المؤمنين يعبدون الله عز وجل على طريقة أبي حنيفة رضي الله عنه ولأبي حنيفة رضي الله عنه يد طولى في تقرير اعتقاد أهل السنة والرد على المشبهة والمجسمة والمذهب الحنفي أوسع المذاهب فروعاً وأكثرها حكماً وأقربها تناولاً وتخريجاً واستنباطاً وتأصيلاً وخوارج العصر لا يرضيهم شيء من ذلك فنصبوا العداء لأبي حنيفة وللمذهب الحنفي هدماً للتراث الشرعي الإسلامي العظيم وإيذاء لأكبر قدر من المؤمنين لأن من صفات خوارج العصر الوقيعة في علماء الأمة والسباب والشتائم للمخالفين لكل هذا شنُّوا هذه الحملة على أبي حنيفة لإطفاء نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المطلب الخامس: أساب التحامل على أبي حنيفة رضي الله عنه:

خلاصة أسباب تحامل بعضهم وكلامهم السوء في الإمام الأعظم رضي الله عنه ترجع للتالي:

١- الجهل: جهل أولئك بحقيقة حاله لبعد المسافة بينهم وبينه وعدم توافر أسباب اللقاء أو الواسطة الطيبة الأمينة ومن المشهور في كتب السير تحامل الأوزاعي إمام الشام على أبي حنيفة إمام العراق حتى أطلع عبدالله بن المبارك الأوزاعي على بعض مسائل الإمام فلما عرف أنها من مسائله تاب مما كان منه ورغَّب ابن المبارك في الجلوس إليه ثم حين لقيه ازداد إعجابه وأخذ عنه كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

٢- المعاصرة: معاصرة بعضهم له وقد نقل بعض تلامذة المعاصرين له كلامهم دون تمحيص وتدقيق ومعلوم أن المعاصرة تدفع

الأقران إلى التنافس في الكلام السوء إلا من حفظه الله تعالى، قال الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ في ترجمة الحافظ أبي نعيم: كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته ولا أقبل قول كل منهما في الآخر بل هما عندي مقبولان إلى أن قال كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو حسد وما ينجوا منه إلا من عصمه الله وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس.

٣- الحسد: والحسد هو الحالقة يحلق الدين وينحرف باللسان عن الشهادة باليقين ورحم الله الحسن ابن عمارة العابد الزاهد فقد أخذ يوماً بركاب الإمام رحمه الله تعالى وهو يقول والله ما أدركنا أحداً يتكلم في الفقه أبلغ ولا أصبر ولا أحضر منك وإنك لسيد من تكلم فيه في وقتك غير مدافع وما يتكلمون فيك إلا حسداً. ذكره الموفق المكي في مناقبه وفي المصدر نفسه أن يحيى بن معين كان يقول لمن تكلم في أبي حنيفة:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه … فالناس أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها … حسداً وبغياً إنه لدميم

٤- الخلاف في الرأي: وهذا هو الأكثر وهو الذي نجد من آثاره تهماً مردودة وأحكاماً مصورة إذا نظرنا إلى حقيقتها رأيناها أوهاما بُنِيَتْ على قواعد من الهوى، وظنوناً أرسيت على أصول من الهباء، مثل نعيم بن حماد الذي وضع قصصاً من نسج الخيال محاولاً أن يحط من قدر الإمام والحط من مكانته فكان مثله في ذلك كمثل من قال:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها … فلم يضرها وأوهى قرنه الوَعِلُ

٥- الانحراف: انحراف بعض القائلين عن الجادة مثل الآخذين بظواهر النصوص دون فقه وتبصر أو الزائغين في العقيدة كالمعتزلة وغلاة الخوارج والرافضة وأمثالهم.

قال الشيخ تاج الدين السبكي في رسالته قاعدة في الجرح والتعديل التي أفردها المحقق أبو غده من الطبقات الكبرى: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح فربما خالف الجارح المجروح فجرحه لذلك ومن أمثلة ذلك قول بعضهم في البخاري تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ فيا لله والمسلمين أيجوز لأحد أن يقول في البخاري متروك وهو حامل لواء الصناعة ومقدم أهل السنة والجماعة ثم يا لله والمسلمين أتجعل ممادحه مذام فإن الحق في مسألة اللفظ معه إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنَّ تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعتها، ومن ذلك قول بعض المجسمة يريد أبا إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي في أبي حاتم ابن حبان لم يكن له كبير دين نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحد لله تعالى.

فياليت شعري من أحق بالإخراج من يجعل ربه محدوداً أو من ينزه الله عن الجسمية.

وقال أيضاً وقد تزايد الحال بالخطابية – وهم المجسمة – في زماننا فصاروا يرون الكذب على مخالفيهم في العقيدة – لاسيما القائم عليهم – بكل سوء في نفسه وماله وبلغني أن كبيرهم استفتى في شافعي أيشهد عليه بالكذب فقال ألست تعتقد أن دمه حلال قال نعم قال فما دون ذلك دون دمه فاشهدوا دفع فساده عن المسلمين فهذه عقيدتهم ويرون أنهم المسلمون وأنهم أهل السنة ولو عدوا عدداً لما بلغ علماؤهم - ولا عالم فيهم على الحقيقة - مبلغاً يعتبر ويكفرون غالب

علماء الأمة ثم يعتزون إلىٰ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وهو منهم بريء ولكنه كما قال بعض العارفين ورأيته بخط الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما وهم بريئان منهم أحمد بن حنبل ابتلي بالمجسمة وجعفر الصادق ابتلي بالرافضة ا.هـ

٦- التعصب: روىٰ الخطيب بسنده إلىٰ أبي مسهر قال: قال سلمة ابن عمرو القاضي علىٰ المنبر: لا رحم الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق ا.هـ قال المحقق الكوثري لفظ ابن عساكر في تاريخه لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق ففي الخبر المسوق هنا تغيير أبي فلان إلىٰ أبي حنيفة ومن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة مع تظافر الروايات علىٰ أن أول من قام بذلك جعد بن درهم وتبديل كلمة بكلمة أمر هين عندهم ومناقضة ما تواتر عن أهل العلم شيء لا أهمية له في نظرهم.

٧- الاختلاف في الاعتقاد: وهذا ظاهر جداً فأبوحنيفة رحمه الله تعالىٰ ينفي الحد عن الله ولا يقول بالمكان ولا الجهة وهم يثبتون ذلك.

وهناك مسائل أخرىٰ يأتي الكلام عليها في مواطنها إن شاء الله تعالىٰ كمسألة الإرجاء وزيادة الإيمان ونقصانه.

الفصل الثاني

المطلب الأول: المؤلف ومبلغ علمه

المطلب الثاني: المخطط يهودي وهؤلاء معاول هدم

المطلب الثالث: خلاصة الخطوط العريضة لأدعياء السلفية الجديدة

المطلب الرابع: علماء أم خدام عملاء

المطلب الخامس: حكم قراءة كتبهم وبيعها

الفصل الثاني

المطلب الأول: المؤلف ومبلغ علمه:

أولاً المؤلف:

هو مقبل بن هادي الوادعي الهمذاني ولد في قريته آل فائدة بوادي دماج وهي إحدىٰ القرىٰ التابعة لمحافظة صعدة التي تقع في شمال اليمن نشأ بها متأثراً بمذهب الشيعة ثم رحل عقب قيام الثورة إلىٰ نجران ومكث فيها سنتين ثم رحل إلىٰ مكة وكان قد تأثر وأعجب بجماعة الإخوان "هي غير جماعة الإخوان المسلمين" التي كان يتزعمها جهيمان العتيبي الذي ادعىٰ المهدية لأحد أتباعه في حادثة الحرم المشهورة عام ١٤٠٠هـ يقول المؤلف مبيناً إعجابه بهذه الجماعة في كتابه المخرج من الفتنة صـ١١٣: "كانت دعوة الإخوان بالمدينة دعوة مباركة لا يوجد لها نظير في هذا العصر يجالسهم طالب العلم ثم يرجع داعياً إلىٰ الله والسبب في ذلك أنهم وفقوا للوقوف مع النصوص ملأت دعوتهم الدنيا في مدة ست سنين لا بسبب كثرة علمهم ولا فصاحتهم في الخطابة ولكنها دعوة حق حتىٰ تميل إليها الفطرة السليمة يسودها النصح لله ولكتابه وللمؤمنين مجالسهم مجالس علم ثم ذكر أنهم كانوا يأتون إليه بعد العصر يدرسون عنده الحديث والنحو والمصطلح" وإن كان المؤلف قد حكم عليهم بأنهم بغاة ولكنه كان مائلاً إليهم محباً لهم فقد قال في المصدر نفسه صـ١١٦: فهؤلاء أي أتباع جهيمان لم يحاربوا الله ورسوله ولم يسعوا في الأرض فساداً ولكنهم كانوا يظنون أنهم علىٰ حق فأخطأوا وكنا نعتقد أنهم علىٰ خطأ وهم في الحرم ومع هذا كنا نسأل الله أن ينصرهم لأن خطأهم هذا ليس بشيء بجانب فساد حكام المسلمين نسأل الله أن يبدل الإسلام خيراً منهم فهذا ما أعتقده وسأسأل عنه يوم ألقىٰ الله ا.هـ بحروفه...

وعلى المؤلف في هذا مؤاخذات:

أولاً: الجماعة المذكورة جماعة عاطلة عن العلم وهو يشهد لهم زوراً بالعلم.

ثانياً: ادعى أن دعوتهم ملأت الدنيا وهذه أعجوبة الأكاذيب.

ثالثاً: ادعاء المؤلف أن هؤلاء الخوارج وفقوا لفهم النصوص وهذه أعجب من سابقتها فما هو هذا الفهم الذي جعلهم يتوهمون بناءً على مناماتهم أن المهدي المنتظر معهم.

رابعاً: مناصرته لهم بالدعاء وقد خرجوا على حكام المسلمين وفي نظر الشيخ أن ذلك من الكبائر وأنهم بغاة فكيف يدعي لباغ بالنصر.

ثم عاد المؤلف إلى اليمن أرض الإيمان والحكمة جاءَ إليها لِبَثِّ سمومه ونشر سبابه فسوَّد كتباً في سب المسلمين وكأنه لم يعلم أن سباب المسلم فسوق وفعل الأفاعيل وأتى بالطامات والأعاجيب في كتبه فكشف عن عواره وأبان عن جهله فتصدى له علماء اليمن ونصحوه وأرشدوه فما انتصح ولا ارتشد ومازال مصراً على سبه للعلماء وجرحه لأولياء الله الصالحين أحياءً وأمواتاً والله حسيبه فيما فعل وأراني لست بحاجة لأن أمثل لسبابه وشتائمه فكل كتبه مملؤة بذلك وكل أشرطته مملؤة بذلك يعرف ذلك كل من قرأ له أو سمع ولله در من قال:

لم يعهدوا رد السلام فدرسهم ... سب الدعاة كأفضل الأذكار

سل مقبلاً من هم أئمة ديننا ... في ذا الزمان بسائر الأمصار

سيجيب مشكوراً كما قد قالها ... هم خمسة أو سبعة الأنفار

اثنان في أرض الحجاز ونجدهم ... والآخرون بمأرب وذمار

أوليس هذا منهجاً أنتم له ... رغم الضلال المحض في إصرار

أخفيتم في ذا التعصب انجم الـ دنيا وأيضاً منحة الغفار
علماء أمة أحمد وبحورها جلوا عن الإحصاء في الأسفار
حاربتم أهل المساجد والتقى وعاديتم صفوة الأخيار
أبغضتم خير العباد فأين ما أبقيتم للكفر والفجار
من علم الأطفال شر تطاول على الكبار ونخبة الأبرار
جرح الأئمة دينكم وانتقاص الصفوة الأطهار

ثانياً مبلغ علمه:

فالمؤلف لا يعرف أصول الفقه مع كون معرفة أصول الفقه ضرورية لمن يتصدر للفتيا وهي وسيلة لفهم الكتاب والسنة جاء في شريط أسئلة أبو ظبي رقم ٣ سئل أي الشيخ عن أفضل كتاب مختصر في أصول الفقه فأحال السؤال على أحد تلامذته ثم قال الشيخ: " فأنا ما قرأت في أصول الفقه إلا في مذكرة الشنقيطي رحمه الله على كل الذي أنصح به أن هذه الأصول نفسها ما يعارض بها الكتاب والسنة " يقول الشيخ العامري معلقاً فلست أدري ما هو وجه المعارضة الذي يهدف إليه الشيخ وكيف تكون طريقاً للمعارضة وهي وسيلة ملحة لفهم الوحيين.

ولجهل المؤلف بعلم الأصول نجده يزهد الطلاب فيه ويقلل من شأنه ولست هنا بصدد بيان فضل علم الأصول فهو معلوم لدى صغار طلبة العلم عندنا.

وكذلك المؤلف لا يعرف الفقه ولا يرجع إلى كتبه إلا نادراً جاء في شريط الأسئلة الذرية من ألمانيا الغربية رقم ٧١ " إنني لا أرجع إلى كتب الفقه إلا عند الحاجة إذا عرضت مسألة لأننا لو أردنا أن نصرف

وقتنا في كتب الفقه لما استطعنا أن نحصل علماً نافعاً من العلوم الأخرىٰ فرب مسألة فيها عشرون قولاً ورب مسألة فيها عشرة أقوال ورب مسألة فيها ستة أقوال فمن أجل هذا نحن ننصح بالإقبال الكلي علىٰ الكتاب والسنة واقتناء كتب الفقه والاستفادة منها في الحاجة إليها " وفي شريط له بعنوان أسئلة منها عن الانتخابات برقم ١٩٢ زهد في متون الفقه كزاد المستقنع ومتن أبي شجاع ونحوها وقال: " إنها تقسي القلب وقال لو أقبل الناس علىٰ هذه المتون لضاع الدين جرَّت الناس من سيء إلىٰ أسوأ " قاتل الله الجهل ما أقبحه ولهذا أنا لا أستغرب كلامه في أبي حنيفة سيد الفقهاء لأن الرجل ما عرف الفقه ولا درسه ولعدم فقهه حنق علىٰ الفقهاء فنجده في قمع المعاند ينكر فقه أبي حنيفة ليس بمحدث ولا فقيه فقال عن أبي حنيفة الراجح ضعفه في الحديث والفقه لا يعتمد عليه وكرر ذلك فقال ولا ينبغي أن يعتمد عليه في الفقه، ولله در من قال:

سموه حامضاً وهو خل مثل من لم يصل إلىٰ العنقود

وصدق حبيبي رسول الله القائل في الحديث الصحيح (آخر ما أدركت من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

أبو حنيفة إمام الفقهاء المجمع علىٰ فقهه لا يعتمد عليه علىٰ من يعتمد إذاً؟؟ عليك وعلىٰ أضرابك من الجهال الذين ما عرفوا الفقه ولا درسوا علوم الشرع وإنكار فقه أبي حنيفة جنون سافر أما قرأت كلام الذهبي يا مقبل في فقه أبي حنيفة فهاك كلامه انظر فيه قال رحمه الله في سير أعلام النبلاء مجلد ٦: أبو حنيفة الإمام فقيه الملة عالم العراق... وعني بالآثار وارتحل في ذلك وأما الفقه والتدقيق في الرأي فإليه المنتهىٰ والناس عيال عليه في ذلك... وقال حفص بن غياث: كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر لا يعيبه إلا جاهل...

وقال ابن المبارك: أبو حنيفة أفقه الناس. وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. قلت القائل هو الذهبي الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وقال آخر:

وهبني قلت أن الصبح ليل أيعمى المبصرون عن الضياء

والمؤلف جاهل بعلوم القرآن من تفسير وقراءات وتجويد وانظر ما قاله في تعلم التجويد في قمع المعاند حينما سئل عن حكم تعلم التجويد هل هو واجب فأجاب بقوله: الصحيح أنه ليس بواجب.... إلى أن قال وبعضهم يقول التجويد مأخوذ بالأسانيد إلى المقرئين..... فيقال لهم أين هذه الأسانيد وأن بعض المدود حركة وبعضها حركتان وبعضها أربع..... إلخ كلامه.

أقول هذه هذرمة فارغة من رجل مفلس لا يعرف كتب التجويد والقراءات ولو رجع إلى أهل العلم لعرف الأسانيد والأحكام أما عن التمذهب بأحد المذاهب الفقهية المعتبرة فهي عند المؤلف من الأمور المحرمة بل هي سبب فرقة المسلمين في نظره وأقواله في هذا شهيرة منها قوله في المخرج من الفتنة وهو المدخل إليها على التحقيق " أنا أعتقد أنه لا يجوز لمسلم أن ينتمي إلى مذهب من المذاهب لأن الله يقول ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] ومن عجيب ما استدل به المؤلف على عدم جواز الإنتماء لمذهب فقهي معتبر أن لهذه المذاهب أصولاً غير الكتاب والسنة مثل الإجماع والقياس والمصالح المرسلة والاستحسان وأقوال الصحابة.

هكذا يكون العلم وبنى على هذا العلم أحكامه وفتاواه الخاطئة ولما سئل كما في شريطه ذم التقليد أن هناك علماء أجلاء كانوا ينتسبون إلى المذاهب الفقهية كالبيهقي والدارقطني والنووي وابن حجر ينتمون للشافعي وابن عبدالبر وابن العربي للمالكي والطحاوي وابن أبي العز للحنفي وابن تيمية للحنبلي أجاب " بأن هذا لا دليل عليه والعلماء المتقدمون كانوا مضطرين إلى هذا الانتساب ا.هـ ولا أدري ما وجه هذا الاضطرار ولم يبينه المؤلف المسكين.

وعلى كل فالمؤلف ينكر حجية الإجماع والقياس قال في قمع المعاند " الصحيح أن الإجماع ليس بحجة وقال في كتاب المصارعة لا يعتد بالقياس وقال في شريط أسئلة أبو ظبي رقم ٥ لو جئتموني بإجماع أو بقياس أقول لا أقول بهما ا.هـ

ومعلوم أن الإجماع حجة لم ينكر حجيته إلا المبتدعة.

ومعلوم أن القياس الصحيح حجة لم ينكر حجيته إلا المبتدعة وأول من أنكر حجية الإجماع والقياس إبراهيم النظَّام المتهم بالزندقة.

وهاك طرفاً من ترجمة النظام كما ذكرها أبو غده في تعليقه على فقه أهل العراق وحديثهم لتعرف سلف المؤلف:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ابن أخت أبي الهذيل العلاف أحد كبار المعتزلة وقيل له: النظام لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة وهو أحد الملاحدة الخبثاء الذين تستروا بالاعتزال خوفاً من سيف الشرع.

ترجم له الإمام أبو منصور البغدادي في كتابه الفرق بين الفِرق عند ذكره الفرقة النَّظَّامية ص٧٩-٨٠ فقال (عاشر في شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السُمَنية القائلين بتكافؤ الأدلة! وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة ثم دوَّن مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبه الملحدة في دين الإسلام.

وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفاً من السيف فأنكر إعجاز القرآن في نظمه وأنكر ما روي في معجزات نبينا ﷺ من انشقاق القمر وتسبيح الحصى في يده ونبوع الماء من بين أصابعه ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته.

ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها ولم يجسر على إظهار رفعها فأبطل الطرق الدالة عليها فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري.

ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرأه غداً في صحيفة مخازيه وطعن في فتاوى أعلام الصحابة ﷺ وجميع فرق الأمة من فريقي الرأي والحديث مع الخوارج والشيعة والنجارية.

وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النَّظَّام وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالجاحظ........ وغيرهم مع مخالفتهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة منهم أبو الهذيل خاله وقد قيل ويل لمن كفره فرعون فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظَّام ومنهم: الجُبَّائي كفر النظام - في مسائل ذكرها أبو منصور البغدادي - وله في ذلك كتاب عليه.

ومنهم: الإسكافي له كتاب على النظام كفره فيه في أكثر مذاهبه.

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النظام ثلاثة كتب وللقلانسي عليه كتب ورسائل وللقاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله كتاب كبير في بعض أصول النظام وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب إكفار المتأولين

ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح النظام " انتهى
ثم ساق أبو منصور من فضائحه وأقواله وضلالاته وكفرياته الشنيعة إحدى وعشرين فضيحة وضلالة كل واحدة منها تقضي بكفره وفك رقبته بسيف الإسلام انظرها في الفرق بين الفِرق صـ٨٠-٩١ وقد ساق الغزالي في المستصفى ج صـ٢:٢٤٦- ٢٤٧ في أوائل مبحث القياس وإثبات القياس على منكريه جملاً من كلام النَّظَّام وطعونه في الصحابة وإنكاره القياس.

وقال شيخنا المحقق الكوثري رحمه الله تعالى فيما علقه على مراتب الإجماع لابن حزم صـ١٣: " هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام البصري توفي في حدود ٢١١هـ عن ست وثلاثين سنة وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف البصري المعتزلي وتلقى الاعتزال من خاله وتوفي قبله بنحو خمس سنوات وقد أكفره خاله وغيره من المعتزلة فضلاً عن أهل السنة كما ذكره ابن أبي الدم في الفرق الإسلامية.

وهو أول من أنكر الإجماع والقياس الشرعي وأطال لسانه في الصحابة ليتم له ما أراد من نفي حجية إجماع الصحابة ورد تمسكهم بالقياس في النوازل وهو كثير الوقيعة في أهل الحديث أيضاً وكان يعاقر الخمر ويجاهر بالفسوق ولا تزال تشكيكاته في الإجماع والقياس مدونة في كتب الأصول للأقدمين مع دفعها وهو الذي اتخذه الخوارج والروافض والظاهرية قدوة في آرائهم في الإجماع والقياس راجع ترجمته من عيون التواريخ انتهى. كلام أبي غده رحمه الله.

فكيف يصح بعد هذا نسبة المؤلف إلى أهل السنة وهو يخالفهم صريحاً فنسبة المؤلف إلى أهل السنة أو طريقته إلى أهل السنة خطأ محض لكثرة مخالفة المؤلف لأهل السنة.

وآراء المؤلف في مسائل الاعتقاد فيها الكثير المخالف لما عليه أهل السنة والجماعة ومن أبرز تلك المسائل إثبات المؤلف للجهة وإثبات الصفات الخبرية على حقائقها اللغوية وقد رددنا بدعهم في باب الاعتقاد في رسائل كثيرة مطبوعة والحمد لله.

ومن أبرز بدع المؤلف (حصره لمفهوم أهل السنة والجماعة على نفسه وأصحابه) وقد فصل ذلك وبينه الشيخ محمد العامري في كتابه (مقبل الوادعي آراؤه العلمية الدعوية دراسة ونقداً) فجزاه الله خيراً.

أما عن منهج المؤلف في الجرح والتعديل فهو المنهج العشوائي الذي لا يقوم على قواعد العلم المقررة عند أهله والمتتبع للجرح والتعديل عند المؤلف يجده غريباً في نواحي متعددة منها:

١- التجريح المبهم كقوله فلان حزبي أو مصلحي أو مغفل ونحو ذلك من الألفاظ المجملة التي لا يفسرها والتي يتلقاها بعض طلابه بدون نقاش لمعناها ومن المعلوم أن المعتمد المختار عند أئمة الجرح والتعديل وجوب تفسير الجرح راجع لهذا المبحث ألفية العراقي وفتح المغيث للسخاوي وتدريب الراوي والرفع والتكميل وقد عقد الخطيب لذلك باباً في الكفاية فراجعه إن شئت.

وإذا كان الجرح المبهم لا يقبل من أئمة الحديث على ما هم عليه من العلم والفطنة والورع إضافة إلى شدة الحاجة لمعرفة تجريحاتهم للرواة فما بالك إذا صدرت التجريحات ممن لم يبلغوا عشر معشار ما بلغوا مع عدم الحاجة لمعرفة تجريحاتهم.

٢- التجريح بناءً على الخلاف المذهبي أو الدعوي والتجريح بهذه الأمور مباين للإنصاف ومناف لمنهج المحدثين وقد جرح الشيخ بناءً على الخلاف الدعوي كثيراً والأمثلة على ذلك كثيرة جداً من ذلك قوله في شريط لصوص الدعوة " فيهم أي الإخوان – أناس أفاضل لكن الفاضل منهم مبتدع فليبلغ الشاهد الغائب الفاضل من الإخوان

المسلمين مبتدع لأنه متمسك بالحزبية !! فأنت ترى المؤلف قد حكم على الفاضل بالابتداع بناء على مسألة يخالفهم فيها وهي الحزبية.

٣- التجريح بناءً على بعض الأمور الخلافية الاجتهادية التي تحتمل الخطأ والصواب ولا شك أن هذا المسلك منكر عند سلف هذه الأمة مخالف لمنهج الجرح والتعديل والأمثلة كثيرة من ذلك مسألة استخدام الفيديو في المحاضرات والندوات وغيرها من أمور البر.

٤- إختراع ألفاظ جديدة في الجرح والتعديل لا صلة لها بالحفظ والرواية مع العلم أن ألفاظ التعديل عنده أقل من ألفاظ الجرح وهاك طرفاً من ألفاظ الجرح والتعديل عند المؤلف فمن ألفاظ التعديل قوله متبحر في علم الحديث مستفيد في علوم شتى سني صلب باحث قوي لا أعلم واعظاً في اليمن يماثله له تحقيقات تشد لها الرحال واعظ بصير مؤثر أسد السنة زاهد صابر متقن في تحقيقاته وهذه ألفاظ ذكرها الشيخ في بعض طلابه وأما ألفاظ الجرح فمنها في الكلام عن العلماء والدعاة من معاصريه هذه الألفاظ: مغفل، مفلس، بوق، مذبذب، مزعزع، ضليل، ضائع، مائع ملبس، حزبي، أضل من حمار أهله، ذو أوجه، صاحب هوس جويهل ملحد زائغ، محترق، ممسوخ، ممسحه، حاطب ليل، غبي مجادل غبي مكابر، مصلحي، لص، عميل، حلولي، مجادل دساس، خائن كذاب، كذاب أشر، تدحرج قليلاً قليلا، فاسق، لا يساوي بصله، لا يساوي كلامه بعره، لا يساوي فلساً، فيه ما فيه، منحرف ليس بمأمون، مخزن، مدخن، متنتن، نكبة، الطالب العاق، عمائم على بهائم لصوص دعوة، أصحاب لفلفة، الأنعام السائبة، الغنم السائمة، بقر ، قبحه الله، لا بارك الله فيه، لا جزاه الله خيراً، ساقطون، حزبية مغلفة سلفية مزيفة، من أئمة الضلال، مفلس في توحيد الألوهية، وهلمَّ جرا.

وغالب هذا يختلف عما يذكره المحدثون من ألفاظ الجرح والتعديل إذ تدور معظمها على جانب الحفظ والرواية.

المطلب الثاني: المخطط يهودي وهؤلاء معاول هدم:

لا يخفى على المسلم الواعي أن الصهيونية الآثمة توجه الضربات تلو الضربات في السر والعلن لتحطيم المسلمين وتفرقة كلمتهم وكذلك الشيوعية يفعلون للسيطرة على بلاد المسلمين واستمالة شبابهم إلى آراءهم الفاسدة ونظرياتهم الباطلة وكذلك تفعل العلمانية الماكرة الساعية لإبعاد الدين عن الدولة وإبعاد الإسلام عن مجال الحياة وحصره في بعض العبادات والرهبنة ونحن في غفلة لم نتعظ بعد يتوسع خلافنا ليتوسع أعداؤنا فالأمة المسلمة يتجاذبها دعاة الشر والأباطيل تحت مسميات كثيرة والعلماء الربانيون متحملون أعباء الدعوة إلى الله ﷻ وتبصير الناس بالدين يعملون ليل نهار على صد هذه الهجمات الشرسة ودفع الشبهات المضللة وكشف زيف الأباطيل يبصرون الناس بالحق مبرزين حقيقة الإسلام على وفق المنهج الرباني الذي سار عليه أئمة أهل السنة والجماعة على مدى تأريخ الإسلام وهذا ما يخيف أعداء الإسلام وهؤلاء الأعداء يدركون أن حمل الناس على ترك دينهم صعب ومحال فعمدوا إلى إيجاد مخطط يعمل على إيجاد التدين الزائف ونشر الآراء الشاذة والأقوال الضعيفة وإيجاد مناهج مختلة وآراء متطرفة باسم تجديد الدين تارة وباسم الإصلاح الديني تارة أخرى وتارة باسم العودة إلى منهج السلف وتارة باسم العودة الصحيحة إلى الكتاب والسنة إلى غير ذلك من الشعارات التي تسمع هنا وهناك وحرص أعداء الإسلام على نشر هذا المخطط بإيجاد أشباه العلماء ودعمهم فنشأت مجموعات هنا وهناك تزيت بزي العلماء وتقمصت بقميص الوعاظ وتعممت بعمائم المجددين والمصلحين ونادت بشعارات العودة لمنهج السلف والرجوع إلى الكتاب والسنة وتصحيح العقائد ومحاربة البدع إلى غير ذلك مما ظاهره الرحمة وباطنه العذاب فكان هؤلاء الذين لا يفقهون قولاً من أحسن من خدم أعداء الإسلام

بالعمل على بلبلة أفكار الأمة وتشكيكها وتضليلها في أربعة محاور أساسية الأول عقائدي والثاني أخلاقي والثالث فقهي والرابع دعوي وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: الأمر العقائدي:

الكل يعلم أهمية العقيدة وقداستها فبها قوام الإيمان، وعقائد الإسلام تقوم على تنزيه الله ﷻ عن ما لا يليق به سبحانه وتعالى وتؤكد على نفي التشبيه والتجسيم وتقرر مخالفة الله للمخلوقات كما قال تعالى في محكم آياته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى :١١] وتقرر غنى الله ﷻ عن خلقه فهو سبحانه وتعالى لا يحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء هذا ما سار عليه أهل الحق سلفاً وخلفاً من زمن الصحابة إلى يومنا هذا وعندما ظهرت البدعة وتكلم أرباب الأهواء في مسائل العقائد تصدى لهم الإمام أبو حنيفة وكانت له اليد الطولى في الدفاع عن عقيدة أهل الحق وجاء بعده الإمام الأشعري والإمام الماتريدي والإمام الطحاوي وسار الناس على طريقتهم وعرفوا بالأشاعرة والماتريدية وأصبح لقب أهل السنة والجماعة في العقائد إذا أطلق ينصرف إليهم ومازال المسلمون يُعَلِّمُونَ أبناءهم عقائد أهل الحق الماتريدية والأشاعرة رحمهم الله رحمة الأبرار يتعلمها الأجيال جيلاً بعد جيل يأخذها الخلف عن السلف ويتلقاها الطلاب عن الأشياخ لا يختلف منهم اثنان ولا يتناطح عنزان على كون طريقة الماتريدية والأشاعرة طريقة أهل الحق وأنهم أهل السنة والجماعة.

حتى جاءت هذه الطوائف تنادي بتصحيح العقائد فكان ماذا؟

كانت الدعوة إلى القول بالجهة وإثبات المكان لله ﷻ وتقرير أن الله في السماء مع أن الله موجود بلا مكان وعملوا على نشر المتشابه من الصفات الخبرية وحملوه على ظاهره وحقيقته اللغوية وشبهوا الله بخلقه من حيث علموا أو من حيث لم يعلموا وحكموا على أهل الحق

من الأشاعرة والماتريدية بالزيغ والضلال ونفروا الناس منهم وأظهروهم للناس فرقاً مبتدعة وروجوا لكتب طمسها التاريخ ونسيها الزمان وعملوا على نشرها وتوزيعها مجاناً في أحيان كثيرة مع ما فيها من الباطل ككتاب السنة المنسوب لعبدالله بن الإمام أحمد وكتاب الأربعين للهروي وكتاب التوحيد لابن خزيمة الذي رجع عنه وندم عليه وغيرها من الكتب التي تحمل في طياتها طامات.

وتكلم كثير منهم عن الله ﷻ بما لا يليق بجلاله وأطلقوا لأنفسهم تكفير المسلمين من غير موجب للتكفير وأصبح الكفر والشرك من أسهل ما يطلقونه على من خالفهم وقد تصدى لهم أهل العلم وكتبوا في ذلك كتباً كثيرة تكشف زيوف وأباطيل أهل الباطل.

ثانياً: الأمر الأخلاقي:

الكل يعلم أن الأخلاق بها قوام الأمة وصلاح المجتمع علم ذلك أعداؤنا فخططوا لإخراجنا عن سمو الروح للإنغماس بالشهوات فأوجدوا فئاما من الناس لمحاربة منهاج الأصفياء والتحذير من قراءة كتب الأتقياء بحجة أن كُتّابها صوفية كم قالوا وعابوا في إحياء علوم الدين أكبر موسوعة إسلامية ألفت في الأخلاق بل سموه إماتة علوم الدين وسعوا بكثير من المغالطة والتشويه لمنع الناس من الاتصال بعلماء التربية الروحية وتزكية الأنفس بحجج الابتداع والتصوف و..... و..... بل حملوا على أهل الله حملة كبيرة حتى لكأنك حينما تذكر واحداً من أقطاب الصوفية كأنما ذكرت عدواً لعيناً وشيطاناً رجيماً حسبي الله وكفى ونعم الوكيل من هذا الداء العضال والمرض السقيم والفهم العقيم أعوذ بالله من الوقيعة في الصالحين وأهل الله المقربين فتعلم الناس الجفاء وسوء الأدب وانخرط الناس في الفتن وضاعت الأخلاق وضعفت الروح وقست القلوب وبعد الناس عن الله لبعدهم

عن أهل الله وعدم مطالعة كتبهم ومدارستها فلله الأمر من قبل ومن بعد وأعوذ بالله من الحجب التي تحجب نور القلوب.

ثالثاً: الجانب الفقهي:

يعتبر الفقه الإسلامي أعظم ثروة فكرية شرعية للأمة المسلمة صَلُح لكل زمان ومكان في أيام مجد الإسلام وهو صالح لهذا الزمان الذي ظهر فيه للعيان مبلغ الخلل في القوانين الغربية والتشريعات البعيدة عن روح الشريعة الإسلامية وما ترتب عليه من فساد في الأنظمة العربية وفساد في المجتمعات الإسلامية ولا خلاص من هذا الخلل ولا علاج لهذا الخطر إلا بالعودة إلى الشريعة الإسلامية، والفقه الإسلامي هو أعظم ذخيرة تراثية شرعية يمكن الأمة أن تستفيد منها وتعمل على تقنينها لأن الفقه مأخوذ من الكتاب والسنة بل هو زبدة وخلاصة الفهم الصحيح للكتاب والسنة.

وأعداء الإسلام يدركون تماماً ما يمثله الفقه الإسلامي للأمة من ارتقاء وصفاء وسلامة، وهم لا يريدون الأمة أن تلتف حوله أو أن تهتم به أو تقبل عليه أو تتفهم ما فيه من أحكام وما فيه من سعة ورحمة ومرونة تجعله يصلح لكل زمان ومكان فعملوا على محاربة الفقه والدعوة إلى هجره لأنه أقوال الرجال ونحن ملزمون بالكتاب والسنة لا بآراء الرجال إلى غير ذلك من الشبه الضعيفة والشعارات الزائفة التي يرددها فئام من الناس يخدمون بها أعداء الإسلام من حيث يعلمون أو من حيث لا يعلمون.

فيا سبحان الله كيف يمكن تصور هجران الفقه وتركه وهو المصدر الكريم الذي ظل حكام المسلمين وقضاتهم يستفيدون منه ويعولون في تقرير أحكام الشريعة عليه على توالي القرون.

وحسب هؤلاء الفئام من الناس أنه بهجر الفقه وتركه وبمجرد اقتناء عدة كتب من كتب الحديث وشراء مصحف القراءات تجعل من

قارئها مجتهداً وإن لم يقرأها على عالم فقيه يدربه على الفهم الصحيح للكتاب والسنة ويوضح له المدارك عن كفاءة وخبرة وحسبناهم هذا حسبان باطل وقديماً قالوا:

ما العلم مخزون كتب لديك منها الكثير
لا تحسبن بهذا يوماً فقيهاً تصير
فللدجاجة ريش لكنها لا تطير

ولما كان الفقه الحنفي هو أكبر المذاهب الفقهية المعتبرة وأكثرها تفريعاً وأوسعها تجربة في الحكم ومؤسسه الإمام الأعظم أبو حنيفة هو سيد الفقهاء وإمامهم فالناس في الفقه عيال عليه، ودقائق الفقه مسلمة إليه لأجل هذا نالوا نصيباً وافراً من الطعن والقدح من هؤلاء الفئام الذين ظنوا بقبيح فعلهم أنهم سيعزلون الناس عن الفقه وسيقطعون صلتهم به ولكن الله متم نوره ولو كره الكارهون سيبقى الفقه مرجعاً مهماً لا غنى للأمة عنه وسيبقى أربابه أئمةً يقتدى بهم.

وسيذهب هؤلاء الفئام وستذهب آراؤاهم الباطلة وشعاراتهم الزائفة التي خدموا بها أعداء الإسلام من حيث شعروا أو من حيث لم يشعروا وسيصيرون سُبة في التاريخ وإلى الله المشتكى وهو المستعان ولا حولٍ ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

رابعاً: الجانب الدعوي:

لقد علم أعداء الإسلام خطر الدعوة القائمة على منهاج رباني متكامل التي تبصر الناس أحكام الدين وتدعوهم إلى القيام بواجباته في كل شئون الحياة فعمل هؤلاء الأعداء على محاربة الدعوة والدعاة الربانيين بكل الوسائل وكان من أهم الوسائل تسليط فئام من الناس يتقمصون قميص الدعوة والتجديد ومحاربة البدعة إلى غير ذلك من الشعارات التي ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب سلطوهم للنيل من

الدعاة الربانيين والعلماء المعتبرين وأقطاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأرباب الفتوىٰ فما كان من هؤلاء الفئام المسلطين علىٰ الدعوة والدعاة إلا النيل بالسباب والشتائم من الدعوة والدعاة أفراداً ومؤسسات وجماعات ما سلم منهم أحد لا من الأحياء ولا من الأموات بضاعتهم التبديع والتفسيق والتضليل والتشكيك واتهام النوايا والمقاصد والحرص علىٰ الفتنة والاختلاف وشغل الناس بقضايا هنا وهناك والخلط بين مسائل الفقه والاعتقاد بجعل المسألة الفقهية القابلة للاختلاف مسألة عقائدية إلىٰ غير ذلك مما يفرق ولا يجمع ونصبوا أنفسهم للجرح والتعديل وأين هم من الجرح والتعديل وأين هم من شروطه وحدوده وأحكامه وأهلية القيام به ولكنها الذريعة التي استباحوا بها أعراض الدعاة إلىٰ الله ﷻ فما سلم من أذيتهم أحد.

ولا أريد أن أنقل من كتب المؤلف ما قاله في كبار العلماء والدعاة فكل من طالع كتبه يعرف مدىٰ انخراط المؤلف في السباب لكبار العلماء ومن لا يوافقه علىٰ ذلك السباب نال حظه من السباب فمثلاً يقول في المحقق العلامة الإمام سعيد حوىٰ رحمه الله في شريط رقم ٤٢ من أسئلة أبو ظبي (سعيد حوىٰ يعتبر من ضلال المسلمين، ومن شك في سعيد حوىٰ يعتبر من ضلال المسلمين....) وأقول له سعيد حوىٰ من أئمة الهدىٰ رحمه الله رحمة الأبرار والذي يضلل أئمة المسلمين هو الضال المضل فاتق الله في الدعوة والدعاة إلىٰ الله فإن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في منتقصي حرمتهم معلومة ويقول في شريط الغبي المكابر: (الذي يظن أو يزعم أن حسن البنا من المجددين فهو عاطل عن العلم كيف يكون سلفي صوفي.....) وأقول له: نعم أنت العاطل عن العلم وينطبق عليك ما اخترته من التسمية لشريطك فمثل هذا الفهم لا يكون إلا من غبي مكابر وحسن البنا إمام مجدد مجاهد رحمه الله وهو سلفي صوفي وكل من عرف الشريعة وأتقن الكتاب والسنة

إتقاناً صحيحاً ينادي بأعلى صوته أنه سلفي صوفي لأن محبة السلف والتزام طريقتهم من الإسلام ولأن التصوف التزكية والتربية الروحية الخلق الحسن مقام الإحسان من الإسلام وما ضرنا إلا سلفية مزعومة تنطح، وصوفية مزعومة تشطح أما السلفية الحقة والصوفية الحقة فهما كالظهر مع البطن لا يكون أحدهما بدون الآخر.

ولا أريد أن أطيل باستيعاب من جرحهم هذا المجروح فالله حسيبه فيما صنع من جرح الأئمة الكبار والعلماء الأخيار وسيبقى الكبار كباراً والأخيار أخياراً لا يضرهم جرحه بل ضر بذلك نفسه فأصبح بجرحه لهم مجروحاً وبطعنه فيهم مطعوناً ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذه أربعة محاور مهمة ركز عليها أعداء الإسلام وخططوا لضربنا فيها وتبعهم في ذلك فئام من الناس من حيث شعروا أو من حيث لم يشعروا فلنكن على حذر تام من الانجرار إلى مخططات الأعداء وتحقيق أهدافهم ولنحرص على منهجية أهل الحق أهل السنة والجماعة في فهم الإسلام لنسلم من ورطات الجهل ومزالق الأقدام نسأل الله السلامة والعافية.

المطلب الثالث: خلاصة الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة:

كتب الشيخ عبدالرزاق بن خليفة الشايجي أحد علماء الكويت رسالة لطيفة طبعت سنة ١٤١٥هـ سماها الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة هاك خلاصتها:

١- الأصل الأول: أ - خوارج مع الدعاة – يكفرونهم بالخطأ ويخرجونهم من الإسلام بالمعصية.

ب – مرجئة مع الحكام – يكتفون منهم بإسلام اللسان ولا

يلزمونهم بالعمل فالعمل عندهم بالنسبة للحكام خارج عن مسمى الإيمان.

ج- رافضة مع الجماعات – فقد انتهجوا مع الجماعات الإسلامية نهج الرافضة مع الصحابة وأهل السنة فإن الرافضة جمعوا ما ظنوه أخطاء وقع فيها الصحابة الكرام ورموهم جميعاً بها وهؤلاء جمعوا مثالب علماء أهل السنة وسقطاتهم واتهموا الجميع بها.

د- قدرية مع اليهود والنصارى والكفار – فهم يرون أنه لا مفر من تسلط الكفار علينا ولا حيلة للمسلمين في دفعهم وكل محاولة لصد الكفار محكوم عليها بالفشل مسبقاً ولذلك فلا جهاد حتى يخرج الإمام.

٢- الأصل الثاني: كل من وقع في الكفر فهو كافر وكل من وقع في البدعة فهو مبتدع من غير بحث هل وقع فيه عن عمد أو خطأ أو جهل أو اضطرار وهل له تأويل أم لا.

وكل مسلم وقع في بدعة أو ما يتوهمونه بدعة فهو مبتدع دون اعتبار أن يكون قائل البدعة أو فاعلها متأولاً أو مجتهداً أو جاهلاً.

٣- الأصل الثالث: إطلاق لفظ الزنديق على المسلم الذي ظاهره الصلاح فهؤلاء يتساهلون في إطلاق لفظ الزنديق فيطلقونه على المسلم المتبع للقرآن والسنة بخطأ أخطأ فيه مع أن أهل العلم لا يطلقون لفظ الزنديق في الأغلب إلا على الكافر المظهر للإسلام.

٤- الأصل الرابع: من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع نعم هذه طريقتهم إن بدعوا رجلاً أو جماعة ولم توافقهم على رأيهم الفاسد في التبديع فأنت مبتدع.

٥- الأصل الخامس: استدلالهم لمنهجهم الفاسد في التبديع والتفسيق والهجر والتحذير من المبتدعة بقولهم إن الله سبحانه ذكر أخطاء الأنبياء وهذا من عظائمهم ومصائبهم الكبيرة لما فيه من إساءة

الأدب مع الرسل فعتاب الله لمن شاء من رسله دليل علو رتبة الأنبياء عليهم السلام عند الله وكمال عنايته سبحانه وتعالى بهم لا تحقيرهم أو تنقيصهم كما تفعلون أنتم من جمع أخطاء وسقطات العلماء والدعاة لتحذير الناس منهم.

٦- الأصل السادس: استخدامهم سلاح هجر المبتدع ضد المسلمين الصالحين فهم لا يهجرون إلا أهل الله من العلماء والدعاة والأخيار أفراداً وجماعات.

٧- الأصل السابع: جمع مثالب الجماعات الدعوية من أجل هدمها بجمع بعض السقطات التي تصدر من بعض أفراد الجماعات لتعميمها على كل الجماعة.

٨- الأصل الثامن: النظر في أحوال الأمة ومعرفة أعدائها وفكرهم محرم شرعا كالنظر في التوراة المحرفة مع أن أهل السنة والجماعة يرون ذلك من جملة الفروض الكفائية على المسلمين.

٩- الأصل التاسع: أساليب الدعوة ووسائلها توقيفية قرروا ذلك الأصل لإبطال ما شاؤا من الأساليب وإقرار ما شاؤا.

١٠- الأصل العاشر: البدء بأهل السنة أولاً.

١١- الأصل الحادي عشر: الهم الأول جمع مثالب الدعاة من أجل التنفير منهم نعم جعل هؤلاء الجراحون همهم الأول في الدعوة إلى الله هو الوقوف على أخطاء الدعاة وجمع مثالبهم وحفظ سقطاتهم برقم الصفحة ونص كلامهم.... والاهتمام بنشر هذه المثالب والسقطات بقصد تنفير الناس منهم لا بقصد تحذير الناس من الوقوع فيها وإنما بقصد أن ينفروا الناس عن الداعي إلى الله ويبطلوا جميع جهاده وكل حسناته ويهدموا كل ما بناه ويحرموا المسلمين من جميع مؤلفاته وعلمه ولو كان نافعاً صالحاً وأي خراب وفساد أعظم من هذا الخراب والفساد فمن من العلماء سلم من الزلة ولو بحث باحث في

مثالب العلماء وسقطاتهم لجمع شيئاً لا يحصى وقد قال سليمان التيمي " لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله " قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله معقباً هذا إجماع لا أعلم فيه خلافا.

وقد قرر العلماء أن سقطة العالم أو زلته مغفورة بإذن الله في بحر حسناته وبيانها للناس للتحذير من الأخذ بها لابد أن يكون مصحوباً بالأدب مع أهل العلم.

١٢- الأصل الثاني عشر: هؤلاء أي الدعاة والعلماء الذين لا يوافقهم على رأيهم – أخطر على الإسلام من اليهود والنصارى.

١٣- الأصل الثالث عشر: يجب أن نقدم حرب هؤلاء – أي الدعاة والعلماء الذين لا يوافقونهم الرأي – على حرب اليهود والنصارى.

وهذه صفة الخوارج ففي البخاري وصف النبي ﷺ لهم بقوله الكريم ﷺ (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان).

١٤- الأصل الرابع عشر: لا يذكر للدعاة والمصلحين إلا سيئاتهم.

١٥- الأصل الخامس عشر: سب الدعاة إلى الله قربة إلى الله وعمل صالح أفضل من الصلاة والصوم.

١٦- الأصل السادس عشر: لا عمل لنصر الإسلام إلا بسبِّ العلماء والدعاة وتنفير الناس منهم أفراداً وجماعات.

١٧- الأصل السابع عشر: لم يكتفوا بظاهر المسلم بل ادعوا معرفتهم بالنيات والقلوب – بدليل إذا رأوا عالما يدعوا للسنة وهو يخالفهم الرأي في بعض القضايا قالوا ما دعا إلى السنة إلا لهدمها.

١٨- الأصل الثامن عشر: إطلاق لفظ الضال المضل على دعاة الهدى.

١٩- الأصل التاسع عشر: لا يحمل مطلق على مقيد ولا مجمل

على مفسر ولا مشتبه على محكم إلا في كلام الله.

٢٠- الأصل العشرون: حملهم أقوال السلف في التحذير من أهل البدع على الدعاة والعلماء المنتسبين لأهل السنة والجماعة.

٢١- الأصل الحادي والعشرون: إنزالهم الآيات النازلة في الكفار على المسلمين.

٢٢- الأصل الثاني والعشرون: اختراعهم لعبارة ليس على منهج السلف أو ليس على منهج أهل السنة والجماعة ويقصدون بذلك أنه ليس على طريقتهم فقد حصروا منهج السلف وأهل السنة والجماعة فيما هم عليه فقط.

٢٣- الأصل الثالث والعشرون: تربية الصغار على الثلب والشتم والتجريح.

٢٤- الأصل الرابع والعشرون: تركهم الحق إذا جاء ممن خالفهم من أصولهم الفاسدة تركهم الحق لأن من يخالفهم يقول به أو يفعله ويجعلون ذلك دليلا على معرفة الحق ولهذا يحكمون على القول أو الفعل بأنه باطل لأنه من منهج الحركة الإسلامية أو منهج التبليغ.

٢٥- الأصل الخامس والعشرون: إنكار منكر الإمام باللسان خروج وهذا الأصل فاسد لأن مناصحة الإمام واجبة وأعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر فلا يجوز تسمية الناصح للإمام دون تكفير بمعصية خارجياً ولكن الذي حملهم على ذلك تأصيلهم وجوب السكوت عن انحراف الحكام بحجة وجوب السمع والطاعة والصبر على ظلم الحكام وجورهم وعدم الخروج عليهم إلا في الكفر البواح وهذا كله حق ولكن السمع والطاعة في غير معصية والصبر على الظلم لا يمنع نصحه والعمل السلمي على كفه عن ظلمه وعدم مناصرة هذا الإمام الظالم أو تشجيعه أو الدعاء له بطول العمر والصحة ودوام الملك وما أشبه ذلك مما يقويه ويشجعه على ظلمه وعدم التهاون مع

الإمام في قضايا التشريع وجعل الحاكمية لله وحده لا أن نقول أن مبدأ الحاكمية كفر دون كفر وهي مسألة فقهية وما أشبه ذلك مما يشجع الحكام على بث القوانين الوضعية بحجة أنه لا يوجد توحيد حاكمية بل هو مصطلح مبتدع في الدين كما يقرره هؤلاء الذين لم يفقهوا التوحيد حق الفقه وبنى هؤلاء بسبب تهاونهم مع الحكام أصولاً فاسدة كثيرة منها لا قتال إلا بوجود إمام عام بإذن منه فما يجري من عمليات استشهادية في فلسطين ضد اليهود يسمونه انتحاراً إذ لم يوجد إمام عام ولا إذن فلا جهاد.

ومنها لا أمر بمعروف إلا بإذن الإمام.

ومنها جعلهم الخطأ في المسائل العلمية التي يقع فيها بعض الدعاة أعظم من الخطأ من أعمال الحكام وأخطاءهم فما يفعله الحكام من فساد وإفساد في الشعوب أمره سهل لا يضر إنما الذي يضر أن يخطئ داعية أو عالم فتقوم الدنيا ولا تقعد.

هذه خلاصة الخطوط العريضة لأصول أدعياء السلفية الجديدة وهاك الآن بعض أصول أهل السنة والجماعة في الحكم على المبتدعة كما قررها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

الأصل الأول: الاعتذار لأهل الصلاح والفضل عما وقعوا فيه من بدعة عن اجتهاد وحمل كلامهم المحتمل على أحسن محمل.

الأصل الثاني: عدم تأثيم مجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية وأولى من ذلك عدم تكفيره أو تفسيقه.

الأصل الثالث: عذر المبتدع المجتهد لا يقتضي إقراره على ما أظهره من بدعة ولا إباحة اتباعه بل يجب الإنكار عليه فيما يسوغ إنكاره مع مراعاة الأدب في ذلك.

الأصل الرابع: عدم الحكم على من وقع في بدعة أنه من أهل الأهواء والبدع ولا معاداته بسببها إلا إذا كانت البدعة مشتهرة مغلظة

عند أهل العلم بالسنة.

الأصل الخامس: لا يحكم بالهلاك جزماً على أحد خالف في اعتقاد أو غيره ولا على طائفة معينة بأنها من الفرق الضالة الثنتين والسبعين إلا إذا كانت المخالفة غليظة.

الأصل السادس: التحري في حال الشخص المعين المرتكب لموجب الكفر أو الفسق قبل تكفيره أو تفسيقه بحيث لا يُكفر أحد ولا يفسق إلا بعد إقامة الحجة عليه.

الأصل السابع: الحرص على تأليف القلوب واجتماع الكلمة وإصلاح ذات البين والحذر من أن يكون الخلاف في المسائل الفرعية العقدية والعملية سبباً في نقض عُرى الأخوة والولاء والبراء بين المسلمين.

الأصل الثامن: الإنصاف في ذكر ما للمبتدعة من محامد ومذام وقبول ما عندهم من حق ورد ما عندهم من باطل وأن ذلك سبيل الأمة الوسط.

الأصل التاسع: رعاية شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الأمر بالسنة والنهي عن البدعة وتقديم الأهم فالأهم في ذلك.

الأصل العاشر: مشروعية عقوبة الداعي إلى البدعة بعد إقامة الحجة عليه والذي يعاقبه هو ولي الأمر بما يحقق الزجر والتأديب والمصلحة لأن ضرره متعد إلى غيره بخلاف المسر ببدعته فإنه تقبل علانيته ويوكل سره إلى الله تعالى.

الأصل الحادي عشر: صحة الصلاة خلف المبتدع إذا لم تمكن الصلاة خلف المتبع وإذا أمكن فالمسألة محل خلاف بين أهل العلم — والصحيح صحة الصلاة خلف المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة.

الأصل الثاني عشر: قبول توبة الداعي إلى البدعة.

استفدت هذه الأصول من كتاب الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الحليبي الذي سماه أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية وهو كتاب جميل ومفيد طبع في سلسلة كتاب الأمة الصادر عن وزارة الأوقاف القطرية عدد ٥٥رمضان ١٤١٧هـ.

المطلب الرابع: علماء أو خدام عملاء:

بعد عرض كل ما تقدم نقول إن واجبنا تجاه ديننا وأمتنا اليوم كبير حرمات تنتهك وأمة تباد وشُبه تثار، الإسلام محارب من قبل العلمانيين وأضرابهم فلنتوجه جميعاً لصد الهجمات الشرسة على الإسلام القدس هذا المسجد المبارك وتلك الأرض الطاهرة من المسئول عن إنقاذها أليست هذه هي المعركة الحقيقية التي يجب على العلماء أن يبذلوا قصارى جهدهم فيها.

الربا – الزنا – الرشوة – الفساد السياسي – الفساد الاقتصادي – الانحلال الأخلاقي – كل هذه الرذائل الموجودة في ساحة المسلمين كل هذه الأمور ألا توجب على علماء المسلمين ودعاتهم أن يقوموا بواجباتهم ناحيتها بلى والله توجب عليهم ذلك هذه هي المحاور التي أفنى العلماء فيها أعمارهم البغية منها إصلاح المجتمع وإرشاد الناس لما فيه خير الدنيا والآخرة أما من ترك هذه الأمور واشتغل بحرب المصلحين فهذا خادم للعملاء لا عالم من العلماء وإن حشر نفسه في صفوف العلم وإني أقول لهؤلاء الخدام للعملاء شعروا أو لم يشعروا بذلك توبوا إلى الله كم بقي من أعماركم.

بعد ذلك الموت وستقفون بين يدي الله فلا تجعلوا أولياءه خصماءكم فكفى الأمة فرقة وضياعاً وشتاتاً وإياكم أن تكونوا ممن إذا نصحوا زادوا في الطين بلة وفي الطنبور نغمة فالله يمقت ذلك ولا يرضاه.

فما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بلبيب

المطلب الخامس: كتبهم هذه لا يجوز بيعها إلا مع بيان عوارها وفسادها:

سئل ابن رشد رحمه الله عن رجل اشترى مصحفاً أو كتاباً فوجده ملحوناً كثير الخطأ غير صحيح ويريد أن يبيعه هل عليه أن يبين؟ وإن بين لم يشتر منه؟

فأجاب على ذلك بقوله: لا يجوز أن يبيع حتى يبين ذلك ا.هـ

قلت فإن كان لا يجوز بيع الكتاب الملحون كثير الخطأ في الرسم والمبنى فالمنع أولى فيه إن كان اللحن والخطأ في المضمون والمعنى وعليه فعلى بائعي الكتب أن يتقوا الله سبحانه وتعالى فيبينوا الأخطاء العامة لبعض الكتب المشهورة بخاصة للمبتدئين في طلب العلم والعوام إذ يفترض في هؤلاء البائعين أن يكونوا ذوي معرفة جيدة بأحوال الكتب ولو من باب إتقان الصنعة ولو كان كذلك في أقل الأحوال عن طريق من يلتقون به من طلبة العلم الذين يترددون عليهم والله أعلم.

وفي المعيار المعرب سئل بعضهم عن كتب السخفاء والتواريخ المعلوم كذبها كـ(تاريخ عنترة – ودلهمه – والهجو والشعر والغناء) ونحو ذلك هل يجوز بيعها أم لا؟

فأجاب لا يجوز بيعها ولا النظر فيها والله أعلم.

ومن هذا الجواب يستفاد عدم جواز النظر في مثل هذه الكتب قال ابن قدامة كان السلف رضوان الله عليهم ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم ا.هـ

بل بعد ثبوت كذب الروايات الموجودة في كتاب مقبل تحرم روايته والاستماع إليه لأنه كذب ومستحل الكذب كاذب ترد شهادته.

كتبهم هذه لا ضمان في إحراقها:

قال ابن القيم: (... وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها) قال المرودي قلت لأحمد استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة ترى أخرقه أو أحرقه؟ قال نعم وقد رأى النبي ﷺ بيد عمر كتاباً اكتتبه من التوراة وأعجبه موافقته للقرآن فتمعر وجه النبي ﷺ حتى ذهب به عمر إلى التنور فألقاه فيه.

ومن اللطائف ما جاء في ترجمة الصنعاني ت ١١٨٢هـ قالوا أصيب رحمه الله تعالى بالإسهال فطلب له أهله العلاج إلا أنه لم يفده شيئاً فجيء له بكتابين الأول الإنسان الكامل للجيلي والآخر المضنون به على أهله للغزالي وقد قال عنه الصنعاني ولا أظنه من مؤلفاته وإنما هو مكذوب عليه قال الصنعاني رحمه الله ثم طالعت الكتابين فوجدت فيهما كفراً صريحاً فأمرت بإحراقهما بالنار وأن يطبخ على أثارهما خبز لي فأكل من ذلك الخبز بنية الشفاء فما شكا بعد ذلك مرضاً رحمه الله.

قال العلامة ابن السبكي رحمه الله في كتابه معيد النعم صـ١٣١ عن ناسخ الكتب وما يجب عليه ومن حقه أن لا يكتب شيئاً من الكتب المضلة ككتب أهل البدع والأهواء وكذلك لا يكتب الكتب التي لا ينفع الله بها كـ(سيرة عنترة) وغيرها من الموضوعات المختلقة التي تضيع الزمان وليس للدين بها حاجة وكذلك كتب أهل المجون وما وضعوه في أصناف الجماع وصفات الخمور وغير ذلك مما يهيج المحرمات فنحن نحذر النساخ منها فإن الدنيا تغرهم وغالبا مستكتب هذه الأشياء يعطي من الأجرة أكثر مما يعطيه مستكتب كتب العلم فينبغي للناسخ أن لا يبيع دينه بدنياه. وقال أيضاً عن الدلالين ما نصه فمنهم دلال الكتب ومن حقه أن لا يبيع كتب الدين ممن يعلم أنه يضيعها أو ينظرها لانتقادها والطعن عليها وأن لا يبيع شيئاً من كتب أهل البدع والأهواء وكتب المنجمين والكتب المكذوبة كـ(سيرة عنترة)

وغيره ولا يحل له أن يبيع كافراً لا المصحف ولا شيئاً من كتب الحديث والفقه ا.هـ

ومنه يعلم حرمة المتاجرة بأمثال هذه الكتب بيعاً وطباعة وشراء والله أعلم.

حرمة قراءة هذه الكتب في المساجد والمجامع العامة ووضعها في مكتبات المسجد:

أفتى غير واحد من أهل العلم بحرمة قراءة كتب الوعظ المشتملة على قصص باطلة في مجامع الناس العامة وكان ابن البراء - أحد أئمة المالكية - لا يروي المقامات بالمسجد الجامع وكان إماماً له وإنما يرويها بالدويرة لأنها ليس لها حكم الجامع قاله الأبي في شرح صحيح مسلم وعلل ذلك بقوله هذا والله اعلم لما تضمنته من الأكاذيب وفي المعيار المعرب ج٧صـ١١١ ما نصه:

وسئل الحفار عن قراءة هذه الكتب في المساجد فأجاب بأن قال أما قراءة كتب الوعظ وغيره في المساجد فذلك من المستحب الحسن وقد كان النبي ﷺ يتخول أصحابه بالموعظة فسواء كان الوعظ بالكلام من عند الواعظ أو بقراءة كتاب يتضمن الوعظ فذلك كله أمر معمول به لكن يشترط في ذلك أن يكون الواعظ من الكتاب أو مما يلقيه الواعظ من حفظه أن يكون صحيحا لا ترده القواعد العلمية لأن الكتب الموضوعة في الوعظ قد اشتملت على باطل كثير وعلى أمور شنيعة ومناكر فاحشة تضاف إلى الرسل والأنبياء وعلى قصص باطلة تردها القواعد العلمية فمن أخذ في هذه الطريقة فليتخير ما يحفظ إن كان يعظ من كتاب وهذا يحتاج إلى حظ وافر من الطلب وجرت عادة بعض فقهاء المواضع يقرئون الناس كتباً في بعض المساجد ولا يحل لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكراً لأنها محض الباطل منها كتاب

يسمىٰ إسلام أبي ذر في سفرين كله زور وكذب وكتب كثيرة تشبهه فليتحفظ الإنسان من مثل هذا ا.هـ.

ولا يجوز أن توضع هذه الكتب في مكتبات المساجد لأنها تتنافىٰ مع رسالة المسجد وعقيدة المصلين والمسجد بيت الله وبيت الله يجب تطهيره من كل دنس سواء كان حسياً أو معنوياً ومنه يعلم حرمة تعليق المنشورات التي تحمل اسم عقيدة المسلم لما فيها من إثبات المكان لله وغير ذلك من الضلالات والله أعلم، وحكم أشرطتهم كحكم كتبهم في جميع ما ذكر والله أعلم.

القسم الأول
في نقد مقدمته وتتكون من مطلبين

المطلب الأول: نقد الافتتاحية:

افتتح المؤلف كتابه صـ٣ بحمد لله ﷻ القائل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء:١٣٥] ويا ليته التزم بما جاء في الآية الشريفة الدالة على وجوب القوامة بالقسط والتزام العدل والصدق في الشهادة وكان عليه بموجب هذه الآية أن يذكر كل ما قيل في أبي حنيفة من جرح وتعديل لا أن يذكر الجرح الذي لم يعتبره الحذاق من المحدثين ويترك التعديل الذي عليه جماهير علماء المسلمين فهذا ليس من العدل في شيء ثم أتى بالصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ الآخذ على بعض أصحابه في البيعة أن يقولوا الحق أينما كان لا يخافون في الله لومة لائم والآمر لأبي ذر أن يقول الحق ولو كان مراً ويا ليته التزم قول الحق الذي أمر به رسول الله ﷺ.

فالحق لغة: ضد الباطل وأصله الموافقة والمطابقة كمطابقة الباب في حُقه لدورانه على الاستقامة وهو في الاصطلاح: الاعتقاد في الشيء المطابق لما هو عليه ذلك الشيء. فاعتقاد الناس عدالة أبي حنيفة وإمامته حق لمطابقة ذلك الاعتقاد لما هو عليه ذلك الشيء.

وجرح أبي حنيفة ونقصه واتهامه بأنه لا يعتمد عليه في الحديث والفقه باطل وليس من الحق في شيء لمخالفة هذا الاعتقاد لما هو عليه أبو حنيفة من الإمامة في الفقه والحديث المنقولة إلينا نقلاً متواتراً عن أئمة الدين وأساطين الشريعة وها هو فقهه بين أيدينا يشهد بصحة ذلك.

ثم أتى المصنف بالشهادتين وأعقبها بقوله أما بعد فبما أن الله سبحانه وتعالى أخذ الميثاق على علماء أهل الكتاب على البيان فقال عز من قائل ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران:١٨٧] وغفل المسكين أن الواجب هو البيان الواضح القائم على العدل والصدق وحفظ الشريعة لا على التمويه والتدليس وتحذير الناس من أئمة الدين وأركان الهدى وأعمدة الفقه الإسلامي وترك مذهب معتبر من مذاهب المسلمين المعتبرة التي عليها مدار الفتوى في الشريعة الإسلامية وعليها عمل جماهير المسلمين منذ قرون طويلة والإجماع منعقد على أنها مذاهب معتبرة مرضية عند أهل السنة والجماعة وأن أصحابها أئمة يقتدى بهم في الدين.

ثم قال وبما أجمع عليه أئمة الجرح والتعديل وهم أهل الفن على شرعية الجرح والتعديل وتارة يكون واجباً وأخرى مندوباً.... الخ بحسب الحالة أقول نعم الجرح والتعديل مشروع ولكن ما شروطه؟ وما حدوده؟ ومن يقوم به؟ وإلى من يتوجه؟ وما أحكامه؟ وما ضوابطه؟ وما قيوده؟

أما علم المسكين أن الجرح يكون حراماً إذا صدر من غير متأهل له فيمن لا يستحقه وكل ما ذكره المؤلف هنا مبررات واهية لفعلته الشنيعة.

ثم قال صـ٤: وقد خاض الناس في شأن أبي حنيفة فمنهم من جرح ومنهم من عدل ومنهم من غلا فيه واعتبر المتكلمين فيه مخطئين بل لا يكتفون بذلك بل يشنعون على من تكلم فيه ويقدحون فيه كما يفعل بعض جهلة الحنفية.

وأقول: خوض الناس واختلافهم في إنسان وعدم إجماعهم على مدحه لا يقلل من قيمته ولا يؤثر في مكانته وليس دليلاً على نقص فيه ألا ترى إلى الإمام سيدنا علي كرم الله وجهه فقد هلك فيه فئتان محب أفرط ومبغض أفرط كذلك.

ولا شك أن المتكلمين في أي مسلم من غير حق مخطئون فضلاً عن أن يكون الكلام في عالم من علماء المسلمين فضلاً عن أن يكون الكلام في أركان علماء المسلمين أعمدة الدين ولا شك أن المتقول على أئمة الدين يستحق التعزير لا التشنيع فحسب بل المتكلم في أئمة الهدى أنصار السنة من غير حق ساقط العدالة لا يلتفت إلى قوله ولا ينظر في كلامه وهذا أمر معلوم عند صغار طلبة العلم الشريف.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة الفتح في ترجمة حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال لي ابن نمير إن المحسن لأبي أسامة يقول إنه دفن كتبه ثم إنه تتبع الأحاديث بعد من الناس فنسخها قال سفيان بن وكيع إني لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بيِّناً وكان من أسرق الناس لحديث حميد انتهى. وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد وسقط من النسخة التي وقف عليها الذهبي من كتاب الأزدي بن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قد قال أحمد فيه كان ثبتاً ما كان أثبته لا يكاد يخطىء وروى له الجماعة ا.هـ صـ٤١٨-٤١٩.

ومن المعلوم يقيناً أن الإمام أبا حنيفة ﵁ أحد الأئمة الأعلام الذين تجاوزوا القنطرة كما نص على ذلك حفاظ الإسلام وعلى رأسهم أمير المؤمنين الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله بل عدالة أبي حنيفة وتوثيقه ثابت بالتواتر فالطعن فيه خطأ وأي خطأ ! وجرم وأي جرم! والطاعن فيه أوجب على نفسه التشنيع وأسقط مقامه وأهمل كلامه إن كان ممن يعتبر بكلامه فكيف إن صدر ممن لا يعتد بكلامه كالمؤلف الذي سود صحيفته بالكلام في أحد أركان علماء المسلمين.

فهذا التشنيع والقدح على الطاعنين في أئمة المسلمين ليس فعل (جهلة الحنفية) (يا مسكين) بل هو فعل كبار المحدثين وحفاظ المسلمين الذين حرس الله بهم شرعه المبين ووفقهم للذب عن أعراض حملة الدين حراس الشريعة الغراء وأنصار السنة الزهراء.

والطاعن بجهله أو بحسده على أئمة المسلمين جان على نفسه قاصم لظهره مستحق للرد من حفاظ الدين وعلماء الشرع الحنيف وهذا ما جناه المؤلف على نفسه.

ثم قال صـ٤: ومر بي وأنا أطالع في مشكل الآثار للطحاوي بتحقيق شعيب الأرناوؤط التشنيع من شعيب على الشيخ ناصر الدين الألباني لأنه يضعف أبا حنيفة وكأنه ما ضعف أبا حنيفة إلا الشيخ الألباني حفظه الله.

أقول نص كلام الشيخ شعيب في مشكل الآثار هو قوله عند ذكر الإمام الطحاوي في مشكل الآثار حدثنا أحمد بن داود قال حدثنا إسماعيل بن سالم قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا أبو حنيفة قال حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا طلع النجم رفعت العاهة عن أهل كل بلد) قال الشيخ شعيب إسناده صحيح رجاله ثقات وفي الباب ما يشهد له كما سيأتي قلت ومن أقبح الجهالات المبنية على التعصب والهوى تضعيف الشيخ الألباني

لهذا الحديث في ضعيفته "٣٩٧" بأبي حنيفة الإمام متهماً إياه بسوء الحفظ وما أدري كيف تسول له نفسه أن يجزم بسوء حفظه وهو الذي يقول فيه إمام الجرح والتعديل يحيىٰ بن معين كما في التهذيب كان أبو حنيفة ثقة في الحديث وفي رواية أخرىٰ عنه أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه. وفي الانتقاء لابن عبدالبر صـ١٢٧ عن ابن معين أيضاً ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبةٌ شعبة وقال شعبة أيضاً كان والله حسن الفهم جيد الحفظ كما في الخيرات الحسان لابن حجر المكي صـ٣٤ وفي جامع بيان العلم ٢/ ١٦٣ عن الإمام أبي داود السجستاني صاحب السنن رحم الله مالكاً كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً وأئمة الجرح والتعديل في العصور المتأخرة كالمزني والذهبي وابن حجر قد دونوا في تواليفهم تراجم حافلة للإمام وضمنوها ما ينبئ عن جلالة قدره في الفقه وعظيم منزلته في الضبط والعدالة والإمامة وما وجدنا لأحدهم أي اتهام له لا من جهة عدالته ولا من جهة حفظه ولم يلتفتوا إلىٰ تلك المغالاة المستشنعة في حق هذا الإمام المنقولة عن بعضهم ممن لهم خلفيات معينة لما تبين لهم من منافرتها لمعايير النقد الصحيح كما هو مبين في محله ا.هـ، والحديث في الآثار صـ١٥٩ للإمام محمد بن الحسن ورواه الطبراني في المعجم الصغير وأبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق داود الطائي عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت بهذا الإسناد بلفظ (إذا ارتفع النجم رفعت العاهة عن كل بلد) وأورده الحافظ في الفتح من رواية أبي داود وهو خطأ فإنه ليس في أبي داود يقيناً بلفظ (إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة عن كل بلد) ثم قال وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء رفعت العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار

فالمعتبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له.

وروى مالك في الموطأ ٢/ ٦١٩ عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أن أباه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا ا.هـ كلام الشيخ شعيب حفظه الله في مشكل الآثار ج٦صـ٥٣: ٥٤.

وأقول انظر بسط الكلام على الحديث ومعناه في أوجز المسالك شرح موطأ مالك لشيخ مشايخنا العلامة المحدث محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله ج١٢صـ٤٠١: ٤٠٢.

والألباني سامحه الله تطاول كثيراً على أبي حنيفة ﷺ وافتخر بذلك وباهى فقال في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم وقد خرجت أسماء هؤلاء الأئمة -يعني الذين ضعفوا الإمام الأعظم- في الأحاديث الضعيفة بما لا تراه في كتاب آخر ولدينا مزيد ا.هـ كلام الألباني قال العلامة وهبي غاوجي الألباني في منن الرحمن صـ٦٤ معقباً على كلام الألباني السابق قلت الجملة – أعني ولدينا مزيد – بعض آية في بشارة المؤمنين في الجنة ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] إن الرجل يتفضل ويبشر أمثاله بالكلام على الإمام الأعظم الذي طبق الدنيا علماً وورعاً وقبله الشعبي وابن معين والقطان وما ضعفه أحد من الأئمة في عصره وقد كان المنتظر منه وقد كان أبوه شيخاً من شيوخ الحنفية ونشأ هو نفسه حنفياً أن لا يشتد على الإمام الأعظم بما يوهم أن بينه وبين الإمام عداوة ولا حول ولا قوة إلا بالله ا.هـ كلام العلامة وهبي غاوجي.

وقد رد على الألباني عدد كبير من علماء المسلمين منهم العلامة المحدث عبدالله محمد الهرري الحبشي ومنهم العلامة المحدث عبدالله بن الصديق الغماري وشقيقه العلامة عبدالعزيز الغماري ومنهم العلامة المحدث إسماعيل بن محمد الأنصاري والعلامة محمد أحمد الخزرجي والعلامة بدر الدين حسن ذياب الدمشقي والشيخ محمود

سعيد ممدوح ومحدث العصر الإمام المجمع على جلالته وعلو كعبه في الحديث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي فقد كتب رسالة ممتعة سماها الألباني شذوذه وأخطاؤه ومن جملة ما أورده في هذه الرسالة قوله: وأما الحديث (إذا طلع النجم....) الخ فقد قبله الحافظ ابن حجر وأفتى بموجبه فإني وجدت في مخطوطة فيها ذكر الأحاديث المشتهرة على الألسنة مؤلفها تلميذ للسيوطي رحمه الله ما نصه: سئل شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

يا من قطفتم من الآداب أزهارا ... ومن علوم النُّهى والنقل آثارا

ماذا تقولون في أمر الوباء إذا ... نجم الثريا بدا من بعد ما غارا

وما المراد من الغفران نسألكم ... عن الصغار وما قارفن أوزارا

فاغنم ثوابين من أجل ابن ... فقد تركت له سمعا وأبصارا

فأجاب:

إذا الثريا صباحاً حين تطلع لا ... تخشى على الزرع من عاهاته عارا

كذا روى الطبراني في الصغير وعن ... أبي حنيفة جاء التقييد إثمارا

وجاء تمام لفظ الجمع من سنن ... للترمذي وأبي داود إذكارا

وحكمة الغفر للأطفال قد بلغت ... سبع احتمالات جل الله غفارا

ا.هـ المراد نقله من رسالة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي وقد بسط القول في رد تضعيف أبي حنيفة وبرهن على علو مرتبة الإمام في الحديث بما يشفي ويكفي وكشف حال الألباني وأضرابه نصحاً للمسلمين فجزاه الله خير الجزاء آمين.

وممن رد أيضاً على الألباني وأظهر حاله العلامة كمال يوسف الحوت قال تحت عنوان الألباني ومبلغ علمه ما نصه:

الألباني ومبلغ علمه:

هو محمد ناصر الدين الألباني أصلاً اعتكف في بادئ أمره في غرفة في المكتبة الظاهرية - دمشق - انكب فيها على القراءة وانعكف على المطالعة فظن نفسه أنه أصبح من أهل هذا الشأن فتجرأ على الفتوى وعلى تضعيف وتصحيح ما لا يوافق هواه من الأحاديث وعلى التهجم على العلماء المعتبرين مع ادعائه أن الحفظ انقطع هذه الأيام وتراه مرة يغير على أقوال العلماء بالتشنيع ومرة على الأحاديث الجياد بالتضعيف والتوهين حتى أن صحيح البخاري ومسلم لم يسلما منه أيضاً فإن إسناده يعود إلى الكتب التي تصفحها لوحده وإلى الأجزاء التي قرأها من غير تلقي ويدعي أنه خليفة الشيخ بدر الدين الحسني التي كانت السبحة لا تسقط من يده حتى أثناء درسه ثم يبدع – أي الألباني – من يستعملها وبعد هذا كله يدعي أنه بلغ درجة الحفظ والتصحيح ويوهم أتباعه أنه محدث الدنيا قاطبة وهل مجرد الحصول على إجازة تخول الشخص التكلم على حديث رسول الله. ثم إنه مما يشهد عليه معاصروه من علماء دمشق بعدم حفظه للمتون فضلاً عن الأسانيد بل جل علمه أنه يعكف على حديث معين فينظر في رجاله في بطون كتب الجرح والتعديل وبناء على ذلك يحكم على الحديث بالتصحيح أو التضعيف جاهلاً أن للحديث طرقاً وشواهد ومتابعات غافلاً أن الحافظ وحده هو الذي يصحح ويضعف كما قال السيوطي:

وخذه حيث حافظ عليه نص   أو من مصنف بجمعه يخص

ثم إن علم الدين لا يؤخذ بالمطالعة للكتب فقط بدون الأخذ والتلقي لأنه قد يكون في هذه الكتب دس وافتراء على الدين أو قد يفهم منها أشياء على خلاف ما هي عليه عند السلف والخلف على ما تناقلوه جيلاً عن جيل من الأمة فيؤدي عبادة فاسدة أو يقع في تشبيه الله بخلقه أو غير ذلك وعلى كل فليس ذلك سبيل التعلم الذي نهجه السلف والخلف قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: " لا يؤخذ العلم إلا من أفواه العلماء " فلا بد من تعلم أمور الدين من عارف ثقة أخذ عن ثقة وهكذا إلى الصحابة فالذي يأخذ الحديث من الكتب يسمى صحفياً والذي يأخذ القرآن من المصحف يسمى مصحفياً ولا يسمى قارئاً كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه عن بعض السلف.

ثم يكفينا في الحث على التلقي قول النبي ﷺ (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين إنما العلم بالتعلم والفقه بالتفقه)[11].

وروى مسلم في صحيحه عن ابن سيرين أنه قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم).

---

(١١) رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة ، والترمذي في سننه كتاب العلم باب إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين ، وأحمد في مسنده ١ / ٣٠٦ وغيرهم.

وقال أبو حيان الأندلسي: (الوافر)

يظن الغُمرُ أن الكُتبَ تهدي ... أخا جهل لإدراك العلوم

وما يدري الجهول بأن فيها ... غوامض حيرت عقل الفهيم

إذا رمت العلوم بغير شيخ ... ضللت عن الصراط المستقيم

وتلتبس الأمور عليك حتى ... تصير أضل من توما الحكيم[١٢]

وقد ذكر شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي محدث الديار الهندية في مقدمة رده على الألباني تحت عنوان مبلغ علم الألباني[١٣] ما نصه: (الشيخ ناصر الدين الألباني شديد الولوع بتخطئة الحذاق من كبار علماء المسلمين ولا يحابي في ذلك أحداً كائناً من كان فتراه يوهم البخاري ومسلما ومن دونهما) إلى أن قال: (ويكثر من ذلك حتى يظن الجهلة والسذج من العلماء أن الألباني نبغ في هذا العصر نبوغاً يندر مثله وهذا الذي ينم عنه ما يتبجح به الألباني في كثير من المواطن ويلفت إليه أنظار قارئيه فتارة يقول: اغتنم هذا التحقيق فإنك لا تجده في غير هذا الموضع «يعني عند غيره من المصنفين» وتارة يدعي أنه خصه الله تعالى في هذا العصر بالوقوف على زيادات الحديث الواردة في مختلف طرقه المنتشرة في الكتب المبعثرة وبذلك وصل إلى ما لم يصل إليه غيره من المحققين السابقين ولا اللاحقين.

---

(١٢) حاشية الطالب ابن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال ص/ ٤٤.

(١٣) الألباني شذوذه وأخطاؤه ١/ ٩.

ولكن من كان يعرف الألباني ومن له إلمام بتاريخه يعرف أنه لم يتلق العلم من أفواه العلماء وما جثا بين أيديهم للاستفادة وإنما العلم بالتعلم فما له وللعلم ولم يتعلم وقد بلغني أن مبلغ علمه مختصر القدوري وجُل مهارته في تصليح الساعات ويعترف بذلك هو ويتبجح ولازم ذلك أنه والله لا يعرف ما يعرفه آحاد الطلبة الذين يشتغلون بدراسة الحديث في عامة مدارسنا انتهى كلام الأعظمي.

ذكر مسائل من شذوذ الألباني:

نورد في هذا الفصل نبذة من أخطائه وشذوذه التي خالف فيها أهل الحق وشذ عن مسلك السلف والخلف فخرق فيها الإجماع متستراً بأنه داع إلى الحق وهادٍ إلى الجنة وأنه محارب للبدع متبعاً للسنة فخرج عن الاتباع إلى الابتداع وشذ عن السلف والخلف.

١- تحريمه الوضوء بأكثر من مد والاغتسال بأكثر من صاع.

٢- دعواه أن السبحة بدعة منكرة.

٣- تحريمه التحلي بالذهب المحلق للنساء وإباحة غير المحلق لهن.

٤- تحريمه الاعتكاف في المساجد خلا المساجد الثلاثة.

٥- تضعيفه لحديث ابن خصيفة في التراويح وزعمه أنها ليست من النوافل المطلقة وأن الزيادة فيها على إحدى عشرة ركعة كزيادة الركعة الخامسة في الظهر أو كصلاة الرغائب.

٦- تحريمه صيام يوم السبت – في غير الفريضة – ولو صادف يوم عرفة أو غيره من الأيام الفاضلة.

٧- نفيه سنة الجمعة ويضلل من فعلها بعد الأذان.

٨- يمنع من زيارة قبر الرسول ﷺ والسفر إليه.

٩- دعواه أن النبي ﷺ ليس حياً في قبره كما جاء في الأخبار.

١٠- يمنع لفظ سيدنا في حق النبي محمد ﷺ ويعتبر قائلها مبتدعاً.

١١- ينكر قراءة القرآن على الميت.
١٢- اختياره للمصلي أن يقول في تشهده: «السلام على النبي» ولا يقول: «السلام عليك أيها النبي» وهذا يدل على قلة فهمه وضعفه في قواعد الاستنباط.
١٣- تطاوله على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.
١٤- قوله في حق الله «والعصمة لله وحده» فالله هو الذي عصم الأنبياء عن الكفر وكبائر الذنوب وخستها ويعصم من يشاء من عباده وهو الخالق وحده وما سواه مخلوق مستغن عن الخلق لا يحتاج إلى أحد وكل الخلق يحتاجون إليه وهذا مما يدل على جهله.
١٥- تضعيفه جملة من الأحاديث التي في صحيح مسلم فإنه تكلم عليها بغير علم وقدحها من غير مستند ا.هـ كلام الحوت بتصرف.

ثم قال المؤلف بل عند الحنفية ما هو أعظم فراجع التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للشيخ عبدالرحمن المعلمي تجد أن الكوثري قد طعن في علماء الإسلام سابقهم ولاحقهم من أجل أن طعنوا في أبي حنيفة.

وأقول هنا مسائل:

أولاً: استخدام المؤلف أسلوب التهويل بل عند الحنفية ما هو أعظم وفي الحقيقة أن عند المؤلف وأضرابه ما هو أعظم إذ الطعن في سلف الأمة بغير حق كبيرة والانتقاص من أئمة الدين المجمع على جلالتهم وعدالتهم كبيرة لا الدفاع عنهم الذي هو واجب شرعي وهذا ما فعله الحنفية وهذا شأنهم في نصرة الدين والدفاع عن أئمة المسلمين عموما.

ثانياً: كتاب الكوثري رحمه الله المسمىٰ تأنيب الخطيب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب له قصة ذكرها العلامة الكوثري رحمه الله في أول الكتاب لابد من الوقوف عليها وهاك نصها:

كلمة لابد منها قبل الدخول في الرد التفصيلي:

كان القائم(١٤) بالإشراف علىٰ طبع تاريخ بغداد زارني في منزلي بقلعة مصر حينما قارب طبع الكتاب المجلد الثالث عشر الذي فيه ترجمة أبي حنيفة وقال لي: لو كنت أعلم أن الخطيب يبلغ به التقول والتحامل علىٰ الإمام الأعظم إلىٰ الدرجة التي رأيتها الآن ما كنت لأجترئ علىٰ مشاركة الطابعين في طبع تاريخ بغداد ولكني خطوت خطوة لا سبيل لي معها إلىٰ التراجع! فماذا أعمل؟

فقلت: يوجد رد ملك العلماء الملك المعظم عيسىٰ بن أبي بكر الأيوبي علىٰ الخطيب بدار الكتب المصرية ونسخة أخرىٰ منه بمكتبة محمد أسعد بإسطنبول فإحدىٰ النسختين تقابل بالأخرىٰ فتذيل ترجمة أبي حنيفة في تاريخ الخطيب بما في هذا الرد وفيه كفاية.

ثم استشار شركاءه في الطبع لكنهم لم يوافقوه علىٰ ذلك بملاحظة أن نشر هذا الرد معه يضر رواج الكتاب فراجعني مرة ثانية فكتبت تعليقات مختصرة تُنقذ الموقف بدون أن أذكر اسمي بناء علىٰ أني لم أُعط الموضوع حقه من التوسع حيث كان القائمون بطبعه يأبون التشدد علىٰ الخطيب لمصلحة تجارية.

---

(١٤) و المغفور له شيخ الكتبية بمصر السيد محمد أمين الخانجي المتوفىٰ بمصر سنة ١٣٥٨هـ خ.

ثم رأيت الكتاب قد طُبع بتصرف مجحف في تعليقاتي فإذا أحد الحشوية الجهلة(١٥)(١٦) من أعداء أئمة السنة لعب في الأمر بإيعاز من زملائه المبتدعة وقام بالتصحيح المطبعي كمتبرع وتصرف في التعليقات كما أوحىٰ إليه هواه تصرفاً يزيل قوتها ! وبعد إخراج المجلد الثالث عشر من التاريخ هكذا وبعد توزيع معظم النسخ صادرت

---

(١٥) وهو محمد حامد الفقي أحد أئمة المساجد بمصر حالاً خ.

(١٦) هو محمد حامد الفقي وهو الذي نسخ ترجمة أبي حنيفة من تاريخ بغداد من نسخة دار الكتب المصرية التي انفردت بغالب المثالب في ترجمته وبعث بها إلىٰ الهند فطبعت هناك مع ترجمتها إلىٰ اللغة الهندية بسعي بعض أغنياء الحشوية نكاية في الحنفية وذلك قبل طبع الكتاب بمصر بسنين.

ثم أبدىٰ الناسخ عن مكنون معتقده وباعث عدائه لإمام الأئمة بطبعه نقض الدارمي في التجسيم في المدة الأخيرة فكفىٰ الله المؤمنين القتال وعلم العامة والخاصة من هم أعداء فقيه الملة؟ وفي آخر الطبعة الهندية ذكر من هو الساعي في نسخها ومن هو القائم بترجمتها ومن هو الناشر؟ ومن هو هذا وذاك وذلك؟ من المهملين الفاتنين الساعين في تفريق كلمة المسلمين.

ومن غريب ما سمعت من المشرف علىٰ طبع التاريخ أن بعض المستشرقين وأناسا من الذين يدعون زورا الانتماء إلىٰ السلف أبلغوه أنه إذا استمر علىٰ طبع الكتاب من نسخة الكبريلي وهي خلو عن غالب المثالب في ترجمة أبي حنيفة يعلنون علىٰ الملأ أن الكتاب ناقص منقوص فاضطر إلىٰ اتباع نسخة دار الكتب المصرية علىٰ سقمها لوجود تلك المثالب فيها بأكملها وفي ذلك ما يكشف الستار عن تآمر الفريقين وتآخيهما في تلك الغاية فليعتبر بذلك المعتبرون. ز.

الحكومة المصرية البقية الباقية من المجلد المذكور بعد التوزيع وأوقفت طبع باقي الكتاب إلى أن ألزمتهم إعادة طبع المجلد المذكور بتعليقات تحت إشراف الأزهر في عهد الشيخ الأحمدي مع إلزامهم طبع كتاب الملك المعظم السابق ذكره كملحق للكتاب حتى تم العمل بعد مدة طويلة.

فاطلعت على المجلد المعاد طبعه كما اطلعت على سابقه لكني وجدت التعليقات غير مستوفية الشروط وإن كان القائمون بأمرها أدرجوا تعليقاتي التي كنت سلمتها للمشرف على طبع الكتاب ضمن تلك التعليقات بتصرف وتلطيف.!

ثم علمت أن المجلد المصادر قد وُزعت نسخه فعلاً – قبل المصادرة – في أقطار العالم وهي لا تحتوي إلا على تعليقات يسيرة مختزلة من تعليقاتي.

فرأيت من الواجب استيفاء الرد على الخطيب بمبلغ علمي قضاءً لبعض حقوق الإمام الأعظم علينا وإعلاماً بأن التحامل على إمام شطر هذه الأمة بل إمام ثلثيها على طول القرون استهانة بهذه الأمة المحمدية لا يجوز السكوت عنه فكتبت هذا الرد مشيراً إلى أرقام الصفحات في النسختين المصادرة والمعلق عليها لتسهيل المراجعة على المطالع وهذا أوان الشروع في المقصود ومن الله التوفيق والتسديد.

تنبيه:

أبو حنيفة تابعه في الفقه شطر الأمة المحمدية بل ثلثاها على تعاقب القرون فالحنفية في الهند والسند لا تقل عن خمسة وسبعين مليوناً وفي الصين عن خمسين مليوناً وفي بلاد الروس والقوقاز والقزان وبخارى وسيبريا وما والاها عن خمسين مليوناً أيضاً وفي بلاد الرومان والصرب وبوسنا وهرسك والألبان والبلغار واليونان والبلاد العثمانية

القديمة في القارات الثلاث عن خمسين مليوناً أيضاً سوى من في بلاد الأفغان وبلاد الحبشة ومصر وطرابلس الغرب وتونس وإفريقيا الجنوبية وغيرها وباقي الأمة لباقي الأئمة.

ومثل الإمام أبي حنيفة في إمامته وديانته وتواتر ثقته وأمانته واستفاضة يقظته ونباهته وكثرة أتباعه وذيوع فقهه وانتشار مذهبه في البقاع والأصقاع وكمال عقله وسعة علمه لا يُسمع فيه وقيعة كل من هب ودب ولا سيما بعد العلم بما ينطوي عليه خصومه من مزيد الخُبث في اصطناع المثالب بقلة دين وقلة تبصر.

فلا يتصور أن يناهض ما رُوي في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه ما تواتر في مناقبه إلا إذا كان الخبر التالف يقاوم الخبر المتواتر أو كانت الهواجس والوساوس قاضية على الملموس من الحقائق.

وليس الصحيح من خبر الآحاد يعارض المستفيض المشهور فضلاً عن المتواتر فكيف وأسانيد ما ساقوه في مثالبه ﵁ فيها من وجوه الاعتلال والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى ا.هـ

وقال أيضاً رحمه الله في الترحيب بنقد التأنيب ما نصه:

المقدمة:

في الأحداث التي اكتنفت نشر تاريخ الخطيب في القاهرة كان كثير من الطوائف في الشرق والغرب يرغبون في نشر هذا التاريخ ويبدون مؤازرتهم لمن يقوم بطبعه من كل ناحية على اختلاف أغراضهم فاتفق جماعة على القيام بطبعه وأعدوا العدة لذلك وبدأوا في العمل.

ولما نجز طبع الكتاب إلىٰ آخر الجزء الثالث عشر وعُرض للبيع رأىٰ الأزهر الشريف أن في ذلك أكبر إهانة للإمام الأعظم لما حواه من أكاذيب ظاهرة ضد فقيه الملة مما يأبىٰ السوقة من النطق به في أي شخص فضلاً عن مثله مع جلالة قدره عند المسلمين منذ قديم واعتراف الجميع بخدماته العظيمة في الدين وجريان القضاء الشرعي بين المتقاضين في المحاكم الشرعية علىٰ مذهبه في أغلب بلاد المسلمين علىٰ تعاقب السنين.

فصدر الأمر من وزارة الداخلية المصرية بمصادرة المجلد الثالث عشر الذي فيه تلك الجريمة بشأن الإمام الأعظم وفق إشارة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك فنفذ الأمر حتىٰ هزت هذه المصادرة القائمين بطبع هذا الكتاب الضخم هزاً عنيفاً فسعوا بكل ما عندهم من حول وطول في إنقاذ الموقف إلىٰ أن التزموا بما أُلزموا به من إعادة طبع الجزء المذكور بتعليق لجنة من علماء الأزهر يرأسهم المفتي الأكبر وموافقة شيخ الجامع الأزهر علىٰ التعليق المعروض عليه مع التزام الطابعين طبع رد الملك المعظم عيسىٰ الأيوبي علىٰ الخطيب كملحق حسب ما أُلزموا أيضاً بذلك وقام الطابعون بالتزامهم.

فخاب أمل الفاتنين من اللامذهبية والمتمسلفين وهكذا أعيد الحق إلىٰ نصابه بعض إعادة وكان للأزهر الشريف الحق الصريح في إلزامهم بذلك لأنه الحارس الشرعي للفقه الإسلامي منذ قديم فقام بواجبه في استكمال الرد علىٰ الشاطح الأثيم.

فمن يَرىٰ: (أنه لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثل ما ظهر لأبي حنيفة من الأصحاب والتلاميذ ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة والمسائل المستنبطة والنوازل والقضاء والأحكام) كما في الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي الشافعي.

ومن يقول: إن العلم براً وبحراً وشرقاً وغرباً بعداً وقرباً تدوينه ﷺ كما يقوله محمد بن إسحاق النديم على تشيعه واعتزاله.

ومن يرتئي: أنه ما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا يعبدون الله تعالى على فقه هذا الإمام لو لم يكن لله سر خفي في ذلك كما هو معنى ما في جامع الأصول للمجد ابن الأثير الشافعي.

ومن يعتقد " أن الطاعنين عليه إما حساد أو جاهلون بمواقع الاجتهاد " كما يقوله ابن عبد البر المالكي في الانتقاء والنجم الطوفي الحنبلي في شرح روضة ابن قدامة الحنبلي وعقود الجمان لمحمد بن يوسف الصالحي الشافعي وتنوير الصحيفة للجمال بن عبدالهادي الحنبلي وغيرهم من العلماء المبرئين من التعصب الذميم: يستنكرون عمل الخطيب غاية الاستنكار ويجلون قدر الإمام الأعظم غاية الإجلال ويكبرون فضله غاية الإكبار.

وإنما يعاديه ويسعى في تقوية زائف الحكايات من هو من أهل التشبيه المعادين لأهل التنزيه وبعض القدرية والجبرية وسائر المبتدعة واللامذهبية التي يروقها إحلال القوانين الوضعية مقام الأحكام الفقهية المتوارثة وبعض الطامعين في مناصب قضائية لم ينالوها لانحصارها في أصحابه – رغم رغبته – في كثير من الدول قديماً وحديثاً كما يظهر ذلك عند مدارسة أحوال الطاعنين في الإمام الأعظم والهمام الأقدم ﷺ.

ولم يدر هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم في خفض من رفع الله قدره على مر الدهور حتى يقفوا عند حدهم بأنفسهم فلنطمئنهم على أن أقلام أصحابه وأتباعه ومقدري فضله مرهفة في المشارق والمغارب في كل زمان لوقف المتطاول عند حده فليجرب من تحدثه نفسه بالتطاول حظه من ذلك متى شاء والله بصير بما يعملون ا.هـ.

ثالثاً: الشيخ عبدالرحمن المعلمي في التنكيل لم يقصد موافقة الخطيب على تلك المثالب التي أوردها في ترجمة أبي حنيفة رضي الله عنه أو الانتصار لذلك أو الطعن في أبي حنيفة بل تعقب بعض ما رآه مبالغة في الرد من الكوثري رحمه الله ولا أريد أن أصنع محاكمة بين المعلمي والكوثري لإظهار الصواب مع من فكلاهما صاحب مقصد حسن في الدفاع عن الشريعة والعلماء يقع بينهم الأخذ والرد في بعض وجهات النظر لكنهما اتفقا على تبرئة الإمام الأعظم من هذه المثالب التي لا يجوز إفرادها ونشرها طعناً في أئمة الدين واسمع ما قاله المعلمي في طليعة التنكيل أما بعد فإني وقفت على كتاب تأنيب الخطيب للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري الذي تعقب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من تاريخ بغداد من الروايات عن الماضين في الغض من أبي حنيفة فرأيت الأستاذ تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحسن الذب عنه إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية ومن التخليط في القواعد والطعن في أئمة السنة ونقلتها........ الخ كلام المعلمي الذي غالى في الرد على الكوثري والشاهد أنهما اتفقا على توقير الإمام الأعظم وحسن الذب عنه وإنما عاب المعلمي على الكوثري تعديه في الرد على الخطيب بحسب ما يراه هو وإن كان المعلمي قد تعدى أيضاً في الرد على الكوثري ولست بصدد المحاكمة بينهما فيما اختلفا فيه رحمة الله عليهما وقد تكلم المعلمي كلاماً حسناً في الدفاع عن أبي حنيفة رضي الله عنه في تعليقه المفيد على التاريخ الكبير للبخاري هاك نصه: ذكر – أي البخاري – في التاريخ الصغير صـ١٧٤ أثراً من طريق نعيم بن حماد فيه طعن شنيع على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونعيم بن حماد معروف بالميل الشديد على أهل الرأي وإمامهم رحمه الله حتى اتهم بوضع حكايات في ذلك كما في ترجمة نعيم من التهذيب ١٠-٤٦٢ ولفظه:

قال غيره كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب وليس لذلك الأثر ذكر في التاريخ الكبير وأما ما ذكره البخاري رحمه الله هنا – أي في التاريخ الكبير من قوله في أبي حنيفة كان مرجئاً سكتوا عن رأيه وعن حديثه – فهذا قوله وقد أثنى كثير من أئمة الحديث والفقه على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى:

قال ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث. وعنه قال كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه. وعن ابن المبارك أفقه الناس أبو حنيفة ما رأيت في الفقه مثله.

وعن يحيى القطان قال لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله. وقال الإمام الشافعي الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. راجع تهذيب التهذيب ١٠–٤٥٠ وختم الحافظ ابن حجر رحمه الله الترجمة بقوله ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً فرضي الله عنه وأسكنه الجنة آمين ا.هـ كلام المعلمي.

ولما رأى المؤلف كلام المعلمي هذا في تعليقه على التاريخ الكبير عده في آخر كتابه من المدافعين عن أبي حنيفة الذين يستحقون الرد والتشنيع لدفاعهم عن أبي حنيفة ولله في خلقه شئون والله المستعان.

ثم قال المؤلف: فرأيت أن أجمع ما صح لي بالأسانيد الصحيحة من كتب أئمة الحديث في جرح أبي حنيفة ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة وسميته " نشر الصحيفة في الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة ".

أقول لبئس ما رأيت يا مسكين أن تجمع بأسانيد واهية وأخبار لا تسلم من طعن ونكارة وشذوذ في جرح إمام كبير من أئمة المسلمين المقتدى بهم في أبي حنيفة النعمان الذي اشتهر توثيقه واستفاضت عدالته واتفق الناس على فقهه وإمامته زين لك هذا الفعل الشيطان فتب إلى ربك وكن من الذين قال الله فيهم ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا

مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠١] وحق الكتاب أن يسمىٰ تسويد الصحيفة بذكر الشبه الضعيفة والطعون السخيفة في إمام الأئمة أبي حنيفة وسيظهر لك برهان ما أقول في ثنايا هذا الجواب الذي حررناه للدفاع عن عرض الإمام الأعظم رضي الله عنه.

ثم قال: ولم أعرج علىٰ أقوال المعدلين لأنهم إما أن يكونوا ممن لا يعتد بكلامهم مع كبار أئمة الجرح والتعديل وإما أن يكونوا من الغلاة في أبي حنيفة وإما أن يكونوا من الأئمة كسفيان الثوري وكعبدالله بن المبارك ومن جرىٰ مجراهما ولكنه قد رجع وتبرأ مما حصل منه من الثناء وحذر من أبي حنيفة بل طعن فيه.

أقول: تظافرت نصوص أهل العلم أن ذكر الجرح دون التعديل فيمن اجتمع فيه جرح وتعديل يعتبر خيانة وهذا عين ما صنعه المؤلف فقد اقتصر علىٰ ذكر الجروح الثابتة بالأسانيد الواهية وترك التعديل الذي هو الأصل في أبي حنيفة وأمثاله من أئمة الهدىٰ ليصل لغرضه الفاسد وعلل كلامه بأن المعدلين لا يعتد بهم مع كبار أئمة الجرح والتعديل وإنِّي أقول له ألا يعتد بأبي جعفر الباقر، ومسعر بن كدام، وأيوب السختياني والأعمش، وشعبة، والمغيرة بن مقسم، والحسن بن صالح، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، وابن شبرمة، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وابن المبارك، وابن جريج، وعبدالرزاق والشافعي، ووكيع، ومالك، والفضل بن موسىٰ، وإسرائيل بن يونس ويحيىٰ بن معين، ويزيد بن زريع، وأبو عبدالرحمن المقرئ، وأضعافهم من الأئمة الذين أثنوا علىٰ أبي حنيفة.

أكل أئمة المسلمين غلاة في أبي حنيفة وعدد المثنين عليه من غير الفقهاء بلغوا حد التواتر بل أطبق حفاظ الحديث علىٰ عده محدثاً حافظاً ناقداً من أهل الجرح والتعديل كما أبينه في ثنايا هذا الكتاب وسفيان

الثوري وابن المبارك من أبر الناس بأبي حنيفة حياً وميتاً كما سأبينه إن شاء الله في محله فما بقي لك يا مسكين تب إلى الله قبل أن يدركك الموت عسى أن يغفر الله لك إن عدت لرشدك.

ثم قال: ثم إن الجرح في أبي حنيفة مفسر كما سيأتي والجرح المفسر الصادر من عالم بأسباب الجرح لا يعارض كما هو معلوم من كتب المصطلح.

وأقول: قوله أن الجرح في أبي حنيفة مفسر غير صحيح بل هو مبهم والجرح المبهم لا يقدم على التعديل على المذهب الصحيح كما هو معروف في محله.

ولو فرضنا صحة كلامه وأنَّ الجرح مفسر فإنه يعارض هنا ولا يقدم كما ادعى المؤلف لأن علماء المصطلح قرروا أنه يقدم التعديل على الجرح المفسر لوجوه عارضة تقتضي ذلك.

جاء في قواعد علوم الحديث للتهانوي صـ١٧٦-١٧٧ " من ثبتت عدالته وأذعنت الأمة لإمامته لا يؤثر فيه جرح ولو مفسراً وكان حديثه صحيحاً لا حسناً فقط " قال أبو جعفر ابن جرير الطبري: ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالماً بمولاه – يعني سيده سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما – وفي تقريظ جِلّة أصحاب ابن عباس إياه ما بشهادة بعضهم ثتبت عدالة الإنسان ويستحق جواز الشهادة ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن ا.هـ "

أقول ونقل الحافظ هذه العبارة في مقدمة الفتح.

قلت فهذا عكرمة جرحه عدة من الأوائل ولكن لم يلتفت المحدثون إلى كلامهم لثبوت عدالته وإمامته وعدوا حديثه من الصحاح.

وقال ابن جرير: لو كان من ادعى مذهباً من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه ا.هـ

وأقول فهذا الإمام البخاري على إمامته المجمع عليها – لما ترجم له ابن أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل ٣/ ٢/ ١٩١ قال: " محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبدالله قدم عليهم الري سنة ٢٥٠هـ سمع منه أبي – أبو حاتم – وأبو زرعة – الرازيان – ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق " انتهى وبسببه ذكره العقيلي في كتابه الضعفاء والمتروكين فهل نترك حديث البخاري كما تركه أبو حاتم وأبو زرعة والنيسابوري.

وقال العلامة المحدث التهانوي في كتابه العظيم قواعد في علم الحديث صـ ٢١٠-٢١١-٢١٢: " تثبت العدالة بالاستفاضة والشهرة " أيضاً فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها – أي في عدالته – ولا يحتاج مع ذلك إلى معدل ينص عليها.

قال القاضي أبوبكر الباقلاني: الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً قال والدليل على ذلك أن العلم بظهور سرهما واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة كذا في تدريب الراوي ملخصاً.

قلت فمثل أبي حنيفة ومالك والسفيانين والأوزاعي والشافعي ومحمد بن الحسن وأبي يوسف وأحمد بن حنبل والليث وشعبة وابن المبارك ووكيع وابن معين وابن المديني ومن جرى مجراهم في نباهة

الذكر واستقامة الأمر لا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره وأما هؤلاء فقد اشتهرت عدالتهم عند المحدثين أو غيرهم من الفقهاء وأهل العلم.

قال الذهبي في الميزان وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري ا.هـ

وتوسع الحافظ ابن عبد البر فيه فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه ووافقه على ذلك ابن المواق من المتأخرين كذا في تدريب الراوي ا.هـ

ونقل أبو غده عن السيوطي قوله سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه؟ فقال مثل إسحاق يسأل عنه؟

وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس ا.هـ

فتأمل هذه النصوص واحفظ تنجو من الزلل ا.هـ

أقول: وهذه النصوص قليل من كثير ولمزيد من النصوص راجع اللمع لأبي إسحاق الشيرازي في باب القول في الجرح والتعديل وعلوم الحديث للشيخ ابن الصلاح وتحرير الأصول للعلامة الأصولي الناقد المحدث ابن الهمام رحمهم الله تعالى وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت.

وقد قال الإمام الحافظ الكبير محدث الديار المصرية أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخبر والأثر وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل ومن ذكرهم بسوء

فهو على غير سبيل) والله أعلم.

وبهذه النقول يظهر جلياً فساد قول المؤلف في جناب الإمام الأعظم رضي الله عنه.

ثم قال المؤلف: والجاهلون المتعصبون لأبي حنيفة كثير وقد رأيت جمعاً من المدرسين بالجامعة الإسلامية يغضبون غاية الغضب ويرون هذا هدماً للإسلام، وما درى المساكين أن المتكلم في أبي حنيفة ما طعن في ركن من أركان الإسلام.

أقول والله ما هم جاهلون ولا متعصبون لأبي حنيفة حال غضبهم من جراء صنيعكم الممقوت وما غضبهم وما غضبنا إلا لكون فعلكم هذا يغضب الله ورسوله ولا يرضاه أئمة الدين وأعمدة الإسلام.

قوله وما درى المساكين.... إلخ...

أقول بل لم تدرِ أنت يا مسكين أنك بفعلك تطعن في أحد أركان علماء المسلمين نعم أبو حنيفة أحد أركان علماء المسلمين وصفه بهذا وحلاه إمام أهل السنة الحافظ المحدث الجهبذ الناقد الحافظ ابن كثير الذي لا تبلغ أنت يا مسكين عشر معشار علمه حيث قال في البداية والنهاية صـ١٠٧ في ترجمة الإمام:

هو الإمام أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام وأحد أركان العلماء وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر الصحابة ورأى أنس بن مالك قيل وغيره وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة فالله أعلم ا.هـ مجلد ٥ ج١٠

ثم قال المؤلف: ونقول لهم أأنتم أعلم بأبي حنيفة من مالك بن أنس وشريك بن عبدالله النخعي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن يزيد المقرئ وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك،

ومن جرىٰ مجراهم، أقول لا والله لا نحن أعلم ولا أنت أعلم بأبي حنيفة منهم وقد أثنوا علىٰ أبي حنيفة ورفعوا قدره وأظهروا مكانه كما هو ثابت عنهم ونقلته في ثنايا هذا الكتاب فانظره في محله هداك الله للحق.

ثم قال المؤلف: وإني لأعجب لمصطفىٰ السباعي وكتابه السنة ومكانتها كيف دافع عن السنة وعن حملتها وفي آخر الكتاب هدم ما بنىٰ من أجل الدفاع عن أبي حنيفة.

وأقول هكذا يصنع الحسد بأهله أصبح الدفاع عن أبي حنيفة كبيرة تهدم السنة لا والله بل الدفاع عن أبي حنيفة هو إحياء للسنة التي أمرتنا بالذب عن أعراض المسلمين عموماً وأعراض العلماء أئمة الدين المقتدىٰ بهم خصوصاً.

نعم في الدفاع عن أبي حنيفة دفاع عن الشريعة الغراء فإن فقه الإمام الأعظم يمثل موسوعة كبيرة جداً في تقرير أحكام الشريعة وأكثر المسلمين يتقربون إلىٰ الله ﷻ بما قرره أبو حنيفة من أحكام فانظر ما الذي يخرج من رأسك يا مسكين.

ثم قال: وبما أن الحنفية لهم سلطة القضاء في كثير من الأزمنة تجد كثيراً من أهل العلم لا يستطيعون أن يصرحوا بالطعن في أبي حنيفة فذلكم البيهقي في مناقب الشافعي ينقل عن ابن أبي حاتم الطعن في أبي حنيفة فابن أبي حاتم يصرح بأبي حنيفة والبيهقي ينقل عنه ويقول قال أبو فلان ولا يصرح بأبي حنيفة.

وذلكم الحافظ ابن حجر يقول في التقريب في ترجمة أبي حنيفة فقيه مشهور فهذه حيدة من الحافظ فهو لم ينبه علىٰ هذا الاصطلاح في المقدمة، وهذا الحكم الذي حكم علىٰ أبي حنيفة لا يفيد جرحا ولا تعديلا.

أقول بهذه السخافة ختم المؤلف افتتاحيته فهو هنا يتهم أهل العلم بعدم النصح للمسلمين في سكوتهم عن ضلالة أبي حنيفة وعدم جرحهم له لخوفهم من سطوة القضاء يا للعجب يا أشجع أهل زمانه.

أما البيهقي فإنه لم يصرح لأنه رأى بشاعة نسبة ذلك الأمر إلى أبي حنيفة ورأى نزاهته لا خوفاً من السلطان كما ظننت يا ألمعي.

وأما اتهامك للحافظ أمير المؤمنين في الحديث فهو خطير جداً لأنه لو حاد مثل هؤلاء لضاع الأمان عن نقلهم وكتبهم وشجاعة الحافظ في قول كلمة الحق معروفة وعلى كتبه الاعتماد في معرفة الرجال فانظر ماذا يخرج من رأسك يا مسكين.

وفي ثناء الحافظ على أبي حنيفة بالفقه والشهرة تبجيل للإمام ورفعة فالحافظ بوصفه للإمام بقوله فقيه مشهور يثبت لأبي حنيفة كل خير فقد صح عن النبي ﷺ قوله «من يرد الله به خير يفقهه في الدين» فهل بعد الفقه خير يرجى له ولفظ الفقيه في عرف السلف كان لا يطلق إلا على المجتهد فما بال المؤلف يجعل الثناء حيدة.

ثم إن الحافظ رحمه الله لم يقتصر على مدح أبي حنيفة بقوله فقيه مشهور بل قد أقر الحافظ رحمه الله بإمامته في موضعين فقد جاء في الكنى من التقريب ما نصه أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام المشهور وقال في حرف النون ما نصه: النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام يقال أصله من فارس ويقال مولى بني تيم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة ا.هـ.

ولفظ الإمام إذا أطلق ولم يقيد في كتب الجرح والتعديل من أعلى مراتب التوثيق وهو أرفع من ثقة أو متقن أو ثبت أو عدل ولكن الإنسان إذا وقع في كبار الأئمة ينزل عليه المقت ويسلب عقله فيخبط كخبط عشواء.

وظهر من هذا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لم يقبل تضعيف هؤلاء في حق الإمام أبي حنيفة أصلاً وفي لفظ الفقيه والإمام إشارة إلى ترجيح روايته على رواية غير الفقيه وغير الإمام من عامة الرواة وقد علم هذا المؤلف وكتمه وزعم أن الوصف بفقيه مشهور يدل على الحيدة فسبحان قاسم العقول!

وقد ذكر الإمام الزكي يوسف بن الحجاج المزي رحمه الله في مقدمة تهذيب الكمال: قال أبو بكر بن خزيمة: عن عبدالله بن هاشم الطوسي كنا عند وكيع فقال: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل أقرب فقال: الأعمش شيخ و أبو وائل شيخ وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه زاد غيره قال: وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا من حديث يتداوله الشيوخ انتهى.

ثم لا يخفى أن الحافظ ابن حجر العسقلاني في سائر تصانيفه لم ينقل عن أحد من أهل العلم شيئا في تضعيف الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بل نقل توثيق الإمام نصاً في كتابه تهذيب التهذيب عن إمام الصنعة يحيى بن معين رحمه الله تعالى وهذا نصه:

قال محمد بن سعد العوفي سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظه وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث انتهى.

وقال أيضاً رحمه الله تعالىٰ: قال ابن أبي داود عن نصر بن علي سمعت ابن داود يعني الخريبي يقول: الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل.

وقال أحمد بن عبدة قاضي الري عن أبيه: كنا عند ابن عائشة فذكر حديثاً لأبي حنيفة ثم قال: أما إنكم لو رأيتموه لأردتموه فما مثله ومثلكم إلا كما قيل:

أقلوا عليهم ويلكم لا أباً لكم   من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا

وختم ترجمته بقوله: ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدا فرضي الله تعالىٰ عنه وأسكنه الفردوس آمين.

المطلب الثاني: في نقد مباحث المقدمة:

ثم عقد المؤلف تراجم كثيرة جعلها بمثابة المقدمة التمهيدية لتبرير الطعن في الإمام الأعظم وهاك الكلام علىٰ هذه التراجم وبيان ما فيها من الخطأ في الفهم.

الترجمة الأولى: الغلو وموقف الشرع منه:

ذكر تحت هذه الترجمة ست آيات تنهىٰ عن الغلو هي الآية رقم ٧٢/ ٧٧ سورة المائدة والآية رقم ١٧١ سورة النساء والآية رقم ٣٠/ ٣١ سورة التوبة والآية رقم ٧٩ سورة آل عمران والآية رقم ١٨ سورة يونس والآية رقم ٨٩/ ٩٣ سورة مريم.

ثم قال والآيات القرآنية التي تنهىٰ عن الغلو وتشنع علىٰ أهله كثيرة جداً.

ثم أورد من السنة حديث البخاري عن رسول الله ﷺ قال: (لا تطروني كما أطرت النصارىٰ بن مريم فإنما أنا عبدالله ورسوله) وحديث النسائي في عمل اليوم والليلة عن أنس قال: أن ناساً قالوا لرسول الله ﷺ يا خيرنا وابن خيرنا ويا سيدنا وابن سيدنا فقال رسول الله ﷺ: (يا أيها الناس عليكم بقولكم ولا يستهوينكم الشيطان إني لا أريد أن ترفعوني فوق منزلتي التي انزلنيها الله تعالىٰ أنا محمد بن عبدالله عبده ورسوله) وحديث أبي داود في قصة وفد بني عامر إلىٰ رسول الله حيث قالوا للنبي أنت سيدنا فقال: (السيد الله....) الحديث.

وخلص من هذه الأدلة إلىٰ أن أتباع الإمام الأعظم قد غلوا فيه فهم يلقبونه بالإمام الأعظم بل أعظم من هذا فقد قال قائلهم:

فلعنة ربنا أعداد رمل علىٰ من رد قول أبي حنيفة

وأقول لاشك أن الغلو الذي هو مجاوزة الحد مذموم شرعاً منهي عنه في كتاب الله عز وجل وسنه رسول ﷺ وهذا أمر واضح وجلي لا خلاف فيه ولكن ما هو مفهوم الغلو.

أصل الغلو في اللغة يطلق علىٰ مجاوزة الشيء حده الذي وضع له سواء كان هذا الحد شرعياً أو عرفياً جاء في اللسان.... وغلا في الدين والأمر يغلو غلواً جاوز حده وفي التنزيل ﴿لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ﴾ وفي الحديث (إياكم والغلو في الدين[١٧]) أي التشدد فيه ومجاوزة

---

(١٧) أخرج النسائي عن بن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو علىٰ راحلته هات ألقط لي فلقطت له حصيات هن حصىٰ الخذف فلما وضعتهن في يده قال (بأمثال هؤلاء وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين) وأخرجه أحمد وابن ماجه وهو حديث صحيح.

الحد...).

واصطلاحا: قال العلامة المناوي: الغلو مجاوزة الحد والغلو في الدين التصلب والتشدد فيه حتىٰ مجاوزة الحد ا.هـ من التوفيق للمناوي بتصرف.

وقد وردت مادة الغلو والنهي عنه في القرآن الكريم مرتين الأول في سورة النساء آية ١٧١ قال تعالىٰ ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ والثانية في سورة المائدة في قوله تعالىٰ ﴿قُلۡ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ قال القرطبي رحمه الله الغلو في الدين الإفراط فيه كما أفرطت اليهود والنصارىٰ في عيسىٰ غلو اليهود في عيسىٰ قولهم: ليس ولد رِشْدَة وغلو النصارىٰ قولهم إنه إله ا.هـ كلام القرطبي من تفسير سورة المائدة وفي تفسير آية النساء قال رحمه الله: ويعني بذلك فيما ذكره المفسرون غلو اليهود في عيسىٰ حتىٰ قذفوا مريم وغلو النصارىٰ فيه حتىٰ جعلوه رباً فالإفراط والتقصير كله سيئة وكفر ا.هـ

وحديث لا تطروني حديث صحيح لا شك في ذلك ولا ريب ومفاده نهي النبي ﷺ أن يُطرىٰ كما أطرت النصارىٰ ابن مريم إذ قالوا فيه أنه ابن الله فالغلو في مدح النبي بإخراجه عن وصف العبودية إلىٰ وصف الربوبية منهي عنه لا شك ولا ريب لكن الثناء علىٰ النبي ﷺ ومدحه وتوقيره بما هو أهله من الكمال البشري إذ هو أكمل الخلق علىٰ الإطلاق مطلوب شرعاً وليس من الغلو في شيء ولله در الإمام

البوصيري رحمه الله حيث بين هذا المفهوم الإسلامي وأوجز شرح حديث لا تطروني بقوله:

دع ما ادعته النصارىٰ في نبيهم   واحكم بما شئت مدحاً فيه واحتكم

فإن فضل رسول الله ليس له   حد فيعرب عنه ناطق بفم

فمبلغ العلم فيه أنه بشر   وأنه خير خلق الله كلهم

وحديثا النسائي وأبي داود مفادهما كما قال العلامة الخطابي رحمه الله: قوله ﷺ (السيد الله) أي السؤدد كله حقيقة لله ﷻ وأن الخلق كلهم عبيد الله وإنما منعهم أن يدعوه سيداً مع قوله (أنا سيد ولد آدم)(١٨) لأنهم قوم حديثوا عهد بالإسلام وكانوا يحسبون أن السيادة بالنبوة كهي بأسباب الدنيا وكان لهم رؤساء يعظمونهم وينقادون لأمرهم وقوله قولوا بقولكم أي قولوا بقول أهل دينكم وملتكم وادعوني نبيا ورسولاً كما سماني الله تعالىٰ في كتابه ولا تسموني سيدا كما تسمون رؤساءكم وعظماءكم ولا تجعلوني مثلهم فإني لست كأحدهم إذ كانوا ليسودونكم في أسباب الدنيا وأنا أسودكم بالنبوة والرسالة فسموني نبياً ورسولاً ا.هـ.

فالمنع كان للتعليم والتفهيم لا أن إطلاق لفظ السيادة علىٰ النبي ﷺ من الغلو فالأمة مجمعة علىٰ ثبوت السيادة للنبي ﷺ وعلىٰ علميته في السيادة قال العلامة الشرقاوي رحمه الله: فلفظ سيدنا علم عليه ﷺ ا.هـ ومن توقيره ﷺ تسويده كما قال قتادة والسدي في قوله تعالىٰ ﴿ وَتُوَقِّـرُوهُ ﴾ [الفتح: ٩] الفتح وتسودوه وقد خوطب النبي ﷺ بلفظ يا سيدي فأقر ذلك فعن سهل بن حنيف ﵁ قال: مررنا بسيل فدخلت

---

(١٨) وفي رواية (أنا سيد الناس) متفق عليه.

فاغتسلت منه فخرجت محموماً فنمي ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال (مروا أبا ثابت يتعوذ) قلت يا سيدي والرقى صالحة؟ قال (لا رقية إلا في نفس أو حمة أو لدغة) أخرجه أحمد والحاكم وقال صحيح الإسناد.

وكذلك فعلوا في الصلاة عليه فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: إذا صليتم على رسول الله ﷺ فأحسنوا الصلاة عليه فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه فقالوا له: فعلمنا قال: قولوا: اللهم اجعل صلاتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة " أخرجه ابن ماجه وحسنه المنذري وكذلك ورد عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده بسند حسن في الشواهد.

وأما إطلاق السيادة على غير النبي ﷺ من المخلوقين فهو كذلك أمر مشروع بنص الكتاب والسنة وفعل الأمة خلفاً عن سلف من غير نكير فقول الله تعالى عن سيدنا يحيى عليه السلام ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران:٣٩].

قال الإمام القرطبي: ففيه دلالة على جواز تسمية الإنسان سيداً كما يجوز أن يسمى عزيزا وكريما ا.هـ

وقوله تعالى عن سيدنا يوسف وامرأة العزيز ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يوسف:٢٥].

وأما السنة: فقول النبي ﷺ في شأن الحسن والحسين عليهما السلام: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» أخرجه الترمذي والحاكم وصححاه وقوله ﷺ في شأن الحسن بن علي عليهما السلام (ابني هذا سيد) أخرجه البخاري.

وقوله ﷺ للسيدة فاطمة عليها السلام (يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين) أخرجه البخاري وقوله ﷺ عن سعد بن معاذ (قوموا إلىٰ سيدكم) أخرجه البخاري.

وقوله ﷺ لبني سلمة (من سيدكم يا بني سلمة؟) قالوا: سيدنا جد بن قيس علىٰ أنا نبخله قال (وأي داء أدوىٰ من البخل؟ بل سيدكم عمرو بن الجموح) أخرجه البخاري في الأدب المفرد وفي رواية (سيدكم بشر بن البراء بن معرور) أخرجها الطبراني في المعجم الكبير إلىٰ غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تدل علىٰ جواز إطلاق السيد علىٰ المخلوق.

وأما فعل الأمة: فقول عمر الفاروق رضي الله عنه عن أبي بكر الصديق وبلال رضي الله عنهما: " أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا " أخرجه البخاري.

وقول علي عن ابنه الحسن عليهما السلام: " إن ابني هذا سيد كما سمَّاه النبي ﷺ " أخرجه أبو داود.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه للحسن بن علي عليهما السلام: " يا سيدي " فقيل له: تقول يا سيدي ! قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنه لسيد) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة.

وهذه الإطلاقات مع سماع الصحابة لها من غير نكير ولا معارض بمثابة الإجماع السكوتي وهو حجة كما تقرر في الأصول.

وقد درج المسلمون من قديم الزمان علىٰ إطلاق لقب السيادة علىٰ الذرية النبوية الطاهرة من نسل سيدي شباب أهل الجنة الحسن والحسين عليهما السلام وورد في الأثر عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (ما رأىٰ المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ) رواه الإمام أحمد.

وعليه فإطلاق السيادة على النبي ﷺ وأهل البيت وأولياء الله الصالحين والعلماء أمر مشروع بل هو مطلوب شرعاً لما فيه من حسن الأدب معهم والتوقير والإجلال لهم والنبي ﷺ يقول (ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه) رواه أحمد والحاكم وصححه عن عبادة بن الصامت.

وإطلاق السيادة عليهم ليست من الغلو أبدا بل من الأدب والتوقير الذي أمرنا الشرع به وإذا كان الثناء على العلماء أمراً مطلوباً ومشروعاً في الإسلام فما الذي يغيظهم في وصف أبي حنيفة بالإمام الأعظم وقد نال شرف التابعية من بين الأئمة الأربعة واعترفوا له بالفضل وسلموا له بدقة الفقه ورزقه الله كثرة في الإتباع من العلماء وغيرهم ورزقه القبول في الأرض وقد أطلق هذه الصفة على أبي حنيفة رضي الله عنه جمع لا يحصون من غير الحنفية من محدثين وفقهاء وزهاد ولم يروا في ذلك أي غلو فها هو الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله يحلي الإمام بهذه الصفة في تذكرة الحفاظ مجلد ١ صـ١٦٨ حيث يقول: أبو حنيفة الإمام الأعظم فقيه العراق النعمان بن ثابت. وهذا الحافظ الفقيه ابن حجر الهيتمي رحمه الله يقول في مقدمة كتابه العظيم الخيرات الحسان ما نصه: وسميته الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. ولو أردت تتبع وتعداد من أطلق هذه الصفة على إمامنا الأعظم وقدوتنا الأفخم لطال الأمر جداً ولجاء في مجلدات مع أن هذه الصفة أطلقها العلماء على غير أبي حنيفة أيضاً أطلقها العلامة المحدث القسطلاني في شرحه على البخاري كثيراً على الإمام مالك إمام دار الهجرة وأطلقها العلامة السبكي في الطبقات على الإمام الشافعي ولم يروا في ذلك غلوا.

أما البيت الذي ذكره المؤلف فليس من الغلو إذا فهم معناه وعرف المقصود منه وبيان ذلك كما يلي أولا هذا البيت هو للإمام المحدث القدوة رأس السنة عبدالله بن المبارك الذي قال فيه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ج١صـ٢٧٤: الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام فخر المجاهدين قدوة الزاهدين أبو عبدالرحمن..... الخ

ابن المبارك هذا قال فيه أبو أسامة أمير المؤمنين في الحديث.

وقال إسماعيل بن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك.

وقال أبو إسحاق الفزاري: ابن المبارك إمام المسلمين.

وقال ابن معين: كان ثقة متثبتاً. وقال شعيب بن حرب: لو جهدت جهدي أن أكون في السنة ثلاثة أيام على ما عليه بن المبارك لم أقدر.

قال الحسن بن عيسى بن ماسرجس: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك فقالوا عدوا خصال ابن المبارك فقالوا جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والزهد والشجاعة والشعر والفصاحة وقيام الليل والعبادة والحج والغزو والفروسية وترك الكلام فيما لا يعنيه والانصاف وقلة الخلاف على أصحابه انظر تذكرة الحفاظ ج١صـ٢٧٦ هذا البيت من جملة أشعار بن المبارك في الإمام الأعظم ﵁ مطلع هذه الأبيات

كما في الدر المختار وغيره.

لقد زان البلاد ومن عليها إمام المسلمين أبو حنيفة

ثم ذكر العلامة محمد علاء الدين الحصكفي تسعة أبيات بعد هذا وزاد بن عابدين رحمه الله بيتين عليها في حاشيته رد المحتار نقلاً عن تنوير الصحيفة فراجع مقدمة الدر مع حاشية ابن عابدين إن شئت الاطلاع على الأبيات كلها والبيت المذكور مثبت في مقدمة الدر من جملة الأبيات ونقل هذه الأبيات العلامة المحدث الناقد عبدالحي

اللكنوي في عمدة الرعاية شرح الوقاية صـ٣٢ج١ وآخر هذه الأبيات عنده:

فلعنة ربنا أعداد رمل　　على من رد قول أبي حنيفة

قال رحمه الله بعده وأورد على البيت الأخير بأنه مناف لأحاديث المنع عن لعن أحد من المسلمين وبأن اللعن يجوز على الكفار لا على المؤمنين وجوابه إن اللعن المختص بالكفار هو بمعنى الإبعاد عن الرحمة مطلقاً لا مطلقاً(١٩) فإنه بمعنى الإبعاد عن الرحمة المختصة بالأبرار جائز على المسلمين ثم اللعن على المسلمين لا يجوز على شخص معين وأما على غير المعين فجائز كما ورد في الأخبار من لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والمتشبهات بالرجال والمتشبهين بالنساء ولعن من غير منار الأرض ومن ذبح لغير الله إلى غير ذلك من العصاة.

فإن قلت كيف يكون مجرد الرد على أبي حنيفة باعثاً للعن والإبعاد ولم يزل العلماء والمجتهدون يرد بعضهم بعضاً ويطعن بعضهم بعضاً في استدلال بعض؟

قلت ليس المراد بالرد مطلق الرد بل رد ما قاله من الأحكام الشرعية محتقراً لها أو رد طرقه واستدلاله إلى حد يحطه عن منزله ويحقره ويؤذي مقلديه ويصل إلى حد سبه وشتمه وإطلاق كلمات قبيحة عليه كما هو الشائع في أكثر العوام بل الخواص كالعوام فإن مثل هذا الرد على مثل هذا الإمام الذي أقر بفضله المجتهدون وشهد بعلمه

---

(١٩) أي أن اللعنة مطلقاً تشمل الكفار وهي بمعنى الطرد من رحمة الله لا مطلقاً تشمل المؤمنين وإنما تشملهم بمعنى الإبعاد عن الرحمة المختصة.

وفقهه وتقواه وورعه واجتهاده وانقياده للشريعة واتباعه للطريقة الأئمة المرضيون يبلغ فاعله إلى أن يصير ملعوناً مردود الشهادة فاسقاً مطروداً معدوداً في أهل الضلالة وقد منع الفقهاء من قبول شهادة من يظهر سب السلف وفسره شارح الوقاية وصاحب النهاية وغيرهما بالصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين فاحفظ هذا ولا تكن من الغافلين ا.هـ

أقول ومن خلاله تعرف قيمة شهادة المؤلف ومنزلتها عند محققي الأئمة مجددي الدين رحمهم الله تعالى ومن عجيب التناقض للمؤلف أن نجده هنا وفي غيره من كتبه يشدد في أمر الغلو وأنه منهي عنه و... الخ كلامه ثم يرضى لطلابه واتباعه أن يمتدحوه بما ليس فيه وأن يطروه بما لو قال مادح لرسول الله ﷺ بمثله لقال هؤلاء المبتدعه أنه من الغلو المذموم فهذا أحد تلاميذه يسمى قائد بن حمود ابن قائد بن عبدالرحمن المليكي العديني يرسل إلى المؤلف بأسئلة يقول في مطلعها كما في كتاب قمع المعاند صـ١٥٤ للمؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد من قائد بن حمود بن قائد بن عبدالرحمن إلى المجدد في هذا الزمان والقائم بسنة سيد ولد عدنان وترجمان أهل العرفان الشيخ المتواضع بين تلاميذه وإخوانه أخ الموحدين وقامع المبتدعين من لا تأخذه في الحق لومة اللائمين صاحب الزهد والورع والمحارب للخرافات والبدع من لا يفتري ولا يدعي هو الشيخ مقبل بن هادي الوادعي سلام من الله عليكم على عدد قطر البحار يتكرر كلما طلع النهار ورحمته عليكم عدد قطر الإمطار وبركاته عليكم ما اهتزت الأشجار وترنمت الأطيار وبعد أيها الكريم والعالم الفهيم.... إلى آخر مديحه وثناءه ثم ذكر بعدها قصيدة طويلة في الثناء على شيخه المذكور مطبوعة في نفس الكتاب صـ١٥٦ إلى صـ١٥٩ ولم

يعقب المؤلف على كل هذا الإطراء بشيء وكأنه ليس من الغلو في شيء بل أيد ذلك فقال قال أبو عبدالرحمن المؤلف قد حذفت بعض العبارات من الرسالة وتصرفت في بعض ألفاظ القصيدة من أجل إقامة الوزن وبارك الله في أخينا في الله قائد بن حمود المليكي وجزاه خيراً وأثابه ودفع عنا وعنه كل سوء ومكروه والحمد لله رب العالمين.

وفي ترجمة المؤلف التي كتبها بقلمه بعض قصائد مدح قيلت فيه منها لأبي رواحة الموري قوله:

ماذا أقول وما اللسان سينطق ... وأرى صروحاً من علوم تسمق

وقوله:

يا شيخ دعوتنا إليك سلامنا ... وتحية مني تضيء وتبرق

يا ليت أني في ركابك الحق ... يا ليت أني في سماك أحلق

يا وادعي الخير علمك ظاهر ... بل صار نجماً في السما يتألق

ومن قصيدة ترحيبية قيلت في المؤلف لعبدالرحمن بن علي السعدي قوله:

لو تبصرون الشيخ وهو بداره ... دار الحديث عرفتم صدق الخبر

لو زرتم دار الحديث لقلتم ... هذا ابن عباس أو هذا عمر

أو ذا الإمام الشافعي ومالك ... أو ذا ابن حنبل قد تشابهت الفكر

وأبو حنيفة والبخاري ... كنا نظن بأن ذكرهم اندثر

ولم يعقب المؤلف على هذا بشيء سوى قوله في كلام الأخ الشاعر حفظه الله شيء من المبالغة شأن كثير من الشعراء أسأل الله أن يثبته وأن يدفع عنه كل سوء ومكروه ا.هـ

ومثل هذا الثناء موجود في كثير من القصائد التي قيلت في المؤلف تجدها مدونة في ترجمته التي كتبها لنفسه من صـ٦٧ إلىٰ صـ١١٢ فكل هذا الثناء والإطراء جائز مشروع مستحب لأنه فيه وما عداه منهي عنه فسبحان قاسم العقول ولله في خلقه شؤن.

ثم عقد المؤلف ترجمة منقولة من صحيح البخاري هي:

ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين وأورد نص الإمام البخاري تحت هذه الترجمة برمته"

أقول هذا الرجل لا يدري ما يخرج من رأسه فإنه يظن – وبعض الظن إثم – أن فقه أبي حنيفة ﵁ من التعمق المكروه ويحسب أن دلائل مسائله من التنازع في العلم والغلو في الدين سبحانك ربي هذا بهتان عظيم.

والعجب أن المؤلف غير مسبوق إلىٰ هذا الفهم فكل شراح البخاري لم يفهموا من هذا الباب مثل فهمه إذ أن شراح البخاري فهموا أن التعمق وهو التشدد في الأمر حتىٰ يتجاوز الحد فيه والتنازع في العلم أي التجادل فيه والغلو في الدين مثل البحث في الربوبية حتىٰ يحصل نزغة من نزغات الشيطان فيؤدي إلىٰ الخروج عن الحق والذين غلو في الفكرة آل بهم الأمر إلىٰ أن جعلوا الآلهة ثلاثة تعالىٰ الله عن ذلك علوا كبيرا كل هذا هو المنهي عند أئمة المسلمين ﵃ هذا هو فهم شراح البخاري رحمهم الله.

ففي إيراد هذا الباب برمته هنا تمويه محض وتدليس ظاهر فما كانت مسائل الفقه ومباحثه تعمقاً منهياً عنه ولا غلوا في الدين وإنما الغلو والتعمق والتنازع في كثير من الأفكار التي ظهرت هنا وهناك بين إفراط وتفريط مخالفة لمنهج أهل الحق بعض تلك الأفكار تبناها بعض من يصف نفسه بالإسلاميين والبعض تبنته العلمانية واليسارية وغير

ذلك من الفئات التي لم تلتزم منهج أهل الحق فترى كثيراً من الناس اليوم يدعو إلى فكرة ويقمصها قميص الإسلام ويجادل أهل الحق لإثبات باطله هذا هو المنهي عنه ولكن المؤلف عكس الأمر فالله حسيبه.

ثم عقد المؤلف ترجمة عنوانها تحريم التقليد في الدين:

أطال فيها جدا من صـ١٤-٢٤ وأورد فيها طائفة من الآيات والأحاديث التي تدل في نظره على تحريم التقليد لينتهي منها إلى تحذير الناس من تقليد أبي حنيفة وغيره من الأئمة المتبوعين وهذه المسألة أعني مسألة تحريم التقليد أطال متمسلفة العصر الكلام حولها ورد عليهم فيها كثير من العلماء الأعلام من فقهاء ومحدثين وأصوليين ومن أحسن الردود عليهم وأطولها وأوسعها رسالة الشيخ الكيرواني وهي مطبوعة بكمالها في مقدمة إعلاء السنن ولا غنى لطالب علم عن مراجعتها وأنا أكتفي هنا بنقل فتوى حول موضوع التقليد للمذاهب الفقهية الأربعة صادرة عن دار الإفتاء المصرية فهاك نص السؤال والجواب:

الموضوع: التقليد واتباع المذاهب الفقهية:

س: بعض المتصدرين للدعوة والإرشاد يحذرون الناس من تقليد المذاهب الفقهية الأربعة بدعوى أن الواجب هو أخذ الأحكام من الكتاب والسنة فقط ولأن أئمة هذه المذاهب أنفسهم قد نهوا عن تقليدهم فما هي حقيقة التقليد؟ وهل يصح هذا الكلام في ذم التقليد أو لا؟ وهل أقوال المذاهب مخالفة للكتاب والسنة فعلاً؟

الجواب:

التقليد في اللغة: مأخوذ من القلادة وهي ما جعلت في العنق وتكون للإنسان والفرس والبدنة التي تهدىٰ في الحج وجعل القلادة في عنق ما يهدىٰ إلىٰ الحرم من النعم ليعلم أنه هدي فيكف الناس عنه تعظيماً للبيت وما أهدىٰ إليه.

وأما التقليد في الاصطلاح فله معنيان:

أحدهما: العمل بقول الغير من غير حجة من الحجج الشرعية الملزمة أي من غير دليل قائم علىٰ حكمه أو حجيته.

والثاني: العمل بقول المجتهد من غير معرفة دليله معرفة تامة والأول غير جائز باتفاق والثاني جائز بل لازم عند أهل العلم.

والمراد بقولنا: من غير معرفة دليله أي: معرفة تامة للدليل وهي معرفة الاستنباط الاجتهادي والاكتساب الفقهي الذي يشترط في اعتبارهما توفر شروط الاجتهاد التي في كتب الأصول فدخل في التقليد: أخذ العامي بقول المجتهد من غير معرفة دليله أصلاً أو مع عدم معرفته معرفة تامة بأن عرف وجه دلالته ولكن لا يعرفها من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم سواء أذكر المجتهد في قوله سند الحكم أم لا وسواء أأخذه عنه مباشرة أم بواسطة عالم موثوق به يرويه له عن نفس المجتهد أو عن مذهبه المدون في الكتب المعتمدة.

والمكلفون بالنسبة لأحكام الشريعة وأدلتها قسمان:

قسم قادر علىٰ أخذ الأحكام من أدلتها بطريق الاجتهاد وقسم دون ذلك.

والأول: هم المجتهدون، والثاني: هم المقلدون ولابد لكل منهما من معرفة الحكم الشرعي ليعمل به حسبما كلف.

فالأول بمقتضىٰ التكليف العام مأمور بالاجتهاد للعمل بالأحكام الشرعية واتباعها، والثاني مأمور بتقليده كذلك.

وجمهور الأصوليين على أن المقلد يشمل: العامي المحض لعجزه عن النظر والاجتهاد والعالم الذي تعلم بعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد ولكنه لم يبلغ رتبة الاجتهاد فكل منهما يلزمه التقليد.

وقد اتفق جمهور العلماء على مشروعية التقليد ووجوبه عند عدم التمكن من الاجتهاد.

يقول العلامة الشيخ محمد حسنين مخلوف في كتابه " بلوغ السول " تحت عنوان " استناد أقوال المجتهدين إلى المآخذ الشرعية ": وقد اعتبر الأصوليون وغيرهم أقوال المجتهدين في حق المقلدين القاصرين كالأدلة الشرعية في حق المجتهدين لا لأن أقوالهم لذاتها حجة على الناس تثبت بها الأحكام الشرعية كأقوال الرسل عليهم الصلاة والسلام فإن ذلك لا يقول به أحد بل لأنها مستندة إلى مآخذ شرعية بذلوا جهدهم في استقرائها وتمحيص دلائلها مع عدالتهم وسعة اطلاعهم واستقامة أفهامهم وعنايتهم بضبط الشريعة وحفظ نصوصها ولذلك شرطوا في المستثمر للأدلة المستنبط للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية – لكونها ظنية لا تنتج إلا ظنا – أن يكون ذا تأهل خاص وقوة خاصة وملكه قوية يتمكن بها من تمحيص الأدلة على وجه يجعل ظنونه بمثابة العلم القطعي صوناً لأحكام الدين عن الخطأ بقدر المستطاع.

ثم قال: وكما أمر الله تعالى ورسوله ﷺ المستعدين للاجتهاد ببذل الوسع في النظر في المآخذ الشرعية لتحصيل أحكامه تعالى أمر القاصرين عن رتبة الاجتهاد من أهل العلم باتباعهم والسعي في تحصيل ما يؤهلهم لبلوغ هذا المنصب الشريف أو ما هو دونه حسب استعدادهم في العلم والفهم وأمر العامة الذي ليسوا من أهل العلم بالرجوع إلى العلماء والأخذ بأقوالهم كما قال تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾

[النحل:٤٣] أي: بحكم النازلة ليخبروكم بما استنبطوه من أدلة الشريعة مقروناً بدليله من قول الله أو قول رسوله ﷺ أو مجرداً عنه.

فإن ذكر الدليل من المجتهد أو العالم الموثوق به بالنسبة لمن لم يعلم حكم الله في النازلة غير لازم خصوصاً إذا كان ممن لا يفهم وجه الدلالة كأكثر عامة الأمة أو كان الدليل ذا مقدمات يتوقف فهمها وتقريب الاستدلال بها على أمور ليس للعامي إلمام بها.

ويقول الشاطبي: فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين والدليل عليه أن وجود الأدلة بالنسبة إلى المقلدين وعدمها سواء، إذ كانوا لا يستفيدون منها شيئاً فليس النظر في الأدلة والاستنباط من شأنهم ولا يجوز ذلك لهم ألبته وقد قال تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ والمقلد غير عالم فلا يصح له إلا سؤال أهل الذكر وإليهم مرجعه في أحكام الدين على الإطلاق فهم إذاً القائمون له مقام الشارع وأقوالهم قائمة مقام الشارع.

والعوام في زمن الصحابة والتابعين كانوا إذا نزلت بهم حادثة أو وقعت لهم واقعة يهرعون إلى الصحابة والتابعين ليسألوهم عن حكم الله في تلك الحادثة وكانوا يجيبونهم عن هذه المسائل من غير أن ينكروا عليهم ذلك ولم ينقل عنهم أنهم أمروا هؤلاء السائلين بأن يجتهدوا ليعرفوا الحكم بأنفسهم فكان ذلك إجماعاً من الصحابة والتابعين على أن من لم يقدر على الاجتهاد فطريق معرفته للأحكام هو سؤال القادر عليها فتكليف العوام بالاجتهاد فيه مخالفة لهذا الإجماع السكوتي.

وكذلك فإن القول بمنع التقليد فيه ما فيه من تكليف من لا قدرة له على الاجتهاد بمعرفة الحكم عن دليله وهو تكليف له بما ليس في وسعه فيكون منهيًّا عنه لقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا

رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٢٨٦] ويضاف إلى ذلك أنه يؤدي إلى ترك الناس مصالحهم الضرورية والاشتغال عن معايشهم في الحياة الدنيا بتعطيل الحرف والصناعات لمعرفة الأحكام وفي ذلك فساد الأحوال.

وبعد أن قرر العلماء أن التقليد في الفروع مشروع بلا غضاضة اختلفوا بعد ذلك في أن التزام المقلد تقليد مذهب معين من مذاهب المجتهدين في كل واقعة على قولين:

الأول: أنه يجب التزام مذهب معين قال الجلال المحلي في شرحه لجمع الجوامع: (و) الأصح (أنه يجب) على العامي وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد (التزام مذهب معين) من مذاهب المجتهدين (يعتقده أرجح) من غيره (أو مساوياً) له وإن كان نفس الأمر مرجوحاً على المختار المتقدم (ثم) في المساوي (ينبغي السعي في اعتقاده أرجح) ليتجه اختياره على غيره.

الثاني: أنه لا يجب عليه التزام مذهب معين في كل واقعة بل له أن يأخذ بقول أي مجتهد شاء وهو الصحيح ولذلك اشتهر قولهم:" العامي لا مذهب له بل مذهبه مذهب مفتيه " أي: المعروف بالعلم والعدالة.

وهذا الأخير هو الصحيح قال الإمام النووي: الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمذهب بمذهب بل يستفتي من شاء أو من اتفق من غير تلقط للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه.

ونقل ابن عابدين في حاشيته عن الشرنبلالي قوله: ليس على الإنسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه مقلداً فيه غير إمامه مستجمعاً شروطه ويعمل بأمرين متضادين

في حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالأخرى وليس له إبطال عين ما فعله بتقليد إمام آخر لأن إمضاء الفعل كإمضاء القاضي لا ينقض ا.هـ

ويؤيد ذلك أن الله تعالى قد أوجب اتباع العلماء من غير تخصيص بعالم دون آخر إذ قال ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣] والمستفتين في عصر الصحابة والتابعين لم يكونوا ملتزمين بمذهب معين بل كانوا يسألون من تهيأ لهم دون تقيد بواحد دون آخر ولم ينكر عليهم أحد.

واتباع المقلد لمن شاء من المجتهدين هو اتباع للحق فإن جميع الأئمة على حق بمعنى أن الواحد ليس عليه إلا أن يسير حسب ما هداه إليه اجتهاده ولا ينبغي للمقلد أن يتصور وهو يختار اتباع واحد منهم أن الآخرين على خطأ.

وأما اتباع المذاهب في إطار الدراسة والتفقه فهذا مما لا فكاك منه ولا بديل عنه لأن هذه المذاهب الفقهية الأربعة المتبعة قد خدمت خدمة لم تتوفر لغيرها فاعتني بنقلها وتحريرها ومعرفة الراجح فيها واستدل لها وترجم لأئمتها بما جعل كل واحدة منها مدرسة مستقلة لها أصول معلومة وفروع محررة يتحتم على من أراد التفقه في الدين أن يسلك أحدها متعلماً ودارساً ومتدرباً فتكون بدايته هو من حيث انتهاؤهم.

بعض الاعتراضات التي وردت على التقليد والتمذهب:

الاعتراض الأول: الدليل الذي أوجب الشرع علينا اتباعه هو الكتاب والسنة وليس كلام الأئمة.

جوابه: الدليل ليس هو الكتاب والسنة فقط بل الدليل يشمل أيضاً الإجماع والقياس وقول الصحابي وشرع من قبلنا والعرف والاستحسان وغير ذلك.

وفهم معنىٰ الدليل علىٰ أنه الكتاب والسنة فقط قصور ظاهر لأن الدليل معناه أعم من أن يكون محصوراً في الكتاب والسنة فقط فالكتاب والسنة إنما هي نصوص يستنبط ويستخرج منهما المجتهد الأحكام وكذلك من غيرهما من الأدلة.

وكذلك فإن أقوال الأئمة المجتهدين ليست قسيماً للكتاب والسنة بل إن أقوالهم هي نتاج فهمهم لهما فأقوالهم تفسير وبيان للكتاب والسنة.

فالأخذ بأقوال الأئمة ليس تركاً للآيات والأحاديث بل هو عين التمسك بهما فإن الآيات والأحاديث ما وصلت إلينا إلا بواسطتهم مع كونهم أعلم ممن بعدهم بصحيح الأحاديث وسقيمها وحسنها وضعيفها ومرفوعها ومرسلها ومتواترها ومشهورها وتاريخ المتقدم والمتأخر منها والناسخ والمنسوخ وأسبابها ولغاتها وسائر علومها مع تمام ضبطهم وتحريرهم لها.

وهذا كله مع كمال إدراكهم وقوة ديانتهم واعتنائهم وورعهم ونور بصائرهم فتفقهوا في القرآن والسنة علىٰ مقتضىٰ قواعد العلوم التي لابد منها في ذلك واستخرجوا أسرار القرآن والأحاديث واستنبطوا منها فوائد وأحكاماً وبينوا للناس ما يخفىٰ عليهم علىٰ مقتضىٰ المعقول والمنقول فيسروا عليهم أمر دينهم وأزالوا المشكلات باستخراج الفروع من الأصول ورد الفروع إليها فاستقر بسببهم الخير العميم.

الاعتراض الثاني: نرىٰ المقلدة لا يترك أحدهم مذهبه إذا رأىٰ حديثاً يخالفه وهذا من التقديم بين يدي الله ورسوله.

ويجيب عن هذا الاعتراض الشيخ الكيرانوي في كتابه "فوائد في علوم الفقه" فيقول: هذا هو منشأ ظنكم الفاسد واعتقادكم الباطل أنا نرجح قول الإمام علىٰ قول الله ورسوله مع أن الأمر ليس كذلك

وحقيقة الأمر أن ظهور قول الله ورسوله على خلاف قول الإمام موقوف على أمرين:

أحدهما: أن يعلم أن ذلك قول الله والرسول.

والثاني: أن يعلم أنه مخالف لقول الإمام.

ولا علم عند المقلد بأحد من هذين الأمرين لأن هذا العلم موقوف على الاستدلال والمقلد إما لا يقدر عليه أصلاً أو يكون استدلاله غير قابل للاعتبار شرعاً كاستدلال من استدل على وجوب الغسل على المشجوج بآية التيمم.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن له أن يحكم على المجتهد بأنه خالف حكم الله ورسوله باجتهاد نفسه؟ وإذا لم يمكن ذلك فكيف يترك قوله للمخالفة؟

فالحاصل: أن عدم ترك المقلد قول الإمام للحديث وغيره ليس لأن قول الإمام راجح عنده على قول الله والرسول حاشاه من ذلك بل لأجل أنه لم يثبت عنده مخالفة الإمام لله والرسول.

فإن قلت: إن كان لا يعلم هو المخالفة بنفسه فنحن والعلماء الآخرون معنا نعلمه بأن إمامه خالف الحديث.

قلنا: إن صدَّقكم في هذا القول بالاستدلال فهو ليس بأهل للاستدلال
ولا يعتمد على صحة استدلاله فكيف بالتصديق؟ وإن صدَّقكم بدون حجة يكون مقلداً لكم وليس أحد التقليدين أولى من الآخر فكيف يترك تقليده السابق ويرجع إلى تقليدكم فانكشف غبار الطعن واللجاج ولله الحمد.

الاعتراض الثالث: تقليد الأئمة مخالف لما أرشدوا هم إليه حيث نهوا عن تقليدهم وخاصة إذا خالف رأيهم الحديث الصحيح وقد ورد عن كل واحد من الأئمة الأربعة أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي

الجواب: دعوىٰ أن الأئمة المجتهدين قد نهوا عن تقليدهم مطلقاً هي دعوىٰ باطلة فإنه لم ينقل عن أحد منهم ذلك ولو ثبت عنهم فترك التقليد لقولهم هو عين التقليد وهو منهي عنه عندكم فكيف يجب ترك التقليد بتقليد قولهم؟ فالأمر بتقليدهم في أمرهم بترك التقليد إيجاب للنقيضين وهو باطل.

ولو سلم ثبوت النقل عن الأئمة بالنهي عن تقليدهم فالمراد تحريم التقليد علىٰ من كان أهلاً للاجتهاد.

وقد أجاب الإمام النووي في مقدمة المجموع عن دعوىٰ تحريض الأئمة مخالفة مذاهبهم إذا خالف الحديث رأيهم بقوله: وكان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث وأفتوا به قائلين: مذهب الشافعي ما وافق الحديث ولم يتفق ذلك إلا نادراً ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول علىٰ وفق الحديث.

وهذا الذي قاله الشافعي ليس معناه أن كل واحد رأىٰ حديثاً صحيحاً قال: هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب علىٰ ما تقدم من صفته أو قريب منه وشرطه أن يغلب علىٰ ظنه أن الشافعي رحمه الله لم يقف علىٰ هذا الحديث أو لم يعلم صحته وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها وهذا شرط صعب قل من يتصف به وإنما اشترطوا ما ذكرنا لأن الشافعيَ رحمه الله ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها وعلمها لكن قام الدليل عنده علىٰ طعن فيها أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك.

قال الشيخ أبو عمرو – يعني ابن الصلاح – رحمه الله: ليس بظاهر ما قاله الشافعي بالهين فليس كل فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من الحديث وفيمن سلك هذا المسلك من الشافعيين من

عمل بحديث تركه الشافعي رحمه الله عمداً مع علمه بصحته لمانع اطلع عليه وخفي على غيره كأبي الوليد موسى بن أبي الجارود ممن صحب الشافعي قال: صح حديث (أفطر الحاجم والمحجوم).

فأقول: قال الشافعي أفطر الحاجم والمحجوم فرد ذلك على أبي الوليد لأن الشافعي تركه مع علمه بصحته لكونه منسوخاً عنده وبين الشافعي نسخه واستدل عليه وستراه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى وقد قدمنا عن ابن خزيمة أنه قال: لا أعلم سنة لرسول الله ﷺ في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتبه وجلالة ابن خزيمة وإمامته في الحديث والفقه ومعرفته بنصوص الشافعي بالمحل المعروف.

قال الشيخ أبو عمرو: فمن وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه نظر إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقاً أو في ذلك الباب أو المسألة كان له الاستقلال بالعمل به وإن لم يكمل وشق عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جواباً شافياً فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا وهذا الذي قاله حسن متعين والله اعلم ا.هـ.

ثم ترجم المؤلف صـ ٢٥ بترجمة هي التحذير من التفرقة المذهبية:

أورد فيها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) أخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وأخرجه بن ماجه.

وأقول أجمع من يعتد به من العلماء على أن اختلاف العلماء في الفروع الفقهية رحمة وأن المذاهب الفقهية المعتبرة هي مدارس عظيمة قامت على أساس معرفي صحيح ومنهج استنباطي صحيح ومعايير علمية صحيحة لفهم الكتاب والسنة وأن لا صلة لاختلاف العلماء في

مسائل الفقه المبنى على ضوابط وقواعد الاستدلال الشرعي بهذا الحديث
وأن هذا الحديث الشريف لا ينطبق على اختلاف الفقهاء المذكور لا من قريب ولا من بعيد، وهاك بعض النصوص الدالة على تجويز الاختلاف في الفروع ومدحه:

قال تعالى ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥].

وقد كان الصحابة ﷺ اختلفوا في قطع الأشجار وهدم البيوت على بني النضير فقطع قوم منهم وترك آخرون قال الإمام الماوردي رحمه الله تعالى: إن في هذه الآية دليلاً على أن كل مجتهد مصيب نقله عنه القرطبي في تفسيره.

قال تعالى ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء ٧٩].

وكان كل منهما عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام قد خالف الآخر في حكمه فحكم بشيء مخالف للآخر وفي صحيح البخاري عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة) فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يُرد منا ذلك فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحد منهم.

ومعلوم أنه ﷺ لا يقرهم على باطل.

وفي البخاري عن عبدالله بن مسعود أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ قرأ خلافها فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فقال (كلاكما محسن).

وفي الصحيحين قوله ﷺ (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر).

وهذا يدل أنَّ العلماء المختلفين وهم المقصودون بقوله ﷺ (الحاكم) وهو الفقيه المجتهد المؤهل للنظر يثاب سواء أخطأ أم أصاب لأن غايته الوصول للحق ولرضى الله تعالى وهو وإن خالف المجتهد الآخر واختلف معه في حكم المسألة فهو مثاب ومأجور رغم وقوع الخلاف بينهما ثم هل كل مجتهد مصيب؟ أو أحدهما مصيب والآخر مخطئ؟ قولان للعلماء أقواهما الثاني.

هذا وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم وأكابر العلماء المتفق على جلالتهم وورعهم وعلمهم في مسائل كثيرة ولم يقل أحد أنَّ اختلافهم ذاك تفرقة وضلال كما يقول هؤلاء اليوم ويشددون على الناس ترك التمذهب والتعرف على التنوع الفقهي الدال على عظم الشريعة وسعتها ومرونتها وما ذاك إلا لضيق صدورهم وقصور فهمهم هداهم الله للحق آمين.

ثم ترجم المؤلف بقوله: يتوقف في فتوى المفتي التي لا تطمئن إليها النفس:

وأورد فيه حديث أحمد بإسناد صحيح إلى النبي ﷺ قال (البر ما سكنت إليه النفس واطمأن إليه القلب والإثم ما لم تسكن إليه النفس ولم يطمئن إليه القلب وإن أفتاك المفتون).

وأقول الإمام الأعظم رضي الله عنه مجمع على جلالته ووفور علمه ودينه وورعه وتقواه مُسَلَّمٌ إليه أمر الفقه وهو ممن تطمئن النفس إلى فتواه وأنت يا مسكين لست من أهل الفتوى ومن كان مثلك لا نأخذ بفتواه.

ثم فهمك للحديث واستنباطك منه تنفير الناس عن فقه أبي حنيفة يدل على عبقرية كبيرة لم تُسبق إليها قبح الله هذا الفهم السقيم.

ثم إن العلماء قرروا أن هذا ليس على إطلاقه في كل قلب وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق لدقائق الأحوال فهو المِحَكُّ الذي يمتحن به حقائق الأمور وما أعز هذا القلب ا.هـ قاله الغزالي رحمه الله ونقله الشوكاني في إرشاد الفحول.

وقال العلامة المناوي في فيض القدير في شرح حديث وابصة بن معبد وقول الرسول ﷺ (استفت قلبك وإن أفتاك المفتون) قال بعض العلماء وبفرض عموم الخطاب في هذا الحديث فالكلام فيمن شرح الله صدره بنور اليقين فأفتاه غيره بمجرد حدس أو ميل من غير دليل شرعي وإلا لزمه اتباعه وإن لم يشرح له صدره ا.هـ.

ومن هذا الفهم الصحيح للحديث تدرك أنه ليس لمن لا يدرك الأحكام أن يتوقف في فتوى المفتي المعتبر المستجمع لشرائط الفتوى بحجة أن هذا العامي لم تطمئن نفسه لهذه الفتوى بل عليه أن يأخذ بفتوى العالم المعتبر المستجمع لشرائط الفتوى وإن لم تطمئن إليها نفسه لأنه لو فتح هذا الباب لغلب الهوى على الشرع.

فالحديث يعني ما يطمئن إليه قلب من شرح الله صدره بنور اليقين ونور قلبه بنور المعرفة ورزقه متانة الفهم وقوة الذكاء وعنده من العلم ما يميز به بين الأمور المشتبهة هذا هو الذي يرجع إلى قلبه عند الاشتباه.

قال الإمام الغزالي في الإحياء عند حديث وابصة وما أعز مثل هذا القلب ولذلك لم يرد عليه السلام كل أحد إلى فتوى القلب وإنما قال ذلك لوابصة لما كان قد عرف من حاله ا.هـ.

وقال أيضاً: واستفتاء القلب إنما هو حيث أباح المفتي أما حيث حرم فيجب الامتناع ثم لا نقول على كل قلب فَرُبَّ قلبٍ موسوس ينفي كل شيءٍ ورب قلب متساهل يطير إلى كلٍ شيء فلا اعتبار بهذين القلبين وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق لدقائق الأحوال فهو المِحَكُّ

الذي يمتحن به حقائق الأمور وما أعز هذا القلب ا.هـ

أقول وأبو حنيفة من أهل الفتوىٰ المعتبرين إجماعاً وقلوب المسلمين مطمئنة إلىٰ فتواه علىٰ مدار قرون عديدة ومذهبه أكبر المذاهب الإسلامية السنية انتشاراً وأتباعاً في أقطار الأرض وأنت يا مسكين لم تتوفر فيك شرائط المفتي المعتبرة فلا يطمئن القلب إلىٰ ما تفتي به فاتق الله في نفسك وعد لرشدك غفر الله لنا ولك آمين.

ثم ترجم المؤلف صـ٢٦ بقوله: ما جاء في ذم الرأي وأورد فيه أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولىٰ بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح علىٰ ظاهر خفيه) رواه أبو داود.

والمؤلف يريد من هذه الترجمة التشنيع علىٰ أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه من أهل الرأي.

وأقول أبو حنيفة رضي الله عنه ليس من أهل الرأي فحسب بل هو إمام أهل الرأي وهذه منقبة شريفة لإمامنا الأعظم رضي الله عنه.

ومما ينبغي علمه أنه وردت في الرأي آثار تذمه وآثار تمدحه والمذموم هو الرأي عن هوىٰ والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص علىٰ طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم برد النظير إلىٰ نظيره في الكتاب والسنة وقد خرَّج الخطيب غالب تلك الآثار في الفقيه والمتفقه وكذلك عصريه الحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»

مع بيان موارد تلك الآثار وقد استوعبا واستوفيا كل ما يتعلق بالرأي والقياس ماله وما عليه فراجعهما.

والقول المحتم في ذلك أن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم جروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق أعني استنباط حكم النازلة من النص وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها.

وقد قال الإمام أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص في الفصول بعد أن سرد ما كان عليه فقهاء الصحابة والتابعين من القول بالرأي إلى أن نشأ قوم ذوو جهل بالفقه وأصوله لا معرفة لهم بطريقة السلف ولا توقي للإقدام على الجهالة واتباع الأهواء البشعة التي خالفوا بها الصحابة ومن بعدهم من أخلافهم.

وأبو بكر الرازي رحمه الله أطال النفس جداً في إقامة الحجة على حجية الرأي والقياس بحيث لا يدع أي مجال للتشغيب ضد حجيته.

فالرأي بهذا المعنى وصف مادح يوصف به كل فقيه ينبئ عن دقة الفهم وكمال الغوص ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر في كتاب المعارف الفقهاء بعنوان «أصحاب الرأي» ويعد فيهم الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس رضي الله عنهم وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخشني يذكر أصحاب مالك في قضاة قرطبة باسم «أصحاب الرأي» وهكذا يفعل أيضًا الحافظ أبو الوليد ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم الرأي عن هوى في فقه الفقهاء وفي ردهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر إلى المنصوص في كتاب الله وسنة رسوله إنما هو هوى بشع تنبذه حجج الشرع.

قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح مختصر الروضة في أصول الحنابلة: واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الاضافة هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي فيتناول جميع علماء الإسلام لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي ولو بتحقيق المناط وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته.

وأما بحسب العلمية فهو في عرف السلف من الرواة بعد محنة خلق القرآن علم على أهل العراق وهم أهل الكوفة أبو حنيفة ومن تابعه منهم..... ا.هـ.

قال العلاَّمة الكوثري رحمه الله: وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي سواء كان في المدينة أو في العراق وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد بما لاح لهم من الدليل وهم متفقون في الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع والقياس ولا يقتصرون على واحد منهم ا.هـ

وقال الشهاب بن حجر الهيتمي في الخيرات الحسان: يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء أي المتأخرين من أهل مذهبه عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم أصحاب الرأي أن مرادهم بذلك تنقيصهم ولا نسبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ولا على قول أصحابه لأنهم براء من ذلك ثم بسط رحمه الله ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه في الفقه من الأخذ بكتاب الله ثم بسنة رسوله ثم بأقوال الصحابة رداً على من توهم خلاف ذلك.

وعلى هذا فكلام أهل العلم الوارد في ذم الرأي المراد به الرأي المخالف للسنة المتواترة في المعتقد يعنون به الخوارج والقدرية والمشبهة ونحوهم من أهل البدع لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه.

وراجع لزاماً فقه أهل العراق وحديثهم للكوثري بتحقيق أبي غده رحمهما الله.

جاء في منن الرحمن على التابعي الجليل أبي حنيفة النعمان صـ٧٢ إلى صـ١٠٥:

الشبهة التاسعة: قالوا إن أبا حنيفة كان من أهل الرأي فأجاب عليها بقوله:

قلت: إن أرادوا بالرأي العقل الصائب والفهم الثاقب فهو منقبة شريفة فإن من لا عقل له لا علم له ولن يتم أمر المنقول إلا بالمعقول.

وإن أرادوا به القياس الذي هو أحد الحجج الأربعة فليس هذا بأول قارورة كُسِرت في الإسلام ولا خصوصية لأبي حنيفة في القياس بشرطه المعتبر عند الأعلام بل جميع العلماء يعيشون في مضايق الأحوال إذا لم يجدوا في المسألة نصاً من كتاب أوسنة أو إجماع أو أقضية الصحابة كما صرح به الشعراني في الميزان ولا عبرة بقول داود الظاهري وأتباعه حيث أنكروا القياس رأساً.

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة داود هذا: قال إمام الحرمين الذي ذهب إليه أهل التحقيق أن منكري القياس لا يُعدون من علماء الأمة وحملة الشريعة لأنهم معاندون ومباهتون فيما ثبت استفاضة وتواتراً لأن معظم الشريعة صادرة عن الاجتهاد ولا تفي النصوص بعشر معشارها وهؤلاء ملتحقون بالعوام ا.هـ من فتح المبين صـ٣٠.

وفي دراسات اللبيب لمنلا معين: لا شك أنّ في علماء الأمة ممن تعلق بهذا الحديث الكريم طائفة تُسَمَّىٰ ظاهرية وهم في التحقيق عبارة عن أصحاب داود الظاهري خاصة وعني كل من كان على الظاهرية المحضة التي تسمى جامدة في إطلاق العلماء وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقًا حتى في العلة المنصوصة والجلية بل ما يتراءى أي من أقوالهم أنهم لا يقولون بالاستنباط رأسًا وهم مما لا يعتد بهم أئمة

الحديث والفقه حتىٰ قال السيوطي وغيره: إن الإجماع لا ينخرق بخلافهم ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وإعمال الفكر في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ا.هـ من تذكرة الراشد صـ٢٦٩.

وقد أطال ابن القيم في أعلام الموقعين في إثبات القياس وبسط الكلام فيه وقسم الرأي إلىٰ محمود ومذموم وقال: الرأي المحمود هو أنواع:

النوع الأول: رأي أفقه الأمة وأبرها قلوباً وأعمقهم علماً وأقلهم تكلفاً، وأصحهم مقصوداً وأكملهم فطرةً وأتمهم إدراكا وأصفاهم أذهاناً الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول ﷺ فنسبة رأي من بعدهم إليهم كنسبة قدرهم إلىٰ قدرهم(٢٠).

النوع الثاني: من الرأي المحمود: الرأي الذي يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة منها ويقررها ويوضح محاسنها ويسهل طريق الاستنباط منها كما قال عبدان سمعت عبدالله بن المبارك يقول: ليكن الذي تعتمد عليه الأثر وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث ا.هـ ١/٢٨-٢٩.

قلت: ورأي أبي حنيفة من قبيل هذا النوع فقد تقدم عن ابن المبارك أنه قال: لا تقولوا رأي أبي حنيفة بل قولوا تفسير الحديث ذكره السيوطي.

---

(٢٠) وأبو حنيفة أكبر الآخذين بهذا النوع فإن أقوال الصحابة وفتاواهم حجة عنده يترك به القياس كما بسطنا القول في مقدمة الإعلاء فلتراجع المؤلف قلت انظر صـ٧٩ منه.

قال ابن القيم:

النوع الثالث: من الرأي المحمود الذي تواطأت عليه الأمة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فما تواطؤا عليه من الرأي لا يكون إلا صواباً كما تواطؤا عليه من الرواية والرؤيا وقد قال النبي ﷺ: (أرىٰ رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فاعتبر ﷺ تواطؤ رؤيا المؤمنين) فالأمة معصومة فيما تواطأت عليه من روايتها ورؤياها ولذلك كان من سداد الرأي وإصابته أن يكون شورىٰ بين أهله ولا ينفرد به واحد وقد مدح الله سبحانه وتعالىٰ المؤمنين بكون أمرهم شورىٰ بينهم وكانت النازلة إذا نزلت بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس عنده فيها نص عن الله ولا عن رسوله ﷺ جمع لها أصحاب رسول الله ﷺ ثم جعلها شورىٰ بينهم وقال الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الشيباني عن الشعبي قال: كتب عمر إلىٰ شريح قال: (إذا حضرك أمر لا بد منه فانظر ما في كتاب الله فاقض به فإن لم يكن ففيما قضىٰ به رسول الله ﷺ فإن لم يكن ففيما قضىٰ به الصالحون وأئمة العدل فإن لم يكن فأنت بالخيار فإن شئت فاجتهد رأيك وإن شئت أن تؤامرني ولا أرىٰ مؤامرتك إياي إلا خيراً لك والسلام) منه ١/ ٣٠.

قلت: وفقه أبي حنيفة قد دون كذلك بالشورىٰ وقد تقدم أن الذين دونوا كتب أبي حنيفة من أصحابه كانوا أربعين رجلاً فإذا نزلت نازلة شاورهم وساءلهم وسمع ما عندهم من الآثار والأحاديث ويقول ما عنده حتىٰ يتفقوا علىٰ أحد الأقوال فيأمر بإثباته وكتابته وتقدم أيضاً عن الأعمش وجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال: عليك بأهل تلك الحلقة فإنهم إذا وقعت لهم مسألة لا يزالون يديرونها حتىٰ يصيبوها – يعني حلقة أبي حنيفة – وتقدم مثل ذلك عن وكيع أيضاً.

قال ابن القيم:

النوع الرابع: من الرأي المحمود: أن يكون بعد طلب علم الواقعة عن القرآن فإن لم يجدها في القرآن ففي السنة فإن لم يجدها في السنة ففيما قضى به الخلفاء الراشدون أو اثنان أو واحد فإن لم يجد ففيما قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم فإن لم يجده اجتهد رأيه ونظر إلى أقرب ذلك من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وأقضية أصحابه فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه وأقر بعضهم بعضاً عليه.

قال علي بن الجعد: أنبأنا شعبة عن سيار عن الشعبي قال: أخذ عمر فرساً من رجل على سوم فحمل عليه فعطب فخاصمه الرجل فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلاً فقال الرجل: إني أرضى بشريح العراقي فقال شريح: أخذته سليماً صحيحاً فأنت له ضامن حتى ترده صحيحاً سليماً قال: فكأنه أعجبه فبعثه قاضياً وقال: ما استبان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه، وإن لم يستبن في كتاب الله فمن السنة، فإن لم تجده في السنة فاجتهد رأيك.

وقال أبو عبيد: حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان وقال أبو نعيم عن جعفر بن برقان عن معمر البصري عن أبي العوام وقال سفيان بن عيينة: حدثنا إدريس أبو عبدالله بن إدريس قال: أتيت سعد بن أبي بردة فسألته عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى الأشعري وكان أبو موسى قد أوصى بها إلى أبي بردة فأخرج إليه كتباً فرأيت في كتاب منها رجعنا إلى حديث أبي العوام قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى: " أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة إلى أن قال ثم الفهم الفهم فيما أولي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله تعالى وأشبهها للحق " الحديث. قال ابن القيم: وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنوا عليه أصول

الحكم والشهادة والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه ا.هـ ١/ ٣١.

وقال بعد إثبات التعليل وقياس النظير واعتبار المثل في القرآن صـ١٧١: فهذا شرع الله وقدره ووحيه وثوابه وعقابه كله قائم بهذا الأصل وهو إلحاق النظير بالنظير واعتبار المثل بالمثل وبهذا يذكر الشارع العلل والأوصاف المنزهة والمعاني المعتبرة في الأحكام القدرية والشرعية والجزئية ليدل بذلك على تعلق الحكم بها أين وجدت واقتضاءها لأحكامها وعدم تخلفها عنها إلا لمانع يعارض اقتضاءها ا.هـ.

قال ابن القيم: وقد أقر النبي ﷺ معاذًا على اجتهاد رأيه فيما لم يجد فيه نصاً عن الله ورسوله فقال شعبة حدثني أبو عون عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ: أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال (كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ؟ قال: اجتهد رأيي ولا آلو قال: فضرب رسول الله ﷺ صدري ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله) فهذا الحديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدَّث به عمرو بن الحارث عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يُعرف في أصحابه مُتهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد فاشدد يديك به قال أبو بكر الخطيب

وقد قيل: إن عبادة بن نُسي رواه عن عبدالرحمن بن غُنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: (لا وصية لوارث) وقوله في البحر: (هو الطهور ماؤه الحِل ميتته) وقوله (الدية على العاقلة) وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد ا.هـ كلامه.

ثم أطال ابن القيم في إثبات القياس وأثبت عن الصحابة أنهم اجتهدوا برأيهم في زمن النبي ﷺ وبعده كثيراً بين ذلك في ثلاث ورقات كبار ثم قال: فالصحابة ﷺ مثلوا الوقائع بنظائرها وشبهوها بأمثالها وردوا بعضها إلى بعض في أحكامها وفتحوا للعلماء باب الاجتهاد ونهجوا لهم طريقه وبينوا لهم سبيله ا.هـ ١/ ١٧٨.

قلت: ورأي أبي حنيفة في المسائل الاجتهادية موافق للنوع الرابع أيضاً الذي ذكره ابن القيم وحمده فقد قال الصغّاني عن ابن معين: سمعت عبيد الله بن أبي قرة يقول: سمعت يحيى بن الضُريس يقول: سمعت سفيان الثوري وأتاه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وماله؟ قال: سمعته يقول: آخذ بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ فإن لم أجد فبقول الصحابة آخذ بقول من شئت منهم ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥١.

وقد جاء في رواية عنه أنه كان يقول: ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفته وما جاءنا عن أصحابه تخيرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال.

وكان أبو مطيع البلخي يقول: كنت يوماً عند الإمام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وحماد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من العلماء فكلموا أبا حنيفة وقالوا: بلغنا أنك تكثر من القياس في الدين وإنا نخاف عليك منه فإن أول من قاس إبليس فناظرهم الإمام من بكرة نهار الجمعة إلىٰ الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال: إني أقدم العمل بكتاب الله ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة مقدماً ما اتفقوا عليه علىٰ ما اختلفوا فيه وحينئذٍ أقيس فقاموا كلهم وقبلوا يده وركبتيه وقالوا له: أنت سيد العلماء فاعف عنا فيما مضىٰ من وقيعتنا فيك بغير علم فقال: غفر الله لنا ولكم أجمعين.

قلت: فإن أرادوا بكون أبي حنيفة من أهل الرأي أنه كان يقدم القياس علىٰ الحديث فهو فرية بلا مرية كما تبين مما تقدم.

وروىٰ الإمام أبو جعفر الشيزاماري بسنده المتصل إلىٰ الإمام أنه كان يقول: كذب والله وافترىٰ علينا من يقول عنا أننا نقدم القياس علىٰ النص وهل يحتاج بعد النص إلىٰ قياس؟ وكان ﵁ يقول: نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة وذلك أنا ننظر أولاً في دليل تلك المسألة من الكتاب والسنة وأقضية الصحابة فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذ مسكوتاً عنه علىٰ منطوق به بجامع اتحاد بينهما ا.هـ من الميزان للشعراني صـ٥٣.

وروىٰ السيوطي من تاريخ بخارىٰ عن نعيم بن عمر قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عجباً للناس يقولون إني أفتي بالرأي ما أفتي إلا بالأثر ا.هـ من تبيض الصحيفة صـ٢٨ وفي مناقب القاري عن أبي يوسف إنه كان إذا وردت حادثة قال الإمام هل عندكم أثر؟ فإن كان عندنا أو عنده أثر أخذ به وإن اختلفت الآثار أخذ بالأكثر وإلا أخذ بالقياس ا.هـ ٤٧٣.

وروىٰ محمد بن سلام البلخي عن يحيىٰ بن نُصير البلخي قلت لأحمد ما الذي تنقم علىٰ هذا الرجل؟ يعني أبا حنيفة؟ قال: الرأي فقلت له: هذا مالك بن أنس ألم يتكلم بالرأي؟ قال: نعم ولكن رأي أبي حنيفة خُلِّدَ في الكتب فقلت قد خُلِّدَ رأي مالك في الكتب؟ قال: أبو حنيفة أكثر رأيًا منه. فقلت له: فهلّا تكلمتم في هذا بحصته وفي هذا بحصته؟ قال: فسكت من الجواهر المضية ٢/ ١١٨.

وذكر في الخيرات الحسان عن ابن عبد البر أيضاً كما في التعليق الممجد علىٰ موطأ الإمام محمد صـ٣٢ فتبين بذلك أن الكلام في أبي حنيفة لأجل الرأي تحامل محض لأنه لم يسلم منه مجتهد قط كمالك والشافعي رضي الله عنهما والمذموم إنما هو الرأي في معرض النص وأبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ بريء منه.

قال الشعراني في ميزانه: وأما ما يُنقل عن الأئمة الأربعة ﭬ أجمعين في ذم الرأي فأولهم تبرياً من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ﭬ خلاف ما يضيفه إليه بعض المتعصبين ويا فضيحته يوم القيامة عند الإمام إذا وقع الوجه في الوجه فإنّ من كان في قلبه نور لا يتجرأ أن يذكر أحداً من الأئمة بسوء وأين المقام من المقام؟ إذ الأئمة كالنجوم في السماء وغيرهم كأهل الأرض الذين لا يعرفون من النجوم إلا خيالها علىٰ وجه الماء.

وقد روىٰ الشيخ محيي الدين في الفتوحات المكية بسنده إلىٰ الإمام أبي حنيفة أنه كان يقول إياكم والقول في دين الله بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل.

ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الأحاديث فزجره الإمام أشد الزجر وقال له: لولا السنة ما فهم أحدنا القرآن.

وكان يقول: عليكم بآثار من سلف وإياكم وآراء الرجال وإن زخرفوه بالقول فإن الأمر ينجلي حين ينجلي وأنتم على صراط مستقيم.

وقيل له مرة: قد ترك الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه فقال رضي الله عنه: نفس سماعهم للحديث عمل به.

وكان يقول: لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا وكان يقول لا ينبغي[٢١] لأحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله ﷺ تقبله[٢٢] وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوها صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها كذلك كان يفعل إذا استنبط حكماً فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره[٢٣] فإن رضوه قال لأبي يوسف رضي الله عنه اكتبه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف يجوز نسبته إلى الرأي؟ معاذ الله أن يقع مثل ذلك من عاقل صـ٤٧-٤٨.

وقال أيضاً: وقد تتبعت بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه كما ألفت كتاب أدلة المذاهب فلم أجد قولاً من أقواله أو أقوال أتباعه إلا وهو مستندٌ إلى آية أو حديث أو أثر أو إلى مفهوم ذلك أو حديث ضعيف كثرت طرقه أو إلى قياس صحيح على أصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي المذكور صـ٥٢.

وقال أيضاً: فإني تتبعت مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام صفة المتكلم وقد أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا ينشأ عنه من

---

(٢١) لا ينبغي : أي لا يجوز المؤلف.

(٢٢) هذا في حق المجتهد أهل النظر والعامي يتبع المجتهد ثقة منه بعلمه ودينه.

(٢٣) أي علماء مجلسه كما تقدم.

الأقوال إلا ما كان على شاكلة حاله صـ٥٧.

وقال أيضاً: إن الأئمة كلهم على هدى من ربهم وإنه ما أحدٌ طعن في أحدٍ في قول من أقوالهم إلا لجهله به إما من حيث دليله وإما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ﵁ الذي أجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته كما يأتي بسطه وحاشاه ﵁ من القول في دين الله بالرأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبه إلى ذلك فبينه وبينه الموقف الذي يشيب فيه المولود صـ٥١.

وقال نضر بن المروزي: لم أر رجلاً ألزم للأثر من أبي حنيفة كذا في الجواهر المضية ٢/ ٢٠.

وروى عن عبدالرزاق قال: كنت عند معمر فأتاه ابن المبارك فسمعت معمراً يقول: ما أعرف رجلاً يحسن التكلم في الفقه ويسعه أن يشرح الحديث في الفقه أحسن معرفة من أبي حنيفة ولا أشفق على نفسه من أن يُدخل في دين الله شيئًا من الشك مثل أبي حنيفة.

وروى سعيد بن منصور قال: سمعت فضيل بن عياض يقول: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهورا بالورع صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار حسن الليل كثير الصمت حتى ترد مسألة في حرام أو حلال وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه وإن كان عن الصحابة أي مرسلاً والتابعين أي موصولاً وإلا قاس فأحسن القياس ا.هـ من تبيض الصحيفة للسيوطي صـ٢٤-٢٥.

وقال الخوارزمي في جامع المسانيد: ومما شنع الخطيب وغيره على أبي حنيفة ﵁ أنه لا يعمل بالحديث وإنما يعمل بالرأي وهذا قول من لا يعرف شيئاً من الفقه ومن شم رائحته وأنصف اعترف أن أبا حنيفة من أعلم الناس بالأخبار واتباع الآثار.

والدليل على بطلان ما قالوه من وجوه ثلاثة:

أحدهما: أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى المراسيل حجة ويقدمها على القياس خلافًا للشافعي رحمه الله تعالى(٢٤).

الثاني: أن أنواع القياس أربعة:

أحدها القياس المؤثر وهو الذي يكون بين الأصل والفرع معنى مشترك بالعلِّية.

والثاني القياس المناسب وهو أن يكون بين الأصل والفرع معنى مناسب بوجه ما.

والثالث قياس الشبه وهو أن يكون بين الأصل والفرع مشابهة صورة في الأحكام الشرعية(٢٥).

والرابع قياس الطرد وهو أن يكون بين الأصل والفرع معنى مطرد.

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه رحمهم الله تعالى قالوا بأن قياس الشبه والمناسبة باطل واختلف هو وأصحابه في قياس الطرد فأنكره بعضهم وقال أبو زيد الكبير رحمه الله تعالى: بأن القياس المؤثر

---

(٢٤) جاء في قفو الأثر : والمختار في التفصيل قبول مرسل الصحابي إجماعاً ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عندنا الحنفية وعند مالك مطلقاً وعند الشافعي بأحد أمور خمسة : أن يسنده غيره أو أن يرسله وشيوخهما مختلفة أو أن يعضده قول صحابي أو يعضده قول أكثر العلماء أو أن يعرف أنه لا يرسل إلا عن عدل ا.هـ صـ٦٦ وانظر تفصيل الكلام في المرسل وأقوال العلماء في قواعد في علوم الحديث لصاحب الإعلاء صـ٨٥.

(٢٥) ما بين الخل والدهن لمشابهتهما في الصورة فقال الشافعي إن الخل لا يزيل النجاسة كالدهن حكاه الخوارزمي أيضًا المؤلف.

حجة والباقي ليس بحجة وقال الشافعي رحمه الله تعالىٰ: بأن الأنواع الأربعة من القياس حجة ويستعمل قياس الشبه كثيراً.

ثم إن العجب أن أبا حنيفة لا يستعمل إلا نوعاً أو نوعين والشافعي يستعمل الأنواع الأربعة ويراها حجة ويقول الخطيب وأمثاله بأن أبا حنيفة كان يستعمل القياس دون الأخبار وهذا لغلبة الهوىٰ وقلة الوقوف علىٰ الفقه ومن عرف مأخذ أبي حنيفة وأصحابه عرف بطلان ما قاله ولكن رأي الخطيب وأمثاله أنه ترك أبو حنيفة العمل ببعض الأحاديث التي أخذ بها الشافعي فظنوا أنه تركها بالقياس ولم يعلموا أنه تركها لأحاديث أصح منها ثم ذكر الخوارزمي إحدىٰ وثلاثين مسألة خلافية أخذ الخصم فيها بأحاديث أو بعمومها وتركها أبو حنيفة لأحاديث أخر أصح منها وأصرح وأخص بتلك المسألة فمن شاء التفصيل فليراجعه ١/ ٤٢-٥٤ وكتابنا إعلاء السنن كافل لتحقيق ذلك بأتم تفصيل إن شاء الله تعالىٰ.

وذكر القاضي أبو عبدالله الصيمري بإسناده إلىٰ المأمون أمير المؤمنين أنه جُمع في عصره كتاب في الأحاديث ووضع في يده وقالوا: إنَّ أصحاب أبي حنيفة الذين هم مقدمون عندك فلان وفلان لا يعملون بها في قصة طويلة إلىٰ أن صنف عيسىٰ بن أبان كتاب الحجة الصغير وبين فيه وجوه الأخبار وما يجب قبوله وما يجب رده وما يجب تأويله وما يجب بالعمل بالمتضادين وبين فيه حجج أبي حنيفة رضي الله عنه فلما قرأه المأمون ترحم علىٰ أبي حنيفة وتمثل بيتي ابن المبارك:

حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنه لذميم

كذا في جامع المسانيد ١/ ٦.

قلت: وعيسىٰ بن أبان ذكره السمعاني في الأنساب عند ذكر القاضي فقال: أسند الحديث عن إسماعيل بن جعفر وهاشم بن بشر ويحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة ومحمد بن الحسن وغيرهم وقال محمد بن سماعة كان عيسىٰ بن أبان حسن الوجه كان يصلي معنا وكنت أدعوه إلىٰ محمد بن الحسن فيقول: هؤلاء قوم يخالفون الحديث وكان حسن الحفظ للحديث فصلىٰ معنا الصبح يوماً وكان يوم مجلس محمد فلم أفارقه حتىٰ جلس في المجلس فلما فرغ محمد قلت: هذا ابن أخيك أبان بن صدقة ومعه ذكاء ومعرفة بالحديث وأنا أدعوه إليك فيأبىٰ ويقول: إنا نخالف الحديث فأقبل عليه وقال: يا بني ما الذي رأيتنا نخالفه من الحديث فسأله عن خمسة وعشرين باباً من الحديث فجعل محمد يجيبه عنه ويخبره بما فيها عن الشيوخ ويأتي بالشواهد والدلائل فقال أي عيسىٰ: كان بيني وبين النور ستر فارتفع عني ما ظننت أن في ملك الله مثل هذا الرجل يظهر للناس ولزم محمد بن الحسن لزوماً شديداً حتىٰ تفقه وقال أبو خازم القاضي[٢٦]: ما رأيت لأهل بغداد أكثر حديثاً من عيسىٰ بن أبان وبشر بن الوليد صـ ٣٩.

وفي الجواهر المضية في ترجمة عيسىٰ بن أبان: أن له كتاب الحجج رأيت المجلد الأول منه وسبب تصنيفه له مشهور[٢٧] ١/ ٤٠١.

وقال في التحقيق: وقد عمل أصحابنا بحديث أبي هريرة ﵁ (إذا أكل وشرب ناسياً)[٢٨] وإن كان مخالفاً للقياس حتىٰ قال أبو حنيفة:

---

(٢٦) هو عبدالحميد شيخ الطحاوي المؤلف.

(٢٧) إشارة إلىٰ النقطة التي ذكرها الصيمري المؤلف.

(٢٨) قال رسول الله ﷺ: (إذا صام أحدكم يوماً فنسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه) رواه الشيخان وغيرهما وجاء في مواهب الجليل من أدلة الخليل :٢/ ٤٧ والمذهب أن من أكل ناسياً

لولا الرواية لقلت بالقياس كما قال به مالك كذا في الجواهر أيضا ٢/ ٤١٧.

وقال القاري في المناقب: إن المسائل التي رجع عنها – أي أبو حنيفة – من القياس إلى الأثر كثيرة لشدة اتباعه منها: كان يقسم الدية على منافع الأصابع ويوجب الأرش في الإبهام أكثر مما يوجبه في سائر الأصابع فلما بلغه قوله عليه الصلاة والسلام: (الأصابع كلها سواء) رجع عن ذلك ومنها أن الإمام كان يقول: أكثر الحيض خمسة عشر يوماً فلما بلغه عن أنس أنه عليه السلام قال: (الحيض ثلاثة أيام إلى العشرة والزائد استحاضة)(٢٩) رجع عن ذلك ومنها ما ذكره خلف الأحمر: أن الإمام كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده ثم رأيتُه يصلي بعد العيد(٣٠) فسألته عن ذلك فقال: بلغني عن علي رضي الله عنه أنه كان يصلي بعده أربعاً انتهى ولعله كان يصلي في بيته لا في المصلى كما رواه ابن ماجه أنه كان عليه الصلاة والسلام يصلي بعده في بيته ركعتين ا.هـ صـ٤٧٤.

=لصومه أو شرب لا كفارة عليه وعليه القضاء والقول بعدم فساد صومه أولى. قلت: وعدم الإفطار هو مذهب الإمام الأعظم رحمه الله تعالى

(٢٩) قال العيني في البناية على الهداية : قال ابن الجوزي في التحقيق : وروى حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال (أكثر الحيض عشر وأقله ثلاث) هذا ضعيف وفيه أحاديث كلها ضعيفه ا.هـ ١/ ٣٤٨.

(٣٠) قال أبو مسعود البزدوي: لا يُصلي قبلها ويصلي بعدها وبه قال علقمة والأسود ومجاهد والثوري وغيرهم وتمام الكلام في البناية ٢/ ١٠٤٢.

وقيل لعبدالله بن داود الخريبي[٣١] إنَّ بعض الناس كتب عن أبي حنيفة مسائل كثيرة ثم لقيه بعده فرجع عن كثير منها فقال: لا يصدنك هذا إن أبا حنيفة كان مطلعاً على الفقه وإنما يرجع الفقيه عن القول في الفقه إذا اتسع علمه وفي رواية قال: هذا يدلك على سعة العلم لو كان علمه ضيقاً كان جوابه واحدا ولكن أمره واسع يتناوله كيف يشاء ا.هـ كذا في الجواهر المضية ١/ ٢٦٨-٢٧٥ وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ أيضاً مختصراً ١/ ٣٠٩ ورحم الله الخطيب حيث ذكر ذلك في مطاعن الإمام[٣٢] وقال: إنه عمل بأقوال ثم رجع عنها.

وأيم الله إن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل كما كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فإن الحق قديم لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل.

كذا في إعلام الموقعين ١/ ٣٠ وإذا لاح للفقيه في ما أفتى به أن تلك المسائل القياسية تخالف الأحاديث أو أن الأحاديث التي عمل بها تخالف ما هو أصح منها أو علم بكونها منسوخة أو مؤولة أو مرجوحة يجب الرجوع عنها ولا يجوز الفتوى بها إصراراً على الباطل ومحاماة على الرياسة والجاه فقد أراد الخطيب أن يذمه ولكنه وصفه بالورع والديانة وعدم الإصرار على الباطل وإن كان أبو حنيفة قد رجع عن بعض أقواله فرجوع الشافعي عن أقواله القديمة أضعاف أضعاف ذلك حتى لم تبق مسألة غالباً إلا وله فيها قولان قديم وجديد وكذلك فعل غيره وهو دليل على ديانتهم وورعهم وإيثارهم الحق رضي الله عنهم أجمعين.

---

(٣١) روى له الجماعة إلا مسلماً المؤلف.

(٣٢) كما في جامع المسانيد المؤلف ١/ ٥٥.

وفيه دليل على شدة اتباع أبي حنيفة للآثار حتى قال ابن القيم في إعلام الموقعين أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن الحديث الضعيف عنده أولى من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأي[٣٣] وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأي والقياس[٣٤] ومنع قطع السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف... إلى أن قال: فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس وعلى الرأي قوله وقول الإمام أحمد.

وليس المراد بالضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسناً لكثرة الطرق قد يسميه المتقدمون ضعيفاً ا.هـ ١/ ٢٧.

فأنشدكم بالله هل يجوز نسبة مثل هذا الإمام الذي يرى المراسيل وأقوال الصحابة حجة ويقدم الحديث الضعيف على القياس فضلاً عن الصحيح إلى الرأي المذموم؟ كلا والله لا يجوز ذلك.

---

(٣٣) هي الضحك بصوت يسمعه الغير إذا كانت في صلاة ذات ركوع وسجود لما فيه من إساءة الأدب ولما يكون من حرفين أو أكثر ينطق بهما المصلي في قهقهته ثم القهقهة عندنا تنقض الوضوء وتبطل الصلاة... وفي المذاهب تبطل الصلاة فقط وقد رُوي مرفوعاً موصولاً ومرسلاً أنه ﷺ قال : (من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة) انظر البناية على الهداية ١-١٤٠ ونصب الراية لأحاديث الهداية ١/ ٤٧.

(٣٤) قال رسول الله ﷺ لابن مسعود ليلة الجن أمعك ماء؟ قال : لا قال : أمعك نبيذ؟ قال: أحسبه قال: نعم فتوضأ به رواه أحمد والدار قطني وهذا قبل أن يحلو فإذا حلى فلا يجوز اتفاقاً. أنظر التعليق الميسر على ملتقى الأبحر ١/ ٢٩

وذكر الحافظ في تهذيب التهذيب أنه قال يزيد بن عبدربه سمعت وكيعاً يقول ليحيىٰ بن صالح يا أبا زكريا احذر الرأي فإني سمعت أبا حنيفة يقول: البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم ١١/ ٢٣ فدل ذلك علىٰ أن الإمام أبا حنيفة من الذين يذكر أقوالهم في ذم الرأي الذي نهىٰ عنه الشارع احتجاجاً بها.

فإن قلت: فما وجه نسبة المحدثين إياه إلىٰ الرأي؟ قلت: إنهم لا يريدون به الرأي المذموم ولا يذكرون ذلك في موضع الذم بل كل من كان من الأئمة المحدثين وافر العقل مفرط الذكاء كثير الاستنباط للأحكام وكثير التفريع لها يسمونه الرأي ويريدون بذلك أنه لا يقتصر علىٰ رواية الأحاديث بأسانيدها فقط بل يرويها مع شرحها وتفسيرها وبيان ما فيها من الأحكام بالقياس الذي أجازه الشرع كما قال عمر لشريح اجتهد رأيك وقد مر.

ودليل ذلك أنهم يطلقون أهل الرأي علىٰ الصحابة أيضاً وعلىٰ الثقات الأثبات الذين أجمع المحدثون علىٰ إمامتهم في الحديث كالمغيرة بن شعبة الصحابي كان من أهل الرأي كما أخرج الحاكم في المستدرك ٢/ ٤٤٧ عن محمد بن عمر قال: المغيرة بن شعبة كان يقال له: مغيرة الرأي وكان داهية كما ذكره الحافظ في الإصابة عن ابن سعد وقال الطبري: كان لا يلتبس عليه أمران إلا ظهر الرأي في أحدهما ٦/ ٢٣٢.

وكالإمام ربيعة بن عبدالرحمن الرأي شيخ مالك أخرج له الجماعة وروىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري وهو من أقرانه ومالك وشعبة والسفيانان وحماد بن سلمة والليث والأوزاعي وخلق.

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: كان إماماً حافظاً فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأي ولذلك يقال له ربيعة الرأي.

قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً حافظاً للفقه والحديث.

وقال ابن الماجشون: ما رأيت أحداً أحفظ للسنة من ربيعة ا.هـ ١/ ٤٨

وفي تهذيب التهذيب قال أبو زرعة عن أحمد: ثقة وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي ثقة وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة وقال مصعب الزبيري: أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين وكان صاحب الفتوىٰ بالمدينة وكان يجلس إليه وجوه الناس بالمدينة وعنه أخذ مالك وقال معاذ بن معاذ العنبري عن سوار العنبري: ما رأيت أحداً أعلم منه قلت ولا الحسن وابن سيرين؟ قال ولا الحسن وابن سيرين.

وقال الليث عن عبيد الله بن عمر: هو صاحب معضلاتنا وأعلمنا وأفضلنا وعن يحيىٰ بن سعيد: ما رأيت أحداً أفطن منه وقال مطرف: سمعت مالكاً يقول ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة ا.هـ ٣/ ٢٥٨- ٢٥٩ وهو من أقران أبي حنيفة كان يناظره كما في مناقب القاري صـ٥٤٥.

قلت: فإن كان إطلاق أهل الرأي من المحدثين جرحاً وطعناً فهل يكون المغيرة بن شعبة مجروحاً؟ وهو من الصحابة الذين كلهم عدول وربيعة أيضاً مجروحاً ومطعوناً الذي اتفق الشيخان بل سائر الأئمة علىٰ إخراج حديثه؟ كلا بل مرادهم بالرأي إنما هو الفقه والعقل الصائب والفهم الثاقب(٣٥).

---

(٣٥) قال العلامة الشيخ عبدالفتاح : وقد أطلق هذا اللقب أصحاب الرأي علىٰ علماء الكوفة وفقهائها من قبل أناس من رواة الحديث كان جُل علمهم أن يخدموا ظواهر ألفاظ الحديث ولا يرومون فهم ما وراء ذلك من استجلاء دقائق المعاني وجليل الاستنباط وكان هؤلاء الرواة يضيقون صدراً من كل من أعمل عقله في فهم النص وتحقيق العلة

والمناط وأخذ يبحث في غير ما يبدو لأمثالهم من ظاهر الحديث ويرونه قد خرج عن الجادة وترك الحديث إلى الرأي فهو بهذا – في زعمهم – مذموم منبوذ الرواية وقد جرحوا بهذا اللقب طوائف من الرواة الفقهاء الأثبات كما تراه في كثير من تراجم رجال الحديث وخذ منها بعض الأمثلة جاء في ترجمة محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري عند الحافظ ابن حجر في هدي الساري ٢/ ١٦١ هو الحافظ من قدماء شيوخ البخاري ثقة وثقة ابن معين وغيره قال أحمد : ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي وأما السماع فقد سمع انتهى.

قلت انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٣٧١ وتهذيب التهذيب ٩-٢٧٤-٢٧٦ الخ.

قال العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي في كتابه الجرح والتعديل صـ٢٤ : وقد تجافى أرباب الصحاح عن الرواية عن أهل الرأي فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن فقد لينهما أهل الحديث كما ترى في ميزان الإعتدال ولعمري لم ينصفوهما وهما البحران الزاخران وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما بل بتقدمهما على كثير من الحفاظ وناهيك كتاب الخراج لأبي يوسف وموطأ الإمام محمد وإن كنتُ أعدُ ذلك في البعض تعصباً إذ يرى المنصف عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أن يُتحمَّل عنه ويستفاد من عقله وعلمه ولكن العصبية ثم نقل عن ابن تيمية في كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل ٣/ ٢٢٧ ضمن الفتاوى الكبرى قوله : ما ورد في الحديث والأثر من ذم الرأي وأهله فإنما يتناول الحيل فإنها أحدثت بالرأي وإنها رأي محض وليس فيه أثر عن الصحابة ولا له نظير من الحيل ثبت بأصل فيقاس عليه بمثله والحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان رأياً محضاً

وقال أحمد بن عبدالله بن شبويه: كتب أبي أحمد بن شبويه وهو الإمام الحافظ القدوة شيخ وقته روىٰ عنه أبو داود وأبو زرعة وأحمد بن خيثمة ويحيىٰ بن معين يقول: من أراد علم الفتن فعليه بالأثر ومن أراد علم الخبر فعله بالرأي من تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٦ فأسألكم ماذا أراد ابن شبويه بالرأي؟ هل أراد الرأي الذي نهىٰ عنه الشارع؟ كلا والله فإنه لا خير فيه بل أراد الرأي الذي قلنا أي القياس الصحيح علىٰ الأصول الصحيحة بفهم صائب وعقل ثاقب وفي تذكرة الحفاظ للذهبي في ترجمة وكيع وقال يحيىٰ بن معين: ما رأيت أفضل منه يقوم الليل ويسرد الصوم ويفتي بقول أبي حنيفة وكان يحيىٰ القطان يفتي بقول أبي حنيفة أيضاً ا.هـ ١/ ٢٨٢ قلت: فعد ابن معين إفتاء وكيع بقول أبي حنيفة من فضائله فلو كان أبو حنيفة عندهم صاحب الرأي المذموم فأي فضيلة في الافتاء بقوله؟ وقال ابن عمار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه ولا أعلم بالحديث منه كما في تذكرة الحفاظ أيضاً ١/ ٢٨٣.

باطلاً الخ.

ثم قال : وبهذا يتبين أن جرح الراوي بأنه من أهل الرأي ليس مقبولاً ومأتىٰ جرحهم الرواي بهذا الجرح مردود أنه كان همة أكثر أهل الحديث متوجهة إلىٰ الرواية والسماع ويرفضون النظر في المآخذ والمدارك الخ الرفع والتكميل تعليقًا ٨٣-٨٦-٨٧.

وقال صـ٨٨- : عن مصعب الزبيري كان أبي والشافعي يتناشدان الأشعار فأتىٰ الشافعي علىٰ شعر هذيل حفظًا وقال : لا تُعلم بهذا أحدًا من أهل الحديث فإنهم لا يحتملون هذا.

بل وجد منهم من أنكر تصنيف الحديث علىٰ الأبواب كما نقل ذلك أبو نعيم في الحلية ٨/ ١٦٥ إلخ.

فثبت به ما قلنا أنهم يريدون بالرأي الفقه لا غير وكل من غلب عليه الفقه واستكثار المسائل واستنباطها يسمونه أهل الرأي[٣٦] انتهى بتصرف من منن الرحمن.

ثم عقد المصنف ترجمة جديدة عنوانها الإثم على من سن الرأي والبدع وذكر فيها قوله ﷺ (من استن خيرا فاستن به كان له أجره كاملاً ومن أجور من استن به ولا ينقص من أجورهم شيئا ومن استن سنة سيئة فاستن به فعليه وزره كاملا ومن أوزار الذي استن به ولا ينقص من أوزارهم شيئا) أخرجه بن ماجة وأحمد.

وأقول: أراد المؤلف أن يتوصل من هذه الترجمة إلى تأثيم الفقهاء وعلى رأسهم الإمام الأعظم رضي الله عنه لأنه في نظر المؤلف أول من سن الرأي والبدع.

وجوابه معلوم مما تقدم فالرأي على ضربين رأي محمود ورأي مذموم والنصوص الدالة على الإثم في هذا الباب واردة في الرأي المذموم لا الممدوح الذي كان عليه فقهاء الأمة وعلى رأسهم الإمام الأعظم رضي الله عنه.

ثم عقد المصنف ترجمة صـ٢٧ فقال: باب الكهانة:

وأورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ (قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فأصاب بطنها وهي حامل فقتلت ولدها الذي في بطنها فاختصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة فقال ولي المرأة التي غرمت:

---

(٣٦) وانظر فقه أهل العراق وحديثهم للإمام الكوثري رحمه الله تعالى وهو مقدمة نصب الراية وقد طبع مستقلاً بعناية تلميذه العلامة أبو غدة.

كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل فقال: إنما هذا من إخوان الكهان) رواه البخاري.

وأقول أنا هنا: لا ألوم المؤلف لأنه لعدم فقهه يحسب أن الاجتهاد في الأمور الشرعية والبحث في المسائل المفترضة ضرب من الكهانة فعقد هذا الباب وهذا هو الجهل بعينه فالله حسيبه فيما صنع وإن لم يكن هذا منه جهلاً فهو النهاية في الغش والتدليس والخديعة.

ثم عقد المؤلف ترجمة نقلها من صحيح البخاري هي باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل:

وأورد تحت هذه الترجمة أحاديث كثيرة تطابق الترجمة.

وأقول: هذا كله وارد على الرأي المذموم النابع عن الهوى لا الرأي الممدوح وقد تقدم الفرق بينهما.

ثم عقد المصنف صـ٣١ ترجمة هي الإنكار على من خالف النصوص لرأيه:

وذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها في عدم قضاء الحائض الصلاة وقولها لمن سألها عن قضاء الصلاة أحرورية أنت؟ كنا نحيض مع النبي فلا يأمرنا به أو قالت فلا نفعله والحديث في الصحيحين.

وجوابه: أن هذه الترجمة ناشئة عن الجهل وعدم التفرقة بين الرأي المحمود والرأي المذموم والمراد من كل النصوص الواردة في الإنكار على مخالفة النصوص وتركها لمجرد الرأي، الرأي المذموم التابع للهوى المخالف لقواعد الاستدلال في الشريعة وحاشا إماماً من أئمة المسلمين أن يرد نصاً لرأيه وهواه لا الحنفية ولا غيرهم رضي الله عنهم أجمعين وسيأتي لهذا الجواب مزيد إيضاح عند ترجمة المؤلف ما جاء في القياس فانظره هناك لزاماً.

ثم ترجم المؤلف صـ٣٢ الاستعاذة من علم لا ينفع:

وأورد حديث كان النبي ﷺ يتعوذ من أربع من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن دعاء لا يسمع ونفس لا تشبع رواه النسائي.

وجوابه: أن هذا من العجب العجاب فإذا كان الفقه علم لا ينفع فما الذي ينفع والحقيقة أن العلم الذي لا ينفع هو علم شتم الأئمة وتجريح دعاة الأمة الذي تصدر له هؤلاء وغالطوا الناس فقالوا: هذا علم الجرح والتعديل وليس منه في شيء فعلمهم هذا الذي فرقوا به بين الأمة وطعنوا به أعراض الأئمة هو الذي نتعوذ منه فنقول: اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع.

ثم ترجم المؤلف في نفس الصفحة صـ٣٢ عقوبة المفتي الزائغ:

وأورد تحته حديث أبي داود عن عبدالرحمن بن حسنة قال: انطلقت أنا وعمرو بن العاص إلى النبي ﷺ فخرج ومعه ذرقة ثم استتر بها ثم بال فقلنا انظروا إليه يبول كما تبول المرأة فسمع ذلك فقال: ألم تعلموا ما لقي صاحب بني إسرائيل كانوا إذا أصابهم البول قطعوا ما أصابه البول منهم فنهاهم فعذب في قبره.

وأقول: والله ما كان أبو حنيفة زائغاً في فتواه بل هو إمام مجتهد ورع نقي تقي إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر وأهل السنة أجمعوا على أنه من أئمة الهدى وعلى أن مذهبه مذهب معتبر وهذا الفصل واقع بالمؤلف لا محالة وكما يقال رمتني بدائها وانسلت.

ثم ترجم المؤلف صـ٣٣ ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه وهذه الترجمة مأخوذة من صحيح البخاري وكل ما أورده المؤلف تحت هذه الترجمة من أحاديث مطابقة للترجمة وليست المشكلة في الترجمة ولا في الأحاديث ولكن المشكلة في فهم المؤلف للترجمة

والأحاديث فالمؤلف يحسب بجهله أن افتراضات الفقهاء وتفريعاتهم وتقعيد القواعد واستنباط الأحكام منها وتقرير الأصول وبناء الفروع عليها يرىٰ المؤلف بجهله أن إمعان النظر في ما ذكر والمباحثة فيه والمدارسة له والسؤال عنه من باب ما يكره من كثرة السؤال ولا غرابة في هذا الفهم من مثل المؤلف فهو لا يعرف الفقه ولم يدرسه فضلاً عن تذوق حلاوة الفقه فالله حسيبه في هذه الطامَّات التي يفتن بها من حوله ويا ليته كلف نفسه قليلاً بمراجعة شروح البخاري وهي كثيرة ومتداولة ليعرف ماذا فهم العلماء من هذه الترجمة ومن هذه الأحاديث حتىٰ لا يقع في هذا الجهل الفاضح فالمرء مخبوء تحت لسانه.

ثم ترجم المؤلف صـ٣٦ ذم الجدل والخصومات في الدين:

وأطال في هذا المبحث فقد ذكره من صـ٣٦ إلىٰ نهاية صـ٤٩ وذكر فيه آيات وأحاديث تدل علىٰ ذم الجدل والخصومات في الدين والرجل لا يعقل ما يخرج من رأسه فهو لعدم فقهه يظن أن مسائل الفقه ودلائله وحواراته التي جرت بين الفقهاء من الجدل والخصومات في الدين وأنا هنا لا ألومه لعدم فقهه ولكن أقول له يا مسكين إن الجدل من حيث هو ليس بمذموم علىٰ كل حال فالله عز وجل قد أمر نبيه بالجدل فقال: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ وقال لعباده ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ فالجدال الذي له ثمرة والمقصود منه إظهار الحق مطلوب شرعاً أما الجدل المذموم فهو الجدل المقصود منه التلبيس وإظهار الغلبة علىٰ أصحاب الحق كما فعلت في رسالتك هذه التي سودت بها صحيفتك.

والمسلم مطالب بإقامة الحجة وهو مادام في حدود إقامة الحجة من أجل الإسلام أو من أجل تأكيد حق أو دفع باطل أو شبهة أو بدعة فإنه مأجور وقد تكون إقامة الحجة في حق بعض الناس فريضة عينية والمذموم هو ما تجاوز إقامة الحجة إلى نصرة البدعة وإظهار الفتنة كما فعلت يا مسكين في كتابك.

ثم ترجم المؤلف صـ٥٠ ما جاء في القياس وذكر ترجمة البخاري رحمه الله باب ما يذكر في ذم الرأي والقياس:

ونقل الأحاديث المطابقة للترجمة من البخاري والدارمي.

وأقول أراد المؤلف من خلال هذه الترجمة أن يحكم على الفقهاء بالمخالفة لكونهم أصحاب رأي وقياس وهذا عين الجهل ولو أنه قرأ ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح ما أورد هذا الباب وهاك بيان المقصود من هذا الباب من الفتح للحافظ ابن حجر رحمه الله حيث قال ج١٣ صـ٢٩٦.

قوله باب ما يذكر من ذم الرأي أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله من إلى أن بعض الفتوى بالرأي لا تذم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع.

وقوله وتكلف القياس أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة احتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وما إذا وجد النص فخالفه وتأول لمخالفته شيئًا بعيدًا ويشتد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص ا.هـ بحروفه.

وقد تقدم أن المؤلف ينكر حجية القياس والله حسيبه في التمويه والتدليس فإنه يريد بهذه الترجمة أن يقول أن الإمام الأعظم يتكلف القياس ويقول بالرأي المذموم وحاشا الإمام الأعظم من هذا فلقد كان رحمه الله ورضي عنه من اتبع الأئمة للنصوص وأعرفهم بفقهها يقول شيخ الإسلام بن تيمية كما في مجموع الفتاوىٰ ٢٠-٣٠٤: ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوىٰ فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضي بالنبيذ في السفر مع مخالفته للقياس وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس لاعتقاده صحتهما وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما.

ونقل أبو غده قول تلميذه ابن القيم فقال: قال الشيخ ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالىٰ في إعلام الموقعين ١/ ٧٧: وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله مجمعون علىٰ أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولىٰ من القياس والرأي وعلىٰ ذلك بنىٰ مذهبه كما قدم حديث القهقهة – مع ضعفه – علىٰ القياس والرأي وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر – مع ضعفه – علىٰ الرأي والقياس ومنع قطع السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف وشرط في إقامة الجمعة المصر والحديث فيه كذلك وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير مرفوعة فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة علىٰ القياس والرأي قوله وقول الإمام أحمد انتهىٰ.

وكأنّ ابن القيم أخذ هذا من كلام الحافظ القرشي في الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ٤٢٧ فقد صرح فيها بذلك مع الأمثلة.

وقال ابن حزم: جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون علىٰ أن مذهب أبي حنيفة أنّ ضعيف الحديث أولىٰ عنده من القياس والرأي كما ذكره في كتابه ملخص إبطال الرأي والقياس والاستحسان صـ٦٨ وكتابه

الإحكام في أصول الأحكام ٧/ ٥٤ وكما نقله عنه الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام ٦/ ١٣٩ في ترجمة الإمام أبي حنيفة وفي الجزء الذي ألفه في مناقب الإمام أبي حنيفة صـ٢١ وطُبع بمصر سنة ١٣٦٧هـ مع جزئيه أيضاً في مناقب الإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن رحمهم الله تعالىٰ.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٣٠٥ في باب النهي للبائع أن لا يُحفل من كتاب البيوع: وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبيذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك.

ومما ينبغي ذكره هنا ما قاله الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ في منهاج السنة النبوية ٢/ ١٩١: قولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه.

وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي: إما صحيحاً وإما ضعيفاً والضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحب إلي من القياس. فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي.

وأخذ يرجح طريقة من يرىٰ أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء علىٰ ما هو أولىٰ بالرجحان منه إن لم يكن دونه انتهىٰ.

ثم ترجم المؤلف صـ٥٢ التحذير من البدع وأورد مجموعة من الأحاديث والآثار التي تنهىٰ عن الابتداع في الدين.

أقول وأصحابنا الحنفية كغيرهم من علماء المسلمين قد حذروا من البدع والابتداع في الدين بل الحنفية شددوا في هذا الباب أكثر من غيرهم ولا أدري ما هذا التدليس من المؤلف وما الذي يهدف إليه من هذه الترجمة وكأن الإمام الأعظم عنده مبتدع أو فقهه بدعة ولا يخفى ما في هذا من سوء الأدب مع الإمام الأعظم.

وأقول له: المبتدع هو من أنكر حجية الإجماع وحجية القياس وأنكر أهمية الفقه وأصول الفقه وأحكام التجويد وطعن في الفقهاء وجرح الدعاة إلى الله بغير وجه حق نعم من اتصف بما ذكرنا هو المبتدع وآراؤه تلك هي البدعة لا الإمام الأعظم ولا فقهه الذي تلقاه أهل الإسلام بالقبول وقابلوه بالإجلال والإكرام والاحترام وما زال أكثر المسلمين يتقربون إلى الله ويعبدونه عز وجل بفهم أبي حنيفة وفقهه للشريعة الغراء على رغم أنف الحاسدين.

ثم ترجم المؤلف صـ٥٥ إلى صـ٦٠ البعد عن أصحاب الأهواء:

وأورد تحت هذه الترجمة مجموعة من الأحاديث والآثار تدل على مجانبة أصحاب الأهواء والبعد عنهم وهذا حق يقول به أئمتنا الحنفية كغيرهم من علماء المسلمين وقد عرفت أن المبتدع من استعمل علم الجرح والتعديل على غير قواعده وضوابطه فجرح لمجرد الهوى وأنكر حجية الإجماع وحجية القياس وطعن في علماء الإسلام وجرح الدعاة إلى الله وقال بالجهة وأثبت المكان لله وتكلم في الدين بغير علم وأفتى الناس بغير فقه فهؤلاء هم المبتدعة الذين ندعوا الناس إلى البعد عنهم والمؤلف يعرفهم تمام المعرفة لأنه منهم.

وصدق أبو قلابة حيث قال: لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون رواه الدارمي.

ثم ذكر المؤلف صـ٦١ أدلة الجرح وأسهب المؤلف في هذا الباب كثيراً حتىٰ أنه استغرق من الكتاب ثلاثة وستين صفحة من صـ٦١ إلىٰ صـ١٢٤ وهذا التضخيم في سرد أدلة جواز الجرح المراد منه التمويه ليس إلا فالمؤلف يهدف من هذا الإسهاب أن يصل إلىٰ مشروعية جرح أبي حنيفة ﷺ من غير أن يوجه إليه لوم أو انتقاد بعد تظافر ما أورده من الأدلة علىٰ مشروعية الجرح وعلىٰ كل لا شك عندنا في مشروعية الجرح والتعديل لأن به يكون الحفاظ علىٰ سنة المصطفىٰ من التقول والدخيل والمكافحة للدجالين والمشعوذين والخراصين وهذا العلم نشأ من عهد الصحابة بُرعماً لطيفًا ثم نما وازداد وقوي واشتد في القرن الأول والثاني وامتد واتسع وبدأ يتكامل في القرن الثالث والرابع وهكذا حتىٰ اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة فكثرت فيه الكتب وتنوعت فيه المؤلفات وهذا العلم مما تفردت به الأمة الإسلامية عن سائر الأمم وبهذا العلم العظيم والمسبار الدقيق الحكيم تمكن السلف والخلف من كشف العلل في كل علم منقول فكان هذا العلم مجهراً صادقاً ونظارة صافية تعزل للناظر بها الصحيح عن القريح وتميز له الزين من الشين والصدق من المين وتزن له المحامد والمثالب بالقسطاس المستقيم.

يقول العلامة أبو غده رحمه الله تعالىٰ مبيناً خطر هذا العلم: وهو علم صعب عسر ومزلق جد خطر ولذا قال الإمام ابن دقيق العيد في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح(٣٧): الباب الثامن في معرفة الضعفاء وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه خمسة:

أحدها وهو شرها: الكلام بسبب الهوىٰ والغرض والتحامل...

وثانيها: المخالفة في العقائد فإنها أوجبت تكفير بعض الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم...

---

(٣٧) صـ٣٣٠-٣٤٤.

وثالثها: الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض.

ورابعها: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها والحق والباطل منها.

وخامسها: الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تختلف...

ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط عظم الخطر في الكلام في الرجال لقلة اجتماع هذه الأمور في المزكين ولذا قلت: أعراض المسلمين حُفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام. انتهى

قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشامي في كتابه عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان(٣٨) بعد نقله كلمة الإمام ابن دقيق العيد هذه: وليس الحكام والمحدثون سواء فإن الحكام أعذر لأنهم لا يحكمون إلا بالبينة المعتبرة وغيرهم يعتمد مجرد النقل انتهى.

وهو استدراك حسن رفيع يزيد في بيان خطورة مزالق الجرح والتعديل.

ولذا قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث(٣٩) في مبحث معرفة الثقات والضعفاء في صدد كلامه على خطورة الجرح والتعديل: واحذر – أيها المتصدي لذلك المقتفي فيه أثر من تقدم – من غرض أو هوى يحملك كل منهما على التحامل والانحراف وترك الإنصاف أو الإطراء والافتراء فذلك شر الأمور التي تدخل – على القائم بذلك – الآفة منها والمتقدمون سالمون منه غالباً منزهون عنه لوفور ديانتهم

---

(٣٨) ـ٤٠٥.

(٣٩) صـ٤٧٨.

بخلاف المتأخرين فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم وهو مجانب لأهل الدين وطرائقهم.

فالجرح والتعديل خطر لأنك إن عدّلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت فيُخشىٰ عليك أن تدخل في زمرة من روىٰ حديثاً وهو يظن أنه كذب وإن جرحت بغير تحرز أقدمت علىٰ الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمته بميسم سوء يبقىٰ عليه عاره أبداً فالجرح خطر أي خطر فإنه فيه مع حق الله تعالىٰ ورسوله ﷺ حق آدمي انتهىٰ.

وقال الحافظ الإمام ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث(٤٠): النوع الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث: الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً جوز صوناً للشريعة ونفياً للخطأ والكذب عنها وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة.

ثم إن علىٰ الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالىٰ ويتثبت ويتوقىٰ التساهل كيلا يجرح سليماً ويسم بريئاً بسمة سوءٍ يبقىٰ عليه الدهر عارُها – ويلحقه من تساهله العقاب والمؤاخذة –.

وأحسب أبا محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم – الرازي – من مثل ما ذكرناه خاف فيما روّيناه أو بُلِّغناه: أن يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل فقال له: كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مئة سنة ومئتي سنة وأنت تذكرهم وتغتابهم؟ فبكىٰ عبدالرحمن.

وبلغنا أيضاً أنه حُدِّث – وهو يقرأ كتابه ذلك علىٰ الناس – عن يحيىٰ ابن معين أنه قال: إنا لنطعن علىٰ أقوام لعلهم حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة فبكىٰ عبدالرحمن وارتعدت يداه حتىٰ سقط الكتاب من يده انتهىٰ.

---

(٤٠) صـ٣٨٩-٣٩٠.

قال عبدالفتاح: ومن أجل هذا وذاك وصعوبة الشروط في المزكين والمجرحين: قل عدد الجهابذة الناقدين جداً جداً عن عدد المحدثين والرواة فالرواة والمحدثون ألوف مؤلفة وجحافل مكثفة أما الناقدون فما يبلغون الألف قطعاً والجهابذة منهم ما يبلغون المئتين جزماً والنقدة المتفوقون الموهوبون ما يبلغون المئة بيقين كما تبين بوضوح من النظر في جزء الحافظ الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل وجزء الحافظ السخاوي المتكلمون في الرجال ا.هـ.

أقول ولما كان علم الجرح والتعديل صعباً كان لابد من بيان حدود الجرح الجائز وقد بين لنا العلامة اللكنوي رحمه الله تعالى حدود الجرح الجائز بقوله في الرفع والتكميل صـ٥٦: فلما كان الجرح أمراً صعباً فإن فيه حق الله مع حق الآدمي وربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضرراً في الدنيا من المنافرة والمقت بين الناس وإنما جوز للضرورة الشرعية حكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد ولا جرح من لا يحتاج إلى جرحه ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية ولنذكر بعض عبارات العلماء الدالة على ما ذكرنا:

قال السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لا يجوز بشيئين إذا حصل بواحد انتهى.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: كذلك من تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم في هذا الكتاب إلا من قد تبين ضعفه واتضح أمره إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة بل على المحدثين والمفيدين والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي وستره فالحد الفاصل بين المتقدم

والمتأخر هو رأس سنة ثلاث مئة. انتهى[٤١].

وقال السيوطي[٤٢] في رسالته الدوران الفلكي على ابن الكركي عند ذكره وجوه طعنه على معاصره السخاوي: الثالث أنه ألف تاريخاً ملأه بغيبة المسلمين ورمى فيه علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه ويمين فألفت المقامة التي سميتها الكاوي في تاريخ السخاوي نزهت فيها أعراض الناس وهدمت ما بناه في تاريخه إلى الأساس انتهى.

وقال السيوطي أيضاً في رسالته الكاوي في تاريخ السخاوي: الغرض الآن بيان خطئه فيما ثلب به الناس[٤٣] وكشط ما ضمنه في تاريخه بالقياس فقد قامت الأدلة في الكتاب والسنة على تحريم احتقار المسلمين والتشديد في غيبتهم بما هو صدق وحق فضلاً عما يكذب فيه الجارح ويمين.

فإن قال: لابد من جرح الرواة والنقلة وذكر الفاسق والمجروح من الحملة الجواب:

أولاً: أن كثيراً ممن جرحهم لا رواية لهم فالواجب فيهم – شرعاً – أن يسكت عن جرحهم ويهمله.

---

(٤١) وهذا الحد أيضًا هو آخر عصر الرواية كما ذكره السخاوي في فتح المغيث ثم لفظ سنة غير موجود في الأصلين وهو موجود في الميزان.

(٤٢) هو جلال الدين عبدالرحمن السيوطي مجدد المائة التاسعة المتوفي ٩١١ إحدى عشرة بعد تسعمائة وقد ذكرت ترجمته في التعليقات السنية على الفوائد البهية منه رحمه الله

(٤٣) في الأصلين : سلب وهو سهو قلم إذ معنى سلب اختلس ولا يتقبله المقام هنا أما ثلب فمعناه لام وعاب وهو المناسب هنا.

وثانياً: أن الجرح إنما جوز في الصدر الأول حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأحبار لا من بطون الأسفار فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة.

غاية ما في الباب: أنهم شرطوا لمن يذكر الآن في سلسلة الإسناد تصونه(٤٤) وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد فإذا احتيج الآن إلى الكلام في ذلك اكتفى بأن يقال: غير مصون أو مستور وبيان أن في سماعه نوعاً من التهور والزور وأما مثل الأئمة الأعلام ومشايخ الإسلام كالبلقيني والقاياتي والقلقشندي والمناوي ومن سلك في جوادهم فأي وجه للكلام فيهم وذكر ما رماهم الشعراء في أهاجيهم؟ انتهى.

وقال السخاوي في فتح المغيث(٤٥): ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء والقدح فيه بقوله: إذا لم يضطر فيه إلى القدح فيه للرواية لم يجز ونحوه قول ابن المرابط: قد دونت الأخبار وما بقي للتجريح فائدة بل انقطعت على رأس أربع مئة انتهى.

وقال الذهبي في ميزانه في ترجمة أبان بن يزيد العطار(٤٦): قد أورده أيضاً العلامة ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق انتهى(٤٧).

---

(٤٤) في الأصلين: وتصوينه وهو سهو كما ترى.

(٤٥) صـ٤٨٢.

(٤٦) 1: 9.

(٤٧) وقال أيضًا في الميزان ٢: ٦٦٠ في ترجمة عبدالملك بن عمير اللخمي: وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق.

قلت: هذه النصوص لعلها لم تقرع صماخ أفاضل عصرنا وأماثل دهرنا؟ فإن شيمتهم أنهم حين قصدهم بيان ضعف رواية ينقلون من كتب الجرح والتعديل الجرح دون التعديل فيوقعون العوام في المغلطة لظنهم أن هذا الراوي عارٍ عن تعديل الأجلة والواجب عليهم أن ينقلوا الجرح والتعديل كليهما ثم يرجحوا – حسبما يلوح لهم – أحدهما ولعمري تلك شيمة محرمة وخصلة مخرَّمة(٤٨).

---

(٤٨) وقال التابعي الجليل محمد بن سيرين : ظلم لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم وتكتم خيره كما في البداية والنهاية لابن كثير ٢٧٥:٩ ورواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بلفظ : ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوءه ولم تذكر محاسنه.
وقد قعَّد الإمام عبدالله بن المبارك قاعدة في هذا الباب ما أجملها من قاعدة وما أحسنها من سلوك قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ٢٧٦:١ في باب ترجمة ابن المبارك : قال عبدان : قال ابن المبارك : إذا غلبت محاسن الرجل – على المساوي – لم تذكر المساوي وإذا غلبت المساوي على المحاسن لم تذكر المحاسن وهذا المعنى تواردت عليه أقوال الأئمة الكبار قال سعيد بن المسيب : ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد ، ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبه ، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله.وقال الشافعي : إذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدَّل ، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرَّح رواهما الخطيب في الكفاية صـ ٧٩. وروى الخطيب أيضاً في الجامع لأخلاق الراوي والسامع ٢- ٢٦٠ عن الشعبي قال كانت العرب تقول إذا كانت محاسن الرجل تغلب على مساوئه فذلكم الرجل الكامل ، وإذا كانا متقاربين فذلكم المتماسك ، وإذا كانت المساوئ أكثر من المحاسن فذلكم المتهتك.

ومن عاداتهم السيئة أيضاً: أنهم كلما ألفوا سفراً في تراجم الفضلاء ملأوه بما يستنكف عنه النبلاء فذكروا فيه المعايب والمثالب في ترجمة من هو عندهم من المجروحين المقبوحين وإن كان جامعاً للمفاخر والمناقب وهذا من أعظم المصائب تفسد به ظنون العوام وتسري به الأوهام في الأعلام.

ومن عاداتهم الخبيثة: أنهم كلما ناظروا أحداً من الأفاضل في مسألة من المسائل توجهوا إلى جرحه بأفعاله الذاتية وبحثوا عن أعماله العرضية وخلطوا ألف كذباتٍ بصدق واحد وفتحوا لسان الطعن عليه بحيث يتعجب منه كل ساجد وغرضهم منه إسكات مخاصمهم بالسب والشتم والنجاة من تعقب مقابلهم بالتعدي والظلم بجعل المناظرة مشاتمة والمباحثة مخاصمة وقد نبهت على قبح هذه العادات بأوضح الحجج والبينات في رسالتي تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد.

إذا عرفت هذا كله فاعلم كذلك أنه لا يجوز لمن هب ودب أن ينصب نفسه إماماً للجرح والتعديل فالجارح له شروط والمعدل كذلك له شروط وقد بين هذه الشروط المحدث الناقد اللكنوي بقوله في الرفع والتكميل صـ٦٧ مع تعليقات عبدالفتاح: إيقاظ -٣- في شرط الجارح والمعدل يشترط في الجارح والمعدل العلم والتقوى والورع(٤٩) والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية.

---

(٤٩) قال الحافظ الذهبي في الميزان ٤٦:٣ في ترجمة عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي: والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع انتهى. وقال الذهبي أيضاً في رسالته الموقظة : والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام وبراءة من الهوى والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله.

قال التاج السبكي(٥٠): من لا يكون عالماً بأسبابها – أي الجرح والتعديل – لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد(٥١) انتهى، وقال البدر بن جماعه(٥٢) من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبته(٥٣): إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به وقال أيضاً(٥٤): تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي أن لا يقبل الجرح إلا من عدل متيقظ انتهى.

وقال الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق من كتابه تذكرة الحفاظ(٥٥): حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل

---

(٥٠) هو تاج الدين أبو النظر عبدالوهاب السبكي نسبة إلى سبك بالضم قرية بمصر المتوفي سنة ٧٧١هـ إحدى وسبعين بعد سبعمائة وهو ولد التقي علي السبكي وتلميذ الذهبي رحمه الله.

(٥١) نحو هذا المعنى في جمع الجوامع للسبكي ٢:١١٢ بشرح المحلى.

(٥٢) هو القاضي محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة أبو عبدالله بدر الدين الحموي الدمشقي المصري له مختصر في أصول الحديث فرغ منه سنة ٦٨٧هـ وله غير ذلك وكانت وفاته سنة ٧٣٣هـ كذا في طبقات الشافعية لابن شهاب الدمشقي رحمه الله.

(٥٣) هو الشيخ أحمد بن علي المصري مؤلف فتح الباري وتقريب التهذيب وتهذيب التهذيب ولسان الميزان وغيرها المتوفى سنة ٨٥٢هـ لا سنة ٨٥٨هـ كما ذكره غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا في كتابه أبجد العلوم منه نور الله ضريحه بالنور الأزهر إلى قيام المحشر.

(٥٤) صـ١٣٧ من لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر.

(٥٥) 1: 4من الطبعة الثالثة.

المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ولا سبيل إلى أن يصير العارف - الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم - جهبذاً[٥٦] إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى العلماء والإتقان وإلا فلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

فإن آنست من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تفعل[٥٧] وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك انتهى.

وفي فواتح الرحموت[٥٨] شرح مسلم الثبوت[٥٩]: لابد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل وأن يكون منصفاً ناصحاً لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فإنه لا اعتداد بقول المتعصب كما قدح الدارقطني في الإمام الهمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه ضعيف في الحديث[٦٠].

---

(٥٦) أي نقاداً خبيراً.

(٥٧) الذي في تذكرة الحفاظ من الطبعة الثالثة المطبوعة سنة ١٣٧٥هـ المقابلة بنسخة الحرم المكي: فلا تتعن

(٥٨) لبحر العلوم مولانا عبد العالي بن ملا نظام الدين اللكنوي المتوفى سنة ١٢٢٥هـ خمس وعشرين بعد الألف والمئتين منه رحمه الله

(٥٩) 154:2.

(٦٠) زعم ذلك الدارقطني في سننه في باب ذكر قوله ﷺ: (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة واختلاف الروايات في ذلك) ١:١٢٣.

وتعصب الدارقطني على الإمام أبي حنيفة معروف وتعصبه لمذهب

وأي شناعة فوق هذا؟! فإنه إمامٌ ورعٌ تقي نقي خائف من الله وله كرامات شهيرة فبأي شيء تطرق إليه الضعف؟!

فتارة يقولون: إنه كان مشتغلاً بالفقه انظر بالإنصاف أي قبحٍ فيما قالوا؟! بل الفقيه أولى بأن يؤخذ الحديث منه(٦١).

الإمام الشافعي مكشوف نص على ذلك غير واحد من العلماء وقد استوفى العلامة الناقد المحقق الشيخ محمد عبدالرشيد النعماني الهندي نقض زعم الدارقطني في الإمام أبي حنيفة أفضل استيفاء وكشف عن تعصبه لمذهب الشافعي بجلاء وبرهان في تعليقه النفيس على كتاب ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات للعلامة الشيخ عبداللطيف السندي ٢:٢٨٤-٢٩٧ فانظره لزاماً وانظر أيضاً تعليق العلامة المحدث عبدالعزيز الفنجابي على نصب الراية للزيلعي ٢:٧-٩ وانظر ما يأتي تعليقاً في صـ٧٨ عن أبي عبدالهادي الحنبلي في الدارقطني.

(٦١) انظر مصداق هذا في الباب الذي عقده الإمام ابن أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح والتعديل ١:٢٥-٢٧ وفيه : كان حديث الفقهاء أحب إليهم من حديث المشيخة وجاء في منهاج السنة النبوية للشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى ٤:١١٥ : قال أحمد بن حنبل : معرفة الحديث والفقه فيه : أحب إليَّ من حفظه. وقال علي بن المديني : أشرف العلم الفقه في متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة انتهى.

وفي تدريب الراوي للسيوطي صـ٨ ما يلي : وقال الأعمش : حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ ولام إنسان أحمد بن حنبل في حضوره مجلس الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة فقال له أحمد : اسكت فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول ولا يضرك وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده انتهى.

وقد أوعب الكلام في هذا المعنى الحافظ الخطيب البغدادي في رسالته

وتارة يقولون: إنه لم يلاق أئمة الحديث إنما أخذ ما أخذ من حماد وهذا أيضاً باطل، فإنه روىٰ عن كثير من الأئمة كالإمام محمد الباقر والأعمش وغيرهما مع أن حمادًا كان وعاءً للعلم فالأخذ منه أغناه عن الأخذ عن غيره وهذا أيضًا آية علىٰ ورعه وكمال تقواه وعلمه فإنه لم يكثر الأساتذة لئلا تكثر الحقوق فيخاف عجزه عن إيفائها.

وتارة يقولون: إنه كان من أصحاب القياس والرأي وكان لا يعمل بالحديث حتىٰ وضع أبو بكر بن أبي شيبة في كتابه بابًا للرد عليه ترجمة باب الرد علىٰ أبي حنيفة وهذا أيضًا من التعصب كيف وقد قبل المراسيل(٦٢).

وقال: ما جاء عن رسول الله ﷺ فبالرأس والعين وما جاء عن أصحابه فلا أتركه ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد – فضلاً عن عام الكتاب – ولم يعمل بالإخالة(٦٣) والمصالح المرسلة. والعجب

=نصيحة أهل الحديث صـ٣٠-٣٤ وذكره في آخر الكفاية في علم الرواية صـ٤٣٦ وذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث صـ١١.

(٦٢) يقول مقيده وقد نقل المؤلف هذا الباب برمته في كتابه وقد أفردناه بالرد في رسالتنا الأجوبة الخفيفة في التحدث عن ردود بن أبي شيبه علىٰ أبي حنيفة فانظره هناك لزاماً محمد عاموه.

(٦٣) بالخاء المعجمة مع كسر الهمزة كما جاءت في الأصلين وفي فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت المنقول عنه في الطبعة الهندية وهي الصواب ووقعت في فواتح الرحموت في طبعة بولاق ٢:١٥٤ وفي الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣:٣٨٧و ٤:٥ الإحالة أي بالحاء المهملة وهو تحريف ! والإخالة : مسلك من مسالك العلة التي ذكرها الأصوليون في مباحث أصول الفقه لا يقول به الحنفية ويقول به الشافعية وقال الشوكاني في إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم

أنهم طعنوا في هذا الإمام مع قبولهم الإمام الشافعي رحمه الله وقد قال في أقوال الصحابة: كيف أتمسك بقول من لو كنت في عصره لحاججته؟ ورد المراسيل وخصص عام الكتاب بالقياس وعمل بالإخالة.

وهل هذا إلا بهت من هؤلاء الطاعنين؟

والحق أن الأقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الإمام الهمام كلها صدرت من التعصب لا تستحق أن يُلتفت إليها ولا ينطفىء نور الله بأفواههم فاحفظ وتثبت انتهى.

وفي تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة(٦٤): لا تغتر بكلام الخطيب فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم المصيب في كبد الخطيب(٦٥).

=الأصول صـ١٩٩ : المسلك السادس: المناسبة ويعبر عنها بالإخالة وبالمصلحة وبالاستدلال وبرعاية المقاصد ويسمى استخراجها تخريج المناط وهي عمدة كتاب القياس ومحل غموضه ووضوحه

وانظر لتفصيل القول والمذاهب في قبول الإخالة أو ردها من كتب أصول الشافعية : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣:٣٧٨-٤٢٣ وشرح جمع الجوامع للمحلى بحاشية البناني ٢:١٧٤ ومن كتب أصول الحنفية : التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير لابن أمير الحاج ٣:١٥٩ وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للشيخ محب الله ٢:٣٠٠.

(٦٤) للشيخ العلامة المتفنن الفقيه يوسف بن حسن بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي المتوفى سنة ٩٠٩هـ في مجلد كبير ما يزال مخطوطًا.

(٦٥) مؤلفه هو الملك المعظم أبو المظفر عيسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي المولود سنة ٥٧٨هـ والمتوفى سنة

وأما ابن الجوزي فقد تابع الخطيب(٦٦)! وقد عجب سبطه(٦٧) منه حيث قال في مرآة الزمان: وليس العجب من الخطيب

=٦٢٤هـ رحمه الله تعالىٰ وكتابه هذا طبع في الهند في دهلي بمطبعة الجامعة الملية سنة ١٣٥٠هـ ثم طبع بمصر سنة ١٣٥١هـ في نحو مئتي صفحة.

وقد صنف في الرد علىٰ الخطيب سوىٰ الملك المعظم غير واحد من العلماء منهم ابن الجوزي وسماه : السهم المصيب في الرد علىٰ الخطيب " وسبط ابن الجوزي وأبو المؤيد الخوارزمي في مقدمة كتابه جامع مسانيد الإمام الأعظم ١ :٣٨-٦٩ والسيوطي وسماه : السهم المصيب في نحر الخطيب «وشيخنا الأستاذ الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالىٰ وسماه : تأنيب الخطيب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» وهو كتاب كبير جامع واف نحو مئتي صفحة من القطع الكبير طبع بمصر سنة ١٣٦١هـ وقد تقدمت كلمة شيخ الإسلام مصطفىٰ صبري رحمه الله تعالىٰ في الثناء عليه صـ٧٤.

(٦٦) قال شيخنا العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله تعالىٰ في كتابه قواعد في علوم الحديث صـ١٩٤ : واتباع ابن الجوزي للخطيب عجيب ! فقد نقل السروجي عن ابن الجوزي أنه قال : والخطيب لا ينبغي أن يقبل جرحه ولا تعديله لأن قوله ونقله يدل علىٰ قلة دين كذا قال العيني في البناية ١ :٦٢٨.

(٦٧) هو المحدث الفقيه المؤرخ أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبدالله البغدادي سبط ابن الجوزي ولد سنة ٥٨١هـ وتوفي سنة ٦٥٤هـ ومن مؤلفاته : الانتصار لإمام أئمة الأمصار في مجلدين كبيرين كما سبقت الإشارة إليه قريباً والانتصار والترجيح للمذهب الصحيح وقد طبع هذا بمصر سنة ١٣٦٠هـ وكلاهما في الدفاع عن

فإنه طعن في جماعة من العلماء وإنما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم؟! انتهى(٦٨).

قلت: الحاصل أنه إذا علم بالقرائن المقالية أو الحالية أن الجارح طعن على أحد بسبب تعصب منه عليه(٦٩) لا يقبل منه ذلك الجرح وإن علم أنه ذو تعصب على جمع من الأكابر(٧٠) ارتفع الأمان عن جرحه وعد من أصحاب القرح وسيأتي لهذا مزيد بسط في المرصد الرابع إن شاء الله(٧١) فانتظره مفتشاً ا.هـ.

وأنت إذا تأملت شروط الجارح المذكورة هنا ورجعت إلى ما كتبناه عن المؤلف لعلمت أن شروط الجرح غير متوفرة فلا يحل لهذا المؤلف أن ينصب نفسه جارحاً لعلماء الأمة ولا يجوز عده إماماً في هذا الباب والمتأمل في جروح هذا الإمام المؤلف في عصرنا يجدها مخالفة لما عليه أئمة المصطلح وتأمل ما كتبناه حول منهج المؤلف في الجرح في المقدمة ففيه ما يشفى.

=أبي حنيفة ومذهبه

(٦٨) نقل الشيخ ابن عابدين في حاشيته رد المحتار ١:٣٧ هذا النص عن ابن عبدالهادي وفيه زيادة على ما هنا هي : قال – أي ابن عبدالهادي – ومن المتعصبين على أبي حنيفة : الدار قطني وأبو نعيم فإنه لم يذكره في الحلية وذكر من دونه في العلم والزهد!

(٦٩) وقع في الأصلين : به فعدلتها إلى عليه.

(٧٠) وقع في الأصلين : بجمع – فعدلتها.

(٧١) الإيقاظ الخامس والعشرين.

ثم ترجم المؤلف صـ ١٢٥ تحري الصدق في الرواية:

وأقول هذا الباب واقع بك منطبق عليك وحقاً كما قال حبيبي رسول الله ﷺ: (إن الكذب يهدي إلىٰ الفجور وإن الفجور يهدي إلىٰ النار وإن الرجل ليكذب حتىٰ يكتب عند الله كذابا) والحديث في الصحيحين

وحقاً ما صنعته برسالتك هذه هو العضة التي روىٰ مسلم عن بن مسعود قال: إن رسول الله ﷺ قال (ألا أنبئكم ما العضة؟ هي النميمة القالة بين الناس).

ثم ترجم المؤلف صـ١٢٦السؤال عن حال الرجل:

وأورد حديث أنس قال: كان رسول الله ﷺ تعجبه الرؤيا الحسنة فربما قال: (هل رأىٰ أحد منكم رؤيا؟ فإذا رأىٰ الرجل رؤيا سأل عنه فإن كان ليس به بأس كان أعجب لرؤياه إليه...) الحديث أخرجه أحمد.

وأقول: هذا تمويه وتدليس والسؤال عن حال الرجل لمعرفة درجته ورتبته مشروع ومن المقرر أن الأئمة الذين استفاضت شهرتهم وتواترت عدالتهم وتجاوزوا القنطرة لا يسأل عنهم والإمام الأعظم من هؤلاء الأئمة الأجلة العظام الذين عرفت عدالتهم واشتهرت قاله العلامة المحدث الناقد المحقق البارع الفقيه محمد عبدالرشيد النعماني في كتابه النافع الممتع المفيد مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث صـ٥٢: بعد أن ساق ثناء شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ أبي حنيفة وهاك نص كلامه من صـ٤٧: ٥٥ لتمام الفائدة قال رحمه الله:

ثناء ابن تيمية على أبي حنيفة:

ويقول شيخه ابن تيمية الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المفسر شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني البارع في الرجال وعلل الحديث في كتابه منهاج السنة النبوية في نقض قول الشيعة والقدرية[٧٢] ما نصه:

وهؤلاء أهل العلم الذين يبحثون الليل والنهار عن العلم وليس لهم غرض مع أحد بل يرجحون قول هذا الصحابي تارة وقول هذا الصحابي تارة بحسب ما يرونه من أدلة الشرع كسعيد بن المسيب وفقهاء المدينة مثل عروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعلي بن الحسين وأبي بكر بن عبدالرحمن وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة وسليمان بن يسار وخارجة بن زيد وسالم بن عبدالله بن عمر وغير هؤلاء ومن بعدهم كابن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وربيعة ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وعبدالعزيز الماجشون وغيرهم.

ومثل طاووس اليماني ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وعبيد بن عمير وعكرمة مولى ابن عباس ومن بعدهم مثل عمرو بن دينار وابن جريج وابن عيينة وغيرهم من أهل مكة.

ومثل الحسن البصري ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد أبي الشعثاء ومطرف بن عبدالله بن الشخير ثم أيوب السختياني وعبدالله بن عون وسليمان التيمي وقتادة وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد.

وأمثالهم مثل علقمة والأسود وشريح القاضي وأمثالهم ثم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي والحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر إلى سفيان الثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك إلى وكيع بن

---

(٧٢) 142:3 من طبعة بولاق سنة ١٣٢٢.

الجراح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأمثالهم.

ثم الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد القاسم بن سلام والحميدي عبدالله بن الزبير وأبي ثور ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن جرير الطبري وأبي بكر بن المنذر انتهى.

فقد عد الحافظ ابن تيمية أبا حنيفة وصاحباه أبا يوسف ومحمد بن الحسن في أهل العلم الذين يبحثون الليل والنهار عن العلم وليس لهم غرض مع أحد بل يرجحون قول هذا الصحابي تارة وقول هذا الصحابي تارة بحسب ما يرونه من أدلة الشرع وسرد أسماء قرنائهم.

وصرح في موضع آخر من كتابه هذا أن أبا حنيفة وأصحابه ممن له في الأمة لسان صدق من علمائها(٧٣).

وقال في موضع آخر من منهاج السنة(٧٤) ما نصه:

فقد جاء بعد أولئك في قرون الأمة من يعرف كل أحد زكاءهم وذكاءهم مثل سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي وعلقمة والأسود وعبيدة السلماني وطاووس ومجاهد وسعيد بن جبير وأبي الشعثاء جابر بن زيد وعلي بن زيد وعلي بن الحسين وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ومطرف بن الشخير ومحمد بن واسع وحبيب العجمي ومالك بن دينار ومكحول والحكم بن عتيبة ويزيد بن أبي حبيب ومن لا يحصي عددهم إلا الله.

ثم بعدهم أيوب السختياني وعبدالله بن عون ويونس بن عبيد وجعفر بن محمد والزهري وعمرو بن دينار ويحيى بن سعيد الأنصاري

---

(٧٣) ٤ / ٧٧.

(٧٤) ١ / ١٦٧-١٦٨.

وربيعة بن أبي عبدالرحمن وأبو الزناد ويحيى بن أبي كثير وقتادة ومنصور بن المعتمر والأعمش وحماد بن أبي سليمان وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة.

ومن بعد هؤلاء مثل مالك بن أنس وحماد بن زيد وحماد بن سلمة والليث بن سعد والأوزاعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك وابن أبي ذئب وابن الماجشون.

ومن بعدهم مثل يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن القاسم وأشهب بن عبدالعزيز وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبي عبيد وأبي ثور ومن لا يحصي عدده إلا الله تعالى ممن ليس لهم غرض في تقديم غير الفاضل لا لأجل رياسة ولا مال وممن هم من أعظم الناس نظراً في العلم وكشفاً لحقائقه انتهى.

وقال في موضع آخر من منهاج السنة(٧٥): .... أئمة أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم.

وقال رحمه الله أيضاً في موضع آخر من منهاج السنة(٧٦):.... أئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين كمالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال رحمه الله أيضاً ما لفظه(٧٧):... وهذا مذهب الأئمة المتبوعين مثل مالك بن أنس والثوري والليث بن سعد والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن جرير

---

(٧٥) 1:2و ١٧٣.

(٧٦) و ١:٢١٦٢١٥.

(٧٧) 1:173.

الطبري وأصحابهم انتهىٰ.

فمن يقرأ تراجم هؤلاء العلماء الأعلام والأئمة البررة الكرام في كتب الرجال والتواريخ يذعن لجلالة شأنهم وإمامتهم.

والحافظ ابن تيمية يعد الإمام وصاحبيه في زمرة هؤلاء الكبار ويصفهم تارة بالأئمة المتبوعين وتارة بأئمة الإسلام المعروفين بالإمامة في الدين ومرة بأئمة أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه ومرة يقول: هم من أعظم الناس نظراً في العلم وكشفاً لحقائقه ويعرف كل أحد زكاءهم وذكاءهم وأخرىٰ يصفهم: بأنهم الذين يبحثون الليل والنهار عن العلم فمن يكون موصوفاً بهذه الصفات العليا فلا تسأل عن إمامته في الحديث وثقته في الرواية وكثرة إتقانه وضبطه وحفظه وبراعته وتضلعه في علوم الكتاب والسنة فهؤلاء الذين قد جاوزوا القنطرة ووصلوا ذروة الكمال في العلم وكتب الرجال والطبقات مشحونة بذكر فضائلهم ومناقبهم وسارت الركبان بمآثرهم ومعاليهم وقد جعل الله لهم لسان صدق في الآخرين وجرت علىٰ أقاويلهم الفتاوىٰ وتبعتهم الأمة فلا يقبل في هؤلاء قول كل قائل يرميهم بسوء أو تقصير في العلم والرواية والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

أبو حنيفة من الأئمة الجلة الذين عرفت عدالتهم واشتهرت:

وهؤلاء الأئمة هم الذين يقول فيهم الشيخ الإمام القدوة المجتهد شيخ الإسلام أبو إسحاق الشيرازي الشافعي في كتابه اللمع في أصول الفقه(٧٨) في باب القول في الجرح والتعديل ما نصه: وجملته أن الراوي لا يخلو إما أن يكون معلوم العدالة أو معلوم الفسق أو مجهول الحال. فإن كانت عدالته معلومة كالصحابة ﵃ أو أفاضل التابعين كالحسن وعطاء والشعبي والنخعي أو أجلاء الأئمة كمالك وسفيان وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق ومن يجري مجراهم وجب قبول خبره ولم يجب البحث عن عدالته ا.هـ.

ويقول فيهم ابن الصلاح الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبدالرحمن الكردي الشهرزوري الشافعي في كتابه المشهور(٧٩) علوم الحديث: فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً. وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه.

وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبوبكر الخطيب الحافظ ومَثّل ذلك بمالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين.

---

(٧٨) صـ٤١ طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨هـ.

(٧٩) علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح صـ١١٥ في النوع الثالث والعشرين.

وقال الإمام العلامة الأصولي الناقد المحدث محقق الحنفية الكمال بن الهمام في تحرير الأصول: عرف أن الشهرة معرف العدالة والضبط كمالك والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك وغيرهم للقطع بأن الحاصل بها من الظن فوق التزكية وأنكر أحمد على من سأله عن إسحاق وابن معين عن أبي عبيد وقال: أبو عبيد يسأل عن الناس ا.هـ[٨٠].

وقال الشيخ الإمام العالم الكبير العلامة عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري السهالوي اللكنوي بحر العلوم ملك العلماء: (مسألة معرِّف العدالة) أمور منها: (الشهرة) والتواتر (كمالك) الإمام (والأوزاعي) و (عبدالله بن المبارك وغيرهم) كالإمام الهمام أبي حنيفة وصاحبيه وبواقي أصحابه والإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وسائر الأئمة الكرام قُدِسَ سرهم (لأنها فوق التزكية) في إفادة العلم بالعدالة (ولهذا) أي لأجل كون الشهرة فوق التزكية (أنكر أحمد بن حنبل) (على من سأله عن إسحاق) بن راهويه هو عدل أم لا؟ و أنكر (يحيى بن معين على من سأله عن أبي عبيد فقال: (ابن معين أبو عبيد يسأل عن الناس) وأنت تسأل عنه ! يعني أنه مشهور بالعدالة حتى يجعل مزكياً وأنت تسأل عنه[٨١].

وقال الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي

---

(٨٠) راجع التقرير والتحبير شرح التحرير ٢:٢٤٧ الطبعة الأولى ببولاق مصر سنة ١٣١٦هـ.

(٨١) من فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت مع المستصفى ٢:١٤٨ الطبعة الأولى ببولاق المصرية سنة ١٣٢٤هـ..

يوسف يعقوب بن إبراهيم أنصاري وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني: وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخبر والأثر وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل.

وهذا هو السبب في عدم إيراد الذهبي الإمام الأعظم أبا حنيفة والهمام الأقدم الشافعي والإمام البخاري في كتابه المغني في الضعفاء والميزان فقد صرح في مقدمة ميزان الاعتدال بما نصه: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري ا.هـ كلام النعماني.

ثم ترجم المؤلف صـ١٢٨ الجرح الذي لا يجوز إلا لحاجة دينية:

وأورد فيه حديث مسلم عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: (أتدرون ما الغيبة؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال: ذكرك أخاك بما يكره قال: أرأيت إن كان في أخي ما يقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته).

وأورد قول عائشة في صفية أنها قصيرة وقول النبي ﷺ لعائشة: (لقد قلت كلمة لو مزج بها البحر لمزجته).

أقول ولأجل هذا كان الجرح صعباً خطراً وأجازه العلماء للحاجة بشروط وضوابط تقدم بعضها ولا أدري ما هي الحاجة الدينية التي دعت المؤلف الألمعي لنقل الجرح الساقط الذي لم يعتمده أئمة الشأن في أبي حنيفة ﵁

إن لم تكن الحاجة هدم الفقه فلا أدري ما هي؟

وهاك ما يدل على إسقاط الجرح في حق أبي حنيفة وعدم الاعتداد به قال العلامة المحدث الكبير محمد عبد الرشيد النعماني في كتابه المفيد جداً مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ما نصه:

إطباق الحفاظ الذين جمعوا في رجال الكتب الستة وغيرهم من الأئمة المحدثين على إسقاط الجرح في ترجمة أبي حنيفة:

ثم أطبق الأئمة الحفاظ الذين جمعوا رجال الأصول الستة ودونوا دواوينهم فيها على الثناء على أبي حنيفة رحمه الله تعالى والتبجيل والتعظيم المفرط له دون الحط عليه والطعن فيه بسوء الحفظ والغفلة بل إنهم يذكرون حفظه وجلالته في العلم ويذكرونه بكل خير فهذا يدل على أنهم لا يبالون بطعن طاعن فيه أياً من كان.

فهذا الإمام الحافظ المزي يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج جمال الدين محدث الشام العالم الحبر الحافظ الأوحد الدمشقي الشافعي عمل كتاب تهذيب الكمال وذكر فيه ترجمة الإمام أبي حنيفة فأطال فيها وكل ما نقله الحافظ السيوطي في تبيض الصحيفة معزوًا إلى الخطيب إنما هو منقول من كتابه تهذيب الكمال.

وعامة ما ذكر في تهذيب الكمال من أقوال أئمة الجرح والتعديل هو منقول من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والكامل لابن عدي وتاريخ بغداد للخطيب وتاريخ دمشق لابن عساكر.

والجدير بالملاحظة أنه لم يذكر الإمام المزي في كتابه تهذيب الكمال شيئاً لا يليق بمكانة الإمام أبي حنيفة فلله دره ما أدق نظره ! وكيف لا يكون ذلك وقد قال الذهبي في حقه في تذكرة الحفاظ(٨٢): وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله.

---

(٨٢) 4:1498.

وقد أثنىٰ الحافظ الذهبي علىٰ صنيعه هذا في تذهيبه في ترجمة أبي حنيفة قائلاً: قلت: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج حيث لم يورد شيئاً يلزم منه التضعيف انتهىٰ.

قلت: بل نقل في تهذيب الكمال توثيقه عن إمام الصنعة سيد الحفاظ يحيىٰ بن معين رحمه الله تعالىٰ حيث قال: قال محمد بن سعد العوفي: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: وكان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال صالح بن محمد الأسدي الحافظ: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: عن يحيىٰ بن معين: كان أبو حنيفة لا بأس به. وقال مرة: كان أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب. انتهىٰ

هذا وقد صرح الحافظ المزي في مقدمة تهذيب الكمال بقوله: وما لم يذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً وما كان منه بصيغة التمريض فربما كان في إسناده إلىٰ قائله ذلك نظر. انتهىٰ

وثبت من هذا التصريح أن توثيق أبي حنيفة الإمام عن ابن معين صحيح ثابت لا شك فيه.

ثم تلاه الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي في كتابه تذهيب تهذيب الكمال فقال(٨٣):

(ت، س) النعمان بن ثابت بن زوطا الإمام أبو حنيفة الكوفي فقيه العراق وإمام أصحاب الرأي قيل: إنه من أبناء فارس وولاؤه لبني تيم

---

(٨٣) يوجد من هذا الكتاب نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وقد تفضل الأستاذ عبد القيوم السندي بإرسال هذه الترجمة إليَّ فجزاه الله خيراً.

بن ثعلبة رأىٰ أنساً ﵁ وروىٰ عن:

١- عطاء بن أبي رباح ٢- ونافع ٣- وعدي بن ثابت ٤- وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ٥- وعكرمة ٦- ومحارب بن دثار ٧- وعلقمة بن مرثد ٨- وسلمة بن كهيل ٩- وحماد بن أبي سليمان ١٠- والحكم بن عتيبة ١١- وأبي جعفر الباقر ١٢- وقتادة ١٣- وعمرو بن دينار وخلق سواهم. وقيل: إنه روىٰ عن ١٤- الشعبي ١٥- وطاووس.

وعنه: ١- ابنه حماد ٢- وحمزة الزيات ٣- وداود الطائي ٤- وزفر بن الهذيل ٥- ونوح بن أبي مريم ٦- وأبو يوسف القاضي ٧- ومحمد بن الحسن ٨- وابن المبارك ٩- وأبو يحيىٰ الحماني ١٠- ووكيع ١١- وحفص بن عبدالرحمن البلخي ١٢- وسعد بن الصلت ١٣- وأبو نعيم ١٤- وأبو عبدالرحمن المقري ١٥- والحسن بن زياد اللؤلؤي ١٦- وأبو عاصم النبيل ١٧- وعبدالرزاق ١٨- وعبيد الله بن موسىٰ وخلق كثير.

قال أحمد العجلي: هو من رهط حمزة الزيات وكان خزازاً يبيع الخز. وقال محمد بن إسحاق البكائي عن عمر بن حماد بن أبي حنيفة قال: زوطا من أهل كابل وولد ثابت علىٰ الإسلام وكان أبو حنيفة خزازاً ودكانه معروف في دار عمرو بن حريث وقيل: أصله من نسا وقيل: من ترمذ.

وعن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق.... ولد جدي في سنة ثمانين وذهب ثابت إلىٰ علي ﵁ وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته وأبوه النعمان هو الذي أهدىٰ لعلي يوم النيروز فقال: نورزونا كل يوم.

قال صالح بن محمد جزرة وغيره: سمعنا يحيىٰ بن معين يقول: أبو حنيفة ثقة في الحديث. وروىٰ أحمد بن محمد بن محرز عن ابن معين: لا بأس به لقد ضربه ابن هبيرة علىٰ أن يكون قاضياً فأبىٰ.

قال ابن كأس النخعي: حدثنا جعفر بن محمد بن حازم حدثنا الوليد بن حماد عن الحسن بن زياد عن زفر بن الهذيل: سمعت أبا حنيفة قال: كنت أنظر في الكلام حتىٰ بلغت فيه (مبلغاً يشار إليَّ فيه بالأصابع)(٨٤).

وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان فجائتني امرأة فقالت: رجل له امرأة أمة أراد أن يطلقها للسنة كم يطلقها؟ فلم أدر ما أقول فأمرتها أن تسأل حمَّاداً ثم ترجع فتخبرني فسألته فقال: يطلقها وهي طاهر من الحيض والجماع تطليقة ثم يتركها حتىٰ تحيض حيضتين فإذا اغتسلت فقد حلت للأزواج.

فرجعت وأخبرتني فقلت: لا حاجة لي في الكلام وأخذت نعلي وجلست إلىٰ حماد فكنت أسمع مسائله وأحفظ قوله ثم يعيدها من الغد فأحفظها ويخطىء أصحابه فقال: لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي إلا أبو حنيفة فصحبته عشر سنين.

ثم نازعتني نفسي الطلب للرياسة فأحببت أن أعتزله وأجلس في حلقة لنفسي فخرجت يوماً بالعشي وعزمي أن أفعل فلما دخلت المسجد فرأيته لم تطب نفسي أن أعتزله فجئت فجلست معه فجاءه في تلك الليلة نعي قرابة له بالبصرة وترك مالاً وليس له وارث غيره فأمرني أن أجلس مكانه.

---

(٨٤) ما بين القوسين سقط من الأصل تذهيب التهذيب فزدته من تهذيب الكمال

فما هو إلا أن خرج حتى وردت على مسائل لم أسمعها منه فكنت أجيب وأكتب جوابي فغاب شهرين ثم قدم فعرضت عليه المسائل وكانت نحواً من ستين مسألة فخالفني في عشرين منها فآليت أن لا أفارقه حتى يموت.

وقال محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك يقول: لولا أن الله أغاثني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس. وقال سليمان بن أبي شيخ: حدثني حجر بن عبدالجبار قال: قيل للقاسم بن معن المسعودي: ترضى أن تكون من غلمان أبي حنيفة؟ قال: ما جلس الناس إلى أحد أنفع من مجالسة أبي حنيفة.

وقال أحمد بن الصباح: سمعت الشافعي يقول: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته.

وعن روح قال: كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومئة فأتاه نعي أبي حنيفة فاسترجع وتوجع وقال: أي علم ذهب؟!

وقال ضرار بن صرد: سئل يزيد بن هارون أيما أفقه أبو حنيفة أو سفيان؟ قال: سفيان أحفظ للحديث وأبو حنيفة أفقه.

وعن ابن المبارك قال: ما رأيت في الفقه مثل أبي حنيفة وعنه قال: إذا اجتمع سفيان وأبو حنيفة فمن يقوم لهما على فتيا؟

وقال أبو عروبة: سمعت سلمة بن شبيب سمعت عبدالرزاق سمعت ابن المبارك يقول: إن كان أحد ينبغي أن يقول برأيه فأبو حنيفة.

وروى جندل بن والق: حدثني محمد بن بشر قال: كنت أختلف إلى أبي حنيفة وإلى سفيان – الثوري – فآتي أبا حنيفة فيقول: من أين جئت؟ فأقول: من عند سفيان فيقول: لقد جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلى مثله فآتي سفيان فيقول: من أين

جئت فأقول: من عند أبي حنيفة فيقول: لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض.

وروىٰ بكر بن يحيىٰ بن زبَّان عن أبيه: قال لي أبو حنيفة: يا أهل البصرة أنتم أورع منا ونحن أفقه منكم.

وعن شداد بن حكيم قال: ما رأيت أعلم من أبي حنيفة وعن مكي بن إبراهيم قال: كان أبو حنيفة أعلم أهل زمانه وقال يحيىٰ بن معين: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله وقال الربيع وغيره عن الشافعي قال: الناس في الفقه عيال علىٰ أبي حنيفة.

واستطرد النعماني نقل الترجمة لأبي حنيفة من الذهبي إلىٰ أن قال الذهبي قد أحسن شيخنا أبو الحجاج.

قال النعماني فهذا ما ذكره الإمام الحافظ محدث العصر وخاتمة الحفاظ ومؤرخ الإسلام وفرد الدهر والقائم بأعباء هذه الصناعة شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني ثم الدمشقي رحمه الله تعالىٰ في ترجمة أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ.

وقال الحافظ الإمام المؤرخ أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني في كتابه التذكرة بمعرفة رجال العشرة[٨٥] وهي الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة: (فع، أ، ت، ن)[٨٦] النعمان بن ثابت التيمي أبو حنيفة الكوفي فقيه أهل

---

(٨٥) وتوجد لهذا الكتاب نسخة علىٰ ميكروفلم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ١٢٣ وقد تفضل الأستاذ العالم المقرئ مسعود أحمد السيد بإرسال ترجمة الإمام إلينا جزاه الله تعالىٰ عني وعن سائر أهل الإسلام خيرا.

(٨٦) هذه رموز لمن أخرج له : " فع " الشافعي و " أ " لأحمد و " ت

العراق وإمام أصحاب الرأي وقيل: إنه من أبناء فارس.

رأى أنس بن مالك وروى عن حماد بن أبي سليمان وعطاء وعاصم بن أبي النجود والزهري وقتادة وأبي الزبير ومحمد بن المنكدر وأبي جعفر الباقر والشعبي وخلق.

وعنه ابنه حماد ووكيع بن الجراح وعيسى بن يونس وعبدالرزاق ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل وخلق كثير. واستطرد ترجمته لأبي حنيفة بطولها ثم قال النعماني:

وقال سبط بن العجمي الإمام العلامة برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي الشافعي شيخ البلاد الحلبية

بلا مدافع في كتابه نهاية السول في رجال الستة الأصول(٨٧):

(ت، س) النعمان بن ثابت بن زوطا كسلمى الإمام المجتهد أبو حنيفة الكوفي فقيه العراق وإمام أصحاب الرأي قيل: إنه من أبناء فارس وولاؤه لبني تيم الله بن ثعلبة وأما زوطا فإنه من أهل كابل وولد ثابت على الإسلام وكان زوطا مملوكاً لبني تيم الله بن ثعلبة فأعتق فولاؤه لبني تيم الله بن ثعلبة وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان

=" للترمذي و " ن " للنسائي.

(٨٧) وفي لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ اسمه غاية السول وهذا الكتاب له نسخة عكسية موجودة في خزانة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وقد تفضل الأستاذ العالم المقرئ مسعود أحمد السيد الموقر بإرسال عكس ترجمة الإمام إلينا جزاه الله تعالى عنا خير الجزاء لكن النسخة سقيمة الخط جداً صعبة القراءة وقد طمست بعض الأسطر في العكس فلا تكاد تقرأ.

من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق قط وكان أبو حنيفة خزازاً ودكانه معروف في دار عمرو بن حريث.واستطرد النعماني ترجمة سبط بن العجمي لأبي حنيفة إلىٰ آخرها ثم قال النعماني:

وجرىٰ علىٰ منوال المزي والذهبي والحسيني والبرهان الحلبي شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي الحافظ ابن حجر شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية رحمه الله تعالىٰ فلم يذكر في كتابه تهذيب التهذيب في ترجمة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه شيئاً يلزم منه تضعيفه.

وهؤلاء الأئمة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر هم الذين يقول في حقهم الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ(٨٨) ما نصه

والذي أقوله: إن المحدثين عيالٌ الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث علىٰ أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر. انتهىٰ.

وكذلك فعل الإمام المحدث الحافظ المفيد البارع عماد الدين الحافظ ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي رحمه الله تعالىٰ فذكر له في كتابه البداية والنهاية ترجمة حسنة حيث قال في وفيات سنة خمسين ومئة:

وفيها توفي الإمام أبو حنيفة...... واسمه النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام وأحد أركان العلماء وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة وهو أقدمهم وفاةً لأنه أدرك عصر الصحابة ورأىٰ أنس بن مالك قيل: وغيره وذكر بعضهم أنه روىٰ عن سبعة من الصحابة والله أعلم.

---

(٨٨) صـ ٣٤٨.

وروىٰ عن جماعة من التابعين منهم الحكم وحماد بن أبي سليمان وسلمة بن كهيل وعامر الشعبي وعكرمة وعطاء وقتادة والزهري ونافع مولىٰ ابن عمر ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وأبو إسحاق السبيعي

وروىٰ عنه جماعة منهم ابنه حماد وإبراهيم بن طهمان وإسحاق بن يوسف الأزرق وأسد بن عمرو القاضي والحسن بن زياد اللؤلؤي وحمزة الزيات وداود الطائي وزفر وعبدالرزاق وأبو نعيم ومحمد بن الحسن الشيباني وهشيم ووكيع وأبو يوسف القاضي.

قال يحيىٰ بن معين: كان ثقة وكان من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب ولقد ضربه ابن هبيرة علىٰ القضاء فأبىٰ أن يكون قاضياً وقد كان يحيىٰ بن سعيد يختار قوله في الفتوىٰ وكان يحيىٰ يقول: لا نكذب ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله وقال عبدالله بن المبارك: لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس....

وقال عبدالله بن داود الخريبي: ينبغي للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة لحفظه الفقه والسنن عليهم وقال سفيان الثوري وابن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه. وقال أبو نعيم: كان صاحب غوص في المسائل وقال مكي بن إبراهيم: كان أعلم أهل الأرض. انتهىٰ باختصار

وكذلك فعل صاحب المشكاة الشيخ الإمام العلامة ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي الشافعي في أسماء رجاله فقال في ترجمة الإمام:

قال شريك النخعي: كان أبو حنيفة طويل الصمت دائم الفكر قليل المحادثة للناس وهذا من أوضح الأمارات علىٰ علم الباطن والاشتغال بمهمات الدين فمن أوتي الصمت والزهد فقد أوتي العلم كله ولو ذهبنا إلىٰ شرح مناقبه وفضائله لأطلنا الخطب ولم نصل إلىٰ

الغرض فإنه كان عالماً عاملاً ورعاً زاهداً عابداً إماماً في علوم الشريعة والغرض بإيراد ذكره في هذا الكتاب وإن لم نرو عنه حديثاً في المشكاة التبرك به لعلو مرتبته ووفور علمه. انتهى.

وقبلهم النووي الإمام الحافظ الأوحد شيخ الإسلام علم الأولياء محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه تهذيب الأسماء واللغات فلم يذكر في ترجمته شيئاً سوى فضائله ومناقبه والثناء عليه في علمه وورعه.

وقبله العلامة البارع الأوحد البليغ القاضي الرئيس مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ثم الموصلي الشافعي الكاتب ابن الأثير المتوفي سنة ٦٠٦ صاحب جامع الأصول والنهاية في غريب الحديث والأثر حيث ذكر ترجمة الإمام في الركن الثالث من كتابه جامع الأصول(٨٩) وأثنى عليه ثناء بليغاً ورد على طاعنيه فقال:

النعمان بن ثابت: هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا بن ماه الإمام الفقيه الكوفي مولى تيم الله بن ثعلبة وهو من رهط حمزة الزيات وكان خزازاً يبيع الخز له ذكر في الإشعار من كتاب الحج وكان جده زوطا من أهل كابل وقيل من أهل بابل وقيل من الأنبار وكان مملوكاً لبني تيم الله بن ثعلبة فأعتق وولد أبوه ثابت على الإسلام.

---

(٨٩) رأيت من هذا الكتاب نسخة خطية جيدة الخط في خزانة محمد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند وقد تفضل علينا الأستاذ الشيخ العالم عمران خان بن عرفان خان المرحوم الطونكي بنقل هذه الترجمة من جامع الأصول جزاه الله تعالى عنا وعن أهل العلم خيراً.

قال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن مرزبان من أبناء الفرس من الأحرار والله وما وقع علينا رق قط ولد جدي في سنة ثمانين وذهب ثابت إلىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو أن يكون الله قد استجاب ذلك لعلي.

ولد سنة ثمانين ومات ببغداد سنة خمسين ومئة وقيل: سنة إحدىٰ وخمسين وقيل: سنة ثلاث وخمسين والأول أصح وأكثر ودفن بمقابر الخيزران وقبره معروف ببغداد.

وكان في أيام أبي حنيفة أربعة من الصحابة: أنس بن مالك بالبصرة وعبدالله بن أبي أوفىٰ بالكوفة وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة ولم يلق أحداً منهم ولا أخذ عنه وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة وروىٰ عنهم ولا يثبت ذلك عند أهل النقل(٩٠).

---

(٩٠) قال العلامة شمس الدين القهستاني رحمه الله تعالىٰ في مقدمة جامع الرموز شرح مختصر الوقاية المسمىٰ بالنقاية ١:٦ طبع كلكته سنة ١٢٧٤هـ ما نصه : إن الإمام من التابعين رأىٰ أنس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في أسماء القراء بل من أكابرهم كما في كشف الكشاف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الأصول : أن ذلك مما لا يثبت فإنه قال في آخر كلامه : إن أصحابه أعلم بحاله من غيرهم فالرجوع إلىٰ ما نقلوه عنه أولىٰ من غيرهم.

والعلامة القهستاني محمد شمس الدين المفتي ببخارىٰ من مشاهير أهل العلم كان إماماً عالماً زاهداً فقيهاً متبحراً يقال : إنه ما نسي قط ما طرق بسمعه وترجمته مذكورة في شذرات الذهب في وفيات سنة ٩٥٣هـ.

وأخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان وسمع عطاء بن أبي رباح وأبا إسحاق السبيعي ومحارب بن دثار والهيثم بن حبيب ومحمد بن المنكدر ونافعاً مولى ابن عمر وهشام بن عروة وسماك بن حرب.

وروى عنه عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعلي بن عاصم والقاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم.

نقله المنصور من الكوفة إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات فيها وكان أكرهه ابن هبيرة أيام مروان بن محمد الأموي على القضاء بالكوفة فأبى فضربه مئة سوط في عشرة أيام كل يوم عشرة فلما رأى ذلك خلّى سبيله ولما أشخصه المنصور إلى بغداد أراده على القضاء فأبى فحلف عليه ليفعلن وحلف أبو حنيفة أن لا يفعل وتكررت الأيمان بينهما فحبسه المنصور ومات في الحبس وقيل: إنه افتدى نفسه بأن تولى عدد اللبن ولم يصح.

كان ربعة من الرجال وقيل: كان طويلاً تعلوه سمرة حسن الوجه أحسن الناس منطقاً وأحلاهم نغمة حسن المجلس شديد الكرم حسن المواساة لإخوانه.

قال الشافعي رحمه الله: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. وقال الشافعي رحمه الله: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة.

ولو ذهبنا إلى شرح مناقبه وفضائله لأطلنا الخطب ولم نصل إلى الغرض منها فإنه كان عالماً عاملاً زاهداً عابداً ورعاً تقياً إماماً في علوم الشريعة مرضياً.

وقد نسب إليه وقيل عنه من الأقاويل المختلقة التي يجل قدره عنها من القول بخلق القرآن والقول بالقدر والقول بالإرجاء وغير

ذلك مما نسب إليه ولا حاجة إلىٰ ذكرها ولا إلىٰ ذكر قائلها والظاهر أنه كان منزهاً عنها.

ويدل علىٰ صحة نزاهته منها ما نشر الله تعالىٰ له من الذكر المنتشر في الآفاق والعلم الذي طبق الأرض والأخذ بمذهبه وفقهه والرجوع إلىٰ قوله وفعله وإن ذلك لو لم يكن لله فيه سر خفي ورضىً إلهي وفقه الله له لما أجمع شطر أهل الإسلام أو ما يقاربه علىٰ تقليده والعمل برأيه ومذهبه حتىٰ قد عبد الله ودين بفقهه وعمل برأيه ومذهبه وأخذ بقوله إلىٰ يومنا هذا ما يقارب أربع مئة وأربعين سنة.

وفي هذا أدل دليل علىٰ صحة مذهبه وعقيدته وأنَّ ما قيل عنه هو منزه عنه. وقد جمع أبو جعفر الطحاوي وهو من أكبر الآخذين بمذهبه كتاباً سمَّاه عقيدة أبي حنيفة رحمه الله وهي عقيدة أهل السنة والجماعة وليس فيها شيء مما نسب إليه وقيل عنه وأصحابه هم أخبر بحاله وبقوله من غيرهم فالرجوع إلىٰ ما نقلوه عنه أولىٰ مما نقله غيرهم عنه(٩١).

وذكر أيضاً سبب قول من قال عنه ما قال والحامل له علىٰ ما نسب إليه ولا حاجة لنا إلىٰ ذكر ما قالوه فإن مثل أبي حنيفة ومحله في الإسلام لا يحتاج إلىٰ دليل يعتذر به مما نسب إليه والله أعلم. انتهىٰ

وقبل هؤلاء كلهم الحافظ البارع العلامة تاج الإسلام أبو سعد عبد الكريم السمعاني المروزي الشافعي ترجم له في كتاب الأنساب

---

(٩١) قال الإمام ابن القيم في اعلام الموقعين ٣:٢٢٢ فالواجب علىٰ من شرح الله صدره للإسلام – إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة – أن لا يحكيها لمن يتقلدها بل يسكت عن ذكرها إن تيقن صحتها وإلا توقف في قبولها فكثيراً ما يحكىٰ عن الأئمة ما لا حقيقة له ا.هـ عبدالفتاح.

ترجمة حسنة وذكر فضائله ومناقبه ولم يعرج على شيء من مثالبه.

وعلى هذا المنوال جرى من أتى بعد هؤلاء العلماء الأكابر المذكورين من الحفاظ الجهابذة والأئمة المحدثين وغيرهم من أهل العلم الذين ترجموا للإمام أبي حنيفة ﷺ أو أفردوا في أخباره كتباً وأجزاءً فلم يذكروا شيئاً سوى فضائله ومناقبه والثناء عليه في دينه وورعه وسعة علمه بالكتاب والسنة.

وأورد هنا كلام واحد من هؤلاء الأجلة أحد كبار علماء القرن الحادي عشر وهو الإمام العلامة ابن علان محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم الصديقي العلوي الشافعي محيي السنة بالديار الحجازية وأحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين في تلك الديار المولود سنة ٩٩٦هـ والمتوفى سنة ١٠٥٧هـ رحمه الله تعالى وقد ترجم للإمام أبي حنيفة في كتابه الفتوحات الربانية على الأذكار النووية(٩٢) حيث جاء ذكر الإمام في متن الأذكار فقال ما نصه:

الإمام أبو حنيفة هو الإمام الأعظم والعلم المفرد المكرم إمام الأئمة المتفق على علو مرتبته ووفور علمه وزهده وتمليه من العلوم الباطنة فضلاً عن الظاهرة بما فاق به أهل عصره وفاق بحسن الثناء عليه وإذاعة ذكره من أكابر التابعين: النعمان بن ثابت بن زوطا – بضم الزاي وفتح الطاء – بن ماه مولى تيم الله بن ثعلبة الكوفي.

ثم استطرد النعماني في نقل ترجمة بن علان لأبي حنيفة إلى آخرها ثم قال النعماني:

---

(٩٢) 2:155-156 باب تكبيرة الإحرام.

فهؤلاء الحفاظ النقاد أئمة الجرح والتعديل لم يوردوا في تصانيفهم شيئاً مما ذكر أعداؤه وحساده من مطاعنه ومثالبه فثبت من صنيع هؤلاء جميعاً أن كل ما ذكر في بعض كتب الرجال من جرحه ينبغي أن يرمي به عرض الحائط.

ولا شك أنه ما طعن أحد في قول من أقواله إلا لجهله به إما من حيث دليله وإما من حيث دقة مداركه عليه ﵁ وقد أجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته ولا عبرة بقول الجهال والحساد والأعداء على كل حال ولقد صدق الإمام عبدالوهاب الشعراني رحمه الله تعالى حيث يقول في الميزان الكبرى[٩٣]:

وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة ﵃ أجمعين في ذم الرأي فأولهم تبرياً من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ﵁ خلاف ما يضيفه إليه بعض المتعصبين ويا فضيحته يوم القيامة من الإمام إذا وقع الوجه في الوجه فإن من كان في قلبه نور لا يتجرأ أن يذكر أحداً من الأئمة بسوء.

وأين المقام من المقام؟ إذ الأئمة كالنجوم في السماء وغيرهم كأهل الأرض الذين لا يعرفون من النجوم إلا خيالها على وجه الماء ! وقد روى الشيخ محيي الدين في الفتوحات المكية بسنده إلى الإمام أبي حنيفة ﵁ أنه كان يقول: إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى[٩٤]: والعلماء أمناء الشارع على شريعته من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخلق واستنبطوه من الشريعة لا سيما الإمام أبو حنيفة ﵁ فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه

---

(1) 54و٥٥.

(٩٤) 69:1

لكونه من أجل الأئمة وأقدمهم تدويناً للمذاهب وأقربهم سنداً إلىٰ رسول الله ﷺ ومشاهدةً لفعل أكابر التابعين من الأئمة رضي الله عنهم أجمعين.

وكيف يليق بأمثالنا الاعتراض علىٰ إمام عظيم أجمع الناس علىٰ جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره ما هذا والله إلا عمىٰ في البصيرة...

وإياك أن تخوض مع الخائضين في أعراض الأئمة بغير علم فتخسر في الدنيا والآخرة فإن الإمام رضي الله عنه كان متقيداً بالكتاب والسنة متبرئاً من الرأي كما قدمنا لك في عدة مواضع من هذا الكتاب.

ومن فتش مذهبه رضي الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياطاً في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين علىٰ أئمة الهدىٰ بفهمه السقيم وحاشا ذلك الإمام الأعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو إمام عظيم متبع إلىٰ انقراض المذاهب كلها.

وأتباعه لن يزالوا في ازدياد كلما تقارب الزمان وفي مزيد اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه وقد قدمنا قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه: الناس عيال في الفقه علىٰ أبي حنيفة.

وقد ضرب بعض أتباعه وحبس ليقلد غيره من الأئمة فلم يفعل وما ذلك والله سدىٰ ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا بقولهم: إنه من جملة أهل الرأي بل كلام من يطعن في هذا الإمام عند المحققين يشبه الهذيانات. ولو أن هذا الذي طعن في الإمام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدم الإمام أبا حنيفة في ذلك علىٰ غالب المجتهدين لخفاء مدركه رضي الله عنه.

واعلم يا أخي أنني ما بسطت لك الكلام علىٰ مناقب الإمام أبي حنيفة أكثر من غيره إلا رحمة بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له فإنهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله لخفاء مدركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فإن وجوه استنباطاتهم من

الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك. انتهى.

ثم ترجم المصنف صـ١٢٩ إذا لم يلزم التخصيص قال ما بال أقوام وأورد حديث عائشة عند أبي داود قالت: كان النبي ﷺ إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل ما بال فلان يقول ولكن يقول: (ما بال أقوام يقولون كذا وكذا).

أقول: وهنا لزم التخصيص فخصص المؤلف الإمام الأعظم ورب ضارة نافعة فتخصيصه لأبي حنيفة وتعرضه لهذا الإمام العظيم من أئمة المسلمين جوز لأهل الحق تخصيص المؤلف مقبل الوادعي لتحذير الناس من شذوذه وسمومه وبيان جهله.

ثم ترجم المؤلف صـ١٣٠ جرح الأحياء والأموات لمصلحة دينية وأسهب في نقل الأحاديث المطابقة للترجمة.

وأقول: تقدم أن الجرح مشروع وتقدم أنه علم صعب خطر وعرفنا حدوده وجوازه وبينا شروط الجارح وأزيد هنا فأقول: نص أئمة الحديث على أنه لابد من لزوم التروي والنظر في قبول جرح أئمة الجرح للراوي قال العلامة اللكنوي في الرفع والتكميل مع تعليقات العلامة عبدالفتاح أبو غده رحمة الله عليهما ما نصه: يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه فإن الأمر ذو خطر وتهويل ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راو كان وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو من مشهوري علماء الأمة فكثيراً ما يوجد أمر يكون مانعاً من قبول جرحه وحينئذ يحكم برد جرحه وله صور كثيرة

لا تخفى على مهرة كتب الشريعة(٩٥).

---

(٩٥) منها: أن يكون الجارح منحرفاً عن المجروح لسبب من الأسباب فيتوقف في قبول جرحه وتضعيفه للراوي وقد وقع هذا لابن سعد في كثير من الرواة ضعفهم تبعاً للواقدي وكان الواقدي منحرفاً عن أهل العراق فجرح بعضهم متأثراً بهذا السبب.
جاء في هدي الساري ١٦٤:٢ في ترجمة محارب بن دثار و١٦٨:٢ في ترجمة نافع بن عمر الجمحي قول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : إن تضعيف ابن سعد فيه نظر لأنه يقلد الواقدي ويعتمد عليه والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله.
ومنها : أن يكون الجرح صدر على سبيل المزاح والمباسطة أو التعنت فيرد ولا يقبل قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ٨٢:٣ وفي تذكرة الحفاظ ٣٨٠:١ في ترجمة عفان بن مسلم الصفار : قال جعفر بن محمد الصائغ : اجتمع عفان وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل فقال عفان : ثلاثة يضعفون في ثلاثة : علي في حماد بن زيد وأحمد في إبراهيم بن سعد وأبو بكر في شريك فقال له علي بن المديني : وعفان في شعبة.
قلت – القائل الذهبي – : هذا منهم على وجه المباسطة لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين فقد ذكر عفان عند ابن المديني مرة فقال : كيف أذكر رجلاً يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر. انتهى.
وعبارة الذهبي في تذكرة الحفاظ بعد ذكره هذه الحكاية : قلت : هذا على وجه المزاح والتعنت فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث فغيرهم أثبت في المذكورين منهم. انتهى.
ومن أجل هذه الكلمة ذكر الحافظ الذهبي : الإمام أحمد بن حنبل في

رسالته من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث فقال: أحمد بن محمد بن حنبل الإمام ثبت حجة لينه بعض الناس في إبراهيم بن سعد فلم يلتفت إلى تليينه أحد فمن يسلم من الكلام بعد أحمد؟!. انتهى.

وإليك نماذج متعددة من الجرح المردود للإبهام أو لاختلاف العقيدة أو للتهافت والتناقض أو للمعاصرة أو نحو ذلك قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري ٢:١١١ الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري وأورد فيه ٤١٧ رجلاً طعنوا بطعون مختلفة وأجاب عنها وأسوق منها نماذج معدودة تتصل بالمقام وهي غيض من فيض.

١ - قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في هدي الساري ٤:١١٤ في ترجمة أبان بن يزيد العطار: قال أحمد: ثبت في كل المشايخ ونقل ابن الجوزي من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان أنه قال: أنا لا أروي عنه. وهذا مردود لأن الكديمي ضعيف.

٢ - وفيه ٢:١١٦ في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم القطيعي أبي معمر: روى عنه الشيخان وأبو داود وغَمَزَهُ أحمد بن حنبل لأنه أجاب في المحنة - أي محنة القول بخلق القرآن - ووثقه ابن سعد وابن قانع وأبو يعلى وقال ابن معين: ثقة مأمون.

٣ - وفيه ٢:١٢١ في ترجمة الجعد بن عبدالرحمن المديني: احتج به الخمسة وشذ الأزدي فقال: فيه نظر وتبع في ذلك الساجي لأنه ذكره في الضعفاء وقال: لم يرو عنه مالك. وهذا تضعيف مردود.

٤ - وفيه ٢:١٣٠ في ترجمة سعيد بن سليمان الواسطي: قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: كان صاحب تصحيف ما شئت وقال الدارقطني: يتكلمون فيه قلت: هذا تليين مبهم لا يقبل.

٥ - وفيه ٢:١٤٠ في ترجمة عبد الأعلى بن عبد الأعلى: وثقه ابن معين

وغيره. وقال أحمد : كان يرمىٰ بالقدر. وقال محمد بن سعد : لم يكن بالقوي. قلت : هذا جرح مردود وغير مبين ولعله بسبب القدر.
٦ –وفيه ١٤٥:٢ في ترجمة عبدالملك بن الصباح المسمعي : وذكره صاحب الميزان فنقل عن الخليلي أنه قال فيه : كان متهماً بسرقة الحديث. وهذا جرح مبهم. قال شيخنا التهانوي في قواعد في علوم الحديث صـ٤١٨ بعد ذكره هذا النص : قلت : فليتنبه لهذا المعنىٰ فقد يعده بعض القاصرين من الجرح المفسر.
٧ –وفيه ١٥٣:٢ في ترجمة عمر بن نافع مولىٰ ابن عمر : قال ابن سعد : كان ثبتاً قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه قلت : وهو كلام متهافت كيف لا يحتجون به وهو ثبت؟
٨ –وفيه ١٥٤:٢ في ترجمة عمرو بن سليم الزرقي : وقال ابن خراش : ثقة في حديثه اختلاط. قلت : ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه.
٩ –وفيه ١٥٩:٢ في ترجمة محمد بن بشار بندار : ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا علىٰ تجريحه.
١٠ –وفيه ١٦٧:٢ في ترجمة المنهال بن عمرو : ذكر الحاكم أن يحيىٰ القطان غَمَزَهُ. قلت : حكاية الحاكم عن القطان غير مفسرة.
١١ –وفيه ١٧١:٢ في ترجمة يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة : أن عمر بن شبه حكىٰ عن أبي نعيم – الفضل بن دكين – أنه قال : ما كان بأهل لأن أحدث عنه. وهذا الجرح مردود بل ليس هذا بجرح ظاهر أي لكونه محمولاً علىٰ المعاصرة قاله شيخنا التهاوني في قواعد في علوم الحديث صـ٤٣٢.
١٢ –وفيه ١٧٣:٢ في ترجمة يزيد بن أبي مريم : وثقه الأئمة وقال الدارقطني : ليس بذاك. قلت : هذا جرح غير مفسر فهو مردود.

١٣ -وفيه ٢:١٧٤ في ترجمة يوسف بن إسحاق السبيعي : قال العقيلي لما ذكره في الضعفاء : يخالف في حديثه وهذا جرح مردود أي لكونه مبهما.

١٤ -وفيه ٢:١٧٦ في ترجمة أبي بكر بن أبي موسى الأشعري : تابعي جليل قال ابن سعد : كان أكبر من أخيه بردة وكان قليل الحديث يستضعف قلت : هذا جرح مردود وقد أخرج له الشيخان. انتهى

١٥ -وفي الميزان ١:٣٣ وتهذيب التهذيب ١:١٢٣ في ترجمة إبراهيم بن سعيد الجوهري: روى عنه مسلم والأربعة ووثقه النسائي والدارقطني والخليلي وابن حبان وغيرهم. عن ابن خراش قال : سمعت حجاج بن الشاعر يقول : رأيت إبراهيم بن سعد عند أبي نعيم – الفضل بن دكين – وأبو نعيم يقرأ وهو نائم وكان الحجاج يقع فيه قال الذهبي : لا عبرة بهذا وإبراهيم حجة بلا ريب وقال ابن حجر : وابن خراش رافضي ولعل الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك.

١٦ -وفي تهذيب التهذيب ٦:٤٣٥ وهدي الساري ٢:١٤٥ في ترجمة عبدالواحد بن زياد العبدي البصري : قال صالح بن أحمد عن علي بن المديني : سمعت يحيى بن سعيد – القطان – يقول : ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثاً قط بالبصرة ولا بالكوفة وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفًا قلت : وهذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب وقد احتج به الجماعة.

١٧ -في المغني للذهبي ٢:٦٧٠ في ترجمة معلى بن منصور الرازي إمام مشهور موثق قال أبو داود كان أحمد لا يروي عنه للرأي وقال أبو حاتم : قيل لأحمد كيف لم تكتب عنه؟ قال : كان يكتب الشروط من كتبها لم يخل من أن يكذب وقد احتج به الجماعة.

فمنها: أن يكون الجارح في نفسه مجروحاً فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه(٩٦) وكذا تعديله ما لم يوافقه غيره. وهذا كما قال الذهبي

---

(٩٦) قال الحافظ ابن حبان : ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح نقله الحافظ ابن حجر في هدي الساري ٢:١٥٠ في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس.

ونقل الحافظ ابن حجر في هدي الساري أيضاً ٢:١٥٣ – ١٥٤ في ترجمة عمرو بن سليم الزرقي قول ابن خراش فيه : ثقة في حديثه اختلاط ثم تعقبه الحافظ بقوله : قلت : ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه انتهى.

وقد كرر الحافظ ابن حجر الإشارة إلى عدم الاعتداد بجرح ابن خراش في مواضع من هدي الساري منها في ٢:١٣٢ في ترجمة سليمان بن داود العتكي الزهراني و٢:١٦٧ في ترجمة موسى بن إسماعيل التبوذكي.

وقال الحافظ الذهبي في الميزان ١:١١٨ في ترجمة أحمد بن عبدة الضبي البصري : وثقه أبو حاتم والنسائي وقال ابن خراش : تكلم الناس فيه فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا فالرجل حجة انتهى.

وقال أيضاً في ٤:٢٠٠ في ترجمة أبي سلمة موسى بن إسماعيل المنقري الحافظ الحجة أحد الأعلام : لم أذكر أبا سلمة للين فيه لكن لقول ابن خراش فيه : صدوق وتكلم الناس فيه قلت : نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي!

وذكر الذهبي قول ابن خراش في مواضع كثيرة من الميزان ليرده منها في ٤:٢٠٩ في ترجمة موسى بن عبدالله الجهني وفي ٤:٣٠٢ في ترجمة هشام بن عروة بن الزبير.

وإليك ترجمة ابن خراش من تذكرة الحفاظ ٢:٦٨٤ والميزان ٢:٦٠٠ ولسان الميزان ٣:٤٤٤ ففيها:

الحافظ البارع الناقد الجوال عبدالرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي توفي سنة ٢٨٣هـ قال بكر بن محمد سمعته يقول: شربت بولي في هذا الشأن خمس مرات.
قال ابن عدي : ذكر بشيء من التشيع وأرجو أنه لا يتعمد الكذب سمعت ابن عقدة يقول : كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئاً من باب التشيع يقول : هذا لا ينفق إلا عندي وعندك وسمعت عبدان يقول : حمل ابن خراش إلى بندار – أي تاجر واسع التجارة والغني – كان عندنا جزءين صنفهما في مثالب الشيخين فأجازه بألفي درهم فبنى بهما حجرة ببغداد ليحدث فيها فما متع بذلك ومات حين فرغ منها.
وقال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ : خرج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضياً وقال ابن عدي : سمعت عبدان يقول : قلت لابن خراش : حديث (لا نورث ما تركناه صدقة؟) قال : باطل قلت : من تتهم به؟ قال : مالك بن أوس – وهو أحد كبار التابعين الأجلة وقيل : له صحبة والحديث صحيح متفق عليه ومروي عن أكثر من عشرة من الصحابة.
قلت – القائل الذهبي - : لعل هذا بدا منه – أي من ابن خراش – وهو شاب؟ فإني رأيته ذكر مالك بن أوس بن الحدثان في تاريخه فقال : ثقة.
ثم قال عبدان : وقد روى مراسيل وصلها ومواقيف رفعها قلت – القائل الذهبي - : جهلة الرافضة لم يدروا الحديث ولا السيرة ولا كيف ثم فأما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك – إن صدقت – في الترحال؟! فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور؟ ! فأنت زنديق معاند للحق فلا رضي الله عنك ! هذا والله – الشيخ المعثر الذي ضل سعيه فإنه كان حافظ زمانه وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير

والإحاطة وبعد هذا فما انتفع بعلمه ! انتهى.
ووقع في الميزان ٢:٦٠١ تحريف في سنة وفاته هكذا : مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين والصواب فيه سنة ثمان وثمانين ومئتين كما في تذكرة الحفاظ واللسان والعبر للذهبي ٢:٧٠ وطبقات الحفاظ للسيوطي صـ٢٩٨.
وأما ابن عقدة صاحب ابن خراش فحاله في قبول قوله في الجرح والتعديل قريبة من حال صاحبه ابن خراش وإليك طرفاً من ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣:٨٣٩ وميزان الاعتدال ١:١٣٦ قال الذهبي رحمه الله تعالى فيهما في ترجمته:
حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي مولى بني هاشم محدث الكوفة شيعي متوسط ضعفه غير واحد وقواه آخرون وكان أبوه نحوياً صالحاً يلقب بعقدة لعلمه بالتصريف والنحو ولد ابن عقدة سنة ٢٤٩هـ ومات سنة ٣٣٢هـ .
وكتب العالي والنازل والحق والباطل حتى كتب عن أصحابه وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث وصنف وجمع وألف في الأبواب والتراجم ورحلته قليلة ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه ولو صان نفسه وجود لضربت إليه أكباد الإبل ولضرب بإمامته المثل ولكنه جمع فأوعى وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين ومقت لتشيعه.
قال ابن عدي – تلميذه – : كان ابن عقدة صاحب معرفة وحفظ متقدماً في هذه الصناعة إلا أني رأيت مشايخ بغداد يسيئون الثناء عليه وكان مقدماً في الشيعة ولولا اشتراطي أن أذكر كل من تكلم فيه لما ذكرته للفضل الذي فيه. وقال حمزة بن محمد بن طاهر سمعت الدارقطني – وهو تلميذ ابن عقدة – يقول – وكذلك قال أبو ذر الهروي تلميذ الدارقطني كما في اللسان ١:٢٦٦ : هو رجل سوء يشير

في ميزانه في ترجمة أبان بن إسحاق المدني[(٩٧)] بعد ما نقل عن أبي الفتح الأزدي: متروك قلت: لا يترك فقد وثقه أحمد العجلي. وأبو الفتح يسرف في الجرح ! وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين جمع فأوعى وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد[(٩٨)] إلى التكلم فيهم وهو

=إلى الرفض وقال أبو عمر بن حيويه : كان ابن عقدة يملي مثالب الصحابة فتركت حديثه. قلت – القائل الذهبي - : وقد أفردت ترجمته في جزء انتهى.

وقال الذهبي أيضًا في تذكرة الحفاظ ٣:٨٢١ في ترجمة ابن الشرقي : الإمام الحافظ الحجة أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري تلميذ مسلم ولد سنة ٢٤٠هـ ومات سنة ٣٢٥هـ.

صنف الصحيح وكان فريد عصره حفظاً وإتقاناً ومعرفة وقد نظر إليه إمام الأئمة ابن خزيمة مرة فقال : حياة أبي حامد تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ .

قال الخليلي : سمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول : سمعت ابن عدي يقول : لم أر أحفظ ولا أحسن سرداً من أبي حامد ابن الشرقي كتبت جمعه لحديث أيوب السختياني فكنت أقرأ عليه من كتابي فيقرأ معي حفظاً من أوله إلى آخره.

قال السلمي : سألت الدارقطني عن أبي حامد ابن الشرقي فقال : ثقة مأمون قلت : لم تكلم فيه ابن عقدة؟ قال سبحان الله ! ترى يؤثر فيه مثل كلامه؟! ولو كان بدل ابن عقدة يحيى بن معين ! قال حمزة السهمي : سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا نقل شيئاً في الجرح والتعديل هل يقبل قوله؟ قال : لا يقبل.

(٩٧) 4:1.

(٩٨) في الأصلين : لم يسبق أحد وهو تحريف صوابه من الميزان.

متكلم فيه وسأذكره في المحمدين[٩٩] انتهى[١٠٠].

ثم ذكر في باب الميم[١٠١]: محمد بن الحسين أبو الفتح ابن يزيد الأزدي الموصلي الحافظ حدث عن أبي يعلى الموصلي والباغندي وطبقتهما وجمع وصنف وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء عليه فيه مؤاخذات حدث عنه أبو إسحاق البرمكي وجماعة ضعفه البرقاني وقال أبو النجيب عبدالغفار الأرموي: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح[١٠٢] ولا يعدونه شيئًا وقال الخطيب: في حديثه مناكير وكان حافظًا ألف في علوم الحديث قلت: مات سنة أربع وسبعين وثلثمائة. انتهى

---

(٩٩) وقع في الأصلين المحمديين وهو تحريف.

(١٠٠) وقال الذهبي أيضًا في الميزان ١:٦١ في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي : قال أبو حاتم وغيره: صدوق. وقال الأزدي : ساقط قلت : لا يلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رهقا. انتهى أي عجلة وسرعة.

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري ٢:١٢٦ في ترجمة خثيم بن عراك الغفاري : وثقة النسائي وابن حبان والعقيلي وشذ الأزدي فقال : منكر الحديث ! وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط فقال : لا تجوز الرواية عنه وما درى أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات؟! انتهى ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣:١٣٧ قول ابن حزم المذكور هنا ثم أتبعه بقوله : وهي مجازفة صعبة انتهى ففي هذا النص مجازفة الأزدي ومجازفة ابن حزم.

(١٠١) 46:3.

(١٠٢) وقع في الأصلين رأيت أهل الأصل... وهو تحريف ناسخ.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي البصري[١٠٣] بعد ما نقل عن الأزدي فيه: غير مرضي قلت: لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي. انتهى[١٠٤]

---

(١٠٣) 1: 36.

(١٠٤) وقال ابن حجر أيضاً في هدي الساري ٢: ١١٢ في ترجمة أحمد بن شبيب أيضاً بعدما نقل توثيقه عن جملة من الأئمة : قال أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث غير مرضي. ولا عبرة بقول الأزدي لأنه ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات؟ ! انتهى.

وقال فيه أيضاً ٢: ١١٦ في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري بعد ذكره من وثقه من الأئمة : وقال الأزدي فيه لين والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف؟!

وقال فيه أيضاً ٢: ١١٨ في ترجمة أيوب بن سليمان المدني بعد ذكره من وثقه : وقال الأزدي له أحاديث لا يتابع عليها ثم ساق له أحاديث صحيحة أفراداً والأزدي لا يعرج على قوله. وقال فيه أيضاً ٢: ١١٩ في ترجمة بهز بن أسد العمي البصري : أحد الأثبات في الرواية قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت ووثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي وقال يحيى القطان لعبدالرحمن بن بشر : عليك ببهز بن أسد في حديث شعبه فإنه صدوق ثقة وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال : إنه كان يتحامل على علي ! قلت – القائل ابن حجر – : اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي وقال فيه أيضاً ٢: ١٥٣ في ترجمة علي بن أبي هاشم البغدادي : من شيوخ البخاري قال أبو حاتم : صدوق تركه الناس للوقف في القرآن وقال الأزدي : ضعيف جداً قلت : قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه وليس ذلك بمانع من قبول روايته. انتهى

وقد أكثر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ في هدي الساري من كشف شذوذ الأزدي وذكر ضعفه وعدم الاعتداد بقوله في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري ٢:١١١- ١٧٦ وفي القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود ٢:١٨٠ – ١٨٣ فليرجع إليه من أراد.

وذكر شيخنا العلامة الكوثري في كتابه لمحات النظر في سيرة الإمام زفر صـ٢٨ من طبعة حمص قول الأزدي فيه : زفر غير مرضي المذهب والرأي ثم تعقبه رحمه الله تعالىٰ بقوله : وأبو الفتح الأزدي لا يكون مرضي المذهب والرأي عنده إلا من كان رافضياً مثله في الرأي والمذهب. انتهىٰ

وإليك ترجمة الأزدي من تذكرة الحفاظ ٣:٩٦٧ وميزان الاعتدال ٣:٥٢٣ للذهبي رحمه الله تعالىٰ قال فيه : الحافظ العلامة أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي نزيل بغداد.

حدث عن أبي يعلىٰ الموصلي ومحمد بن جرير والباغندي وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وأبي عروبة الحراني وطبقتهم وحدث عنه إبراهيم بن عمر البرمكي وأبو نعيم الحافظ وأحمد بن الفتح بن فرغان وآخرون.

قال الخطيب – في تاريخ بغداد ٢:٢٤٤ – : كان حافظاً صنف – كتباً – في علوم الحديث وسألت البرقاني عنه فضعفه حدثني أبو النجيب عبدالغفار الأرموي قال : رأيت أهل الموصل يوهنونه – وفي أكثر من نسخة من الميزان : يوهنونه – جداً ولا يعدونه شيئاً.

قلت : له مصنف كبير في الضعفاء وهو قوي النفس في الجرح – يعني بذلك أنه متشدد متعنت فيه – وهاه جماعة بلا مستند طائل مات سنة ٣٧٤هـ كذا قال في تذكرة الحفاظ لكنه قال في الميزان : وجمع وصنف

ومنها أن يكون الجارح من المتعنتين المشددين فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب فيجرحون الراوي بأدنى جرح ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر.

فمنهم: أبو حاتم والنسائي وابن معين وابن القطان ويحيى القطان وابن حبان وغيرهم فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه فليتثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم(١٠٥) وليتفكر فيه.

قال الذهبي في ميزانه في ترجمة سفيان بن عيينة(١٠٦): يحيى بن سعيد القطان متعنت في الرجال انتهى. وقال أيضاً في ترجمة سيف بن سليمان المكي(١٠٧): حدث يحيى القطان – مع تعنته – عن سيف. انتهى(١٠٨).

=وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء عليه فيه مؤاخذات ضعفه البرقاني..... إلى آخر ما تقدم

ووقع في الميزان تحريف في سنة وفاته فقد جاءت هكذا : مات سنة أربع وتسعين وثلاث مئة. انتهى وهو تحريف عن أربع وسبعين.... كما جاء في تاريخ بغداد والتذكرة ولسان الميزان وغيره.

(١٠٥) جاء في الأصلين : بجرحه والتعديل مني.

(١٠٦) 397:1.

(١٠٧) 437:1.

(١٠٨) وتقدم تعليقاً في صـ٢٦٠ نص الحافظ ابن حجر على شدة تعنت يحيى القطان في الرجال ولا سيما أقرانه وقال الذهبي في الميزان ٥٧٢:٢ في ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله المدني : وحدث عنه يحيى بن سعيد مع تعنته في الرجال.

وقال أيضاً في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي(١٠٩) بعد نقل توثيقه عن ابن معين وغيره: أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية. انتهى.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب(١١٠) في ترجمة الحارث بن عبدالله الهمداني الأعور: حديث الحارث في السنن الأربعة والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره. انتهى(١١١).

وقال الذهبي في ميزانه(١١٢) في ترجمة عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي: وأما ابن حبان فإنه تقعقع(١١٣) كعادته فقال فيه: يروي

---

(١٠٩) 436:1.

(١١٠) 147:2.

(١١١) جملة وقوي أمره غير موجودة في نسخة التهذيب المطبوعة وهي موجودة في الميزان وسيأتي في كلام المؤلف نص آخر عن بذل الماعون لابن حجر في تعنت النسائي. وقال ابن حجر أيضاً في هدي الساري ١١٣:٢ في ترجمة أحمد عيسى التستري : عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ولم يبين السبب وقد احتج به النسائي مع تعنته. انتهى وقد كرر الحافظ ابن حجر الإشارة إلى تعنت النسائي في هدي الساري ١٨٠:٢ – ١٨٣ في القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود.
وقال الذهبي في الميزان ٢٦٦:١ في ترجمة أشعث بن عبدالرحمن اليامي : قلت : وأسرف النسائي في قوله : ليس بثقة ولا يكتب حديثه وقال أيضاً في ٤٣٧:١ في ترجمة الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره.

(١١٢) 185:2.

(١١٣) هكذا في الأصلين وجاء في الميزان واللآلي المصنوعة للسيوطي ١٠١:١ يقعقع انتهى. والقعقعة : تتابع صوت الرعد.

عن الضعفاء أشياء ويدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها فلما كثر ذلك في أخباره الزقت به تلك الموضوعات وحمل الناس عليه في الجرح فلا يجوز عندي الاحتجاج برواياته بحال. انتهى(١١٤)

وقال ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد(١١٥): ابن حبان ربما جرح الثقة ! حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه !! انتهى. ونحوه قاله الذهبي في ترجمة أفلح بن سعيد المدني(١١٦).

---

(١١٤) وقع في هذه الترجمة في الأصلين سقط ونقص كبير استدركته وأتممته من الميزان وكانت عبارة الأصلين هكذا :...ويدلسها عن الثقات فلما كثر ذلك في أخباره فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته بكل حال. انتهى

ثم قال الذهبي في الميزان عقب كلام ابن حبان هذا : قلت : لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره وما علمت أن أحدًا قال في عثمان بن عبدالرحمن هذا : إنه يدلس عن الهلكي إنما قالوا : يأتي عنهم بمناكير والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع وكذا أسرف فيه محمد بن عبدالله بن نمير فقال : كذاب!

(١١٥) صـ٣٣.

(١١٦) في ميزان الاعتدال ١٢٧:١ وتعبير المؤلف هنا يفيد أن قول ابن حجر في القول المسدد في ابن حبان صادر منه في حين أن ابن حجر نقل قول الذهبي من الميزان كما صرح به في صدر عبارته في القول المسدد.

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري ١٢٩:٢ في ترجمة سالم الأفطس : أفرط ابن حبان فقال : كان مرجئاً يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات اتهم بأمر سوء فقتل صبرًا قلت – أي ابن حجر

وقال التقي السبكي في شفاء السقام(١١٧) وأما قول ابن حبان في النعمان(١١٨) أنه يأتي عن الثقات بالطامات فهو مثل قول الدارقطني إلاَّ أنه بلغ في الإنكار ! انتهى.

وقال الذهبي في ميزانه(١١٩) في ترجمة محمد بن الفضل سدوسي عارم(١٢٠) شيخ البخاري بعد ذكر توثيقه نقلاً عن الدارقطني: قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم(١٢١)؟! فقال: اختلط في

=- فهذا الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به كونه مالأ على قتل إبراهيم - الإمام ابن علي بن عبدالله بن عباس - وأما ما وصفه من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً.

(١١٧) صـ٢٤.

(١١٨) أي النعمان بن شبل.

(١١٩) 121:3.

(١٢٠) وقع في الأصلين هنا وبعد أسطر عازم وهو تحريف.

(١٢١) قوله : الخساف هو بالخاء المعجمة ثم بالسين المهملة كما في نسخ الميزان الموثوقة المقروءة على المؤلف الذهبي غير مرة وبعضها بخطه ففي نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق التي قرأها الحافظ ابن الواني على المؤلف الذهبي ثلاث مرات : الخساف وفوق السين علامة الإهمال للحرف عند علمائنا السابقين في تشبيه رقم السبعة هكذا ٧.
وكذلك هي (الخَسَّاف) في نسخة الخزانة العامة بالرباط في المغرب التي هي بخط المؤلف مقروءةً عليه مرَّات كثيرة جاءت (الخَسَّاف) في نسخة الميزان " التي بخط محدث حلب في عصره سبط بن العجمي وهي التي نشرت عنها طبعة باب الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٢هـ

آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به[١٢٢] فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فإذا لم يعرف هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشيء منها قلت: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم؟! انتهى[١٢٣].

=وكذلك جاء ما يؤيد ذلك في شرح الألفية للعراقي نفسه من مبحث معرفة من خلط من الثقات ٤:١٥٧ من طبعة القاهرة سنة ١٣٥٥هـ وفيه : وأنكر صاحب الميزان هذا القول من ابن حبان ووصفه بالتخسيف والتهوير انتهى. ومثله تماماً في فتح المغيث للسخاوي صـ٤٨٩ ووقع في طبعة المغرب من شرح الألفية للعراقي ٣:٢٦٩ هكذا : ووصفه بالفحش والتهوير وهو تحريف.

وجاء لفظ الخساف محرفًا إلى الخشاف أي بالشين المعجمة في طبعة الميزان المطبوعة في مدينة لكنو بالهند سنة ١٣٠١هـ ثم في طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٥هـ ثم في الأصلين هنا فاعلم ذلك والله ولي التوفيق.

قال في القاموس في خسف : خسف الشيء خرقه فخسف هو : انخرق لازم متعد وخسف الشيء: قطعه وخسف الشيء خسفاً : نقص والخسف : النقيصة والإذلال وأن يحملك الإنسان ما تكره.

(١٢٢) في الأصلين : ما يحدث له وهو تحريف.

(١٢٣) قلت : وابن حبان رحمه الله تعالى إنما وقع منه هذا الخسف والتهور في تراجم كثير من الرجال لأنه كان يتصرف في تراجمهم بعبارته ولا ينقل عبارات السابقين فيهم فجاءت أحكامه وعباراته ناشزة عن الواقع والقبول وكان شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى يسمى تصرف ابن حبان في التراجم تفلسفاً ويقول فيه : فيلسوف أهل الجرح والتعديل.

وقال ابن حجر في بذل الماعون في فضل الطاعون: يكفي في تقويته أي أبي بلج يحيىٰ الكوفي توثيق النسائي وأبي حاتم مع تشددهما. انتهىٰ وقال أيضاً في مقدمة فتح الباري[١٢٤] في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري: أبو حاتم عنده عنت. انتهىٰ[١٢٥].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ[١٢٦] في ترجمة ابن القطان الذي أكثر عنه النقل في ميزانه وهو أبو الحسن علي بن محمد بعدما حكىٰ مدحه قلت: طالعت كتابه المسمىٰ بـ الوهم والإيهام الذي وضعه علىٰ الأحكام الكبرىٰ لعبدالحق يدل علىٰ حفظه وقوة فهمه لكنه تعنت في أحوال الرجال فما أنصف[١٢٧] بحيث إنه أخذ يلين هشام ابن عروة

=وقد سقت جملة من الشواهد علىٰ تصرفه وخسفه وتهوره في الأحكام علىٰ بعض الرواة فيما علقته علىٰ قواعد في علوم الحديث لشيخنا ظفر أحمد التهانوي رحمه الله تعالىٰ صـ١٨٤ – ١٨٧ فانظره لزاماً وانظر ما علقته علىٰ قاعدة في المؤرخين للتاج السبكي صـ٦١ – ٦٢.

(١٢٤) 162:2.

(١٢٥) وقال الذهبي في الميزان ١:٢٩ في ترجمة الفقيه الإمام أبي ثور: إبراهيم ابن خالد الكلبي أحد الأعلام: وثقه النسائي والناس وأما أبو حاتم فتعنت! وقال: يتكلم بالرأي فيخطيء ويصيب ليس محله محل المتسعين في الحديث فهذا غلو من أبي حاتم! سامحه الله وقال الذهبي في ٢:٣٥٥ في ترجمة عاصم بن علي الواسطي: وهو كما قال فيه المتعنت أبو حاتم: صدوق انتهىٰ.

وقد كرر الحافظ ابن حجر الإشارة إلىٰ تعنت أبي حاتم في هدي الساري ٢:١٨٠ – ١٨٣ في القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود....

(١٢٦) 1407:4.

(١٢٧) في تذكرة الحفاظ في أحوال رجال.

ونحوه. انتهى.

وقال الذهبي في ميزانه[(١٢٨)] في ترجمة هشام بن عروة بعد ذكر توثيقه: لا عبرة بما قاله أبو الحسن ابن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا. نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشباب فنسي بعض محفوظه أو وهم فكان ماذا؟ ! أهو معصوم من النسيان؟ !

ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع والكبار الثقات فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين فهو شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان ! انتهى[(١٢٩)]

---

(١٢٨) 3:255.

(١٢٩) وقد كرر الحافظ الذهبي نقده لابن القطان في حكمه على هشام بن عروة الزبيري المدني المذكور : أنه اختلط وأشار إلى أن هناك فرقاً بين الخطأ والاختلاط وأن ما وقع لهشام إنما هو من النسيان أو الخطأ وليس من الاختلاط قال رحمه الله تعالى في سير أعلام النبلاء ٦ :٣٤ — ٣٥ في ترجمة هشام بن عروة الزبيري المدني الإمام الثقة شيخ الإسلام.....

وقال عبدالرحمن بن خراش : بلغني أن مالكاً نقم على هشام بن عروة حديثه لأهل العراق وكان لا يرضاه ثم قال قدم الكوفة ثلاث مرات ، قدمة كان يقول حدثني أبي قال: سمعت عائشة والثانية كان يقول : أخبرني أبي عن عائشة وقدم الثالثة فكان يقول : أبي عن عائشة يعني يرسل عن أبيه.

قلت — القائل الذهبي - : الرجل حجة مطلقاً ولا عبرة بما قاله الحافظ

ثم ترجم المؤلف صـ١٣٣ إذا جرح من ليس بمجروح دوفع عنه

وأورد فيه حديث أبي هريرة ﵁ أن النبي ﷺ قال «أين فلان فغمزه رجل منهم فقال إنه وإنه فقال النبي ﷺ: أليس قد شهد بدراً قالوا بلىٰ قال: فلعل الله اطلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» أخرجه الدارمي.

أقول: لو فقه المؤلف هذه الرواية لما طعن في أبي حنيفة بل كان سيحفظ لأبي حنيفة سابقته في الإسلام ويده البيضاء في خدمة الشريعة وجهوده العظيمة في الفقه الإسلامي ولكن المؤلف لم يفقه فجرح المسكين من ليس بمجروح فوجب عليَّ أن أدافع عن أبي حنيفة ﵁ لأدفع جرح المجروح في من ليس بمجروح ومن المقرر أن الجرح غير البري حقه أن يرد ولا يقبل قال العلامة عبدالحي اللكنوي في الرفع والتكميل مع تحقيق وتعليق العلامة عبدالفتاح رحمة الله عليهما ما نصه:

أبو الحسن بن القطان – الفاسي – من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر وتنقص حدة ذهنه فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته.

وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان وما هذا التغير بضار أصلاً وإنما الذي يضر الاختلاط وهشام لم يختلط قط هذا أمر مقطوع به وحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن فقول ابن القطان : إنه اختلط قول مردود مرذول فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام وكذلك معمر والأوزاعي ومالك رحمة الله عليهم انتهىٰ كلام الحافظ الذهبي.

إيقاظ (٢٥) في بيان حكم الجرح غير البريء:

الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود ولا يؤمن به إلا المطرود

ولهذا: لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق صاحب المغازي: إنه دجال من الدجاجلة لما علم أنه صدر من منافرة باهرة بل حققوا أنه حسن الحديث واحتجت به أئمة الحديث وقد بسطت الكلام فيه في رسالتي إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام. ولم يقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري وقدح الثوري في أبي حنيفة الكوفي.

وقدح ابن معين في الشافعي. وقدح أحمد في الحارث المحاسبي. وقدح ابن منده في أبي نعيم الأصبهاني ونظائره كثيرة في الفن شهيرة ومن ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر أي إذا كان بلا حجة لأن المعاصرة تفضي غالباً إلى المنافرة.

ولنذكر نبذاً من عبارات النقاد تضييقاً لطعن أصحاب الفساد فإن كثيراً منهم أفسدوا في الدين وأهلكوا وهلكوا بجرح أئمة الدين وضلوا وأضلوا بقدح أكابر السلف وأعاظم الخلف لغفلتهم عن القواعد المؤسسة والفوائد المرصصة في كتب الدين.

وقد ابتلي بهذه البلية جمع كثير من علماء عصرنا المشهورين بالفضائل العلية وقلدهم في ذلك أكثر العوام الذين هم كالأنعام بل زادوا نغمة في الطنبور وزادوا ظلمة في الديجور فإنهم لما وفقهم الله بمطالعة كتب التاريخ وأسماء الرجال ولم يوفقهم للغوص والخوض والاطلاع على ما مهده نقاد الرجال: تجاسروا وبادروا وتجاهلوا وتخاصموا وأطلقوا لسان الطعن على الأئمة الثقات والأجلة الأثبات مستندين بما صدر في حقهم من معاصريهم ومنافريهم أو أعاديهم ومحقريهم أو ممن له تعنت وتعصب بهم!

فليحذر العاقل من أن يكون بمثل هذا التجاسر مغبوناً ومفتوناً ومن أن يكون من الأخسرين أعمالاً ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة السمين المفسر: أبي عبدالله محمد بن حاتم البغدادي المتوفىٰ في آخر سنة خمس وثلاثين ومئتين وثقه ابن عدي والدار قطني وذكره أبو حفص الفلاس فقال: ليس بشيء. قلت: هذا من كلام الأقران الذي لا يسمع فإن الرجل ثبت حجة. انتهىٰ.

وقال الذهبي في ترجمة أبي بكر بن أبي داود السجستاني المتوفىٰ سنة ست عشرة وثلاث مئة من كتابه تذكرة الحفاظ بعدما ذكر توثيقه عن جمع من الثقات وعن ابن صاعد وغيره تضعيفه. قلت: لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه كما لم يقدح تكذيبه لابن صاعد وكذا لا يسمع كلام ابن جرير فيه فإن هؤلاء بينهم عداوة بينة فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض. انتهىٰ.

وقال الذهبي في ترجمة عفان الصفار من ميزانه: كلام النظراء والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأنىٰ فيه. انتهىٰ.

وقال في ترجمة أبي الزناد عبدالله بن ذكوان: قال ربيعة فيه ليس بثقة ولا رضاً. قلت: لا يسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة. انتهىٰ.

وقال في ترجمة محمد بن إسحاق بن يحيىٰ أبي عبدالله المعروف بابن منده الأصبهاني: أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة ونال منه واتهمه فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم نسأل الله العفو فلقد نال ابن منده أيضاً من أبي نعيم وأسرف. انتهىٰ وقال في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني:

كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته ولا أقبل قول كل منهما في الآخر بل هما عندي مقبولان لا أعلم لهما ذنبًا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها.

قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ: رأيت بخط ابن طاهر المقدسي يقول: أسخن الله عين أبي نعيم يتكلم في أبي عبدالله ابن منده ! وقد أجمع الناس على إمامته. قلت: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد.

وما ينجو منه إلا من عصمه الله وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس. انتهى.

وفي فتح المغيث: لكن قد عقد ابن عبدالبر في جامعه باباً لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض ورأى أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح فإن انضم إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول. انتهى.

وفي طبقات الشافعية للتاج السبكي: ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم فإنك لم تخلق لهذا. فاشتغل بما يعنيك ودع مالا يعنيك.

ولا يزال طالب العلم نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين الماضين وإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري أو بين مالك وابن أبي ذئب

أو بين أحمد بن صالح والنسائي أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وهلم جرا إلى زمان العز بن عبدالسلام والتقي بن الصلاح فإنك إذا اشتغلت بذلك خفت عليك الهلاك فالقوم أئمة أعلام

ولأقوالهم محامل وربما لم نفهم بعضها فليس لنا إلا الترضي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم. انتهى.

وفيه أيضاً: الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم: الجرح مقدم على التعديل على إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره: لم يلتفت إلى جرحه. انتهى.

وفيه أيضاً: قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك.

وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون. انتهى.

وفي الخيرات الحسان في مناقب النعمان لابن حجر المكي: الفصل التاسع والثلاثون في رد ما نقله الخطيب في تاريخه عن القادحين فيه: اعلم أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط مرتبته بدليل أنه قدم كلام المادحين وأكثر منه ومن نقل مآثره ثم عقبه بذكر كلام القادحين فيه ومما يدل على ذلك أيضاً: أن الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من متكلم فيه أو مجهول ولا يجوز إجماعاً ثلم عرض المسلم بمثل ذلك فكيف بإمام من أئمة المسلمين وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يعتد به فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلد

لما قاله أو كتبه أعداؤه أو من أقرانه فكذلك لما مر أن قول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول وقد صرح الحافظان الذهبي وابن حجر بذلك. انتهىٰ.

فائدة:

قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة وهو كما أشرنا إليه مقيد بما إذا كانت بغير برهان وحجة وكانت مبنية علىٰ التعصب والمنافرة فإن لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة فاحفظه فإنه مما ينفعك في الأولىٰ والآخرة ا.هـ كلام اللكنوي رحمه الله وانظر لزاماً تعليقات أبي غده عليه فإنها نفيسة للغاية.

ثم ترجم المؤلف صـ١٣٤ الرد على من أخطأ في الحديث:

وهذه آخر ترجمة في مقدمة المؤلف الطويلة جداً والتدليس والمغالطة في الترجمة من الأمور الظاهرة لأن الرد علىٰ من أخطأ في الحديث عن اجتهاد لا يكون جرحاً له ولا طعناً فيه بل للمخطئ باجتهاده إن كان أهلاً للاجتهاد أجر ولا وزر عليه لأن خطأه حينئذ عفو وهذا حال الأئمة المجتهدين المسلم لهم بالاجتهاد ﭫ.

أما الخطأ في الحديث عن جهل وعدم علم فيوجب الطعن والجرح في صاحبه كما هو شأن المؤلف وأمثاله وهذا الذي يجب تحذير الناس منه حتىٰ لا يقعوا في أخطائه وشذوذاته وعلىٰ كل حال أراد المؤلف من خلال هذه التراجم الكثيرة والصفحات العديدة أن يظهر من خلالها في جرحه لأبي حنيفة بمظهر الناصح المشفق علىٰ الأمة وما درىٰ المسكين أن الأمة تعي مكانة هؤلاء الأئمة المستفيضة عدالتهم وما درىٰ المسكين أنه سيصبح بصنيعه هذا سُبَّة بين الناس لتعرضه لما لا يعنيه وتكلمه فيما لا يحسنه وما درىٰ المسكين أنه يعرض نفسه بسبب

صنيعه الممقوت لحرب مع الله لأنه تعالى قال في الحديث القدسي الصحيح: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب).

فما ينفعك أيها المسكين أن يكون خصمك يوم القيامة إمام كأبي حنيفة ﷺ الذي سار على طريقته ما يقرب من ثلثي المؤمنين ألك قوة يا مسكين أن تكون خصماً لثلثي المؤمنين.

ظن المسكين أنه سيؤثر بكلامه المعسول وقوله المنحول على جمهور الأمة بإظهار النصح لهم في ترك أبي حنيفة فخاب ظنه ولم يفده تستره بالنصح ولله در القائل:

فما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بلبيب

وأقول:

يا مدبر العصر يكفي لا تزد فقد تحملت وزراً واتبعت هوى

والله حسبنا في هؤلاء وكفى ونعم الوكيل.....

انتهى القسم الأول من الكتاب ويليه القسم الثاني في الرد على ترجمة المؤلف (المتكلمون على أبي حنيفة على ترتيب المعجم) وصدرهم المؤلف بمن يسمى عبدالله.

شرع المؤلف صـ١٣٥يذكر الطعون في الإمام الأعظم مرتباً أصحابها على حروف المعجم مصدراً لهم بمن اسمه عبد الله فعبد الرحمن وقبل الكلام على هذه الطعون وأسانيدها.

أذكر فائدتين مهمتين:

الأولى: كلمة في كتب الجرح والتعديل.

والثانية: بيان ما اعتمد عليه المؤلف في الجرح لأبي حنيفة من كتب ومؤلفات.

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع | **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع	الصفحة

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع	الصفحة

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الموضوع **الصفحة**

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج١

الكلمات الشريفة

والمنارة المنيفة

في تنزيه أبي حنيفة

من الأقوال السخيفة

التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

دار أبي حنيفة
للنشر والتوزيع
اليمن - الحديدة
يطلب من

السيد عمار / ٧٣٤٥٩٧٨٩٦
لؤي الحنفي / ٧٧٧ ٠٢٤٣ ٢٠
e-mail: daroabihanifah@gmail.com

الكلمات الشريفة

والمنارة المنيفة

في تنزيه أبي حنيفة

من الأقوال السخيفة

التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة

الجزء الثاني

للشيخ العلامة المحدث
محمد بن أحمد عاموه
حفظه الله تعالى




بسم الله الرحمن الرحيم

الفائدة الأولى:

اعلم أن في كثير من كتب الجرح والتعديل مجازفات وكلام كثير عن هوى في سادتنا أئمة الفقه وكم فيها من تعصب وفي حقيقة الأمر المتحامل على أئمتنا إما راوٍ جامد لا يتنبه إلى دقة مدارك أئمتنا في الفقه فيطعن فيهم بمخالفة الحديث وهو المخالف للحديث دونهم أو زائغ صاحب بدعة يظن بهم أنهم على ضلال وهو الضال المسكين أو متعصب تعصباً بارداً لا يطاق كأن يطعن في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن أو ليس من قومه أو ليس على مذهبه فهذا يأباه أهل الدين.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في الأم: من أبغض الرجل لأنه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة اـ هـ

قال أبو طالب في قوت القلوب: وقد يتكلم بعض الحفاظ بالإقدام والجرأة فيتجاوز الحد في الجرح ويتعدى في اللفظ ويكون المتكلم فيه أفضل منه وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة فيعود الجرح على الجارح.

وفي الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة «ثم انتهى بنا القول إلى غرضنا من هذا الكتاب وغايتنا من اختلاف الحديث في اللفظ بالقرآن وتشانئهم وإكفار بعضهم بعضا وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ولا مما يوجب الوحشة لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو القرآن كلام الله غير مخلوق» وإنما اختلفوا في فرع لم يفهموه لغموضه ولطف معناه فتعلق كل فريق منهم بشعبة منه ولم يكن معهم آلة التمييز ولا فحص النظارين ولا علم أهل اللغة...

وكل من ادعى شيئاً أو انتحل نحلة فهو يزعم أن الحق فيما ادعى وانتحل خلا الواقف الشاك فإنه يقر على نفسه بالخطأ لأنه يعلم أن الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما وأنه ليس على واحد منهما وقد بلي بالفريقين المستبصر المسترشد وبإعانتهم وإغلاظهم لمن خالفهم وإكفاره وإكفار من شك في كفره فإنه ربما ورد الشيخ المصر فقعد للحديث وهو

من الأدب غُفل ومن التمييز ليس له من معاني العلم إلا تقادم سِنه وأنه قد سمع ابن عيينة وأبا معاوية ويزيد بن هارون وأشباههم فيبدؤونه قبل الكتابة بالمحنة.

فالويل له إن تلعثم أو تمكَّث أو سعل أو تنحنح قبل أن يعطيهم ما يريدون فيحمله الخوف من قدحهم فيه وإسقاطهم له أن يعطيهم الرضا فيتكلم بغير علم ويقول بغير فهم فيتباعد من الله في المجلس الذي أمل أن يتقرب فيه منه وإن كان ممن يعقد على مخالفتهم سام نفسه إظهار ما يحبون ليكتبوا عنه.

وإن رأوا حدثاً مسترشداً أو كهلاً متعلماً سألوه فإن قال لهم أنا أطلب حقيقة هذا الأمر وأسال عنه ولم يصح لي شيء بعد – وانما صدقهم عن نفسه واعتذر بعذر يعلم الله صدقه وهم يعلمون أنه لم يكلفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل ويبحث ليعلم – كذبوه وآذوه وقالوا خبيث فاهجروه ولا تقاعدوه......

يقول العلامة الكوثري معلقا على هذا بقوله: المصنف – أي ابن قتيبة – شاهد عيان فيما يحكي في هذا الباب وهذا البحث من أجل أبحاث الكتاب يدعو المتبصر إلى التثبت فيما يروى من الجروح في كتب الجرح والتعديل..... ا.هـ المراد نقله

وما أحسن قول ابن الجوزي رحمه الله في تلبيس إبليس: ومن تلبيس إبليس على أصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلبا للتشفي ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الامة للذب عن الشرع والله أعلم بالمقاصد ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عمن أخذوا عنه ا.هـ.

والحاصل أن كثيراً من كتب الجرح والتعديل لم تدع من لم تغمز فيه سواءً كان من الحفاظ أم من الأئمة الفقهاء بحيث يجد أي مفتون في مثل هذه الكتب الكثير من المطاعن المردودة والجروح غير المقبولة في كبار

الحفاظ أو أئمة الفقه فينقل من هذه الكتب ما كدر ليخرجه في كتاب يثلم به عرض عالم أو يزعزع ثقة الناس بحافظ وهذا الفعل حرام ومنكر فليحذر الإنسان من هذا الصنيع.

وما فعله المؤلف هو من هذا القبيل وقد سبق بيان أن هذه الجروح التي قيلت في أبي حنيفة ساقطة الاعتبار عند أئمة الشأن فلا تغفل ومع ذلك طاب للمؤلف نقلها مع سقوطها لهوىً في النفس فالله حسيبه.

الفائدة الثانية:

اعتمد المؤلف في نقل الجروح في الإمام الأعظم على ما كتبه العقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل وعبدالله بن أحمد في السنة وابن حبان في المجروحين والخطيب في التاريخ.

وها أنا أبين ما على هذه المراجع من المآخذ ليقف القارئ على حقيقة الأمر ابتداء:

أولاً: العقيلي وكتابه الضعفاء:

العقيلي: هو أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي بضم العين كما في الرسالة المستطرفة الحجازي المتوفى بمكة سنة ٣٢٢هـ له كتاب الضعفاء الكبير وكتاب الجرح والتعديل.

جرح في كتابه الضعفاء كثيرين من رجال الصحيحين وأئمة الفقه وحملة الآثار.

وتقع ترجمة أبي حنيفة في المجلد الرابع من كتاب الضعفاء تبدأ من صـ٢٦٨ إلى صـ٢٨٥ وقد تصدى للرد على العقيلي والدفاع عن أبي حنيفة رضي الله عنه العلامة الإمام يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني أبو يعقوب المكي راوي كتاب الضعفاء عن العقيلي المتوفى بمكة سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة.

وصفه الذهبي في تذكرة الحفاظ بمسند مكة وحلاه في سير أعلام النبلاء مجلد ١٧ بمحدث مكة يقول العلامة الكوثري: ألف أبو يعقوب يوسف بن احمد الصيدلاني المكي الحافظ المعروف بابن الدخيل المصري صاحب العقيلي وراويته المتوفى ٣٨٨هـ كتاباً في مناقب أبي حنيفة ردا على العقيلي في تهجمه على أبي حنيفة.

فسمعه حكم بن المنذر من ابن الدخيل بمكة وسمعه منه ابن عبد البر فساق غالب ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة من الانتقاء.

وإنما حمل ابن الدخيل على تأليف ذلك الكتاب وتسميعه لمن يتردد إليه في العلم تورعه عن حمل تبعة ما كتبه العقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب الضعفاء له الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي.

وابن الدخيل ليس من أهل مذهبه حتى يظن به أنه تحيز له ا.هـ المراد.

وقال الكوثري كذلك في مقدمة انتقاد المغني: نجد في الضعفاء للعقيلي كلاماً كثيراً عن هوى في سادتنا أئمة الفقه لفساد معتقده على طريقة الحشوية وهو من أكبر المتعنتين في الجرح كثير الحكم بالنفي.... إلى أن قال وكان من ينفخ في بوق التعصب من الرواة يثيرون بكتابه فتناً كما وقع لصاحب الكمال – عبد الغني المقدسي – في الموصل – كما ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٨ في ترجمته وسبط بن الجوزي في مرآة الزمان ٨:٥٢١ والحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢٣٢ على أنه كثيراً ما يتصحف اسم الرجل عليه فيجهله ويرد حديثه وربما يقول لا يصح في هذا الباب شيء بمجرد النظر إلى سند مختلق وإن صح المتن بطريق أخرى فيكون ظاهر كلامه موقعاً في الغلط للآخذين به ا.هـ

ويقول العلامة المحدث الناقد عبد الحي اللكنوي في الرفع والتكميل صـ٤٠٥: كثيراً ما تجد في الميزان وغيره من كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي بأنه لا يتابع عليه وقد رد عليه العلماء في كثير من المواضع على جرحه بقوله لا يتابع عليه وعلى تجاسره في الكلام في الثقات الأثبات.

والذهبي وإن أكثر عنه النقل في كتبه لكنه شد النكير عليه في ترجمة علي ابن المديني حيث قال: هذا أبو عبدالله البخاري وناهيك به قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني وقال ما استصغرت نفسي بين يدي أحد من العلماء إلا بين يدي ابن المديني.

ولو ترك حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان ابن شيبة وإبراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار وإسرائيل وأزهر السمان وبهز بن أسد وثابت البناني وجرير بن عبد الحميد لغلقنا الباب وانقطع الخطاب ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجالون.

أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات؟! بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك.

فهذا مما لا يرتاب فيه محدث وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ – إذا انفرد بأحاديث – كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك.

فانظر إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة أفيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه؟ وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا فإن هذا

مقرر في علم الحديث على ما ينبغي وإنَّ تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحا غريبا وإنَّ تفرد الصدوق ومن دونه يُعد منكراً وإنَّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث.

ثم ما كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقدح بما يوهن حديثه ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ.

ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات – الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم – أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع ا.هـ فافهم والله أعلم.

كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن أحمد رضي الله عنه

أقول إن الإمام أحمد رضي الله عنه إمام من أئمة المسلمين ليس عنده ما يشينه لا عملاً ولا اعتقاداً وإن حاول بعض أصحابه شينه باختلاق ما اختلقوه عليه كما نص على ذلك الحافظ الحنبلي أبو الفرج ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه انظر دفع شبه التشبيه صـ٩٧ إلى صـ١٠٢

ومن جملة نظم لابن الجوزي قال رداً على المجسمة:

وقالوا الذي قلناه مذهب أحمد فمال إلى تصديقهم من به جهل

وصار الأعادي قائلين لكلنا مشبهة قد ضرنا الصحب والخل

فقد فضحوا ذاك الإمام بجهلهم ومذهبه التنزيه لكن هم اختلو

لعمري لقد أدركت منهم مشايخاً وأكثر من أدركتهم ما لهم عقل

وما زلت أجلوا عندهم كل خصلة من الإعتقاد الرذل كي يجمع الشمل

تسموا بألقاب ولا علم عندهم موائدهم لا حرم فيها ولا حل

موائدهم لا يلحق الخل بقلها وإن شئت لا خل لديهم ولا بقل

وأما ابنه عبدالله فهو الذي أخرج للناس المسند وعبدالله هذا لم يرو عنه أصحاب الأصول الستة غير النسائي مع أنهم يروون عمن هو أصغر سناً منه والنسائي حينما روى عنه لم يرو عنه إلا حديثين وعبدالله بن أحمد قد ورث مكانة أبيه في قلوب الرواة. وعلى كلٍ فهو عالم من علماء المسلمين.

وكتاب السنة هذا الذي هو كتاب الزيغ منسوب إلى الإمام عبدالله بن الإمام أحمد لأن راويه عنه وهو أبو النصر محمد بن الحسن بن سليمان السمسار وكذا الراوي عنه وهو أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن خالد الهروي مجهولان ليست لهما ترجمة معروفة بل بغض النظر عن سند الكتاب فالكفريات والضلالات الموجودة فيه والتي أنقل بعضها ليعرفها القارئ ويعرف من خلالها قيمة الكتاب كافية في إثبات عدم صحة الكتاب إلى عبدالله بن أحمد قطعاً والكتاب المذكور سعى في طبعه المستشرقون لإفساد عقائد المسلمين لأن الكتاب حين سمِّي بكتاب السنة أفاد أن ما حواه ذلك الكتاب هو العقيدة المتوارثة من الصحابة والتابعين المتلقين عقيدتهم طبقة فطبقة من خاتم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فيكون مخالفه إما كافراً أو مبتدعاً فيكون جميع ما حشره المؤلف في كتابه بهذه المثابة في نظره فلا حاجة إلى مناقشته فيما ساقه من الأسانيد لأنه لو لم يعتقد أن كل ما فيه هو الاعتقاد الصحيح دائر أمر من يخالفه بين أن يكون كافراً أو مبتدعا عنده لما ضمنه كتابه المذكور هذا ما يفيده تسمية الكتاب بكتاب السنة وفي الحقيقة نحن نبرئ الإمام عبدالله بن أحمد من أن يكون قال هذه الكفريات أو الضلالات.

وهاك نماذج من كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد لتعرف حقيقة الأمر:

١- قال صـ١١ خبر ١٢ في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فهل يكون الاستواء إلا بالجلوس. أقول إن لم يكن هذا محض التجسيم والتشبيه فلا أدري ما التجسيم والتشبيه.

٢- صـ٦٣ خبر٣٠٤ في قوله ﷺ: (إن الله يمسك السموات على أصبع) قال أبي وجعل يحيى يشير بأصابعه وأراني أبي كيف جعل يحيى يشير بأصابعه يضع إصبعاً إصبعاً حتى أتى على آخرها أقول قاتل الله قائلها.

٣- صـ٦٥ خبر ٣١٧ ساق بسنده إلى أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال هكذا وأشار بطرف الخنصر يحكيه) صـ٦٦ خبر ٣٢٤ حديث الإسراء وفيه (فلما جاء السماء السابعة قال جبريل إن الله يصلي قال النبي ﷺ وهو يصلي؟...... الخ) صـ٧١ خبر ٣٥٠ (إذا تكلم الله سمع له صوت كحجر السلسلة على الصفوان).

صـ٧٢ خبر٣٥٨ قالت بنو إسرائيل لموسى بما شبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق قال شبهت صوته بصوت الرعد حين لا يترجع. صـ٧٢خبر٣٥٩ مكث موسى أربعين يوماً لا يراه أحد إلا مات من نور رب العالمين أقول هذا هو الكفر بعينه.

٤- صـ٧٧ خبر ٣٩١ هذا كتاب الله بيده لعبده موسى.....

صـ٧٩ خبر ٤٠٦ في قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥] قال إن الصخرة التي تحت الأرض السابعة ومنتهى الخلق على أرجائها أربعة من ملائكة لكل ملك منهم أربعة وجوه وجه رجل ووجه أسد ووجه نسر ووجه ثور وهم قيام قد أحاطوا بالأرض والسموات ورؤوسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش قال وهو واضع رجليه على الكرسي. صـ١٦١ خبر ٨٦٤ قوله إن الرحمن ليثقل على حملة العرش من أول النهار إذا قام المشركون حتى إذا قام المسبحون خفف عن حملة العرش.

صـ١٦٤ خبر٨٨٤ كتب الله التوراة لموسى بيده وهو مسند ظهره إلى الصخرة في ألواح من در........

صـ١٦٩ خبر٩٠٥ إن الله إذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه إلى الأرض......

صـ١٧١ خبر ٩٢٠ خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر.

خبر ٩٢١ في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ ﴾ قال يقول: أدنه أدنه

إلىٰ موضع الله أعلم به وفي خبر ٩٢٢ حتىٰ يضع بعضه عليه وفي خبر ٩٢٣ حتىٰ يأخذ بقدمه صـ١٨٥ خبر ٩٧٨ في قول الله ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ [الزمر:٦٧] قال ويده الأخرىٰ خلو ليس فيها شيء وفي خبر ٩٨٤ لا يأمن داود حتىٰ يضع يده في يده صـ١٨٩ في بيان دنو العبد قال حتىٰ يأخذ بحقوه.

وهذا قليل من كثير فقل لي بربك ألمثل هذا الكتاب قيمة!!! أتجوز قراءته وتحل روايته؟ لا والله لا تجوز قراءته ولا تحل روايته ولا تصح نسبته إلىٰ عامي من عوام الموحدين فضلاً إلىٰ عبدالله بن أحمد رحمة الله عليهما فقاتل الله ناشر هذا الكتاب وطابعه ومحققه والمروج له بين صفوف المسلمين وفي هذا القدر كفاية لذلك كل ما نقله المؤلف من هذا الكتاب لم أعرج عليه ولم أشتغل بدراسة إسناده إكتفاءً بسقوط الكتاب من أصله ولله الحمد والمنة.

«ابن عدي وكتابه الكامل»

ابن عدي هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني الشافعي المولود سنة ٢٧٧هـ المتوفى سنة ٣٦٥ هـ عن ٨٨ سنة قال العلامة الكوثري رحمه الله: نجد في الكامل لابن عدي كلاماً كثيراً عن هوى في سادتنا أئمة الفقه لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد انظر قوله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي شيخ الشافعي «نظرت الكثير من حديثه فلم أجد له حديثا منكراً مع أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه كأحمد وابن حبان قال العجلي «مدني رافضي جهمي قدري لا يكتب حديثه» ولولا أن الشافعي كان يكثر منه قدر إكثاره من مالك لما سعى ابن عدي في تقوية أمره استناداً إلى مثل قول ابن عقده.

ولا أدري كيف ينطلق لسان ابن عدي بالاستغناء عن علم مثل محمد بن الحسن؟ وإمامه لم يستغن عن علمه بل به تخرج في الفقه لكن المتشبع بما لم يعط يستغني عن علم كل عالم متقمقماً في جهلاته غير ناظر إلى ما وراءه وأمامه وهكذا يصنع مع سائر أئمتنا كلهم ألهمهم الله سبحانه مسامحته.

ومن معايب كامل ابن عدي طعنه في الرجل بحديث مع أن آفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه وقد أقر بذلك الذهبي في مواضع من الميزان ا. هـ صـ١٠١ وصـ١٠٢ فقه أهل العراق وحديثهم.

أقول منها ما قاله الذهبي في الميزان في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد فبعد أن ساق الذهبي فيها حديثاً باطلاً من طريق ابن عدي إلى عبدالعزيز بن أبي رواد قال هذا من عيوب كامل ابن عدي يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل لا يكون حدَّث به قط وإنما وضع من بعده.

ومنها في ترجمة غالب بن خطاف البصري قال الذهبي في الميزان بعد أن ساق حديثاً موضوعاً أورده ابن عدي في ترجمته فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب وغالب من رجال الصحيحين وقد قال فيه أحمد بن حنبل ثقة ثقة.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن ابن عدي رحمه الله له خطة سار عليها في كامله وهي أنه يذكر في كامله من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين فوجود الرجل في كامل ابن عدي لا يعني رده والطعن فيه فها هو ابن عدي ذكر في كامله جعفر بن إياس الواسطي وهو ثقة.

وذكر حميد بن هلال وهو ثقة أحد الأجلة.

وذكر ثابت البناني وثابت ثابت كاسمه.

وذكر أحمد بن صالح المصري وهو ثقة.

وذكر أشعث بن عبد الملك الحمراني وهو أحد الأجلة.

وذكر أحمد بن سعيد بن عقدة وذكر عبدالله البغوي وهما ثقتان.

وقد نص ابن عدي على بيان هذا المنهاج في مواطن متعدده من كامله منها قوله في ترجمة أبي القاسم عبدالله البغوي لولا أني شرطت أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته وإلا كنت لا أذكره ونقل عنه هذه العبارة الحافظ الذهبي في ترجمة أبي القاسم في تذكرة الحفاظ.

وذكر الزين العراقي في شرح ألفيته وهو يتكلم عن ما صنف في الضعفاء «ابن عدي ولكنه ذكر في كتابه الكامل كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين.....».

وقال السخاوي في شرح الألفية في بيان ما أُلف في الضعفاء ولأبي أحمد بن عدي في كامله وهو أكمل الكتب المصنفة قبلها وأجلها لكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة اهـ.

أقول ومن هذا القبيل ذكر ابن عدي لأبي حنيفة في الكامل.

وأبو حنيفة تقع ترجمته في كامل ابن عدي في المجلد السابع من صـ٢٤٧٢ إلى صـ٢٤٧٩.

والمآخذ على ابن عدي في هذا الباب أنه زعم خطأ الإمام أبي حنيفة في عامة مروياته البالغة عند ابن عدي ثلاث مئة حديث فأكثر – ثم لم يستدل على زعمه هذا إلا بذكر ستة أحاديث ادعى خطأ الإمام فيها والواقع أن الخطأ في بعض تلك الأحاديث من أحد الرواة النازلين عن الإمام وعزاه ابن عدي – كعادته في الطعن في الشيخ مع أن الآفة من أحد الرواة عنه – إلى الإمام مباشرة «مع العلم أن إباء بن جعفر النجيرمي وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث ما حدث بها أبو حنيفة قط» أنظر لسان الميزان في ترجمة إباء صـ١٢٠ مجلد١ ثم أن الستة الأحاديث التي نسب الخطأ فيها إلى أبي حنيفة لا خطأ فيها أصلاً حيث توبع الإمام فيها من جهة الثقات الأثبات.

وعلى كل فابن عدي كما يقول الكوثري في تأنيب الخطيب: على بعده عن الفقه والنظر والعلوم العربية طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه ثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حالته يسيراً حتى ألف مسنداً في أحاديث أبي حنيفة رحمه الله.

الخطيب البغدادي وكتابه تاريخ بغداد

هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ولد ٣٩٢هـ وتوفي ٤٦٣هـ

نشأ حنبلياً ثم أصبح شافعياً ألف تاريخ بغداد وهو من جياد كتبه إلاّ أنه شانه بمتابعة الهوىٰ في تراجم كثير من قادة العلم من غير مذهبه وقد تصدىٰ للرد عليه وبيان أوهامه وأخطائه الحافظ ابن الجوزي في مواطن متعددة من كتبه منها كتاب التحقيق وكذلك سبط بن الجوزي في مرآة الزمان.

قال إسماعيل ابن أبي الفضل وهو أحد أئمة الحديث ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم وقلة إنصافهم: الحاكم أبو عبدالله وأبو نعيم الأصفهاني وأبو بكر الخطيب ذكره ابن الجوزي في السهم المصيب ثم قال: وأما الخطيب فإنه زاد عليهما في التعصب وسوء القصد ولهذا لم يبارك في كتبه ولا يكاد يلتفت إليها وهي كتب حسان اهـ.

وأعظم ما في تاريخ بغداد للخطيب من البلاء المثالب التي أوردها في ترجمة الإمام الأعظم من كتابه المذكور.

وترجمة أبي حنيفة تقع في المجلد ١٣ من تاريخ بغداد من صـ٣٢٥ إلىٰ صـ٤٢٦ وهي أطول ترجمة في تاريخ بغداد إطلاقا ابتدأ الخطيب ترجمة الإمام بكلام طيب وثناء جميل علىٰ أبي حنيفة وذكر فصولاً في مناقبه وفجأة يقلب لأبي حنيفة ظهر المجن ويطمس تلك المحاسن بما حشده من المثالب التي برأ الله ساحة الإمام الأعظم منها.

ولا شك عندنا أن الخطيب مؤرخ في كتابه الذي ترجم فيه لأبي حنيفة وغيره ولا لوم عليه أن يذكر كل ما قيل في المترجم له من مناقب ومثالب ولكن المؤاخذات علىٰ الخطيب تكمن في:

١- ترجيحه لصحة المثالب على المناقب على غير عادته في باقي التراجم.

٢- لم يلتزم بإيراد كل ما قيل في المترجم له عندما ترجم للشافعي وأحمد فإنه لم يذكر الا المناقب وأعرض عن المثالب وهذا هو اللائق بهما وبأمثالهما فكان ينبغي أن يلتزم ذلك مع أبي حنيفة الذي أقر بفضله الشافعي وأحمد أدباً.

٣- بيان الخطيب ضعف الحديث وعلته إن كان فيه منقبة لأبي حنيفة على غير عادته في بقية التراجم وسكوته عن الواهيات الموضوعات المذكورة في المثالب.

٤- ختمه ترجمة أبي حنيفة برؤيا سيئة ليوهم القارئ أن هذه حقيقة الإمام عنده فالله حسيبه فيما فعل ولقد تصدى للرد على الخطيب أئمة كثيرون شافعية وحنابلة وحنفية من متقدمين ومتأخرين ومن أجمع وأحسن ما وقفت عليه في ذلك ما كتبه الشيخ العلامة محمود الطحَّان في كتابه: الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث وللإمام الكوثري رحمه الله تأنيب الخطيب وهو كتاب نافع.

ابن حبان

هو الإمام الحافظ المحدث أبو حاتم بن حبان البُستي محمد بن حاتم ولد ٢٨٠هـ وتوفي ٣٥٤هـ ألف هذا المحدث الحافظ ثلاثة كتب في التهجم على أبي حنيفة والطعن فيه وهي:

١- كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه.

٢- كتاب علل ما أسنده أبو حنيفة.

٣- كتاب التنبيه على التمويه كشف فيه على زعمه مخازي أبي حنيفة وما رمي فيه من مطاعن وقد أورد في كتاب الضعفاء والمجروحين له جملاً من ذلك يستدل بها في زعمه على ما وراءها وتجلد في ذلك غاية التجلد ولم يبال بذلك ديناً وصناعة وهو المحدث المزكي المجرح المعدل فالله يغفر له ويعفو عنه ويتوب عليه ويرحمه.

فقد ترجم رحمه الله في كتابه المجروحين لألف ومئتين وواحد وثمانين رجلا وذكر فيه الضعفاء والكذابين والمبتدعين والزنادقة وترجم لكل واحد منهم فبعض التراجم لا تزيد على خمسة أسطر وأعلاها وهو القليل جداً لم تبلغ الصفحة أو الصفحتين إلا ترجمة الإمام الأعظم فإنها أطول ترجمة في الكتاب على الإطلاق إذ زادت على عشر صفحات فهي في الجزء الثالث من صفحة ٦١ حتى ٧٣.

وقد أطال في ترجمته ليطيل الجرح فيه وذكر في هذا الترجمة أبا حنيفة باسوأ الأوصاف قائلاً ثم ناقلاً ولا أريد أن أطيل هنا بعرض نماذج من عباراته لأنها تأتي معنا في كلام المؤلف.

ومجرد الوقوف عليها يغني عن نقد سندها فلا الدين يقبلها ولا العلم ولا العقل وعلى كل أشير هنا إلى أن ابن حبان هو فيلسوف أهل الجرح والتعديل والكلام فيه طويل الذيل وأقل ما قيل فيه قول ابن الصلاح غلط الغلط الفاحش في تصرفه.

ووصفه الحافظ الذهبي في ميزانه في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم شيخ البخاري بعد توثيقه نقلاً عن الدارقطني قلت «القائل هو الذهبي» فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله فاين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم وانظر تمام كلام الذهبي في التشنيع على ابن حبان في الميزان وفي شرح الألفية للعراقي نفسه وفي شرحها للسخاوي.

وقال ابن حجر في القول المسدد ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه وذكر مثله الذهبي في الميزان في ترجمة أفلح بن سعيد المدني وقال الذهبي أيضاً في الميزان في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي بعد نقله توثيقه عن ابن معين وغيره أما ابن حبان فأسرف واجترأ الخ كلامه.

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح في ترجمة سالم الأفطس «أفرط ابن حبان فقال كان مرجئا يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات اتهم بأمر سوء فقتل صبرا» قلت القائل هو الحافظ فهذا الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به كونه مالأ على قتل إبراهيم الإمام ابن علي بن عبدالله بن عباس وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً ا.هـ

وعلى كل فالمآخذ على ابن حبان كثيرة أكتفي منها هنا بما ذكر من شهادة الحفاظ عليه بالخسف وعدم معرفة ما يخرج من رأسه ومثل هذا لا يقبل جرحه في الإمام الأعظم لكون الإمام أرفع منه بدرجات وأوثق منه بمنازل ولله الحمد.

إذا عرفت هذا فهاك الكلام على الطعون وردودها حسب ترتيب المؤلف:

١- عبدالله بن ادريس:

قال العقيلي رحمه الله ج٤صـ٢٨٢: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو عامر عبدالله بن براد الأشعري قال: سمعت عبدالله بن إدريس قال: سمعت أبا حنيفة وهو قائم على درجته ورجلان يستفتيانه في الخروج مع إبراهيم وهو يقول لهما اخرجا اخرجا.

أقول نعم هذه الرواية موجودة عند العقيلي في ج٤صـ٢٨٢ بنفس الإسناد وعبدالله بن إدريس هو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن بن الأسود الأودي الزعافري أبو محمد الكوفي من رجال الجماعة قال في التقريب ثقة فقيه عابد من الثامنة مات سنة اثنتين وتسعين وله بضع وسبعون ا.هـ.

وعبدالله بن إدريس هذا أحد علماء الكوفة الصالحين على بطء منه في الفهم وحب استطالة على أهل الفهم وأهل العلم كانوا يتسامحون معه فيما يتطاول به والمؤلف يريد جرح الإمام الأعظم بما ليس بجرح أصلاً فغاية ما في الخبر أن عبدالله بن إدريس سمع فتوى أبي حنيفة للرجلين الذين استفتياه في الخروج مع إبراهيم بن محمد بن الحسن العلوي بالخروج وهذا ليس بجارح قال الحافظ في مقدمة الفتح في ترجمة مروان بن الحكم قال عروة بن الزبير كان مروان لا يتهم في الحديث وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنما نقموا عليه أنه شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم ا.هـ ومنه يعلم أن الثقة لا يجرح بشهره السيف على الحاكم.

٢- عبدالله بن الزبير الحميدي:

ا – قال الخطيب رحمه الله ج١٣ص٤٣٢: أخبرنا ابن رزق أخبرنا عثمان بن أحمد حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت الحميدي يقول لأبي حنيفة – إذا كناه – أبو جيفة لا يكني عن ذاك ويظهره في المسجد الحرام في حلقته والناس حوله ا.هـ

أقول لينظر القارئ الكريم إلى مبلغ أدب خصوم أبي حنيفة رضي الله عنه معه فقد بلغ بهم الأمر إلى التفوه بمثل هذا السفه الفاحش وكأنهم لم يقفوا على ما صح في السنة من قوله ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) ثم إنهم يريدون إثبات هذا الفحش بسند فيه محمد بن أحمد بن رزق الذي اختلف اليه الخطيب بعد أن عمي وهرم.

قال العلامة الكوثري رحمه الله معلقاً على هذه الرواية في تأنيب الخطيب ما نصه: إن ضبط ابن رزق هذه الرواية ولم تكن من بلايا ابن السماك أبي عمرو عثمان بن أحمد ولا من تصرفات حنبل يسقط عبدالله بن الزبير الحميدي بمجاهرته بهذا النبز المحرم ولا سيما في المسجد الحرام والحميدي معروف ببالغ التعصب وهجر القول بل كذبه محمد ابن عبدالحكم في كلامه وإن كان موثقا في الحديث ا.هـ أقول وخبر تكذيب بن عبد الحكم للحميدي مذكور في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مجلد ٢ في ترجمة ابن عبدالحكم صـ٦٩ وفي ترجمة البويطي صـ١٦٣ ونص الخبر هناك «تنازع ابن عبد الحكم والبويطي مجلس الشافعي فقال البويطي أنا أحق به منك وقال الآخر كذلك فجاء الحميدي وكان تلك الأيام بمصر فقال قال الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف وليس أحد من أصحابي أعلم منه.

فقال له ابن عبد الحكم كذبت. قال له: كذبت أنت وأبوك وأمك.

وغضب ابن عبد الحكم وجلس البويطي في مجلس الشافعي وجلس بن عبد الحكم في الطاق الثالث ا.هـ» فانظر إلى مدى حدة لسان

الحميدي في جوابه والمتأمل في سيرة الحميدي يجده لا يملك نفسه إذا غضب وإن جبهه أحد بما لا يرضاه أقذع في الكلام وأفحش في الرد عليه.

ومما يؤكد ما قلته في الحميدي ويزيده بياناً ما نقله الحافظ بن حجر العسقلاني رحمه الله في تهذيب التهذيب مجلد ١ صـ٤٧١ في ترجمة بشر بن السري البصري أبو عمرو الأفوه عن الإمام أحمد بن حنبل بقوله: قال أحمد سمعنا منه «أي بشر بن السري» ثم ذكر حديث ناضرة إلى ربها ناظره فقال ما أدري ما هذا إيش هذا فوثب الحميدي وأهل مكة فاعتذر فلم يقبل منه وزهد الناس فيه فلما قدمت مكة المرة الثانية كان يجيء الينا فلا نكتب عنه ا.هـ

وقال ابن حجر كذلك في التهذيب قال الدار قطني وجدوا عليه «أي بشر» في أمر المذهب فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك ا.هـ قلت ومع هذا الإعتذار لم يقبل الحميدي منه بل كان يقول إنه جهمي لا يحل أن يكتب عنه.

فلما رأى ذلك بشر ما كان منه إلا ما نقله الحافظ كذلك عن ابن معين قال: قال عباس بن يحيى: رأيته «يعني بشراً» يستقبل البيت يدعوا على قوم يرمونه برأي جهم ويقول معاذ الله أن أكون جهمياً ا.هـ فهذا يعطيك صورة واضحة لما كان عليه الحميدي من الشدة وحدة اللسان وعدم قبول الاعتذار ممن اعتذر والأئمة لم يتابعوا الحميدي طعنه هذا في بشر بل رضوا عن بشر ووثقوه وأخرجوا له حتى أن البخاري تلميذ الحميدي أخرج له في صحيحه وقال ابن معين في بشر هذا ثقة وقال فيه كذلك العجلي وعمرو بن علي ثقة وانظر تهذيب التهذيب مجلد ١ صـ٤٧١ فلقد كان الأليق بالحميدي التحرز عما يمس كرامته ويجرح شرفه وإن يربأ بنفسه عن الإقتحام فيما لا يتفق مع إمامته وإني لأعجب من الخطيب ومن المؤلف كيف يذكرا هذا الكلام البذيء الصادر من

الحميدي في إمام الأئمة من مثالب أبي حنيفة بل الأصل أن يذكرا هذا في مثالب الحميدي ولله في خلقه شئون.

ولعل الإمام الشافعي رضي الله عنه أراد الحميدي حينما تمثل شعر ابن المبارك الذي يقول فيه:

ألا يا جيفة تعلوك جيفة	وأعيا قارئ ما في صحيفةٍ
أمثلك لا هديت ولست تهدى	يعيب أخا العفاف أبا حنيفةٍ
تعيب مشمراً سهر الليالي	وصام نهاره لله خيفةٍ
وصان لسانه عن كل إفك	وما زالت جوارحه عفيفةٍ
وغض عن المحارم والمناهي	ومرضاة الإله له وظيفةٍ
فمن كأبي حنيفة في نداه؟!	لأهل الفقر في السنة الجحيفةٍ

وشعر ابن المبارك هذا الذي تمثل به الشافعي رحمه الله كان قد قاله رداً على من تلفظ بمثل هذا الفحش فجزى الله ابن المبارك خيراً حيث جازى المعتدي بمثل اعتدائه ولا نزيد في الرد على ما قاله بن المبارك رحمه الله وإن كان هذا اللفظ يوجب التعزير لقائله أو ناشره لأنه سفه يأبى السوقة أن يفوهوا بمثله وأنت تعلم كيف كان تعزير الفاروق رضي الله عنه للحطيئة حينما قال في حق الزبرقان:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

وأين هذا من هذا السفه ولله الأمر من قبل ومن بعد واليه المشتكى وهو المستعان على ما يصفون.

ب- قال البخاري رحمه الله في التاريخ الصغير صـ١٥٦: سمعت الحميدي يقول: قال أبو حنيفة قدمت مكة فأخذت من الحجام ثلاث

سنن لما قعدت بين يديه قال لي استقبل القبلة فبدأ بشق رأسي الأيمن وبلغ إلى العظمين قال الحميدي فرجل ليس عنده سنن عن رسول الله ﷺ ولا أصحابه في المناسك وغيرها كيف يقلد أحكام الله في المواريث والفرائض والزكاة والصلاة وأمور الاسلام.

أقول ذكر البخاري رحمه الله كلام الحميدي هذا في التاريخ الصغير م٢ صـ٤١ وذكر هذا الخبر العلامة المحدث الناقد مولانا ظفر أحمد العثماني التهانوي المتوفى ١٣٩٤هـ في كتابه الحافل أبو حنيفة وأصحابه المحدثون وعلق عليه بقوله صـ٣٤ قلت: أراد الحميدي أن ينقصه ولكنه قد مدحه من حيث لا يدري فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان حيياً كريماً شاكراً لمن فعل معه الجميل أو علمه شيئاً ولو حرفاً واحداً ولم يكن ممن يكتم إحسان الناس به ونعمتهم عليه فلما حصل الشيء من أمور الدين على يد حجام حدث بمعروفه وأظهر كونه معلماً له أداء لحقه ويا عجباً من الحميدي إن إمامه الشافعي - رضي الله عنه - يقول: «حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير كتباً» ويقول: «أعانني الله في الحديث بابن عيينة وفي الفقه بمحمد» وسياتي، ومعلوم أن علوم محمد نابعة عن علم أبي حنيفة وقال الشافعي: «من أراد الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه» وقال: «كل من أراد الفقه فهو عيال أبي حنيفة» ومع ذلك لا يشكر الحميدي نعمة الإمام الذي هو شيخ شيخه يسيء أدبه وينكر نعمته.

والجواب عن قوله: «رجل ليس عنده سنن رسول الله ﷺ... إلخ» إن هذه الواقعة أي قدوم الإمام بمكة وتعلمه من الحجام السنن الثلاث لعلها كانت في حداثة الإمام وصغر سنه فإنه كان حج مع أبيه وهو صغير ولا يبعد تعلم الصغير من أحد شيئا من الأحكام لم يكن له علم به قبل ذلك لا سيما وقد كان اشتغال الإمام بالعلم بعد بلوغه كما ذكره في رد المحتار على إنه يمكن أن يكون هذا الحجام من أجلة العلماء الكرام وأكابر التابعين العظام فإن الزمان كان زمان شباب الإسلام وبلوغ العلم

أعلى ذروة السنام حتى فاز فيه الموالي والعبيد والجواري والتجار والزرَّاع وأهل الصنائع بحفظ الأحاديث والآثار فكأن الإمام تعلم هذه السنن من عالم من علماء التابعين كان يحترف بالحجامة ولا عيب فيه بلا ريب فإن العلم لا يحصل كله من شيخ واحد في يوم واحد والصنائع والحرف لا تأبى عن العلم ولا تمنع صاحبها عن أخذه فكثير من المحدثين بناؤون وحطَّابون وحاكة نساجون كما لا يخفى ومن أين علم الحميدي أن هذا الحجام لم يكن عالما من التابعين وأنه لم يذكر هذه السنن الثلاث مسنداً إلى النبي ﷺ بسنده أو موقوفا على صحابي جليل؟

وأما قوله: كيف يقلد في أحكام الله وعلم المواريث والفرائض إلخ......

فأقول إن لم يقلده الحميدي فقد قلده من هو أكبر منه أعني سيدنا الإمام الشافعي رضي الله عنه الذي قلده الحميدي ويحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل ووكيع بن الجراح وعبدالله بن المبارك ويحيى بن معين وأمثالهم.

فالشافعي تعلم من محمد فقه أبي حنيفة واستفاد منه العلم واعترف بكونه من عيال أبي حنيفة وهذا لا شك فيه ومالك كان يأخذ بقول أبي حنيفة كثيراً كما مر وإن كان يسره ولا يظهره وكذا سفيان الثوري كما سيجيء وأحمد طلب الحديث والعلم أولاً عند أبي يوسف القاضي وأخذ الفقه من كتب محمد كما سيجيء وأما الآخرون فتقليدهم للإمام ظاهر.

ثم قلده الملوك والسلاطين والخلفاء والوزراء والعلماء والمحدثون والصالحون والفقهاء والعابدون حتى عبدالله بمذهبه في الإسلام ما لم يعبد بغيره وهذا ببركة الأدب الذي جبل عليه أبو حنيفة حتى لم يستنكف عن الأخذ من الحجام فجعله الله إمام الأمة أعظم الأئمة مقتدى الأنام:

فدتّه نفوس الحاسدين فإنها معذبة في حضرة ومغيب
وفي تعب من يحسد الشمس ويجهدُ أن يأتي لها بضريب

ا.هـ كلام الشيخ ظفر من صـ٣٤وصـ٣٥

وفي تعليق الشيخ العلامة المحدث الناقد الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة المتوفى سنة ١٤١٧هـ رحمه الله على الرفع والتكميل للكنوي رحمه الله صـ٣٩٧ بعد نقل كلام الشيخ ظفر المتقدم ما نصه:

وبدا لي في «خبر الحجام» هذا شيء آخر غير ما قاله شيخنا وهو أن الحميدي عبدالله بن الزبير القرشي المكي رحمه الله تعالى قال في روايته الخبر قال أبو حنيفة ولم يذكر عمن نقله.

ولم أقف على أن الحميدي لقي أبا حنيفة حتى يحمل على سماعه منه ولم يذكر للحميدي تاريخ ولادة حتى يعرف منه أنه عاصر أبا حنيفة والذي ذكروه في ترجمة الحميدي أنه توفي بمكة سنة ٢١٩هـ ولم يذكروا كم عاش من العمر ونقل التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٢: ١٤٠ في ترجمته عن ابن حبان قال: «وجالس الحميدي ابن عيينة عشرين سنة» انتهى.

وجاء في تهذيب التهذيب ٥: ٢١٥ في ترجمته أيضاً قال الحميدي جالست ابن عيينة سبع عشرة سنة أو نحوها انتهى. ومعنى هذا أنه جالس سفيان بن عيينة إلى وفاته وابن عيينة ولد بالكوفة سنة ١٠٧ وسكن مكة إلى وفاته بها سنة ١٩٨ رحمه الله تعالى فيكون الحميدي جالسه من سنة ١٧٨ على رواية مجالسته له عشرين سنة فإذا قدرناها كان له من العمر آنذاك على أوسع حد ١٥ سنة إلى نحو ٢٠ سنة لأنهم كان يبكرون بسماع الحديث من الشيوخ تبين لنا أنه لم يكن ولد عند وفاة أبي حنيفة في سنة ١٥٠ رحمه الله تعالى ولو كان عمره أكبر لكانت مجالسته لابن عيينة أكثر لأن الحرص على ذلك قائم ولأنهما في بلد واحد.

وعلى هذا فيكون هذا الخبر منقطعا إذ لم يعلم ممن سمعه الحميدي وما صفة من أخبره به من الضبط والعلم فيكون الخبر ضعيفا بسبب انقطاعه وكفينا أمره ويؤيد هذا الإنقطاع ويزيده شدة ما ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٦٤:٢ في ترجمة الشافعي محمد بن إدريس فانظره ا.هـ كلام أبي غدة.

أقول ما أشار إليه العلامة أبو غدة هو ما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد في مجلد ٢صـ٦٢ بقوله: حدثني الحسن بن أبي طالب قال نبأنا محمد بن العباس الخزاز قال نبأنا محمد بن محمد الباغندي قال حدثني الربيع بن سليمان قال نبأنا الحميدي عبدالله بن الزبير قال سمعت مسلم بن خالد الزنجي ومر على الشافعي وهو يفتي وهو ابن خمس عشرة سنة فقال: يا أبا عبدالله أفت فقد آن لك أن تفتي قال الشيخ أبو بكر هكذا ذكر في الحكاية عن الحميدي أنه سمع مسلم بن خالد – ومر على الشافعي وهو ابن خمس عشرة سنة يفتي فقال له أفت وليس ذلك بمستقيم لأن الحميدي كان يصغر عن إدراك الشافعي وله تلك السن والصواب ما أخبرنا علي بن المحسن قال نبأنا محمد بن إسحاق الصغار قال نبأنا عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت عبدالله بن الزبير الحميدي يقول قال مسلم بن خالد الزنجي للشافعي يا أبا عبدالله أفت الناس آن لك والله أن تفتي وهو ابن دون عشرين سنة ا.هـ

وذكر هذه الرواية عن الخطيب مع كلام الخطيب فيها وبيان الصواب كما صوبه الخطيب الحافظ المزي في تهذيب الكمال في ترجمة سيدنا الشافعي رضي الله عنه مجلد١٦ صـ٤٨ وأقر الحافظ المزي رحمه الله ذلك ففي قول الخطيب لأن الحميدي كان يصغر عن إدراك الشافعي وله تلك السن ينادي بأن الحميدي أصغر من الشافعي رضي الله عنه ومن المعلوم أن سيدنا الشافعي ولد في عام خمسين ومائة العام الذي توفي فيه

أبو حنيفة فكيف يمكن الحميدي الذي هو أصغر من الشافعي أن يلتقي بأبي حنيفة فلا شك أن الخبر منقطع فيكون ضعيفاً بسبب انقطاعه وكفينا أمره والحمد لله رب العالمين.

٣- عبدالله بن أبي داود السجستاني:

وهو عبدالله بن سليمان بن الأشعث.

ا- قال ابن عدي رحمه الله ج٧صـ٢٤٧٦: سمعت ابن أبي داود يقول الوقيعة في أبي حنيفة جماعة من العلماء لأن إمام البصرة أيوب السختياني وقد تكلم فيه وإمام الكوفة الثوري وقد تكلم فيه وإمام الحجاز مالك وقد تكلم فيه وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه وإمام الشام الأوزاعي وقد تكلم فيه وإمام خراسان عبدالله بن المبارك وقد تكلم فيه فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق أو كما قال ا.هـ

أقول ذكر هذه الرواية ابن عدي في المجلد ٧صـ٢٤٧٦:

ويكفي لرد هذه الحكاية كونها من قول ابن ابي داود عبدالله بن سليمان بن الاشعث هذا الرجل الذي كذبه أبوه كما نقل ذلك ابن عدي نفسه في كامله صـ١٥٧٧ مجلد ٤ بقوله: سمعت علي بن عبدالله الداهري يقول سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن عيسى كركر يقول سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول سمعت أبا داود السجستاني يقول ابني عبدالله كذاب.

وكان ابن صاعد يقول كفانا ما قال أبوه فيه.

سمعت موسى بن القاسم بن موسى بن الحسن بن موسى الاشعث يقول حدثني أبو بكر قال سمعت إبراهيم الأصبهاني يقول أبو بكر بن أبي داود كذاب ا.هـ

وعند ابن عدي كذلك غير ما نقلته قول عبدالله بن محمد البغوي الذي قال فيه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء الحافظ الإمام الحجة المعمر مسند العصر... في عبدالله بن أبي داود «أنت والله عندي منسلخ من العلم» انظره في كامل بن عدي صـ١٥٧٨.

وبعد هذا فالخبر في حد ذاته مكذوب بغض النظر عن سنده فهؤلاء الأئمة الذين ذكروا في الخبر هم من أعظم العلماء ثناء على أبي حنيفة أما أيوب السختياني إمام البصرة فقد أخذ عن أبي حنيفة مع أنه أكبر منه كما في عقود الجمان صـ١٠١ وفي الانتقاء لابن عبد البر عن حماد بن زيد يقول أردت الحج فأتيت أيوب أودعه فقال بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج فاذا لقيته فاقرئه مني السلام ا.هـ الانتقاء صـ١٩٥ وأما الثوري فثناؤه على أبي حنيفة رضي الله عنه مخرج في الانتقاء لابن عبدالبر صـ ١٩٧ وسياتي ذكره عند الكلام على الثوري رحمه الله والإمام مالك ثناؤه على أبي حنيفة رضي الله عنه مشهور ويأتي ذكره والليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ عده كثير من أهل العلم حنفياً وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري في شرح البخاري وكذلك المؤرخ القاضي شمس الدين بن خلكان الشافعي في كتابه وفيات الأعيان وأخرج ابن أبي العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة وقد سئل في ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير فيطلقها ويشتري له جارية فيعتقها فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشتري لنفسه جارية تقع عليها عين الابن ثم يزوجها إياه فإن طلقها رجعت مملوكة له وإن اعتقها لم يجز عتقه قال الليث فوالله ما أعجبني صوابه كما أعجبني سرعة جوابه وكان الليث من الائمة المجتهدين انظر فقه اهل العراق وحديثهم صـ٧٣ ويأتي الكلام على ثناء الأوزاعي على أبي حنيفة نقلاً عن الخطيب وكذا يأتي الكلام على ثناء ابن المبارك على أبي حنيفة.

وإنه لمن أعظم الجرم أن ينقل المؤلف مثل هذا الخبر المفضوح يسود به صحيفته فأين إجماع العلماء في الوقيعة في أبي حنيفة مع أنه قد تواتر ثناء الائمة على أبي حنيفة رضي الله عنه ويظهر من هذا أن ابن أبي داود هذا كان أفاكاً في رواية هذا الخبر مكذبا لأبيه أبي داود الحافظ الذي قال فيه الذهبي في سير أعلام النبلاء صـ٢٠٣ مجلد ١٣ الإمام شيخ السنة مقدم الحفاظ أبو داود الأزدي السجستاني محدث البصرة.

وقال فيه أحمد بن محمد بن ياسين كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث ا.هـ

وقال فيه الحافظ موسى بن هارون خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة.

وقال أبو حاتم بن حبان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً جمع وصنف وذب عن السنن ا.هـ أنظر المزيد من ثناء الأئمة على أبي داود سير أعلام النبلاء للذهبي مجلد ١٣ من صـ ٢٠٣ إلى صـ٢٢١ وراجع كذلك تذكرة الحفاظ له جزء ٢ وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها حيث أثنى رحمه الله على أبي حنيفة رضي الله عنه ثناءً حسناً قال ابن عبد البر حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال أنبانا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسه قال سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث رحمه الله يقول رحم الله مالكاً كان إماما رحم الله الشافعي كان إماما رحم الله أبا حنيفة كان إماما ا.هـ الإنتقاء صـ٦٧

وذكر الحافظ الذهبي رحمه الله قول أبي داود هذا في تذكرة الحفاظ صـ١٦٦ مجلد١ واكتفى على ذكر الإمام أبي حنيفة فها أنت ترى يا أخي كيف كان ثناء الأئمة على الإمام الأعظم وهي مروية بأسانيد صحيحة مدونة في الكتب المعتمدة نص عليها كبار الحفاظ ابن عبد البر والذهبي

وابن أبي العوام والصيمري فما الذي حمل المؤلف على ترك نقول الاثبات ونقل غيرها سوى السفه وقد قيل من لا يخشى الله من السفهاء يهرف بما يشاء والله المستعان.

ب – قال الخطيب رحمه الله ج١٣صـ٤٤٥:

سمعت أحمد بن علي البادا يقول قال لي أبو بكر بن شاذان قال لي أبو بكر بن أبي داود جميع ما روى أبو حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثاً أخطأ – أو قال غلط – في نصفها.

أقول ذكره الخطيب مجلد ١٣ صـ٤١٨ برقم ١٢٣

وحال ابن أبي داود معروف مما سبق وكلامه هنا مجازفة فكيف عد رواية الإمام وما هي تلك الأحاديث التي أخطأ فيها حتى ننظر صحة ما قاله بن أبي داود من خلال دراسة الأحاديث دراسة علمية صحيحة.

وأبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم ولولا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه.

وها هي مسانيد الإمام الأعظم بين أيدينا وهي تدل دلالة واضحة على كثرة حديثه وقد انعقد الإجماع على إمامته وجلالته وعلو مرتبته وكمال فضيلته وأقاويل السلف كثيرة مشهورة في الثناء عليه في ورعه وزهده وعبادته ومجانبته السلطان وإنكاره ولاية القضاء ووفور علمه وكثرة حديثه وبراعته في الفقه واتباعه السنة وأخبار إجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار إياه واعترافهم بمزاياه وفيرة مستفيضة وكل ذلك مدون في كتب التواريخ والرجال لا حاجة لنا بذكرها.

وقد شهد له أئمة النقد وكبار المحدثين بعنايته بطلب الحديث وارتحاله في ذلك ومعاناته في تحصيله.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي حنيفة من كتابه سير أعلام النبلاء: وعنى بطلب الآثار وارتحل في ذلك ا.هـ.

وقال أيضا: إن الإمام أبا حنيفة طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها ا.هـ.

وقال أيضا في جزئه الذي صنفه في مناقب أبي حنيفة في ذكر شيوخه: وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكة وقال ما رأيت أفضل من عطاء.

قلت: وكان عطاء أيضا يفضله على تلامذته فكان أبو حنيفة إذا حضر مجلس السماع أوسع له وأدناه كما سيأتي.

وقال في «تاريخ دول الاسلام»: وأكبر شيوخه عطاء بن أبي رباح وشيخه في الفقه حماد بن أبي سليمان ا.هـ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو بكر عبدالله بن يحيى الطلحي حدثنا عثمان بن عبيد الله الطلحي حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي حدثنا سعيد بن سالم البصري قال: سمعت أبا حنيفة يقول: لقيت عطاء بمكة فسألته عن شيء فقال من أين أنت قلت من أهل الكوفة قال أنت من أهل القرية الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً؟ قلت نعم قال فمن أي الأصناف أنت؟ قلت ممن لا يسب السلف ويؤمن بالقدر ولا يكفر أحداً بذنب قال فقال لي عطاء عرفت فالزم ا.هـ

وقال الإمام المحدث الفقيه شيخ الخطيب البغدادي القاضي أبو عبدالله الحسين بن علي الصيمري في كتابه أخبار أبي حنيفة وصحابه: أخبرنا عبدالله بن محمد قال: حدثنا مكرم قال حدثنا عبدالصمد بن عبيدالله عن عبدالله بن محمد بن نوح قال حدثنا حفص بن يحيى قال حدثنا محمد بن أبان عن الحارث بن عبد الرحمن قال كنا نكون عند عطاء بعضنا خلف بعض فإذا جاء أبو حنيفة أوسع له وأدناه ا.هـ

قلت: وصنيعه هذا معه يدل على أن الإمام أبا حنيفة كان من أنجب تلامذته في الحديث وقد ذكر الإمام عبد الوهاب الشعراني في كتابه الميزان الكبرى سند أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس كما ذكر سند مالك عن نافع عن ابن عمر حينما تعرض لبيان أسانيد الأئمة المجتهدين في الكتاب والسنة.

وقد فاق الإمام في طلب الحديث على مشايخ عصره روى الحافظ الذهبي في مناقب أبي حنيفة عن الإمام مسعر بن كدام قال: طلبت مع أبي حنيفة الحديث فغلبنا وأخذنا في الزهد فبرع علينا وطلبنا الفقه فجاء منه ما ترون ا.هـ.

قلت: ومسعر بن كدام هذا ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وحلاه في كتابه سير أعلام النبلاء بالإمام الثبت شيخ العراق الحافظ.

وقد شهد الأئمة في القديم والحديث بإمامة أبي حنيفة في الحديث قال الإمام المحدث حافظ المغرب أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي رحمه الله تعالى في كتابه المعروف جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: حدثنا عبدالله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا ابن رحمون قال سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني يقول: رحم الله مالكاً كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

وقال في كتابه الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال أنبأنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسه قال: قال سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله يقول: رحم الله مالكاً كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

فهذه شهادة الإمام الثبت سيد الحفاظ شيخ السنة أبي داود الأزدي السجستاني صاحب السنن رحمه الله تعالى في حق الأئمة الثلاثة بإمامتهم وتجد شرح هذه الإمامة مستوفى فيما كتبه الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله تعالى في مدخل كتابه دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ونصه:

فصل: ومما يحق معرفته في الباب أن تعلم أن الله تعالى بعث رسوله ﷺ بالحق وأنزل عليه كتابه الكريم وضمن حفظه كما قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] ووضع رسوله ﷺ من دينه وكتابه موضع الإبانة عنه كما قال تعالى ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤] وترك نبيه في أمته حتى يبين لأمته ما بعث به ثم قبضه الله تعالى إلى رحمته وقد تركهم على الواضحة فلا تنزل بالمسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بيانها نصاً أو دلالة وجعل في أمته في كل عصر من الأعصار أئمة يقومون ببيان شريعته وحفظها على أمته ورد البدعة عنها كما أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي قال: أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بن زيد حدثنا بقية بن الوليد حدثنا معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ (يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين).

ورواه الوليد بن مسلم عن إبراهيم بن عبدالرحمن عن الثقة من أشياخهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد وجد تصديق هذا الخبر في زمان الصحابة ثم في كل عصر من الأعصار إلى يومنا هذا وقام بمعرفة رواة السنة في كل عصر من الأعصار جماعة وقفوا على أحوالهم في التعديل والجرح وبينوها ودونوها في الكتب

حتىٰ من أراد الوقوف علىٰ معرفتها وجد السبيل إليها وقد تكلم فقهاء الأمصار في الجرح والتعديل فمن سواهم من علماء الحديث.

أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي حدثنا أبو سعيد الخلال حدثنا أبو القاسم البغوي حدثنا محمود بن غيلان المروزي قال: حدثني الحماني عن أبي حنيفة قال: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء.

قال: وحدثنا عبد الحميد الحمَّاني قال: سمعت أبا سعد الصغاني قام إلىٰ أبي حنيفة فقال: يا أبا حنيفة ما تقول في الأخذ عن الثوري؟ فقال: أكتب عنه فإنه ثقة ما خلا أحاديث أبي اسحاق من الحارث وحديث جابر الجعفي.

وأخبرنا أبو الحسن بن الفضل القطان ببغداد قال أخبرنا عبدالله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال: سمعت حرملة يقول: قال الشافعي: الرواية عن حرام بن عثمان حرام أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن الحسن الغضائري ببغداد حدثنا أحمد بن سليمان حدثنا جعفر بن محمد الصائغ حدثنا عفان قال: حدثني يحيىٰ بن سعيد القطان قال: سألت شعبة وسفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يتهم في الحديث ولا يحفظ؟ فقالوا بيِّن أمره للناس.

وأخبرنا أبو علي بن محمد الروذباري قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي قال: حدثني أبو سعد الهروي عن أبي بكر بن خلاد قال: قيل ليحيىٰ بن سعيد القطان: أما تخشىٰ أن يكون الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي عندالله أحب إليَّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم حدثت عني حديثاً تُرىٰ أنه كذب؟

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال أخبرنا أبو الوليد الفقيه حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا حرملة بن يحيىٰ قال: سمعت الشافعي رحمه الله

يقول: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق وكان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان.

فعلى هذه الجملة كان ذبهم عن حريم السنة وشواهد ما ذكرنا كثيرة وفيما ذكرنا عن التطويل غنية ا.هـ

وكذلك قال الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي رحمه الله في كتاب العلل من جامعه وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال منهم الحسن البصري وطاووس تكلما في معبد الجهني وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور.

وهكذا روي عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن ابن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا.

وإنما حملهم على ذلك عندنا – والله أعلم – النصيحة للمسلمين لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة وبعضهم كان متهماً في الحديث وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبيتا لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال....– وسرد أقوالاً من أئمة هذا الفن في جرح كثير من الرواة إلى أن قال -: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى الحماني قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح وقد نقل ابن حبان في صحيحه توثيق أبي

حنيفة لعطاء وطعنه في جابر الجعفي، ثم قال فهذا أبو حنيفة يجرح جابراً الجعفي ويكذبه وهذا اعتماد من ابن حبان لأبي حنيفة في الجرح والتعديل، ونقل ابن عدي في كامله جرح أبي حنيفة لجابر الجعفي في ترجمة جابر واعتمده وهذا اعتماد من ابن عدي لأبي حنيفة في الجرح والتعديل وقال ابن حزم في المحلىٰ جابر الجعفي كذاب، وأول من شهد عليه بالكذب أبو حنيفة، وقال ابن حزم مجالد ضعيف وأول من ضعفه أبو حنيفة وهذا اعتماد من ابن حزم لأبي حنيفة في الجرح والتعديل.

وقال شيخ البيهقي الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم المعروف بابن البيِّع في كتابه المستدرك علىٰ الصحيحين عند سرد طرق حديث «لا نكاح إلاَّ بولي «ما نصه: وقد وصل هذا الحديث عن أبي أسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم منهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ورقبة بن مصقلة العبدي ومطرف بن طريف الحارثي وعبدالحميد بن الحسن الهلالي وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم وقد ذكرناهم في الباب ا.هـ

وقال الحاكم أيضا في كتابه معرفة علوم الحديث ما نصه: ذكر النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق إلىٰ الغرب – فذكر خلقاً من أعيان كثير من البلدان –.

فمنهم من أهل المدينة: محمد بن مسلم الزهري ومحمد بن المنكدر القرشي وربيعة بن أبي عبدالرحمن الرائي ومالك بن أنس الأصبحي وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم.

ومن أهل مكة: مجاهد بن جبر وعمرو بن دينار وعبدالملك بن جريج وفضيل بن عياض وغيرهم.

ومن أهل مصر: عمرو بن الحارث ويزيد بن أبي حبيب وحيوة بن شريح التجيبي وغيرهم.

ومن أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة الحمصي ومكحول الفقيه وغيرهم.

ومن أهل اليمن: طاووس وعبد الله بن طاووس وغيرهما.

ومن أهل اليمامة: يحيىٰ بن أبي كثير وغيره.

ومن أهل الكوفة: عامر بن شراحيل الشعبي وسعيد بن جبير الأسدي وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي وحماد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر ومغيرة بن مقسم الضبي والأعمش الأسدي ومسعر بن كدام الهلالي وأبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي وسفيان بن سعيد الثوري وداود بن نصير الطائي وزفر بن الهذيل وعافية بن يزيد القاضي وغيرهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة:...أئمة أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه مثل الأئمة الأربعة واتباعهم.

وقال الشيخ الإمام الحافظ الحجة شمس الدين ابو عبدالله محمد المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين: وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا يعرف في أئمة الفتوىٰ إلا من احتاج إليها واحتج بها وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوىٰ كأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرهما ا.هـ

وقال أيضاً في موضع آخر منه ما نصه: أما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق.... ا.هـ

فهؤلاء الأئمة الجلة الأعلام جهابذة النقد: أبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم قد أذعنوا أن

الإمام أبا حنيفة من أئمة الحديث المعروفين الذين يرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل كسائر الحفاظ النقاد من أئمة المحدثين.

وقد اعترف جهابذة المحدثين والحفاظ من المتقدمين والمتأخرين ببراعته في الحديث وضبطه وإتقانه وحفظه وورعه في روايته.

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد أخبرنا الجوهري أخبرنا محمد بن عمران المرزباني حدثنا عبدالواحد بن محمد الخصيبي حدثني أبو مسلم الكجي إبراهيم بن عبدالله قال حدثني محمد بن سعيد أبو عبدالله الكاتب قال: سمعت عبدالله بن داود الخريبي يقول: يجب على أهل الاسلام أن يدعوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم قال: وذكر حفظه عليهم السنن والفقه ا.هـ

قلت: والخريبي هذا من كبار الحفاظ ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وحلاه بالحافظ الإمام القدوة ونقل عن وكيع أنه قال: النظر إلى وجه عبدالله بن داود عبادة.

وذكر: أن الخريبي قيل له: رجع أبو حنيفة عن مسائل كثيرة قال: إنما يرجع الفقيه إذا اتسع علمه ا.هـ

فهذا الإمام الحافظ القدوة يصف أبا حنيفة بسعة العلم وحفظ السنن.

وروى الخطيب أيضا قال: أخبرنا الخلال أخبرني الحريري أن النخعي حدثهم: أخبرنا سليمان بن الربيع الخزاز حدثنا محمد بن حفص عن الحسن بن سليمان أنه قال في تفسير الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم» قال: هو علم أبي حنيفة وتفسيره الآثار ا.هـ

قلت: والحسن بن سليمان هذا معدود في الحفاظ ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء وقال في السير: قبيطة الحافظ المتقن الإمام أبو علي الحسن بن سليمان البصري نزيل مصر وصفه ابن يونس

بالحفظ ا.هـ.

فهذا الحافظ الإمام يطري أبا حنيفة ويثني على علمه وتفسيره الأحاديث والاثار.

وقال الخطيب أيضا في تاريخ بغداد: أخبرنا الحسن بن أبي بكر أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن نصر محمد بن إشكاب البخاري قال: سمعت محمد بن خلف بن رجاء يقول سمعت محمد بن سلمة يقول قال خلف بن أيوب: صار العلم من الله تعالى إلى محمد ﷺ ثم صار إلى أصحابه ثم صار إلى التابعين ثم صار إلى أبي حنيفة وأصحابه فمن شاء فليرض ومن شاء فليسخط ا.هـ

قلت: وقول خلف بن أيوب هذا يشبه ما قاله ابن حزم في حق محمد بن نصر المروزي قال الذهبي في ترجمة ابن نصر المروزي من كتابه «سير أعلام النبلاء» ما نصه: قال أبو محمد بن حزم في بعض تواليفه: أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن وأضبطهم لها وأذكرهم لمعانيها وأدراهم بصحتها وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه.

قال: وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتم منها في محمد بن نصر المروزي فلو قال قائل: ليس لرسول الله ﷺ حديث ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد بن نصر لما أبعد عن الصدق.

قلت – القائل الذهبي -: هذه السعة والإحاطة ما ادعاها ابن حزم لابن نصر إلا بعد إمعان النظر في جماعة تصانيف لابن نصر ويمكن ادعاء ذلك لمثل أحمد بن حنبل ونظرائه والله أعلم انتهى.

قلت: وإذا كان ادعاء ذلك صحيحا لمحمد بن نصر عند ابن حزم ولأحمد ونظرائه عند الذهبي فيكون ادعاء ذلك صحيحا بالأولى للإمام الأعظم أبي حنيفة فإنه أسبق المجتهدين المتبوعين وأعلمهم وأفقههم وأقدمهم رضي الله عنه وعن أصحابه على ما شهد به شيخ أحمد وابن معين خلف بن أيوب ولم تكن شهادته بذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا

بعد إمعان النظر في فقهه وإتقانه لمذهبه وهذه شهادة صدق من إمام بارع تقي كيف لا؟ والعلم براً وبحراً وشرقاً وغرباً وبعداً وقرباً تدوينه رضي الله عنه كما قاله ابن النديم في كتابه الفهرست.

وقال الجامع للعلوم النقلية والعقلية والمتضلع من السنة النبوية أحد كبار الأعلام ومشاهير أولي الحفظ والأفهام ملا علي القاري شارح المشكاة في كتابه سند الأنام في شرح مسند الإمام ما نصه: إنَّ حسن الظن بأبي حنيفة أنه أحاط بالأحاديث الشريفة من الصحيحة والضعيفة ا.هـ

وخلف المذكور هذا قال فيه صدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي في مناقب الإمام الأعظم ما لفظه: خلف بن أيوب كان من بلخ ما روىٰ عن أبي حنيفة ويروي عن أبي يوسف وكان أزهد أهل زمانه وأعبدهم قدم علىٰ عبدالله بن المبارك فعانقه وأكرمه فلما قام من عنده قال: ما أشبه سيماه بسيما أهل الجنة وكان يسمع من حماد بن سلمة فلما قام من عنده قال حماد: ما أحسن سمت هذا الرجل وهديه ما قدم علينا من خراسان خير منه توفي سنة خمس ومئتين فلما رفعت جنازته أقبل نوح بن أسد والي بلخ إلىٰ جنازته فوضعها علىٰ عاتقه حتىٰ بلغ المصلىٰ وصلىٰ عليه نوح بن أسد فلما سلم سمع صوتا في الهواء يا نوح بن أسد صليت علىٰ خير أهل الأرض صليت علىٰ خلف بن أيوب فزت ا.هـ

وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: خلف بن أيوب الإمام المحدث الفقيه مفتي المشرق أبو سعيد العامري البلخي الحنفي الزاهد عالم أهل بلخ تفقه علىٰ القاضي أبي يوسف وسمع من ابن أبي ليلىٰ وعوف الأعرابي ومعمر بن راشد وطائفة وصحب إبراهيم بن أدهم مدة حدث عنه يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل وأبو كريب وعلي بن سلمة اللبقي وأهل بلده ا.هـ

وقال شمس الأئمة الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالىٰ في أصول الفقه[١٣٠]: كان الإمام أبو حنيفة أعلم – أهل – عصره بالحديث ولكن لمراعاة شرط كمال الضبط قلت روايته.

وقال الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني رحمه الله تعالىٰ في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: أنه كان من صيارفة الحديث وكان من مذهبه تقديم الخبر وإن كان في حد الآحاد علىٰ القياس بعد أن كان راويه عدلاً ظاهر العدالة.

وقال الإمام الكاساني أيضا في كتابه المذكور: وحديث صححه أبو حنيفة لم يبق فيه لأحد مطعن.

وقد أطبق الحفاظ الجهابذة المحدثون الذين صنفوا في طبقات الحفاظ علىٰ ذكر الإمام فيهم فهذا الحافظ الذهبي يترجم له في تذكرة الحفاظ ويثني عليه وقد قال في مبدأ كتابه هذه تذكرة باسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلىٰ اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف وكتابه تذكرة الحفاظ مطبوع متداول قد طبع مرارا.

وتبعه الإمام المحدث الحافظ ذو الفنون شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في كتابه المختصر في طبقات علماء الحديث فأورده في كتابه وترجم له وأثنىٰ عليه خيراً.

وقال في مبدأ كتابه: وبعد فهذا كتاب مختصر يشتمل علىٰ جملة من الحفاظ من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم لا يسع من يشتغل بعلم الحديث الجهل بهم.

ومع كون الكتاب مختصرا ذكر الإمام فيه وهذا يدل علىٰ كون الإمام من الحفاظ المعدودين الذين ينبغي الاعتناء بتراجمهم.

---

(١٣٠) 1:350 من طبعة دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢.

ثم ذكره في الحفاظ الإمام العلامة الحافظ مؤرخ الديار الشامية وحافظها شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن ناصر الدين الشافعي رحمه الله تعالىٰ في كتابيه بديعة البيان عن موت الأعيان منظومة وشرحها التبيان لبديعة البيان وهي طبقات الحفاظ نظما ونثرا جاء فيها ما نصه:

بعدهما فتىٰ جريج الداني مثل أبي حنيفة النعمان

أي بعد وفاة الحجاج والزبيدي بعام وفاة ابن جريج وأبي حنيفة الإمام.

فالأول عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج أبو الوليد وقيل: أبو خالد الأموي مولاهم المكي.

والثاني النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي وقيل: هو من أبناء فارس قال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة فيما روي عنه: أنبانا إسماعيل بن حماد بن النعمان ابن ثابت ابن المرزبان من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق قط انتهىٰ.

رأىٰ الإمام أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة فيما رواه سيف بن جابر سماعاً من أبي حنيفة وحدث عن عطاء ونافع وعمرو بن دينار والأعرج وقتادة وخلق من الأخيار.

وكان أحد أئمة الأمصار فقيه العراق متعبداً كبير الشأن وكان يتجر ولا يقبل جوائز السلطان.

وهو أحد من كان يختم في ركعة القرآن ومكث أربعين سنة يصلي الصبح بوضوء العتمة وفضائله كثيرة معروفة قال الشافعي: الناس في الفقه عيال علىٰ أبي حنيفة انتهىٰ.

وذكره أيضا الإمام المحدث جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي الحنبلي الشهير بابن المبرد بكسر الميم وسكون الموحدة وفتح الراء الخفيفة في كتابه طبقات الحفاظ وقد نقل عنه الشيخ

العلامة المحدث عبد اللطيف بن المخدوم العلامة محمد هاشم السندي في كتابه ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات.

ثم ذكره بعدهم خاتمة الحفاظ الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه طبقات الحفاظ وقال في مبدأ كتابه:

أما بعد فهذا كتاب طبقات الحفاظ ومعدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتجريح والتضعيف والتصحيح لخصتها من طبقات إمام الحفاظ أبي عبدالله الذهبي وذيلت عليه من جاء بعده.

ثم ذكره من بعده الشيخ العلامة المحدث محمد بن رستم بن قباد الحارثي البدخشي أحد البارعين في علم الحديث والرجال في كتابه تراجم الحفاظ استخرجها من كتاب الأنساب للإمام الحافظ السمعاني مع اختصار في بعض التراجم وزيادة مفيدة في أكثرها فرغ من تصنيفه يوم الخميس لتسع خلون من ربيع الأول سنة ست وأربعين وألف بمدينة دهلي عاصمة الهند.

وقد عقد الشيخ العلامة الثقة المطلع والحافظ المتبع الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي مؤلف السيرة الشامية في كتابه عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان الباب الثالث والعشرين في بيان كثرة حديثه وكونه من أعيان الحفاظ المحدثين قال فيه رحمه الله تعالى: اعلم رحمك الله تعالى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى من كبار حفاظ الحديث وذكره الحافظ النقاد أبو عبدالله الذهبي في كتابه الممتع طبقات الحفاظ المحدثين منهم ولقد أصاب وأجاد ولولا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطه من الأدلة انتهى.

وقال العلامة المحدث إسماعيل العجلوني بن محمد جراح الشافعي في رسالته المسماة: عقد الجوهر الثمين في أربعين حديثاً من أحاديث سيد

المرسلين وهي ثبته المعروف بالرسالة العجلونية وزدت على ما فيها مسند الإمام أبي حنيفة النعمان تنويهاً بأنه من أهل هذا الشأن.

ثم علق على قوله: الإمام أبي حنيفة النعمان بالحاشية ما نصه: هو إمام الأئمة هادي الأمة أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ولد سنة ثمانين وتوفاه الله تعالى سنة مئة وخمسين من الهجرة.

أحد من عد من التابعين إمام المجتهدين بلا نزاع أول من فتح باب الإجتهاد بالإجماع لا يشك من وقف على فقهه وفروعه في سعة علومه وجلالة قدره وأنه كان أعلم الناس بالكتاب والسنة لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة ومن كان قليل البضاعة من الحديث فيتعين عليه طلبه وتحمله والجد والتشمير في ذلك ليأخذ الدين من أصول صحيحة ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلغ لها.

وقد أجمع الناقلون عنه من أهل الاصول وأهل الحديث أنه يقدم الحديث الصحيح على القياس المعتبر نعم لم يكن هو رضي الله عنه من المكثرين كسائر الأئمة وليس من شروط الإمامة والاجتهاد الإكثار في الرواية لأن الاجتهاد إنما يتوقف على حفظ السنن وتحملها لا على أدائها وتبليغها.

فالصديق رضي الله عنه إمام الصحابة وأفقههم وأحفظهم لا يشك فيه مسلم لم يكثر وإنما روى أحاديث معدودة وإمام المحدثين بالإجماع إمام الأئمة وإمام دار الهجرة مالك رضي الله عنه لم يصح عنده إلا ما في كتاب الموطأ[131] فهل يقول قائل فيه شيئاً.

ونحن لا ننكر أن في السنن سنناً لم تبلغ الإمام أبا حنيفة أو بلغته ولم تثبت عنده صحتها لكن هذا أمر لا يمس شأن المجتهد وقد كان عمر رضي الله عنه يرى رأياً ثم تبلغه السنة فيرجع مع أنه ثبت عند أهل العلم

---

(١٣١) يعني إذا قصرنا النظر على ما دونه في «الموطأ» عبد الفتاح.

بالأثر أن عمر أفقه الصحابة بعد أبي بكر.

ثم الطاعنون فيه كانوا يقرون بإمامته وتقدمه من حيث لا يدرون كانوا يرمونه بالرأي وليس الرأي في سلفنا إلاَّ قوة الاطلاع على معاني النصوص الشرعية وعلى الحكم المعتبرة من عند الشارع في شرعه الأحكام ولن يتم اجتهاد بل ولا علم إلا بالحفظ وفقه معاني المحفوظ.

فهو رضي الله عنه حافظ حجة فقيه لم يكثر في الرواية لما شدد في شروط الرواية والتحمل وشروط القبول انتهى.

فثبت أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه أحد أئمة الأمصار الذين هم من أهل هذا الشأن ومن أعيان حفاظ الحديث الذين لا يسع من يشتغل بعلم الحديث الجهل بهم ومن كبار معدلي حملة العلم النبوي وممن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتجريح والتضعيف والتصحيح ومن أعلم الناس بالكتاب والسنة.

أبو حنيفة من ائمة الجرح والتعديل

وقال الحافظ أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي صاحب الحافظ ابن حجر العسقلاني[١٣٢]: وتكلم في الرجال كما قاله الذهبي جماعة من الصحابة ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين ولكنه في التابعين بقلة لقلة الضعف في متبوعهم إذ أكثرهم صحابة عدول وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب.

فلما مضىٰ القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً ولهم غلط كأبي هارون العبدي.

فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومئة تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين ونظر في الرجال شعبة وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلاَّ عن ثقة وكذلك مالك انتهىٰ.

وقال الإمام العلامة الحافظ عبدالقادر القرشي رحمه الله تعالىٰ في الجواهر المضية في طبقات الحنفية: اعلم أن الإمام أبا حنيفة قد قبل قوله في الجرح والتعديل وتلقاه علماء هذا الفن وعملوا به كتلقيهم عن الإمام أحمد والبخاري وابن معين وابن المديني وغيرهم من شيوخ الصنعة وهذا يدلك علىٰ عظمة شأنه وسعة علمه وسيادته.

---

(١٣٢) في ص ٤٧٩ من «فتح المغيث بشرح الفية الحديث» من طبعة انوار محمدي لكنو بالهند.

وعلى كل حال فإمامنا الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه من كبار أئمة الجرح والتعديل في عصره ممن إذا قال قبل قوله وإذا جرح أو عدل سمع منه وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة كشعبة ومالك رحمهما الله تعالى وهو أول من انتقى الرجال من الأئمة وأعرض عمن ليس بثقة ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا ما يحفظ وتبعه مالك.

ولقد قال ملك المحدثين إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين كما في البداية والنهاية للحافظ ابن كثير: العلماء أربعة: الثوري وأبو حنيفة ومالك والأوزاعي.

فهؤلاء القرناء في العلم وأبو حنيفة ومالك يفوقان على الثوري والأوزاعي في نقد الرجال وهما الحافظان الحجتان فمن احتج به أبو حنيفة في كتاب الآثار أو مالك في الموطأ فهو المقبول ومن اختلفا فيه — وذلك قليل جداً — كزيد بن عياش اجتهد في أمره.

ويدل على جلالة شأن أبي حنيفة في علم الحديث وضبطه وإتقانه وصحة روايته وعلو مكانته أنه لما قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما وبنى على ذلك الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أن أجل الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر اعترض عليه الشيخ الإمام العلامة الحافظ علاء الدين مغلطاي: بأن أبا حنيفة يروي عن مالك أحاديث فيما ذكره الدار قطني انتهى.

وأجاب عنه البلقيني في محاسن الإصطلاح بقوله: فأما أبو حنيفة فهو وإن روى عن مالك كما ذكره الدار قطني لكن لم تشتهر روايته عنه كاشتهار رواية الشافعي انتهى.

وقال العراقي: رواية أبي حنيفة عن مالك فيما ذكره الدار قطني في غرائبه وفي المدبج ليست من روايته عن نافع عن ابن عمر والمسألة مفروضة في ذلك نعم ذكر الخطيب حديثا كذلك في الرواية عن مالك.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: أما اعتراضه بأبي حنيفة فلا يحسن لأن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك وإنما أوردها الدار قطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال وأيضا فان رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه انتهى. نقله السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي.

فانظر - يا رعاك الله - هؤلاء الحفاظ الأئمة الأعلام لما ذكر الحافظ مغلطاي الإمام أبا حنيفة في سلسلة أصح الأسانيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر لا يرمون أبا حنيفة بسوء الحفظ والضعف في الرواية ولا ينكرون جلالته في الحديث ولا إتقانه في الرواية وإنما ينكرون على مغلطاي إدخاله في هذه السلسلة لعدم اشتهار روايته عن مالك كاشتهار رواية الشافعي عنه أو لأنها وقعت في المذاكرة ولم يقصد أبو حنيفة الرواية عنه أو لأن روايته عنه ليست من روايته عن نافع أو لأنه لم تصح روايته عن مالك.

فظهر من هذا إتفاق هؤلاء الحفاظ الجهابذة أئمة النقد الإمام الحافظ مغلطاي والإمام الحافظ البلقيني والحافظ العراقي وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني والحافظ السيوطي على أن الإمام أبا حنيفة في جلالة قدره واتقانه في الحديث قرين مالك والشافعي رحم الله الجميع.

ولو قال الإمام مغلطاي إن من أصح الأسانيد أبا حنيفة عن نافع عن ابن عمر لكان له وجه ولا ريب إن من أصح الأسانيد أبا حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وهذا الإسناد ذكره الإمام عبد الوهاب الشعراني في ميزانه الكبرىٰ كما ذكر إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم.

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عبيدة السلماني من كتابه سير أعلام النبلاء: قال أبو عمرو بن الصلاح: رُوِّينا عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال: أصح الأسانيد ابن سيرين عن عبيدة عن علي.

قلت القائل الذهبي: لا تفوق لهذا الإسناد مع قوته علىٰ إبراهيم عن علقمة عن عبدالله ولا علىٰ الزهري عن سالم عن أبيه ثم إن هذين الإسنادين روي بهما أحاديث جمة في الصحاح وليس كذلك الأول فما في الصحيحين لعبيدة عن علي سوىٰ حديث واحد انتهىٰ.

وقال في ترجمة علقمة بن قيس النخعي الكوفي: قال بعض الحفاظ وأحسن: أصح الأسانيد منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فعلىٰ هذا أصح ذلك: شعبة وسفيان عن منصور وعنهما يحيىٰ القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعنهما علي بن المديني وعنه أبو عبدالله البخاري رحمهم الله انتهىٰ.

وقال في ترجمة وكيع بن الجراح: قلت: أصح إسناد بالعراق وغيرها أحمد بن حنبل عن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ وفي المسند بهذا عدة متون.

قال عبدالله بن هاشم: خرج علينا وكيع يوما فقال: أي الإسنادين أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش فإنه أعلىٰ فقال: بل الثاني فإنه فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه والآخر شيخ عن شيخ عن شيخ وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ انتهىٰ.

وقال في ترجمة عبدالله بن هاشم[١٣٣]: الحاكم حدثنا يحيى بن محمد العنبري حدثنا أحمد بن سلمة حدثنا عبدالله بن هاشم قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأول فقال: الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء خير مما يتداوله الشيوخ.

قلت: بل والأعمش وشيخه لهما فقه ومعرفة وجلالة انتهى.

قلت: فعلى هذا أصح أسانيد العراق وأجلها ما رواه أبو يوسف ومحمد بن الحسن عن الإمام الأعظم أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ فإن هؤلاء كلهم فقهاء نبلاء ولهم معرفة وجلالة بل أبو يوسف ومحمد أفقه وأجل من وكيع وأبو حنيفة أفقه وأجل من سفيان والأعمش وكذلك شيخه حمَّاد أفقه من منصور.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر: وقد يقع في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار.......... والخبر المحتف بالقرائن أنواع

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر.... ومنها المشهور إذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وإن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم.

---

(١٣٣) 328:12329 .

ولا يتشكك من له أدنىٰ ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكاً مثلاً لو شافهه بخبر لعلم أنه صادق فيه فإذا انضاف إليه أيضاً من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد عما يخشىٰ عليه من السهو انتهىٰ ملخصاً.

قلت: فعلىٰ هذا ما رواه الإمام الليث بن سعد – ويشاركه فيه غيره – عن الإمام أبي يوسف – ويشاركه فيه غيره – عن الإمام الأعظم أبي حنيفة أو ما رواه الإمام الشافعي كذلك عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام الأعظم أبي حنيفة يجري فيه هذا الحكم فإنه أيضاً محتف بالقرائن ومسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين.

بل قد يرجح المسلسل بالأئمة علىٰ ما في الصحيحين أيضاً قال ابن حجر في شرح النخبة: قد يعرض لمفوق ما يجعله فائقاً كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفت قرينة صار بها يفيد العلم فإنه يقدم علىٰ الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر فإنه يقدم علىٰ ما انفرد به أحدهما مثلاً لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال انتهىٰ.

فعلىٰ هذا ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر يقدم علىٰ الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد وكذلك ما رواه أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر أو عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أو عن شيخه حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. انتهىٰ ملخصاً مستفاداً من كتاب مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث لشيخ مشايخنا محمد عبد الرشيد النعماني رحمه الله.

٤- عبدالله بن عدي صاحب الكامل:

أقول نقل فيه كلام ابن عدي في أبي حنيفة من كتابه الكامل في الضعفاء:

وترجمة أبي حنيفة تقع في المجلد السابع من الكامل من صـ٢٤٧٢ إلىٰ صـ٢٤٨٠ وقد تقدم الكلام علىٰ ابن عدي وكتابه الكامل فلا أعيد الكلام عليه وليت المؤلف قرأ ما كتبته لجنة التحقيق المختصة علىٰ الكتاب في ترجمة أبي حنيفة فلقد أجادت اللجنة في الرد علىٰ ابن عدي بكلام موجز ومن جملة الرد قولها: وأحسن ما قيل في رد ذلك الناس فيه بين حاسد وجاهل وقال ابن معين: كان ثقة لا يحدث إلا بما يحفظ وقال ابن وهب محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك يقول: أبو حنيفة أفقه الناس..... الخ كلامهم.

واعلم أن المؤلف ذكر الطعون هنا عن ابن عدي ثم شرع يفرقها في ثنايا الكتاب تكثيراً للباطل والله حسيبه.

٥- عبدالله بن عون بن أرطبان:

١- قال الخطيب رحمه الله ج١٣صـ٤٢٠:

أخبرنا ابن الفضل أخبرنا ابن درستويه حدثنا يعقوب حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال: قال ابن عون نبئت أن فيكم صدادين عن سبيل الله قال سليمان بن حرب وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله.

أقول ذكره الخطيب مجلد ١٣ صـ٤٠٠ خبر رقم ٢٧.

وفي إسناده ابن درستويه وهو عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي أبو محمد صاحب يعقوب الفسوي قال الخطيب: سمعت اللالكائي ذكره فضعفه قاله ابن حجر في لسان الميزان وفيه أيضا وقال الخطيب أيضا: غفر الله له إنه بلغني أنه قيل له حدث عن عباس الدوري حديثا ونحن نعطيك درهماً ففعل ولم يكن سمع من عباس شيئاً

وقال الخطيب: هذه الحكاية باطلة لأن أبا محمد بن درستويه كان أرفع قدراً من أن يكذب لأجل العرض الكثير فكيف لأجل الشيء التافه.

أنظر ترجمة بن درستويه في لسان الميزان صـ٣٢١ مجلد١٣ وتاريخ بغداد مجلد٩ صـ٤٣٤.

وقد حدث ابن درستويه هنا عن يعقوب وروايته خاصة عن الدوري ويعقوب منكرة والبرقاني حينما سئل عن ابن درستويه قال ضعفوه لأنه لما روى كتاب التاريخ عن يعقوب بن سفيان أنكروا عليه ذلك وقالوا له إنما حدث يعقوب بهذا الكتاب قديماً فمتى سمعته منه كما نقل ذلك الخطيب نفسه في ترجمة ابن درستويه مجلد ٩.

فرجل هذا حاله أي قيمة لروايته ولكن الملاحظ أن الخطيب أكثر عن هذا الإخباري جد الإكثار ولله في خلقه شؤون.

وعلى كل نقول للهاذين الذين لا يعرفون ما ينقلون متى كان أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه رضي الله عنهم من الصدادين عن سبيل الله؟ أحين ألفوا أحكام الجهاد والسير تاليفاً لم يسبقوا إليه؟ إن كان يريد بسبيل الله المعنى الشرعي المتبادر، وعم صدوا؟ إن كان يريد غير ذلك حتى يصدمه الجواب ويوقظه عن غفوته ولا يرسل الكلام على عواهنه هكذا إلا صاحب هوى.

وعبدالله بن عون بن أرطبان إمام ثقة ثبت كثير الحديث من سادات أهل زمانه عبادة وفضلاً وورعاً ونسكاً وصلابةً في السنة وكان عثمانياً أنظر ترجمته في تهذيب التهذيب صـ٤٢٤ إلى صـ٤٢٦ مجلد٤ وقد روى يحيى بن سعيد القطان عن شعبة أنه قال: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون كما في جامع بيان العلم ٢-١٣٠.

فإذا وجد من يعد الحديث يصد عن ذكر الله فلا مانع من أن يوجد من يعد الفقه كذلك نسأل الله الصون فعلى فرض صحة الخبر يكون هذا تفسيره وهذه وجهة نظر قائله ليس إلا.

ب- قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ج١صـ٥٠٥:

حدثني أحمد بن شبويه قال: حدثني الفضل بن موسىٰ قال: سمعت ابن عون يقول: بلغني أن بالكوفة رجلاً يجيب في المعضلات.

أقول في سنده أحمد بن شبويه قال ابن حجر في ترجمته في لسان الميزان: روىٰ عن محمد بن سلمة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه «حبُّ علي يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب» قال الخطيب رجاله معروفون بالثقة من فوق محمد فصاعداً والحديث باطل مركب علىٰ هذا الإسناد قلت ومحمد بن سلمة ستأتي ترجمته وأنه ضعيف والراوي عنه أحمد بن شبويه هذا مجهول فالآفة من أحدهما ا.هـ مجلدا صـ ٢٩٠.

والفضل بن موسىٰ مع كونه ثقة روىٰ مناكير راجع ترجمته في تهذيب التهذيب مجلد ٦ صـ٤١٢-٤١٣.

والرجل مبهم قد يكون المراد منه أبو حنيفة وقد يكون غيره.

ولئن كان المراد به إمامنا فما وجه الجرح في مثل هذا اللفظ.

وأي مشكلة في الإجابة علىٰ المعضلات بل الإجابة علىٰ المعضلات دليل الفقه. ولكن المؤلف لا يدري ما ينقل

٦- عبدالله بن المبارك:

قال الخطيب رحمه الله ج١٣صـ:٢٠٥

١- أخبرنا الخلال حدثنا عبدالله بن عثمان الصفار حدثنا محمد بن مخلد حدثنا العباس بن محمد بن إبراهيم بن شماس قال: سمعت وكيعا يقول: سأل ابن المبارك أبا حنيفة عن رفع اليدين في الركوع فقال أبو حنيفة: يريد أن يطير فيرفع يديه قال وكيع: وكان ابن المبارك رجلاً عاقلاً فقال ابن المبارك: إن كان طار في الأولىٰ فإنه يطير في الثانية فسكت أبو حنيفة ولم يقل شيئاً.

أقول نعم هذه الرواية ذكرها الخطيب ج١٣ص٢٠٥

والمؤلف ذكرها هنا ثم أفردها ص١٤٩ تحت عنوان قصة أبي حنيفة مع ابن المبارك في رفع اليدين وأوردها من طريق البيهقي وذكر من رواها ونص رواية البيهقي كما نقلها المؤلف وهي كذلك في السنن الكبرىٰ له أخبرنا أبو عبدالله الحافظ أنبانا الحسن بن حليم الصائغ بمرو حدثنا أبو الموجه أخبرني أبو نصر محمد بن أبي الخطاب السلمي وكان رجلاً صالحاً قال: أخبرني علي بن يونس حدثنا وكيع قال: صليت في مسجد الكوفة فإذا أبو حنيفة قائم يصلي وابن المبارك إلىٰ جنبه يصلي فإذا عبدالله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع وأبو حنيفة لا يرفع فلما فرغوا من الصلاة قال أبو حنيفة لعبدالله: يا أبا عبدالرحمن رأيتك تكثر رفع اليدين أردت أن تطير فقال له عبدالله: يا أبا حنيفة قد رأيتك ترفع يديك حين افتتحت الصلاة أردت أن تطير فسكت أبو حنيفة قال وكيع فما رأيت جواباً أحضر من جواب عبدالله لأبي حنيفة.

قال المؤلف بعد نقلها وإنما اخترت نقلها من البيهقي علىٰ من هو أعلىٰ سنداً منه لأنه أحسن من ساقها بتمامها مسندةً ا.هـ

أقول لا أدري ما وجه الطعن علىٰ أبي حنيفة في هذه الرواية.

فإن أبا حنيفة إنما شبه الرفع بالطيران كما شبه النبي ﷺ رفع الأيادي عند السلام بأذناب خيل شمس ومراد الإمام أن هذا الرفع في غير موضعه فينبغي تركه كما هو مراده ﷺ.

فما أورده ابن المبارك علىٰ الإمام يرد علىٰ الحديث أيضاً فإنه يمكن أن يقال إن كان الرفع عند السلام كأذناب خيل شمس فهو عند الإفتتاح مثلها وإلا فما هو جوابكم في الحديث فهو جوابنا عن قول ابن المبارك فافهم.

ومسألة رفع اليدين في غير تكبير الافتتاح من مسائل الخلاف وهي مقررة في محلها.

وابن المبارك هنا خالف قاعدته إذ من قاعدته أنه إذا اتفق شيخاه النعمان وسفيان أخذ بقولهما.

٢- قال الخطيب رحمه الله ج١٣ص٤٣٨:

أخبرني الخلال حدثني عبدالواحد بن علي الفامي حدثنا أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد قال: قال أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني قال ابن المبارك ما مجلس ما رأيت ذكر النبي ﷺ قط ولا يصلى عليه إلا مجلس أبي حنيفة وما كنا نأتيه إلا خفياً من سفيان الثوري.

أقول نعم ذكر هذه الرواية الخطيب ج١٣ ص٤٣٨

والسند فيه انقطاع لأن أبا داود لم يدرك ابن المبارك وبينهما مفازة ولفظ قال أبو داود صيغة انقطاع وأبو داود ممن يقر بإمامة أبي حنيفة كما تقدم نقله عن ابن عبدالبر والحافظ الذهبي.

بل الثابت عن ابن المبارك برواية أبي بشر الدولابي عن إبراهيم الجوزجاني عن عبدان عن ابن المبارك كان يعجبني مجالسة الثوري كنت إذا شئت رأيته مصلياً وإذا شئت رأيته في الزهد وإذا شئت رأيته في الغامض من الفقه ا.هـ بدون أن يتعرض لذكر أبي حنيفة هنا أصلاً.

والمؤلف تصرف في الخبر وزاد ما شاء إلى أن جعل مجلس أبي حنيفة مجلساً لا يذكر فيه النبي ﷺ ولا يصلى عليه سبحانك ربي ما هذا إلا إفك مفترى على ابن المبارك مكشوف النقاب.

حدث ابن أبي العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل عن القاسم بن غسَّان عن أبيه عن بشر بن يحيى عن ابن المبارك أنه قال: ما رأيت رجلاً عالماً ولا غير عالم أوقر في مجلسه ولا أحسن سمتاً وحلماً من أبي حنيفة ولقد كنا عنده يوماً في المسجد الجامع فما شعرنا إذ وقعت حية من السقف في حجره فما زاد على أن نفض حجره فألقاها وما منا أحد إلا هرب قيل له فأنت يا أبا عبدالرحمن قال: كنت أشدهم هرباً ثم أقبل يصف أبا حنيفة ويصف أخلاقه ا.هـ

أفمثله يقول في شيخه ما حكاه الخطيب ونقله المؤلف قاتل الله التعصب.

ثم ذكر المؤلف ستة نقول من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد اعرضت عنها لما بينته من كون الكتاب كتاب كفر لا يجوز اعتماده ولا تحل الرواية عنه فتنبه.

ثم نقل عن ابن حبان وابن عدي بسنديهما إلى ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة في الحديث يتيماً وفي رواية ابن عدي بدل في الحديث في الدين.

ورواية ابن عدي هذه محرفة.

وعلى فرض ثبوت الرواية فمراد ابن المبارك قلة عناية أبي حنيفة بإكثار الطرق في رواية الحديث شأن المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كل حديث لم يكن عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيم. وقد أطال العلامة الكوثري في بيان أن أبا حنيفة لم يكن قليل الحديث وإن ما عنده من أحاديث الأحكام المروية في المسانيد من غير تكرير للمتن ولا سرد للطرق مقدار عظيم لا يستقله من يعلم ما عند مالك والشافعي من حديث الأحكام فراجعه من تأنيب الخطيب.

وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي حنيفة: أن الإمام أبا حنيفة طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها ا.هـ فهذه شهادة الحافظ الذهبي له بالإكثار من الحديث في سنة مئة وبعدها ثم عاش أبو حنيفة إلى سنة ١٥٠هـ فهل يكون نقص علمه وحفظه من الحديث أم زاد ولله في خلقه شئون.

وأزيد فأقول: هكذا نقل المؤلف هذا الكلام عن ابن حبان وابن عدي جرحاً مع أن الحافظ ابن عبد البر ذكر كلام ابن المبارك في باب الثناء على أبي حنيفة وأول كلام ابن المبارك فيه صـ٢٠٤ «كان أبو حنيفة

قديماً أدرك الشعبي والنخعي وغيرهما من الأكابر وكان بصيراً بالرأي يسلم له فيه ولكنه كان يتيماً في الحديث» ا.هـ نقلاً عن الانتقاء وعرفت معنى كونه يتيماً في الحديث أي من حيث إكثار الطرق وعرفت كلام إبراهيم بن سعد فتأمل كيف ينقل المتعصبون الثناء إلى الجرح.

٣- قال الخطيب ج١٣صـ٢٤٢:

أخبرني الحسن بن أبي طالب أخبرني أحمد بن محمد بن يوسف حدثنا محمد بن جعفر المطيري حدثنا عيسى بن عبدالله الطيالسي حدثنا الحميدي قال: سمعت ابن المبارك يقول: صليت وراء أبي حنيفة صلاة وفي نفسي منها شيء قال: وسمعت ابن المبارك يقول كتبت عن أبي حنيفة أربعمائة حديث إذا رجعت إلى العراق إن شاء الله محوتها.

أقول نعم هي في تاريخ الخطيب ج١٣صـ٢٤٢

وفي سنده أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن درست البزاز تكلم محمد ابن أبي الفوارس في روايته عن المطيري وطعن فيه وقال الأزهري ابن درست ضعيف رأيت كتبه كلها طرية قيل إنه يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق والكلام فيه طويل نقله الخطيب نفسه في تاريخه في ترجمته فراجعه.

ورواية الحميدي عن ابن المبارك غير معروفة، ويا له من مسكين ابن المبارك هذا كم ظلمه الأفاكون فقوّلوه ما لم يقل.

ولكن نقول لهؤلاء من المعلوم لدى صغار الطلبة علماً باتاً أن ابن المبارك لم يزل على موالاة أبي حنيفة وإجلاله إلى أن مات.

روى ابن عبد البر في الانتقاء بإسناده الصحيح المتصل إلى إسماعيل بن داود يقول: كان ابن المبارك يذكر عن أبي حنيفة كل خير ويزكيه ويقرظه ويثني عليه وكان أبو إسحاق الفزاري يكره أبا حنيفة وكانوا إذا اجتمعوا لم يجترئ أبو إسحاق أن يذكر أبا حنيفة بحضرة ابن المبارك بشيء.

وروىٰ كذلك ابن عبد البر بإسناده إلىٰ عبدان قال: سمعت ابن المبارك وقد طعن رجل في مجلسه علىٰ أبي حنيفة فقال له: اسكت والله لو رأيت أبا حنيفة لرأيت عقلاً ونبلا.

أقول: والروايات عن ابن المبارك في ثناءه علىٰ شيخه كثيرة جداً.

ثم ذكرالمؤلف خبراً آخر عن الخطيب.

فيه عبدالله بن أبي داود وقد عرفت حاله وفيه الحسن بن الربيع الذي قال فيه ابن معين لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي ما كان يحسن يقرؤها.

وأزيد المؤلف هنا أن ابن أبي العوام رحمه الله روىٰ بسنده إلىٰ ابن المبارك قال: إذا سمعتهم يذكرون أبا حنيفة بسوء ساءني ذلك وأخاف عليهم المقت من الله عز وجل ا.هـ

ثم ذكر عن الخطيب أيضا:

أخبرنا محمد بن عبدالله الحنائي أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي حدثنا محمد بن إسماعيل السلمي حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع حدثنا عبدالله بن المبارك قال من نظر في كتاب الحيل لأبي حنيفة أحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله.

أقول ذكره الخطيب ج١٣

وفي سنده محمد بن إسماعيل السلمي قال ابن أبي حاتم تكلموا فيه.

وأما نسبة الكتاب إلىٰ أبي حنيفة فباطل قطعاً فمن نسبه إليه نسبه كذباً وزوراً وكم نسبوا إلىٰ رسول الله ما هو برئ منه فضلاً عن عالم من علماء الأمة المحمدية.

وقد ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله في جزئه في ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني تبرؤه من كتاب الحيل ونفيه أن يكون ذلك من كتب الأصحاب فعلىٰ من يدعي نسبة كتاب الحيل إلىٰ أبي حنيفة أن يذكر نص الكتاب مع أسانيده الصحيحة بطريق أصحابه وأصحاب أصحابه وهم

حملة فقهه وإلا يكون بهاتاً ظاهر البهت.

قال العلامة السرخسي في المبسوط: قال أبو سليمان الجوزجاني من قال إن محمداً رحمه الله صنف كتاباً سمَّاه الحيل فلا تصدقه وما في أيدي الناس فإنما جمعه وراقو بغداد ا.هـ

قال العلامة الكوثري: وقد حاول بعض الكذابين رواية كتاب في الحيل عن أبي حنيفة في زمن متأخر بسند مركب فافتضح وهو أبو الطيب محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكذاب ابن الكذاب حيث زعم بعد سنة ثلاثمائة أنه كان سمع كتاب الحيل سنة ٢٥٨ .... إلخ كلامه.

ومحمد بن الحسين هذا كذاب ابن كذاب قاله مطين وأقره ابن عقدة وأقر ابن عدي والحاكم ابن عقدة في ذلك. فأي فضيحة أكبر من عزو كتاب الحيل إلى أبي حنيفة الذي ملأ أصحابه ما بين الخافقين برواية الكذاب ابن الكذاب ولله في خلقه شئون.

٧- ابن أبي شيبة:

عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل... إلخ كلامه.

أقول نقل المؤلف في هذا الموضع الباب الذي وضعه ابن أبي شيبة في مصنفه في الرد على أبي حنيفة ثم قام بتخريجها وأخذ منه هذا الفصل ما يزيد على مائة وأربعين صفحة.

وما أدري ما وجه الجرح فالعلماء مازال بعضهم يناقش بعضاً في مسائل الفروع وعلى كل سيأتي الكلام على هذا الفصل الذي عقده ابن أبي شيبة في مصنفه للرد على أبي حنيفة بما له وما عليه في القسم الثالث من الكتاب فانظره هناك.

٨- عبدالله بن نمير الهمداني:

١- قال العقيلي رحمه الله في الضعفاء ج٤صـ٢٨٣:

حدثنا محمد بن أيوب قال حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير قال: سمعت أبي يقول: أدركت الناس ما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة فكيف الرأي.

٢- قال الخطيب ج١٣ / ٤٤٤: وأخبرنا البرمكي أخبرنا محمد بن عبدالله بن خلف حدثنا عمر بن محمد الجوهري حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا ابن نمير قال: أدركت الناس وما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة فكيف الرأي ا.هـ

أقول الأول ذكره العقيلي في الضعفاء جزء٤صـ٢٨٣ والثاني ذكره الخطيب في تاريخه جزء١٣صـ٤١٧ خبر رقم ١١٨

وهذا من محض الكذب على ابن نمير فابن نمير نفسه من الراوين عن أبي حنيفة رضي الله عنه والمثنين عليه حتى أن ابن أبي شيبة مع انحرافه عن أبي حنيفة يروي في مصنفه عن ابن نمير عن أبي حنيفة حديثاً في اللعان ورأياً فيه والسند كالجبل فثبت من هذا أن بن نمير كتب حديث إمامنا وروى رأيه ولو فرضنا صحة ما نقله العقيلي والخطيب عن ابن نمير فماذا على أبي حنيفة لو ترك مثل ابن نمير حديثه ورأيه؟ وكفى إمامنا الذين تلقوا منه الفقه والحديث وقد ملؤوا ما بين الخافقين علماً حتى أن ابن حجر المكي يقر في {الخيرات الحسان} بأنه لم يتفق لأحد من الأئمة ما اتفق لأبي حنيفة من كثرة الأصحاب وانتشار العلم في الآفاق وبمطالعة تهذيب الكمال للحافظ المزي تعرف من هم أصحاب الإمام الذين رووا عنه وقارن بين أولئك الجبال وبين هذا القائل لينجلي لك الفرق.

ومما ينبغي علمه أنه يوجد بين الرواة من لا حظ له من الفقه ولا تمييز عنده بين الرأي المذموم والرأي الممدوح فيزهد في رواية الرأي ورواية أحاديث أهل الرأي الفقهاء مطلقا فلا رغبة هؤلاء في رأيهم وحديثهم تزيدهم شيئا ولا زهدهم في هذا ولا ذاك ينقصهم شيئا فافهم والله أعلم.

٩- أبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ:

ا- قال ابن أبي حاتم رحمه الله في الجرح والتعديل:

حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني كتب إلى عبدالرحمن المقرئ قال كان أبو حنيفة يحدثنا فإذا فرغ من الحديث قال هذا الذي سمعتم كله ربح وباطل.

أقول ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل مجلد٨ صـ٤٥٠

وفي إسناده إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حروري المذهب كان يتعدى طوره كما قال ابن حبان.

قال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي رضي الله عنهم.

وقال الدار قطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن علي راجع التهذيب لابن حجر مجلد١صـ١٩٩ فالرجل ناصبي لا يقبل قوله في أهل الكوفة.

وهذا الكلام لا يصدر من عاقل أصلاً وعقل أبي حنيفة بشهادة خصومه كان يوزن مع عقول أهل طبقته فيزنها.

وأبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ أحد تلاميذ أبي حنيفة الذين لازموه وسمعوا منه ورووا عنه بل عبدالله بن يزيد هذا من المكثرين جداً عن أبي حنيفة.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ جزء١صـ٣٦٧: المحدث شيخ الإسلام أبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد العمري العدوي مولاهم

المكي ولد في حدود سنة عشرين ومائة وسمع من ابن عون وأبي حنيفة..... وعني بهذا الشأن وعمّر دهراً وحديثه في الكتب كلها روىٰ عنه البخاري وأحمد......الخ وثقه النسائي وغيره.......

وحديثه عال في القطيعيات ثم في البخاري وقد مر له في ترجمة أبي حنيفة رحمه الله ا.هـ.

أقول: روايته عن أبي حنيفة المشار إليها هي ما ذكره الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة الإمام الأعظم من تذكرة الحفاظ صـ١٦٩ بقوله:

أخبرنا ابن قدامة أخبرنا ابن طبرزد حدثنا أبو غالب بن البناء أنبانا أبو محمد الجوهري حدثنا أبو بكر القطيعي أنبأنا بشر بن موسىٰ أنبأنا أبو عبدالرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن عطاء عن جابر أنه رآه يصلي في قميص خفيف ليس عليه إزار ولا رداء قال ولا أظنه صلىٰ فيه إلا ليرينا أنه لا بأس بالصلاة في الثوب الواحد ا.هـ وذكر الحافظ المزي في تهذيب الكمال عبدالله بن يزيد المقرئ من الرواة عن الإمام ونقله السيوطي في تبييض الصحيفة وذكره في جامع المسانيد.

فإذا كانت ملازمة ابن المقرئ للإمام الأعظم علىٰ هذا النحو فلا يتصور أن يلازم أبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ أبا حنيفة ويسمع منه بعد أن سمع منه مثل هذا الكلام.

ولعل الواضع لم يدبر وضع هذه الأسطورة ليفضحه الله علىٰ ملأ الأشهاد.

ب- قال الخطيب رحمه الله ج١٣صـ٤٢٥: أخبرني ابن الفضل أخبرنا دعلج بن أحمد أخبرنا أحمد بن علي الأبار حدثني محمد بن غيلان حدثنا المقرئ قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عامة ما أحدثكم به خطأ.

أقول ذكره الخطيب ج١٣ صـ ٤٠٣ خبر رقم ٤٦:

في سنده دعلج وكان يدخل عليه أمثال أبي الحسين العطار وعلي بن الحسين الرصافي وفيه أيضاً الأبار صنيع دعلج قاله الكوثري رحمه الله في التأنيب صـ١٧٤.

وقد تقدم بطلان هذه الأسطورة وابن المقرئ من المكثرين الرواية عن أبي حنيفة كما تقدم.

وقد ساق هذا الخبر ابن عدي في كامله والخطيب في تاريخه بإسناد آخر فيه عبدالله بن محمد البغوي الذي يقول فيه ابن عدي نفسه في كامله إن مشايخ بغداد كانوا مجمعين على تضعيفه ولله في خلقه شئون ومن العجيب تصحيح المؤلف هذا الإسناد ولا عجب فكذا تكون الأسانيد الصحيحة عند دعاة الفتنة.

أما ما ذكره من روايةٍ عن ابن عدي مفادها نسبة أبي حنيفة للإرجاء بإسناد فيه ابن عبدك وهو يحيى بن عبد الأعظم القزويني صاحب غرائب كما في الثقات لابن حبان وانظر ترجمته في لسان الميزان صـ٣٤٧ مجلد٦ .فسيأتي جوابه ورده

١٠-أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي:

قال ابن الجوزي رحمه الله في كتابه «الضعفاء والمتروكون» النعمان بن ثابت أبو حنيفة:

قال سفيان الثوري: ليس بثقة. وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه وقال مرة أخرى: هو أنبل من أن يكذب. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته وقال النضر بن شميل: هو متروك الحديث وقال ابن عدي عامة ما يرويه غلط وتصحيف وله أحاديث صالحة وليس من أهل الحديث ا.هـ

ولست أقصد الاستدلال بأقوال هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم فأني لا أقبل الآثار إلا مسندة بالسند الصحيح ولكني أقصد إثبات أن ابن الجوزي ممن يرى تضعيف أبي حنيفة إذ ذكر هذا الكلام مقراً له ا.هـ

أقول وقد عجب سبط ابن الجوزي من صنيع جده هذا في أبي حنيفة فقال في مرآة الزمان: وليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء وإنما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم انتهى نقلا عن الرفع والتكميل صـ٧٨.

وقال التهانوي في قواعد علوم الحديث: واتباع ابن الجوزي للخطيب عجيب فقد نقل السروجي عن ابن الجوزي أنه قال والخطيب لا ينبغي أن يقبل جرحه ولا تعديله لأن قوله ونقله يدل على قلة دين كذا قال العيني في البناية انتهى صـ١٩٥ قواعد في علوم الحديث.

أقول قد كذب المؤلف في قوله أنه لا يقبل الآثار إلا مسندة بالسند الصحيح لأنه قد قبل رواية الأفاكين وأخرج رواية الكذابين في مؤلفه لأنها تنطوي على الطعن والنيل من إمام الأئمة وسراج الأمة وهذه النقول لا تفيد شيئا فالثابت عن سفيان خلاف هذا كما سيأتي ولو فرضنا ثبوته فهو من كلام الأقران في بعضهم وقد تقدم أنه غير مقبول.

وتقدم الكلام على كلام ابن معين فارجع إليه وقول النسائي هذا رجع عنه كما سيأتي وكلام ابن عدي تقدم الكلام فيه وكلام النضر لم يصح سنده كما يأتي وكتاب الضعفاء لابن الجوزي لا يعتمد على النقل منه في الجرح لأنه يورد الجرح ويسكت عن التعديل وكم من ثقات أثبات فيه فقد أورد ابن الجوزي في كتابه هذا على سبيل المثال لا الحصر أبان بن يزيد العطار وهو من رجال البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود انظر ترجمته في هدي الساري صـ٤٠٧ وميزان الإعتدال للذهبي ترجمة ٢٠صـ٩ مجلد١ وقد قال الذهبي فيه هناك حجة ثبت ناهيك بأن أحمد بن حنبل ذكره فقال كان ثبتاً في كل المشايخ وقال ابن معين والنسائي ثقة ثم قال الحافظ الذهبي هناك وقد أورده أيضا العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب مجلد١ صـ١٢٥ في ترجمة أبان هذا وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وحكىٰ من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان قال: أنا لا أروي عنه ولم يذكر من وثقه وهذا من عيوب كتابه يذكر من طعن الراوي ولا يذكر من وثقه والكديمي ليس بمعتمد وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد والله أعلم ا.هـ

وابن الجوزي وإن كان من أهل التنزيه رحمه الله إلا أنه وقعت له أوهام وغلطات قال الحافظ سيف الدين بن المجد وهو من الحفاظ المتيقظين الأذكياء في ابن الجوزي هو كثير الوهم جداً انظر بيان ذلك في سير أعلام النبلاء مجلد ٢١ صـ٣٨٢ وابن الجوزي رحمه الله لم يرحل في الحديث لكنه عنده مسند الإمام أحمد والطبقات لابن سعد وتاريخ بغداد وأشياء عالية والصحيحان والسنن الأربعة والحلية وعدة تواليف وأجزاء يخرج منها كما في سير أعلام النبلاء صـ٣٦٦ مجلد٢١.

وقد تعجب من صنيعه هذا سبطه ورد عليه فجزاه الله خيراً وغفر الله لابن الجوزي ولا عبرة بما في كتاب الضعفاء له في جرح الرجال عند الحفاظ لما تقدم من أنه يسرد الجرح ويسكت عن التعديل فافهم. ولو أن المؤلف نظر في كتاب المنتظم لابن الجوزي لوجده يقول هناك لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة رحمه الله وفقهه كان سفيان الثوري وابن المبارك يقولان أبو حنيفة أفقه الناس وقيل لمالك هل رأيت أبا حنيفة قال رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته، وقال الشافعي الناس عيال في الفقه علىٰ أبي حنيفة ا.هـ ولكن هذا لا يعجب المؤلف لهوىٰ في نفسه والله المستعان.

١١- أبو عمر وعبدالرحمن بن عمرو الاوزاعي:

أقول الأوزاعي إمام ثقة جليل القدر رفيع المنزلة ولم تكن له معرفة بأبي حنيفة رضي الله عنه إلا ما يبلغه عن خصوم أبي حنيفة عن أبي حنيفة أنه يرى الخروج على الإمام بالسيف فلما عرف حقيقة الإمام الأعظم شهد بعلمه واستغفر الله مما وقع فيه يدل على هذا ما أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ج١٣ص٣٣٨ قال: أخبرني أبو بشر الوكيل وأبو الفتح الضبي قالا حدثنا عمر بن أحمد الواعظ حدثنا أحمد بن محمد بن عصمة الخراساني حدثنا أحمد بن بسطام حدثنا الفضل بن عبدالجبار قال سمعت أبا عثمان حمدون بن أبيٍّ الطوسي يقول سمعت عبدالله بن المبارك يقول قدمت الشام على الأوزاعي فرأيته ببيروت فقال لي يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟ فرجعت إلى بيتي فأقبلت على كتب أبي حنيفة فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل وبقيت في ذلك ثلاثة أيام فجئت يوم الثالث وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم والكتاب في يدي فقال أي شيء هذا الكتاب؟ فناولته فنظر في مسألة منها وقعت عليها قال النعمان فما زال قائماً بعد ما أذن حتى قرأ صدراً من الكتاب حتى أتى عليها ثم وضع الكتاب في كمه ثم أقام وصلى ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها فقال لي يا خراساني من النعمان ابن ثابت هذا؟ قلت شيخ لقيته بالعراق فقال هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه قلت هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه ا.هـ

وذكر هذه القصة العلامة ابن حجر في الخيرات الحسان ص٦٨ وفيها زيادة هي ثم لما اجتمع الأوزاعي بأبي حنيفة بمكة المكرمة جاراه في تلك المسائل فكشفها أبو حنيفة له بأكثر ما كتبها ابن المبارك عنه فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه ا.هـ

وبعد هذا البيان الظاهر لذي عينين أقول نقل المؤلف عن الأوزاعي عشرة نقول كلها تطعن في أبي حنيفة رضي الله عنه الأول منقول من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد وفيه قول الأوزاعي ما ولد في الإسلام أشأم عليهم من أبي حنيفة وأنت تعلم حال الكتاب المنقول منه وهذا كاف في رد هذه الرواية ثم انظر إلى هذه الألفاظ التي يستعملونها وهي مخالفة للشريعة الغراء فالشؤم موضوع في الإسلام بالأحاديث الصحيحة كقوله ﷺ: (لا طيرة ولا هامة ولا صفر) وقوله ﷺ (إن يكن الشؤم ففي ثلاث المرأة والبيت والفرس) وإني لأستبعد جداً صدور مثل هذا الكلام من إمام كالأوزاعي ويعجبني جداً قول العلامة ظفر العثماني رحمه الله في رسالته إنجاء الوطن معلقاً على ما رواه البخاري في تاريخه الصغير قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا الفزاري قال كنت عند سفيان فنعى النعمان فقال الحمد لله كان ينقض الإسلام عروة عروة ما ولد في الإسلام أشأم منه قال العثماني معلقا ما نصه: كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا فوالله لم يولد في الإسلام بعد النبي ﷺ وأصحابه أيمن وأسعد من النعمان أبي حنيفة ودليل ذلك ما هو مشاهد من اندراس مذاهب الطاعنين عليه وانتشار مذهب أبي حنيفة وهذه الرواية لا أتهم فيها البخاري فإنه حدث كما سمع ولكني أتهم شيخه نعيم بن حماد فإنه وإن كان حافظاً للأحاديث وثقه بعضهم ولكن قال الحافظ أبو بشر الدولابي نعيم يروي عن ابن المبارك قال النسائي ضعيف وقال غيره كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب كذا في تهذيب التهذيب ا.هـ

أقول وسفيان الثوري ممن أثنى كثيراً على أبي حنيفة وحاشاه من مثل هذه الألفاظ المخالفة للشريعة ومثل الثوري والأوزاعي أرفع من مجاوزة الحد مع الموافق والمخالف والخصومة عند الجبال إن وجدت لا

تبلغ هذا الحد من الفجور والتقول بما يخالف الشريعة وهم أحرص الناس على صيانة اللسان وحفظ الأعراض.

ثم ساق حكايات وطعون صدرت من الأوزاعي في أبي حنيفة بعضها منقول من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد وقد عرفت قيمة الكتاب.

وبعضها عن تاريخ أبي زرعة من نقاش ابن المبارك مع الأوزاعي وقد عرفت رجوع الأوزاعي إلى الحق وبعضها عن تاريخ الفسوي وفيه اتهام الإمام الأعظم بتجويز الخروج على الأئمة وسيأتي تفصيل مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

وبعضها عن تاريخ الخطيب وأسانيدها لا تخلو من ضعف وختم بقول الأوزاعي عند موت أبي حنيفة الحمد لله إن كان لينقض الإسلام عروة عروة بسند فيه علي بن الحسن الحلواني الذي قال فيه الخطيب نفسه في تاريخ بغداد في ترجمة عبدالله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عنه فقال ما أعرفه بطلب الحديث ولم يحمده ثم قال بلغني عنه أشياء كرهها وأهل الحديث عنه غير راضين انظر تاريخ بغداد ترجمة ٣٨٨٤ ولله في خلقه شؤون والله المستعان.

١٢- عبدالرحمن بن مهدي:

أقول عبدالرحمن بن مهدي إمام كبير من أئمة أهل السنة رحمه الله ورضي الله عنه وأرضاه نقل عنه المؤلف خمسة نقول في الطعن في أبي حنيفة رضي الله عنه وهذه الطعون الخمسة تصب في مصب واحد هي أن بين الإمام الأعظم وبين الحق حجاب.

وأسانيد هذه الرواية لا تخلوا من كلام ففي بعض أسانيدها محمد بن بشار العبدي الذي قال فيه الخطيب نفسه رمي بسرقة الحديث ونقل له ابن المديني حديثاً من روايته وقال هذا كذاب واستقر عمل المتأخرين على الانتقاء من حديثه.

وفي بعض أسانيدها ابن درستويه عبدالله بن جعفر الذي حكىٰ الخطيب نفسه عن البرقاني تضعيفه ورد هذا التضعيف بدعوىٰ لا مستند لها.

وقد علق الكوثري رحمه الله علىٰ رواية محمد بن بشار العبدي قال قلما كان عبدالرحمن بن مهدي يذكر أبا حنيفة إلاّ قال كان بينه وبين الحق حجاب بما نصه.

أقول إن كان يريد بالحق الحق سبحانه وتعالىٰ فمن ذا الذي ليس بينه وبين الله حجاب وإن كان يريد به الصواب في المسائل فليس له مسألة في المعتقد إلا واعتقاد خلافها ضلال وأما الفروع فقد أصل هو وأصحابه الأصول وفرعوا الفروع بأدلتها قبل أن يعنىٰ بذلك باقي الأئمة المتبوعين وهم موافقون له في ثلاثة أرباع الفقه كما يظهر من مدارسة مواطن اتفاق الأئمة ومواضع اختلافهم في كتب الخلاف والنزاع في الربع الباقي مستمر.

فالقول بأن بينه وبين الصواب من مسائل الفروع حجاباً مطلقاً يكون مجازفة تسقط بنفسها بدون حاجة إلىٰ من يسقطها وإن أراد البعض اليسير فلفظه بعيد عن إفادة ذلك فليستبدل لفظا بلفظ مع التصريح بتلك المسائل اليسيرة التي يزعم أن أبا حنيفة أخطأ فيها ليمكن التحدث عنها

ا.هـ وهذا هو ميزان العدل والإنصاف.

١٣- إبراهيم بن إسحاق الحربي رحمه الله:

قال الخطيب رحمه الله ج١٣صـ٣٣٢:أخبرنا العتيقي حدثنا محمد بن العباس حدثنا أبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب قال سمعت إبراهيم الحربي يقول كان أبو حنيفة طلب النحو في أول أمره فذهب يقيس فلم يجئ وأراد أن يكون فيه أستاذاً فقال قلب وقلوب وكلب وكلوب فقيل له كلب وكلاب فتركه ووقع في الفقه فكان يقيس ولم يكن

له علم بالنحو فسأله رجل بمكة فقال له: رجل شج رجلاً بحجر فقال هذا خطأ ليس عليه شيء لو أنه حتى يرميه بأبا قبيس لم يكن عليه شيء.

أقول قال العلامة الكوثري رحمه الله في التأنيب صـ٥٤ معلقاً عليه بما نصه:

إبراهيم بن إسحاق الحربي توفي سنة ٢٨٥هـ فبينه وبين التمكن من الإخبار عن نشأة أبي حنيفة مفازة فيكون الخبر مقطوعاً والخبر المقطوع مردود عندهم.

ثم محمد بن العباس في سنده هو ابن حيويه الخزاز[١٣٤] وقد ذكر الخطيب في ترجمته عن الأزهري في ٣:١٢٢: كان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرؤه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه.

لكن كيف يكون ثقة من يحدث بما ليس عليه سماعه؟ ولعل الكتاب زيد فيه شيء أو نقص منه شيء أو بدل أو غير ومثله يكون مردود التحديث عندهم على أن أبا الحسن ابن الرزاز[١٣٥] الذي كان يثق بكتابه هو علي بن أحمد المعروف بابن طيب الرزاز وهو مُعمَّر متأخر الوفاة عن الخزاز.

وقد نص الخطيب في ١١:٣٣١: على أن ابناً له كان أدخل في أصوله تسميعات طرية فماذا تكون قيمة تحديث من يثق بها فيحدث من تلك الأصول؟ وكم بين أهل العلم من كان يأبى الرواية من أصله إذا غاب عنه ليلة فضلاً عن أن يروي من غير أصله ومبلغ حرصهم على

---

(١٣٤) المتوفى سنة ٣٨٢ انظر ترجمته في تاريخ بغداد ج٣صـ١٢٢١٢١ خ.

(١٣٥) المتوفى سنة ٤١٩ انظر ترجمته في تاريخ بغدادج١١صـ٣٣١ ٣٣٠ خ.

أصولهم مدون في «كفاية الخطيب» نفسه وكان إسقاط المتساهل في ذلك موطن اتفاق بينهم وهذا من جهة السند.

وأما من جهة المتن ففي الخبر عزو خلاف ما تواتر عن أبي حنيفة إليه لأن القتل بالمثقل مثل عمود الفسطاط كما ورد في الحديث شبه عمد عنده يوجب الكفارة على القاتل والدية المغلظة على عاقلته وكذا القتل بحجر غير محدد الطرف كالمروة.

والخطيب يجعل الكلام في الشج ويعزو إلى أبي حنيفة أن القتل بالمثقل خطأ عنده ومذهبه المتواتر عنه أنه شبه عمد لا خطأ بل خطأ عمد وهو شبه العمد.

ويعزو إليه أيضا: أنه لا شيء على القاتل بالمثقل ومذهبه أن عليه الكفارة وعلى عاقلته الدية المغلظة.

ويعزو إليه أيضاً أن كلامه في القتل بالحجر مطلقا من غير فرق بين أن يكون محدد الطرف أو غير محدده ومذهبه الفرق بين الحجر المحدد الطرف الذي يكون من شأنه القتل وبين غيره.

ثم السائل لم يكن سؤاله في الحجاز بل كان بالعراق وكذلك لم يكن السائل منكوراً ولا حجازياً بل كان عراقياً معروفاً وهو الإمام أبو عمرو ابن العلاء البصري على ما في أقدم المصادر لهذا الخبر.

وكان السؤال عن القتل بالمثقل المعروف بين الفقهاء لا عن القتل بالحجر مطلقاً وكل ذلك ليس مما يخفى على مثل إبراهيم الحربي على إمامته في الفقه والحديث فالحمل على من دونه قطعا.

وكلمة «لو أنه حتى يرميه» لم نرها في غير كتاب الخطيب وقد انفرد بها ولا أدري من أي لغة هي أعبرانية أم سريانية؟

وما وقع في «البيان والتبيين» للجاحظ «والعقد الفريد» لابن عبدربه وغيرهما من كتب الأدب من صيغة السؤال والجواب ليس فيها مثل هذا التخليط بل كل ما ينسب إلى أبي حنيفة من أنه قال: «لا ولو

رماه بأبا قبيس» لم يرد في كتاب مطلقاً بسند يعول على مثله وكتب الأدب على طريقة غير طريقة التحري.

وأول كتاب رأينا الحكاية فيه هو كتاب الجاحظ البصري ولعله سمعها من بعض أصحاب أبي عمرو بن العلاء البصري وصيغته غير صيغة الآخرين فطار الخصوم فرحاً بتلك الكلمة ليتخذوها دليلاً على ضعف أبي حنيفة في اللغة مع أن تلك الكلمة لا يمكن عدها لحناً على فرض صدورها من أبي حنيفة ومن المعروف في شواهد العربية قول الشاعر العربي:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

واستعمال الأب بالألف في الأحوال كلها عند إضافته إلى غير ضمير المتكلم لغة عدة قبائل من العرب مثل حنين بن نزار وقيس بن عيلان وبني الحارث بن كعب وهو لغة الكوفيين وأبو حنيفة كوفي بل هذه لغة ابن مسعود حيث قال: «أنت أبا جهل «كما في صحيح البخاري.

وقد نسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان ونسبها أبو الخطاب لكنانة ونسبها بعضهم لبلعنبر ولبلجهم وبطون من ربيعة.

ومحاولة إنكار ذلك بعد أن نقل هذه اللغة أمثال الكسائي وأبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسن الأخفش من أئمة العربية تكون مردودة حتما راجع الشواهد الكبرى للبدر العيني فما يوافق عدة لغات من لغات قبائل العرب هكذا لا يعده لحنا إلا من يجهل غير مختصرات كتب النحو!

ثم المراد بأبي قبيس هنا ليس الجبل المطل على مكة وقد روى مسعود بن شيبة في كتاب «التعليم» عن ابن الجهم عن الفراء عن القاسم بن معن أن أبا قبيس اسم خشبة يعلق عليها اللحم قال أبو سعيد السيرافي فذلك الذي عناه به أبو حنيفة ا.هـ

فيكون أبو قبيس من قبيل عمود الفسطاط والمسطح ولعل وجه تسمية مثل تلك الخشبة بأبي قبيس من جهة أنها من نوع الأعواد الخشبية التي من شأنها أن تحرق في النار لأجل الاصطلاء.

وليس في أصل الخبر ذكر مكة وإنما زادها من زادها ليوهم أن المراد بأبي قبيس الجبل مبالغة في التشنيع على رأي أبي حنيفة في القتل بالمثقل مع ظهور أن الجبل لا يمكن أن يكون آلة ضرب.

ورأي أبي حنيفة في القتل بالمثقل هو ما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار حيث قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة أوجه قتل خطأ وقتل عمد وقتل شبه العمد.

فالخطأ إن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره ففيه الدية أخماسا والعمد أن تعمدت صاحبك فضربته بسلاح ففي هذا قصاص إلا أن يصطلحوا أو يعفوا وشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بغير سلاح ففيه الدية مغلظة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس..

قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة واحدة ما ضربته من غير سلاح وهو يقع موقع السلاح أو أشد ففيه أيضاً القصاص وهو قول أبي حنيفة الأول ولا قصاص في قوله الأخير إلا فيما كان بسلاح ا.هـ

وبهذا يظهر أن ابا حنيفة تابع النخعي أخيراً في المسألة وفرق بين القتل بالسلاح الذي يتوفر فيه معنى العمد وبين القتل بغيره تهيباً مما ورد في ذلك.

وأدلة أبي حنيفة في حكم القتل بالمثقل مبسوطة في كتب المذهب وفي كتب التخاريج ولا سيما «نصب الراية» في ٤:٣٣٠ و«أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي في ٢:٢٢٨ ومع أبي حنيفة في المسألة رجال من أئمة السلف مثل: إبراهيم النخعي والشعبي وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة والثوري والحسن بن صالح وغيرهم كما في «مصنف ابن أبي شيبة» وغيره.

وقد صحت أحاديث[١٣٦] وآثار عند النسائي وأبي داود وابن ماجة وابن حبان وأحمد وابن راهويه وابن أبي شيبة وغيرهم يؤيد ظاهرها هذا المذهب.

وقد أعل أبو حنيفة حديث الرضخ كما سيأتي فالتشنيع في هذه المسألة عليه تشنيع على السلف الذين معه وعلى الأحاديث التي تمسكوا بها وإن كانت الفتوى في المذهب على وجوب القوَد في القتل بالمثقل كما هو رأي الإمامين.

ولا يستساغ التشنيع في المسائل الاجتهادية فمن أحاط خبراً بأطراف هذا الحديث علم أن الخبر المذكور على فرض ثبوته لا ينفعهم في التشنيع على أبي حنيفة لا من جهة رأيه في القتل بالمثقل ولا من ناحية اتخاذه دليلاً على ضعفه في العربية كما فعل ذلك كثير من المالكية

---

(١٣٦) منها: حديث عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ: (ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مئة من الإبل) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بسند صحيح.
ومنها: حديث ابن عباس عن النبي ﷺ (شبه العمد قتيل الحجر والعصا فيه الدية مغلظة) أخرجه ابن راهويه.
ومنها: حديث ابن عباس في دية القاتلة بمسطح وهو عود من أعواد الخباء أخرجه عبد الرزاق إلى غير ذلك من الأحاديث.

والشافعية بدون أن يحذروا مراماة القارة.

بل الضعيف في العربية هو من نشأ في غير مهد العلوم العربية وجهل ما دونه أئمتها في وجوه تصرفات القبائل العربية واستعمالاتها ولم يحط خبراً بسعة اللسان العربي المبين فأخذ يشنع بما ترتد إليه شناعة تشنيعه

وهناك صيغة أخرى تنقل عن الأصمعي ربما تعد عند بعضهم كدليل على الضعف في اللغة أيضا وهي: ما نقله صاحب «القاموس» المجد الفيروز أبادي في مادة «عقل» حيث قال: وقول الشعبي: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً وليس بحديث كما توهمه الجوهري معناه أن يجني الحر على عبد لا العبد على الحر كما توهم أبو حنيفة لأنه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبداً قال الأصمعي: كلمت في ذلك أبا يوسف بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته.

فقول المجد «كما توهم أبو حنيفة» أساءة أدب على الإمام الأعظم والمجتهد الأقدم كما قال البدر القرافي في «القول المانوس» و«عَقَلْتُه» يستعمل في معنى عَقَلتُ عنه قال الأكمل في «العناية»: وسباق الحديث — وهو لا تعقل العاقلة عمداً — وسياقه — وهو ولا صلحا ولا اعترافا — يدلان على ذلك لأن معناه عمن عمد وعمن صالح وعمن اعترف ا.هـ

ويؤيده: ما أخرجه أبو يوسف في «الآثار» عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا تعقل العاقلة العبد إذا قتل خطأً.

وما أخرجه محمد بن الحسن في «الموطأ» عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال (لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك) قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا ا.هـ

وما جنى المملوك نص على أن المراد بقوله: «لا تعقل العاقلة عبداً».
أن العاقلة لا تعقل عن العبد الجاني رغم كل متقول!

وأخرج البيهقي بطريق الشعبي عن عمر: «العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة» ثم قال: هذا منقطع والمحفوظ أنه من قول الشعبي ا.هـ

وعلى قول البيهقي بنى المجد نفي كونه حديثاً وأخطأ كما أخطأ في حق أبي حنيفة وهذا الذي ذكره المجد عن الأصمعي مذكور في مختار الصحاح والمصباح والنهاية والعباب والتهذيب لكن لم نر من ساق سنده إليه.

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه «غريب الحديث» على ما في نصب الراية: اختلفوا في تأويل العبد فقال محمد بن الحسن وهو من مشايخ أبي عبيد: معناه أن يقتل العبد حراً فليس على عاقلة مولاه شيء من جنايته وإنما هي في رقبته.

واحتج لذلك محمد بن الحسن فقال: حدثني عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك قال: وهذا قول أبي حنيفة.

وقال ابن أبي ليلى: إنما معناه أن يكون العبد يجنى عليه يقتله حر أو يجرحه فليس على عاقلة الجاني شيء إنما ثمنه في ماله خاصة.

قال أبو عبيد: فذاكرت الأصمعي فيه فقال: القول عندي ما قال ابن أبي ليلى وعليه كلام العرب ولو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة لكان لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبداً ا.هـ

وليس فيما حكاه أبو عبيد عن الأصمعي غير مجرد تأييده لرأي ابن أبي ليلى بخلاف ما حكاه صاحب القاموس وزملاؤه فان فيه تهجماً على مقام الاجتهاد بجهل.

وقد ظهر مما سردناه من الآثار صواب ما ارتآه أبو حنيفة وحجة محمد بن الحسن كما سبق ناهضة جداً لمن تدبر ولا منافاة بين هذا وبين أن يأتي في لسان العرب عَقَل عنه بمعنى ودى عنه بل «عقله» في هذا الباب بمعنى عقل عنه مطلقا على الحذف والإيصال لأن أصل الكلام عقل فلان قوائم الجمال ليدفعها دية عن فلان فاستغني عن المفعول الصريح وأوصل إلى المدفوع عنه بحذف عن.

وهذا من أسرار العربية التي يجب أن يفهمها كل من مارس اللغة العربية ورأى في نفسه المقدرة على الحكم في مقادير الناس في العربية.

والقصد من الآثار المروية عن عمر وابن عباس وإبراهيم النخعي والشعبي واحد وهو ما ارتآه أبو حنيفة.

والأصمعي ليس بالذي يتساخف على أبي يوسف هكذا بل كان يتأدب معه غاية التأدب ففي «نوادر الأصمعي» قال: قلت لأبي يوسف وذكرنا الأماني: لقد بلغ الله بك ما بلغت فهل تمنيت قط أكثر مما أنت فيه؟ قال: نعم أن أكون في جمال ابن أبي ليلى وزهد مسعر بن كدام وفقه أبي حنيفة قال: فذكرت ذلك لأمير المؤمنين يعني الرشيد فقال: ما تمنى أبو يوسف أكثر من الخلافة.

ولو فرضنا أن الأصمعي ممن يقول في مجلس البعداء ما لا يقوله في محضر الأصحاب وأصحاب الأصحاب يرضي في الحضور ويشنع في الغيبة ولا نستبعد ذلك منه فمثله لا نقيم لكلامه وزنا.

فإن كنت لا تكتفي بما في الكتب المؤلفة في الضعفاء من قول مثل أبي زيد الأنصاري فيه فعليك بكتاب «التنبيهات» على أغاليط الروايات لأبي القاسم علي بن حمزة البصري لتطلع على أغلاط هذا المتقعر وكلام الناس في أمانته في النقل!

وفي هذا القدر من الاستطراد هنا كفاية في رد ما يروى عن الأصمعي فبان عدم إمكان التمسك بأقصوصة «أبي قبيس» «وأسطورة» فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته في باب تضعيف أبي حنيفة في اللغة(١٣٧).

كيف وهو المولود وحده من بين الأئمة في مهد العلوم العربية وقد نشأ في بيئة عربية وتغلغل في أسرار العربية حتى أن أمثال أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني من أركان العربية ألفوا كتباً في شرح ألفاظه في باب الإيمان تعجباً من اتساع دائرة اطلاعه في اللغة العربية.

وقد اختص الله سبحانه أهل البصرة والكوفة من بين أمصار العرب بنقل اللغة عن القبائل الفصيحة وتدوينها وتصييرها علما وصناعة كما في المزهر(١٣٨) للسيوطي ١٢٨:١ وفيه بيان من يؤخذ منهم اللغة ومن لا يؤخد منهم لمجاورتهم أمما غير عربية ومخالطتهم لصنوف الأعاجم من مصر والشام واليمن والبحرين وحاضرة الحجاز والطائف نقلاً عن كتاب «الألفاظ »(١٣٩) للفارابي ولا يتسع المقام لنقل نصه.

وقال السيوطي أيضا في المزهر ٢٥٩:٢: قال أبو الطيب اللغوي في «مراتب النحويين»: ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين الكوفة

---

(١٣٧) وأما أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والقاسم بن معن وغيرهم من كبار أصحاب أبي حنيفة فلا تجد من ينسب أحداً منهم إلى الضعف في اللغة وأما ما ينقل عن الأصمعي في أبي يوسف فعلى جرفٍ هار كما سبق وهذا ليس بموضع للتوسع في الذب عنه فنكتفي بهذه الإشارة. ز.

(١٣٨) الإحالة هنا إلى طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ خ.

(١٣٩) كتاب الألفاظ للفارابي لم يره الأستاذ وانما نقل عنه بطريق المزهر للسيوطي خ.

والبصرة فأما مدينة الرسول ﷺ فلا نعلم بها إماما في العربية.

وقال الأصمعي: أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة ا.هـ

ومن البديهي أنه لا يمكن لأحد في زمن أبي حنيفة أن يستتبع الفقهاء في الفقه بدون علم مستبحر في جميع نواحي الاجتهاد فضلاً عن اللغة العربية والبيان هو أول ما يحتاج إليه العالم في الدعوة بل الأمر هكذا في جميع الأزمان فمن السفه وقلة الدين رمي أبي حنيفة بالضعف في العربية من غير حجة غير الأسطورتين ولم تفسد كثرة إقامته في أواخر عهد الأموية في الحجاز لغته وإن كان بين شيوخ الحرمين كثير من اللاحنين من كثرة من كان يطرقهما من الأعاجم منذ أواخر عهد التابعين ومن عدم وجود أئمة بهما يتفرغون لتقويم العوج في اللغة كما سبق.

فدونك نافعاً مولى ابن عمر وربيعة وأصحابهما كم دون لهم من اللحون في الكتب.

وتتبين حال الشافعي في اللغة من سبب انتقال ابن فارس من مذهبه ومن مسعى ابن دريد والأزهري في تقويم تلك الكلمات المعروفة ومن قول إمام الحرمين في البرهان في لغة الشافعي.

وأما أحمد فدونك مسائل أبي داود وإسحاق بن منصور الكوسج وعبدالله بن أحمد فيا ترى هل يمكنك أن تقرأ صفحة منها على صحة الأصول من غير أن تجابهك خطيئات في اللغة والنحو؟.

وهل روي عن أبي حنيفة طول عمره سوى تلك الكلمة مما يصلح أن يعد لحنا على تقدير أن الرواية ثابتة وأنها لحن؟ وما سر هذا التغاضي عنهم والتشهير بما روي عن أبي حنيفة؟ سوى التعصب الذميم ومن الذي لا يلحن بعض لحن في المخاطبات؟

ويحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان إذا تكلم مع أهله لا يقيم كلمة من الإعراب ثم إذا وصل إلى الجامع مزج الإعراب بالتسمح ثم إذا

توسط المربد – سوق الأدب بالبصرة – لم يؤخذ عليه حرف واحد ولما سئل عن ذلك قال: لأنا إذا كلمناهم بما يخالف طبائعهم ثقلنا على نفوسهم.

ومما يحكى عن الفراء أنه دخل على الرشيد ولحن فقال: يا أمير المؤمنين إن طبائع أهل البدو الإعراب وطبائع الحضر اللحن فإذا تحفظت لم ألحن وإذا رجعت إلى الطباع لحنت فاستحسن الرشيد قوله.

وذكر المبرد في كتاب «اللحنة» عن محمد بن القاسم التمائمي عن الأصمعي قال: دخلت المدينة على مالك بن أنس فما هبت أحداً هيبتي له فتكلم فلحن فقال: مطرنا البارحة مطراً أيَّ مطراً فخف في عيني فقلت: يا أبا عبدالله قد بلغت من العلم هذا المبلغ فلو أصلحت من لسانك فقال: فكيف لو رأيتم ربيعة؟ كنا نقول له: كيف أصبحت؟ فيقول: بخيراً بخيراً قال: وإذا هو قد جعله لنفسه قدوة في اللحن وعذراً.

وقال أحمد بن فارس في «الصاحبي» صـ٣١: مستقبحاً من يعيب مالكاً بأنه لحن في مخاطبة العامة بأن قال: مطرنا البارحة مطراً أيَّ مطراً أن الناس لم يزالوا يلحنون ويتلاحنون فيما يخاطب بعضهم بعضاً إتقاءً للخروج عن عادة العامة فلا يعيب ذلك من ينصفهم من الخاصة وإنما العيب على من غلط من جهة اللغة فيما يغير به حكم الشريعة والله المستعان ا.هـ

ألم يكن بين المخالفين رجل رشيد مثله يعتذر عن أبي حنيفة بمثل هذا الاعتذار المستحسن بدل أن ينفخوا في بوق التعصب والتشهير لو فرض صدور لحن واحد منه طول عمره العامر بالإصابات لكن الناس معادن.

وابن فارس هذا هو الإمام المشهور في اللغة وهو الذي قال عنه الميداني: أنه شرع يصلح ألفاظ الشافعي فسئل عن ذلك فقال: هذا إصلاح الفاسد فلما كثر عليه أنف من مذهبه وانتقل إلى مذهب مالك فقيل له: هلا انتقلت إلى مذهب أبي حنيفة؟ قال: خفت أن يقال إنما انتقل

إليه طمعاً في الدنيا أو المناصب كما في كتاب «التعليم» لمسعود بن شيبة.

ثم ذكر الكوثري جملة مما أخذ على الإمام الشافعي رضي الله عنه ثم قال: والحق أن الأئمة المتبوعين أعلى كعباً من أن يوصم أحدهم بالضعف في اللغة لاستجماعهم شروط الاجتهاد ومن تلك الشروط معرفة اللغة حق المعرفة وقد أجمعت الأمة على اتباعهم دون الآخرين وقد تقاسموا الأمة المحمدية على توالي القرون ولو لم يكن لله في ذلك سر خفي لما تابعتهم الأمة هكذا على تعاقب الدهور رغم محاولات الشذاذ إلا أن الكلام يجر الكلام سامحنا الله وإياهم فيما شط به القلم عن الاعتدال وغفر لنا ولهم في جميع الأحوال.

وما القصد إلا إعادة الحق إلى نصابه وفي كتاب الملك المعظم فيما بين ٤ و٤٨ بسط نصوص كثيرة من «الجامع الكبير» وغيره تدل على براعة الإمام في اللغة العربية وتغلغله في أسرار العربية وهي أدلة ملموسة لا يستطيع أن ينكرها إلا عليل الحس ساقط النفس ا.هـ كلام الكوثري.

وقال الإمام الحافظ العلامة النظار أبو عبدالله محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني المتوفى سنة ٨٤٠ هـ رحمه الله تعالى في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»(١٤٠) ﷺ رداً على السيد جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم حيث حاول التشكيك في علم أبي حنيفة بالحديث والعربية قال ما نصه:

لا يخلو إما أن ينكر – هذا المعترض – صدور الفتوى عنه رضي الله عنه وينكر نقل السلف والخلف مذهبه في الفقه أو يقر بذلك فإن أنكره أنكر الضرورة ولم تكن لمناظرته صورة وإن لم ينكره فهو يدل على اجتهاده ولنا في الاستدلال به على ذلك مسالك:

---

(١٤٠) 158:1166 .

المسلك الأول: أنه ثبت بالتواتر فضله وعدالته وتقواه وأمانته فلو أفتىٰ بغير علم وتأهل لذلك وليس له بأهل لكان جرحاً في عدالته وقدحاً في ديانته وأمانته ووصماً في عقله ومروءته لأن تعاطي الإنسان ما لا يحسنه ودعواه لمعرفة ما لا يعرفه من عادات السفهاء ومن لا حياء له ولا مروءة من أهل الخساسة والدناءة ووجوه مناقبه مصونة عن ابتذالها وتسويدها بهذه الوصمة القبيحة والمذمة الشنيعة.

المسلك الثاني: إن رواية العلماء لمذهبه وتدوينها في كتب الهداية وخزائن الإسلام يدل علىٰ أنهم قد عرفوا اجتهاده لأنه لا يحل لهم رواية مذهب إلا بعد المعرفة لعلمه لأن إيهام ذلك من غير معرفة محرم لما يترتب عليه من الأحكام الشرعية المجمع عليها كانخرام إجماع أهل عصره بخلافه والمختلف فيها كانخرام إجماع من بعده بخلافه وجواز تقليده بعد موته.

المسلك الثالث: أن نقول: الإجماع منعقد علىٰ اجتهاده فإن خالف في ذلك مخالف فقد انعقد الإجماع بعد موته وإنما قلنا بذلك لأن أقواله متداولة بين العلماء الأعلام سائرة في مملكة الإسلام في الشرق والغرب واليمن والشام من عصر التابعين من سنة خمسين ومئة إلىٰ يوم الناس هذا وهو أول المئة التاسعة بعد الهجرة لا ينكر علىٰ من يرويها ولا من يعتمد عليها والمسلمون بين عامل عليها وساكت عن الإنكار علىٰ من يعمل عليها وهذه الطريقة هي التي تثبت بمثلها دعوىٰ الإجماع في أكثر المواضع.

المسلك الرابع: إنه قد نص كثير من الأئمة والعلماء علىٰ أن أحد الطرق الدالة علىٰ اجتهاد العالم هي انتصابه للفتيا ورجوع العامة إليه من غير نكير من العلماء والفضلاء وموضع نصوص العلماء علىٰ ذلك في علم الأصول وهناك يذكر الدليل علىٰ أن ذلك كاف في معرفة اجتهاد العالم وجواز تقليده وممن ذكر ذلك من أئمة الزيدية وشيوخ المعتزلة

المنصور بالله في كتابه «الصفوة» وأبو الحسين البصري في كتابه «المعتمد».

وهذا في سكوت سائر العلماء عن النكير على المفتي فكيف بسكوت ركن الإسلام عن عصابة التابعين ونبلاء سادات المسلمين ومن هم من خير القرون بنص سيد المرسلين فقد كان الإمام أبو حنيفة معاصراً لذلك الطراز الأول كما سيأتي.

وقد تطابق الفريقان من أهل السنة والاعتزال على التعظيم لأبي حنيفة والإجلال.

أما أهل السنة فذلك أظهر من الشمس وأوضح من أن يدخل فيه لبس.

وليس يصح في الأذهان شيء　　إذا احتاج النهار إلى دليل

وأما المعتزلة فقد تشرف أكثرهم بالانتساب إليه والتعويل في التقليد عليه كأبي علي وولده أبي هاشم من متقدميهم وأبي الحسين البصري والزمخشري من متأخريهم وهم وإن قدرنا دعواهم الاجتهاد والخروج من التقليد فذلك إنما كان بعد طلب العلم وطول المدة وهم قبل ذلك وفي خلاله معترفون باتباع أقواله وبعد ذلك لم يستنكفوا من الانتساب إلى اسمه والمتابعة في المعارف لرسمه.

وفي كلام علاَّمتهم الزمخشري: وَتَدَ اللهُ الأرضَ بالأعلام المنيفة كما وطد الحنيفية بعلوم أبي حنيفة الأئمة الجلة الحنفية أزمة الملة الحنيفية الجود والحلم حاتمي وأحنفي والدين والعلم حنيفي وحنفي.

وقد عقد الحاكم أبو سعيد فصلاً في فضل أبي حنيفة وعلمه ذكره في كتابه «سفينة العلوم».

وقد أطبق أهل التاريخ على تعظيمه وأفرد بعضهم سيرته رضي الله عنه في كتاب سماه «شقائق النعمان في مناقب النعمان».

ولو كان الإمام أبو حنيفة جاهلاً ومن حلية العلم عاطلاً ما تطابقت جبال العلم من الحنفية على الاشتغال بمذهبه كالقاضي أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني والطحاوي وأبي الحسن الكرخي وأمثالهم وأضعافهم.

فعلماء الطائفة الحنفية في الهند والشام ومصر واليمن والجزيرة والحرمين والعراقين منذ مئة وخمسين من الهجرة إلى هذا التاريخ يزيد على ست مئة سنة فهم ألوف لا ينحصرون وعوالم لا يحصون من أهل العلم والفتوى والورع والتقوى فكيف يجترئ هذا المعترض ويجوز عليهم أنهم تطابقوا على الاستناد إلى عامي جاهل لا يعرف أن الباء تجر ما بعدها ولا يدري ما يخرج من رأسه من حديث رسول الله ﷺ؟ ما هذا إلا كلام عامي أو أعمى يخبط من الجهل في ظلماء.

وهبك تقول هذا الصبح ليل   أيعمى العالمون عن الضياء

وأما ما قدح به على الإمام أبي حنيفة من عدم العلم باللغة العربية فلا شك أن هذا كلام متحامل متنكب عن سبيل المحامل فقد كان الإمام أبو حنيفة من أهل اللسان القديمة واللغة الفصيحة.

وليس بنحوي يلوك لسانه   ولكن سليقي يقول فيعرب

وذلك لأنه أدرك زمان العرب واستقامة اللسان فعاصر جريراً والفرزدق ورأى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ مرتين وقد توفي أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة والظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهد وإنما رآه بعد التمييز فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين

وتأخرت وفاته إلى سنة خمسين ومئة وقد جاوز التسعين في العمر[١٤١].

وهذا يقتضي أنه بلغ الحلم وأدرك بعد موت رسول الله ﷺ بقدر الثمانين سنة لأنه عليه السلام توفي بعد مضي عشر من الهجرة فهذا يدل على تقدم أبي حنيفة وإدراكه زمان العرب وهو أقدم الأئمة وأكبرهم سناً فهذا مالك على تقدمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة.

ولا شك أن تغير اللسان في ذلك الزمان كان يسيراً وأنه لم يشتغل في ذلك الزمان بعلم اللغة وفن الأدب أحد من مشاهير العلماء المتبوعين المعتمد عليهم في التقليد لعدم مسيس الحاجة إلى ذلك في ذلك العصر كما أشار إلى ذلك أبو السعادات ابن الأثير في ديباجة كتابه «النهاية» وكما لا يخفى ذلك على من له أنس بعلم التاريخ.

فلو أوجبنا قراءة علم العربية في ذلك الزمان على المجتهد لم نقتصر على أبي حنيفة ولزم أن لا يصح استشهاد علماء العربية بأشعار جرير والفرزدق وهذا ما لم يقل به أحد وإنما اختل اللسان الاختلال الكبير في حق بعض الناس بعد ذلك العصر وقد سلم من تغير اللسان من لم يخالط العجم في الأمصار من خلص العرب وأدرك الزمخشري كثيراً منهم ممن لزم البادية – وكان الزمخشري في القرن السادس توفي سنة ٥٣٨هـ – وأكثر ما أسرع التغير إلى العامة ومن لا تمييز له.

وقد قال الأمير العالم الحسين بن محمد في كتاب «شفاء الأوام» أن الإمام يحيى بن الحسين رضي الله عنه كان عربي اللسان حجازي اللغة من غير قراءة وروى علامة الشيعة علي بن عبدالله بن أبي الخير أنه – أي الإمام يحيى – قرأ في العربية أربعين يوماً وهذا قد توفي على رأس ثلاث

---

(١٤١) هذا على قول من قال أن مولد أبي حنيفة سنة إحدى وستين والصحيح أنه ولد سنة ثمانين وهذا لا يؤثر على استدلال ابن الوزير بل يبقى صحيحاً على الحالين كما لا يخفى.

مئة سنة من الهجرة.

وأما سنة ثمانين من الهجرة فليس أحد من أهل التمييز يعتقد أن أهل العلم في ذلك الزمان كانوا لا يتمكنون من معرفة معاني كلام الله ورسوله إلا بعد القراءة في علم العربية ولو كان ذلك منهم لنقل ذلك وعرف شيوخ التابعين فيه.

وليت شعري من كانوا في ذلك شيوخ علقمة بن قيس وأبي مسلم الخولاني ومسروق الأجدع وجبير بن نفير وكعب الأحبار؟ ومن كانوا شيوخ من بعدهم من التابعين كالحسن وأبي الشعثاء وزين العابدين وإبراهيم التيمي والنخعي وسعيد بن جبير وطاوس وعطاء ومجاهد والشعبي وأضرابهم؟ فلم خص أبو حنيفة بوجوب تعلم العربية وفي أي المصنفات البسيطة يقرأ في ذلك الزمان؟!

وأما قوله: بأبا قبيس فالجواب عليه من وجوه:

الأول: أن هذا يحتاج إلى طريق صحيحة والمعترض - السيد جمال الدين علي - قد شدد في نسبة الصحاح إلى أهلها مع اشتهار سماعها والمحافظة على ضبطها فكيف بهذه الرواية؟

الثاني: أنه إن ثبت بطريق صحيحة فإنه لم يشتهر ولم يصح مثل شهرة صدور الفتيا ودعوى الاجتهاد عن الإمام أبي حنيفة وقد تواتر علمه وفضله وأجمع عليه وليس يقدح في المعلوم بالمظنون بل بما لا يستحق أن يسمى مظنوناً.

الثالث: أنا لو قدرنا أن ذلك صح عنه بطرق معلومة لم يقدح به لأنه ليس بلحن بل هو لغة صحيحة حكاه الفراء عن بعض العرب وأنشد:

إن أبا وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

الرابع: سلمنا أن هذا لحن لا وجه له فإنه لا يدل على عدم المعرفة فإن كثيراً من علماء العربية يتكلم بلسان العامة ويتعمد النطق باللحن بل قد يتكلم العربي بالعجمية ولا يقدح ذلك في عربيته.

وعلى الجملة فكيف ما دارت المسألة فإن ذلك لا يدل على قصور الإمام أبي حنيفة بل يدل على غفلة المعترض به وتغفيله وجرأته على وصم هذا الإمام الجليل وتجهيله ا.هـ.

وقال العلامة الكيرانوي في رد هذه الفرية ما نصه وقالوا إنه كان قليل العربية ولم يكن عالماً حق العلم بلغة العرب ولسانهم وذكروا في ذلك الحكاية المذكورة[١٤٢] في تاريخ ابن خلكان ونصه: فمثل هذا الإمام لا يشك في دينه ولا ورعه وتحفظه ولم يكن يعاب بشيء سوى قلة العربية فمن ذلك ما روي أن أبا عمرو بن العلاء المقرئ النحوي سأله عن القتل بالمثقل هل يوجب القود أم لا؟ فقال: لا كما هو قاعدة مذهبه[١٤٣] خلافاً

(١٤٢) قلت واستدلوا أيضا بقراءة شاذة منسوبة إليه فقد وقع لجماعة من المفسرين وأصحاب المناقب وغيرهم أنهم نسبوا إليه قراءات خلاف المتواتر وقد شنع أئمة من الحفاظ على ذلك وأنهم اغتروا في نقل ذلك عنه بكتاب شخص اسمه «محمد بن جعفر الخزاعي» ألفه في قراءات أبي حنيفة وقد صرح جماعة منهم الدارقطني بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له وأبو حنيفة بريء من ذلك وهو أعقل وأدين من أن يعدل عن القراءات المتواترة إلى قراءات شاذة لا وجه لكثير منها كذا في الخيرات الحسان لابن حجر قال: وجاء في عدة طرق أنه أخذ القراءة عن الإمام عاصم أحد القراء السبعة ا.هـ صـ٦٨.

(١٤٣) إنما يجب القصاص عنده بالقتل بآلة وضعت للقتل كالسيف والسكين والمسدس وما كان بغير آلة القتل عادة كعصا وحجر فلا يجب

للشافعي فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحجر المنجنيق؟ فقال: ولو قتله بأبا قبيس يعني الجبل المطل على مكة.

وقد اعتذروا عن أبي حنيفة بأنه قال ذلك على لغة من يقول أن الكلمات الستة المعربة بالحروف إعرابها يكون بالألف في الأحوال الثلاث وأنشدوا في ذلك:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وهي لغة الكوفيين وأبو حنيفة من أهل الكوفة فهي لغته والله أعلم من تذكرة الراشد صـ٢٨٩.

قلت: وعلى المستدل بهذه العبارة أن يعترف بسلامة الإمام من كل ما ينسب إليه سوى هذا لأن ابن خلكان صرح بأنه لم يكن يعاب بشيء سوى قلة العربية وهذا يستلزم بطلان سائر المطاعن والمعايب التي نسبها الطاعنون إليه من الضعف في الرواية وقلة الحفظ وقلة الاعتناء بالحديث وتقديم القياس على الخبر وغير ذلك مما تقدم ذكره مع الجواب عنه فليتوبوا عن وقيعتهم في مثل هذا الإمام بأمثال هذه الأكاذيب ونحن نجيبهم عن هذه العلة أيضا.

أما أولاً: فهو الاعتذار الذي ذكره ابن خلكان نفسه وإن اختلج في صدرك بأن اللغة التي هي مبنى هذا الاعتذار ضعيفة غير صحيحة فأزحه بما ورد في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يوم بدر (من ينظر ما صنع أبو جهل فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد فقال له: أنت أبا جهل) قال ابن علية قال سليمان التيمي هكذا قالها أنس قال أنت أبا جهل ٢/ ٥٧٣.

=القصاص لأنه لم تستعمل له آلة القتل عادة فيكون شبه عمد وفيه الدية مثقلة والحدود تدرأ ما أمكن.

وقال الحافظ في «الفتح» كذا للأكثر وللمستملي وحده «أنت أبو جهل» والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا فقد صرح إسماعيل بن علية عن ابن سليمان التيمي هكذا نطق بها أنس قال: «أنت أبا جهل» وكذا نطق بها يحيى القطان أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة.

وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقة أبو نعيم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فقال: «أنت أبو جهل» وكان من إصلاح بعض الرواة ا.هـ ملخصاً مع تقديم وتأخير ٧/ ٣٢٨-٣٣٠.

وهذا واضح في أنه مما روي بلفظه لا بمعناه وهو يؤيد ما روي عن الإمام من قوله «ولو رماه بأبا قبيس» وأن هذه لغة صحيحة وليس بخطأ كما زعمه المتعصبون على لحن الإمام في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان ونسبها أبو الخطاب لكنانة وبعضهم نسبها لبلعنبر وبلجهم وبطون من ربيعة وأنكره المبرد مطلقا وهو مردود عليه بنقل الأئمة أبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسن الكسائي كذا قاله «العيني» في شرح الشواهد له كما في هامش «الجواهر المضية» ١/ ٣٥٨.

وقال السيوطي في «البهجة المرضية» شرح الألفية في شرح قوله: وقصرها من نقصهن أشهر أي قصر أب وأخ وحم بأن يكون بالألف مطلقاً من نقصهن أشهر كقوله:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وفي شرح «الألفية» للعلامة خالد بن عبدالله الأزهري: والأب والأخ والحم قصرهن أولىٰ من نقصهن والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن ألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجر فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله «وهو أبو النجم» فيما قال الجوهري – وقيل رؤبة – إن أباها وأبا أباها.............إلخ.

وقال أحمد السجاعي في حاشيته علىٰ شرح الألفية لابن عقيل عند قول الناظم: وارفع بواو............إلخ.

قضية هذا وقضية كلام الشارح أولاً أن هذه الأسماء الستة معربة بالحروف ولكنه صحح بعد ذلك أنها معربة بحركات مقدرة عليها.

تلخيص ما ذكروا في إعرابها عشرة مذاهب بينها المرادي وغيره قال وأقواها مذهبان أحدهما وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة – أب أخ – والثاني أنها معربة بالحروف «أبو أبا أبي» قال الناظم في «تسهيله» أن الأول أصحها وفي شرحه أن الثاني أسهلها وأبعدها عن التكلف ا.هـ ومن «تذكرة الراشد» صـ٢٩٠-٢٩١ فثبت أن قول الإمام كان علىٰ اللغة التي هي أصح اللغات في ذلك وأقواها وإن كان غيرها أسهلها وأفصحها قال الأنباري رحمه الله هذه لغة الحارثيين قال شاعرهم: إن أباها وأبا أبا إلخ.

وقال سيبويه وقد جاءنا القرآن بذلك ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ﴾ [طه: ٦٣][١٤٤] وأنشد الزجاج:

---

(١٤٤) بالمثقلة مع الألف في «هذان» قال الحسن بن محمد بن حسين العجمي النيسابوري في تفسيره هذه الآية: لا إشكال في قراءة أبي عمرو وابن كثير وحفص وأما من قرأ «إنَّ» بالتشديد «وهذان» بالألف فأورد عليه إن «إنَّ» لم يعمل في المثنىٰ وأجيب بأنه علىٰ لغة بلحرث ابن كعب وخثعم وبعض بني عذرة ونسبها الزجاج إلىٰ كنانة وابن جني إلىٰ بعض

تزوجها ما بين أذناه ضربة دعته إلى هالي التراب عقيم

ا.هـ من جامع المسانيد.

وأما ثانيا: فقد ذكر الحافظ ابن الجوزي: أنه افتراءٌ على أبي حنيفة وإنما المنقول: بأبي قبيس كذا قاله الثقات من أرباب النقل ا.هـ من «جامع المسانيد» أيضا ١/ ٥٤.

وأما ثالثا: فمن أراد أن يعرف مقدار أبي حنيفة في النحو والإعراب فليطالع مسائل الإيمان من الجامع الكبير[١٤٥].

يعرف تبحره في علم الإعراب لأن محمداً إنما رواها عن أبي حنيفة وما أخذها وما اغترفها إلا من بحره.

وقد شرحها أئمة النحو ابن جني وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وشهدوا بأجمعهم على توغل صاحبها وبلوغه في علم اللغة والنحو الدرجة العليا والنهاية القصوى قال أبو بكر الرازي في شرح الجامع الكبير: كنت أقرأ بعض مسائل الجامع على بعض المبرزين في النحو قيل هو أبو علي الفارسي فكان يتعجب من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو يعني محمد بن الحسن وإنما نقلها من علم أبي حنيفة كذا في «جامع المسانيد» أيضاً ١/ ٣٥-٥٤.

وقال ابن حجر في «الخيرات الحسان»: احذر أن تتوهم أن أبا حنيفة لم يكن له خبرة تامة بغير الفقه حاشا لله لقد كان في العلوم الشرعية من التفسير والحديث والعلوم الأدبية والمقاييس الحكمية بحرا لا يجارى

بني ربيعة وجعلوا التثنية كعصا وسعدى مما آخره ألف فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب واعترض بأن موضع لام الابتداء في السعة هو المبتدأ والجواب: أن القران حجة على غيره وذكر الزجاج في جوابه التقدير لهما ساحران ا.هـ ١/ ١١٨ وانظر تفسير القرطبي ١١٢١٦

(١٤٥) هو أحد كتب الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى.

وإماما لا يمارىٰ وقول بعض أعداء فيه خلاف ذلك منشؤه الحسد ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره.

ومما يكذب ذلك أن له مسائل فقهية بنىٰ أقواله فيها علىٰ العربية بما إن وقف عليه من تأمله لقضىٰ بتمكنه من هذا العلم بما يبهر العقل ا.هـ صـ٢٨.

١٤- إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري:

أقول ذكر المؤلف عن الفزاري أحد عشر رواية نقل سبعاً منها عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد بن حنبل ويكفي لسقوطها وعدم الاعتداد بها سقوط الكتاب المنقولة منه والمروية عنه.

والفزاري مع ثناء بعض أهل الحديث عليه تكلم فيه بعضهم فهذا ابن سعد يقول في طبقاته: كان كثير الغلط في حديثه ويقول ابن قتيبة في المعارف: إنه كان كثير الغلط في حديثه.

ثم المعروف عن الفزاري عداؤه لأبي حنيفة رضي الله عنه من جهة أن الإمام الأعظم أفتىٰ أخا الفزاري علىٰ مؤازرة إبراهيم القائم في عهد المنصور فقتل في الحرب فأطلق الفزاري لسانه بجهل عظيم علىٰ الإمام الأعظم كما في تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

ومعلوم حكم الجرح الناتج عن عداوة فلا أطيل بذكر الروايات وما في متونها من كلام لا يعقل صدوره من مسلم فضلاً عن إمام ورع تقي كأبي حنيفة رضي الله عنه.

كرواية ابن حبان في المجروحين التي نقلها بسنده إلىٰ إسحاق الفزاري يقول: كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال فيه: فقلت إن النبي عليه الصلاة والسلام قال: كذا وكذا قال هذا حديث خرافة ولا نعلم ماذا روىٰ الفزاري عن النبي ﷺ حتىٰ رد عليه الإمام بهذا الكلام.

ويكفي لسقوط الخبر كونه في كتاب المجروحين لابن حبان وقد أشرت إلىٰ كتاب المجروحين لابن حبان في أول هذا القسم وسيأتي له مزيد كلام عند الكلام علىٰ ابن حبان.

وهاك الكلام علىٰ مسألة الخروج علىٰ الإمام التي هي سبب عداوة إبراهيم الفزاري لأبي حنيفة رضي الله عنه أذكرها هنا في نقاط سريعة لتكون منها علىٰ علم:

أولاً: علمت أن القول بجواز الخروج علىٰ السلطان لا يكون جرحاً في الراوي ترد به روايته كما سبق في ترجمة رقم (١) عبد الله بن إدريس.

ثانياً: هذه المسألة من مسائل الفقه الإسلامي وللفقهاء فيها مواطن اتفاق ومواطن اختلاف فاتفقوا علىٰ وجوب طاعة الإمام العادل وحرمة الخروج عليه للأدلة الواردة في ذلك منها:

قوله تعالىٰ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ ﴾ [النساء: ٥٩] وقال ﷺ «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية» رواه مسلم من حديث أبي هريرة واتفقوا أنه إذا طرأ علىٰ الإمام كفر سواء كان كفر تكذيب وجحود أو كفر عناد ومخالفة أو كفر استخفاف أو استقباح لأمور الدين في هذه الصور ينعزل الإمام وينحل عقد الإمامة فإن أصر علىٰ بقائه إماماً وجب علىٰ المسلمين عزله بشرط القدرة وأن يكون الكفر متفقاً عليه لقوله ﷺ: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» رواه مسلم.

واختلفوا في جور الإمام وسقوط عدالته هل تكون سبباً لعزله وتمنع دوام ولايته أم لا فذهب قوم إلىٰ الأول ومن أقوالهم في ذلك قول الإمام الشافعي رضي الله عنه الإمام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل قاضٍ وأمير.

وقال الأستاذ عبد القاهر البغدادي الشافعي: «ومن زاغ عن ذلك كانت الإمامة عياراً عليه في العدول به من خطئه إلىٰ صواب أو في العدول عنه إلىٰ غيره وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه وقضاته وعماله وسُعاته إن زاغوا عن سننه عدل بهم أو عدل عنهم».

وقال الماوردي «ووجب له عليهم حقان ما لم يتغير حاله والذي يتغير به حاله فيخرجه عن الإمامة شيئان أحدهما جرح في عدالته والثاني نقض في بدنه.

وقال الشهرستاني: «وإن ظهر بعد ذلك جهل أو جور أو ضلال أو كفر انخلع منها أو خلعناه».

وقال الإمام الغزالي رحمه الله: «إن السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته وهو إما معزول أو واجب العزل وهو علىٰ التحقيق ليس بسلطان».

وقال الإيجي رحمه الله: «وللأمة خلع الإمام وعزله بسبب يوجبه».

وقال ابن حزم: «فهو الإمام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فإن زاغ عن شيء منها منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه، خلع ووليَّ غيره.

قال الإمام الجصاص رحمه الله: «في أحكام القرآن تحت قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وكان مذهبه يعني أبا حنيفة رضي الله عنه مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور ولذلك قال الأوزاعي: «احتملنا أبا حنيفة علىٰ كل شيء حتىٰ جاءنا بالسيف يعني قتال الظلمة فلم نحتمله».

واستطرد الجصاص في شرح مذهب أبي حنيفة في هذا الباب إلىٰ أن قال وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة وفي حمله المال إليه وفتياه الناس سراً في وجوب نصرته والقتال معه وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن حسن ا.هـ

قال في فتح الملهم أما الذي أشار إليه الجصاص من قضية زيد بن علي فما ذكره أصحاب التواريخ أن زيد بن علي لما خرج على بني أمية أيده الإمام أبو حنيفة بماله وقد أخرج الموفق بسنده كان زيد بن علي أرسل إلى أبي حنيفة يدعوه إلى نفسه فقال أبو حنيفة لرسوله لو علمت أن الناس لا يخذلونه ويقومون معه قيام صدق لكنت أتبعه وأجاهد معه من خالفه لأنه إمام حق ولكني أخاف أن يخذلوه كما خذلوا أباه لكن أعينه بمالي فيتقوى به على من خالفه وقال لرسوله ابسط عذري عنده وبعث إليه بعشرة آلاف درهم ثم قال الموفق وفي غير هذه الرواية اعتذر إليه بمرض يعتريه في الأيام حتى تخلف عنه وفي رواية أخرى سئل عن الجهاد معه فقال خروجه يضاهي خروج رسول الله ﷺ يوم بدر فقيل له فلم تخلفت عنه قال لأجل ودائع كانت عندي للناس عرضتها على ابن أبي ليلى فما قبلها فخفت أن أقتل مجهلاً للودائع وكان يبكي كل ما ذكر مقتله راجع مناقب الإمام الأعظم للموفق المكي.

وأما قضيته مع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم بن عبدالله فإنهما خرجا على المنصور وذكر المكي في المناقب أن أبا حنيفة كان يحض الناس على إبراهيم ويأمرهم باتباعه وذكر قبل ذلك أنه كان يفضل الغزوة معه على خمسين حجة وذكر الكردري في مناقبه أن الإمام أبا حنيفة منع الحسن بن قحطبة أحد قوّاد المنصور من الخروج إلى إبراهيم بن عبدالله ويقال أن المنصور سمّ أبا حنيفة من أجل هذا حتى توفي رحمه الله.

وكذلك قصة سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنه مع يزيد بن معاوية معروفة وخرجت جماعة من المتقين على الحجاج بن يوسف ا.هـ المراد نقله من تكملة فتح الملهم

وقد أكد ابن حزم أن هذا هو أيضاً مذهب كثير من أهل السنة وأورد دلائل كثيرة تؤيد هذا المذهب منها قول حذيفة: «إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد النبي ﷺ فيصير منافقاً وإني لأسمعها من

أحدكم في المقعد الواحد أربع مرات لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتحاضنّ على الخير أو ليسحتنكم الله بعذاب». أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وإسناده حسن

وقوله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد» أخرجه أحمد وإسناده صحيح وهؤلاء متفقون على أن الدفع لمنكر الإمام وظلمه يكون بالأخف فالأخف حتى إذا لم يمكن دفعه إلا بالسيف جاز السيف حينئذ.

بينما ذهب آخرون إلى عدم جواز الخروج على الإمام ولزوم الصبر وقال بهذا الرأي أكثر رجال الحديث وبقية علماء السنة ولا سيما المتأخرين منهم وقالوا: إنّ هذا كان مذهب الصحابة رضي الله عنهم الذين امتنعوا عن القتال في عهد الفتنة بين علي ومعاوية، ولم ينضموا إلى أحدهما: كعبدالله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد، وكان الامتناع عن السيف هو أيضاً الرأي الذي اختاره عثمان رضي الله عنه وثبت عليه بل نهى غيره عن أن يبدأ بقتال يؤدي إلى سفك دم مسلم من أجل الدفاع عنه.

والذي دعا أصحاب هذا المذهب إلى القول بذلك هو الخوف من حدوث الفتنة وسفك الدماء واضطراب الأحوال والاعتداء على الحقوق واستحالة الأمر إلى فوضى.. وكانت لهم العبرة فيما أعقبت الحروب التي نشبت في عصر الصحابة أو من بعدهم، والثورات التي قامت في عهد بني أمية وما أعقبت من شرور كثيرة عاد على المجتمع منها ضرر بالغ فهم يرون إذاً وجوب الأمر بالمعروف بالدعوة والإرشاد أو حتى إذا لم يمكن - بالاستنكار القلبي - دون سلَّ السيف والقتال.

وهذا المذهب هو الذي أُسيء تأويله، والذي من أجله حمل بعض النقاد على فقهاء أهل السنة ودعاهم إلى النقد أن عبارات بعض المؤلفين

من المتأخرين تذكر مسألة الصبر علىٰ حكم أئمة الجور، وانعقاد بيعة المتغلب كأنها إحدىٰ القواعد الأصلية دون أن تنبه إلىٰ أنها مسألة شاذة أو مسألة ضرورة وذلك إما للرغبة في الإيجاز أو لطول ما مر عليهم من قرون وعهود وهم يرون هذا الحكم الذي لا ينطبق عليه قواعد الشرع باقياً ثابتاً وكأنه لا يستطاع تغييره وكأنه صار مما يقتضيه لا محالة القانون الوجودي.

علىٰ أنه لا ينبغي أن يذكر هذا المذهب دون أن تقرن به المبادئ الأساسية التي يسلم بها هؤلاء الفقهاء أنفسهم ويستمسكون بها في نفس الوقت الذي ينصحون فيه بالصبر فإن تلك المبادئ هي التي تكمل المذهب والتي تبيّن الحدود التي ينتهون إليها في قولهم بهذا الرأي.

فمن تلك المبادئ أنهم إنما قبلوا - علىٰ كره منهم - أن يعترفوا بإمامة المتغلب جرياً علىٰ القاعدة التي يتبعونها وهي أنه ينبغي احتمال الضرر الأقل في سبيل دفع الضرر الأكثر فإذا ظهر حينئذ أن بقاء مثل هذا الإمام هو الضرر الأكبر وأنه أكثر ضرراً من الخروج عليه وسَّل السيف لمحاربته لتنفيذه سياسة بغي وعدوان أو تعطيله لبعض حدود أو أحكام الشريعة أو لتأخر أحوال الأمة الإسلامية في عهده أو نحو ذلك فإنه طبقاً لقاعدتهم هم نفسها يجب حينئذ دفع هذا الضرر الأكبر بالخروج علىٰ هذا الحاكم وقتاله إذ أن الخروج والجهاد إذ ذاك هو الضرر الأخف فالاعتراف ببقاء هذه الولاية مشروط إذن بأن يبقىٰ ضررها هو الضرر الأقل الذي يستطاع تحمله دون خوف علىٰ الدين أو الأمة.

وأن الخروج علىٰ مثل هذا الحاكم المتغلب - وإن لم يعترف به علىٰ أنه قاعدة عامة - لا يعتبر في نظر هؤلاء الفقهاء أنفسهم «بغياً» وإنما هو متروك لاجتهاد صاحبه، والدليل علىٰ ذلك أنهم قد عرَّفوا البغي بأنه الخروج علىٰ الإمام الحق بغير حق إذن فالخروج علىٰ الإمام غير الحق لا يعد بغياً.

ومن أظهر الأمثلة على ذلك في التاريخ الإسلامي خروج الحسين على يزيد بن معاوية، فالحسين لم يكن باغياً وقد ناقش ابن خلدون هذه المسألة في مقدمته وأوضح جوانبها ونبّه إلى أن البغي إنما يكون في حالة الخروج على الإمام العادل وحكم بأن الحسين شهيد مُثاب وهو على حق واجتهاد.

فإذا أدى الخروج على مثل هذا المتغلب إلى خلعه وإزالته، فإن الفقهاء لا يترددون في الاعتراف بمن يخلفه - إما اعترافاً صحيحاً إذا كان مستكملاً للشروط وإما اعتراف ضرورة مثل اعترافهم بسلفه - ولا يعود للأول أي حق إذ إن إقراره كان ضرورة، وهذا يتضمن أنهم يعترفون بالثورة على هذا الحاكم إذا تحقق نجاحها.

وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يزال قائماً فليس معنى الصبر أن يترك للمتغلب الحبل على غاربه ويرضى بأعماله كيفما كانت بل لا بد أن تظل الأمة مهيمنة عليه ولا بد أن يُدعى إلى الخير ويُصد عن الظلم ويُوعظ ويُنهى عن المنكر بكل الطرق الممكنة دون القتال وقد تواردت الأخبار والآثار حاثة على وجوب تذكير الأئمة والولاة وإرشادهم وتنبيههم إلى وجوب اتباع سبيل الحق ويجمع هذه المعاني قول رسول الله ﷺ عندما سُئل: أي الجهاد أفضل؟ فقال ﷺ: «كلمة حق عند سلطان جائر» أخرجه أحمد ، وصحائف التاريخ الإسلامي مليئة بأخبار مواعظ الصالحين والعلماء للولاة والخلفاء وإن عرّضوا أنفسهم للخطر وكان القتل يبدو كأنه ثمن ما يفوهون به من أقوال.

ومما يؤكد هذا أن أبا بكرة دخل على معاوية فقال: «اتق الله يا معاوية واعلم أنك في كل يوم يخرج عنك وفي كل ليلة تأتي عليك لا تزداد من الدنيا إلا بُعداً ومن الآخرة إلا قرباً، وعلى إثرك طالب لا تفوته، وإنا وما نحن فيه زائل، وفي الذي نحن إليه صائرون باقٍ، إن

خيراً فخير وإن شراً فشر». ذكره الغزالي في الإحياء.

وأيضاً أن سليمان بن عبدالملك قدم المدينة وهو يريد مكة فأرسل إلى أبي حازم فدعاه فلما دخل عليه قال له سليمان: يا أبا حازم: ما لنا نكره الموت؟ فقال: لأنكم خرّبتم آخرتكم وعمّرتم دنياكم فكرهتم أن تنتقلوا من العمران إلى الخراب، وما زال يعظه حتى بكى.

وأيضاً أن هشام بن عبدالملك قدم حاجاً إلى مكة فلما دخلها قال: ائتوني برجل من الصحابة فقيل: يا أمير المؤمنين قد تفانوا، فقال: من التابعين فأُتي بطاووس اليماني... ثم دار بينهما حديث فكان مما قاله له طاووس: وأما قولك: لم تسلم عليّ بإمرة المؤمنين فليس كل الناس راضين بإمرتك، فكرهت أن أكذب قال الإمام الغزالي، معقّباً: فهكذا كانوا يدخلون على السلاطين، إذا ألزموا وكانوا يغررون بأرواحهم للانتقام لله من ظلمهم.

ولا خلاف بين أمة الإسلام جميعاً على أنه لا تجوز الطاعة إلا فيما وافق الشرع، وما قال أحد أبداً إن الطاعة تجوز في معصية.

وعلى رأس الأدلة التي يستنبط منها هذا الحكم قوله ﷺ: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يُؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة». متفق عليه

قال القسطلاني: «هذا تقييد لما أطلق من الأمر بالسمع والطاعة ا.هـ فلا يجوز أبداً تحت مبرر عدم جواز الخروج على الإمام الجائر إطلاق القول بلزوم الطاعة فذلك مقيد بما لم يأمر بمعصية فإن أمر بظلم الناس وقمع حرياتهم وسفك دمائهم وهم أصحاب مطالب مشروعة ومظالم فلا سمع للإمام حينئذ ولا طاعة إذ الطاعة في المعروف قال الطبري عند قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: ٥٩] إن الأمر بذلك فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة. وقال البيضاوي في تفسيره: أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل.

وقال الفخر الرازي: إن الأمة مجمعة على أن الأمراء والسلاطين إنما تجب طاعتهم فيما علم بالدليل أنه حق وصواب.

وقال سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول ما وليَّ الخلافة: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم».

وقد أجمعت الأمة على تحريم الظلم وعلى عدم جواز إعانة الظالم ولو والياً وأنه يجوز للمظلوم أن يدفع عن نفسه الظلم ولو بقتال، ونص ابن الهُمام على أنه يجب على غير المظلوم أن يعين هذا المظلوم حتى ينصفه الإمام ويرجع عن جوره.

والحاصل أنه لا بد من فهم مبادئ أساسية في الإسلام في باب الولاية العظمى هي:

١ ـ أن الشرع وضع حدوداً لسلطة الحاكم.

٢ ـ أن الشرع قرر مسئولية الحاكم عن عدوانه وأخطائه فالشرع يضمِّنُ الإمام ما أتلفه بيده من مال أو نفس بغير خطأ في الحكم أو تقصير في تنفيذ الحد والتعزير كآحاد الناس فيقتص منه إن قتل عمداً وتجب الدية عليه أو على عاقلته أو بيت المال في الخطأ وشبه العمد ويضمن ما أتلفه بيده من مال، كما يضمن ما هلك بتقصيره في الحكم وإقامة الحد والتعزير وهذا القدر متفق عليه بين العلماء لأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم وأموالهم معصومة إلا بحقها، وثبت أن النبي ﷺ أقاد من نفسه.

وقال الشافعية بإقامة الحد على الإمام كما يقام على سائر الناس وفرّق الحنفية بين حق الله وحق العباد فألزموا الإمام بحق العباد، فلصاحب الحق استيفاء حقه من الإمام.

ونص الشافعية على أن فسق الإمام يؤثر على ولايته الخاصة فلا يصح له أن يزوج بناته بالولاية الخاصة كغيره من الفسقة وتنتقل الولاية إلى البعيد من العصبة لخروجه بالفسق عن الولاية الخاصة كأفراد الناس فإن لم توجد عصبة زوجهنّ بالولاية العامة ولو أردت الاستطراد لطال

الكلام فافهم.

٣- خوّل الشرع الأمة حق عزل الحاكم فالإمام الجائر إما منعزل أو مستحق للعزل إتفاقاً وأجاز بعض العلماء الخروج عليه بالقوة عند عدم التمكن من عزله إلا بها، ورأىٰ آخرون الصبر للضرورة وتقديم أخف المفسدتين علىٰ أعظمهما مع وجوب نصح الحاكم وعدم السمع له فيما يأمر به من المعصية. فافهم

فماذا علىٰ أبي حنيفة في هذا وما وجه جرحه بهذا ولله في خلقه شئون والله المستعان.

١٥- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

قال رحمه الله في كتابه أحوال الرجال صـ٧٥:

أبو حنيفة لا يقنع بحديثه ولا برأيه

قال ابن عدي ج٧صـ٢٤٧٤:

سمعت بن حماد يقول قال السعدي: لا يقنع بحديثه ولا برأيه يعني أبا حنيفة.

أقول كلام ابن عدي مذكور في كامله ج٧ صـ٢٤٧٤

والسعدي هو إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق السعدي الجوزجاني والجوزجاني هذا لا يقبل جرحه لأهل الكوفة لأنه ناصبي شديد الانحراف والنصب، والنصب هو التدين ببغض سيدنا علي رضي الله عنه.

قال الحافظ في التهذيب قال ابن حبان في الثقات: كان حروري المذهب ولم يكن بداعية وكان صلبا في السنة حافظا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدىٰ طوره.

وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلىٰ مذهب أهل دمشق في الميل علىٰ علي.

وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن علي اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية به فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم قلت: القائل هو الحافظ وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبان حريزي المذهب وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب وكلام ابن عدي يؤيد هذا ا.هـ التهذيب مجلد ١ صـ١٩٩.

فمن هنا يتبين شدة انحراف الجوزجاني الناصبي على أهل الكوفة لكون مذهبهم التشيع لسيدنا علي كرم الله وجهه لذلك استقر قول أهل النقد فيه على أنه لا يقبل قوله في أهل الكوفة.

ومن النصوص المؤيدة لما قلناه قول الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة أبان بن تغلب الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين وقوله فيه أيضاً في ترجمة مصدع المعرقب بعد أن نقل طعن الجوزجاني في مصدع «الجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله».

وقال فيه أيضاً في ترجمة بن ضمرة: «وتعصب الجوزجاني على أصحاب علي معروف».

وقد أكثر الحافظ ابن حجر رحمه الله من الإشارة إلى مغالاة الجوزجاني وشططه في هدي الساري في الفصل التاسع في سياق من طعن فيه من رجال البخاري – فراجعه وكنموذج على هذا ليس إلا – قال الحافظ في هدي الساري في ترجمة المنهال بن عمرو بعد قول الجوزجاني فيه أنه كان سيء المذهب ما نصه: أما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة أن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه وارجع إلى الميزان للذهبي لتقف على نماذج من حط الجوزجاني على أهل الكوفة من ذلك صـ٢٧ في ترجمة أحلج بن عبدالله ترجمة رقم ٢٦٧.

وقد وصف الحافظ الذهبي رحمه الله الجوزجاني بفضاضة العبارة وأنها عادته فقال في الميزان في ترجمة زبيد بن الحارث اليامي ترجمة رقم ٢٧٨٢صـ٣٤٥ مجلد ١: من ثقات التابعين فيه تشيع يسير قال القطان ثبت وقال غير واحد هو ثقة وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فضاضة عبارته كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق ومنصور وزبيد اليامي والأعمش وغيرهم من أقرانهم احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث وتوقفوا عندما أرسلوا ا.هـ

يقول العلامة عبدالفتاح قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ثم الحافظ السخاوي في شرح الألفية في بيان دافع الجوزجاني إلى هذا الحط وسبب تلك العداوة الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيدالله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ممن ضعفه هو قبل التوثيق ا.هـ وراجع الرفع والتكميل للكنوي صـ٣٠٨و٣٠٩و٣١٠.

وما يضر إمامنا أن لا يقنع مثل الجوزجاني برأيه وقد قنع شطر الأمة بل ثلثاها برأيه وحديثه رضي الله عنه وأرضاه.

١٦- الإمام النسائي أحمد بن شعيب:

أبو عبدالرحمن في رسالة له مع مجموعة رسائل قال النسائي رحمه الله: وأبو حنيفة وليس بالقوي في الحديث.

أقول ذكر هذه العبارة النسائي في رسالة تسميه فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم ترجمة رقم ٦٢صـ١٣٠ من طبع مكتبة المنار وصـ٨ من نفس الرسالة من الطبعة الأولى لصاحب المكتبة

السلفية بالمدينة المنورة وذكرها النسائي في كتاب الضعفاء والمتروكين صـ٢٣٣ ترجمة ٦١٤ ولقد ذكر النسائي كذلك في كتاب الضعفاء أصحاب الإمام الأعظم السمتي واللؤلؤي والشيباني وأساء القول في السمتي واللؤلؤي فقال يوسف بن خالد السمتي كذاب والحسن بن زياد اللؤلؤي كذاب خبيث وهذه من فلتات اللسان بالهوىٰ والعصبية والله المستعان.

وقد سئل عن كلام النسائي هذا الحافظ ابن حجر رحمه الله ففي كتاب «الجواهر والدرر» في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر تأليف الحافظ الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ما نصه: وسئل أي الحافظ ابن حجر عما ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه ليس بقوي في الحديث وهو كثير الغلط والخطأ علىٰ قلة روايته هل هو صحيح وهل وافقه علىٰ هذا أحد من أئمة المحدثين أم لا؟

فأجاب النسائي من أئمة الحديث والذي قاله إنما هو حسب ما ظهر له وأداه إليه اجتهاده وليس أحد يؤخذ بجميع قوله وقد وافق النسائي علىٰ مطلق القول جماعة من المحدثين واستوعب الخطيب في ترجمته من تاريخه أقاويلهم وفيها ما يقبل وما يرد وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرىٰ أنه لا يحدث إلا بما حفظه منذ سمعه إلىٰ أن أداه فلهذا قلت الرواية عنه وصارت قليلة بالنسبة لذلك وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية وفي الجملة ترك الخوض في مثل هذا أولىٰ فإن الإمام وأمثاله ممن قفزوا القنطرة فما صار يؤثر في أحدٍ منهم قول أحد بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالىٰ إليها من كونهم متبوعين يُقتدىٰ بهم فليعتمد هذا والله ولي التوفيق انتهىٰ وبهذا ظهر الجواب عمن شارك النسائي في الجرح للإمام وقد حث أبرَّ أصحاب ابن حجر إليه الإمام الحافظ السخاوي في كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ علىٰ الاجتناب عن اقتفاء الجارحين والطاعنين فيه حيث يوصي رحمه الله تعالىٰ قائلا:

ويلتحق بذلك أي في التأويل والتجنب عن ذكره ما وقع بين الأئمة سيما المتخالفين في المناظرات والمباحثات وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ ابن حبان في كتاب السنة له من الكلام في حق بعض الأئمة المقلدين وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في كامله والحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبة في مصنفه والبخاري والنسائي ممن كنت أنزههم عن إيراده مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة فينبغي تجنب اقتفائهم فيه ولذا عزر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب إليه التحدث ببعضه بل منعنا شيخنا – الحافظ ابن حجر – حين سمعنا عليه كتاب ذم الكلام للهروي من الرواية عنه لما فيه من ذلك ا.هـ أقول إذن فليتق الله المؤلف وليعتبر وإلاّ لزم شرعا تعزيره والله المستعان.

و لقد رجع النسائي عما قاله في حق الإمام ولعل ذلك حينما لقي بمصر الطحاوي وجالسه وكان النسائي يسأل الطحاوي عن الأحاديث فقد وقع في زوائد سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني ما نصه: حدثنا أبو جعفر – وهو الطحاوي – قال حدثنا بحر قال حدثنا بن وهب قال حدثنا عمر عن الحكم عن زهير بن محمد عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قضىٰ باليمين مع الشاهد قال أبو جعفر سألني عنه النسائي يعني أحمد بن شعيب ا.هـ والطحاوي أيضا قد تتلمذ علىٰ النسائي وأخذ عنه ومما يؤكد رجوع النسائي عما قاله في حق الإمام الأعظم كون النسائي رحمه الله أخرج في سننه الكبرىٰ في أبواب التعزيرات والشهود باب من وقع علىٰ بهيمة حديث الإمام أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن عبدالله بن عباس قال: (ليس علىٰ من أتىٰ بهيمة حد) ثم قال النسائي هذا غير صحيح وعاصم بن عمر ضعيف الحديث فأعل الحديث بعاصم شيخ أبي حنيفة ولو كان أبو حنيفة كما قاله النسائي في الضعفاء والمتروكين لأعلَّ الحديث أولاً بأبي حنيفة ولكنه لم يفعل بل

اكتفى بإعلاله بعاصم فالظاهر أنه رجع عما قاله في حق الإمام أبي حنيفة في كتاب الضعفاء وكم يقع مثل هذا الرجوع من النقاد إذ يتجلى لهم غير ما حكموا به من قبل ثم إن النسائي ظن أن عاصماً شيخ أبي حنيفة هو عاصم بن عمر المدني وهو ضعيف والواقع أنه عاصم بن بهدله أبي النجود كما جاء مصرحاً به في كتاب الآثار للإمام أبي حنيفة رواية الإمام محمد عنه صـ٣١١ باب درأ الحدود وكذا قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤١٥:١٠ وتصحف في المطبوع من التهذيب أبي النجود إلى «أبي ذر» فليصحح ولم يذكر المزي في تهذيب الكمال عاصم بن عمر من شيوخ أبي حنيفة بل ذكر عاصم بن بهدله أبي النجود وكتب أمامه «س» إشارة إلى أن حديث أبي حنيفة عنه في كتاب النسائي وليس لأبي حنيفة في كتاب النسائي إلا هذا الحديث فظهر أن المزي أيضاً لم يتابع النسائي في قوله أن عاصماً روى هذا الحديث هو عاصم بن عمر.

وعاصم بن بهدله هو المقرئ المصري المعروف حديثه في الكتب الستة وقد قال فيه النسائي: لا بأس به ووثقه طائفة وإن تكلم بعضهم في حفظه فالحديث جيد إن شاء الله.

انظر كتاب مكانة الإمام ابي حنيفة في الحديث ١٢٦-١٢٧-١٢٨ وكتاب الإمام ابن ماجه وكتابه السنن ١٤٨-١٤٩-١٥٠ والله أعلم.

١٧- الإمام أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب:

أقول رحم الله الخطيب لقد أطنب جداً في مناقب أبي حنيفة رضي الله عنه ثم أساء جداً بذكر مثالب في أبي حنيفة بأسانيد ومتون لا تخلو من طعن ونكارة حتى قيل في هذه المثالب أن الخطيب أتى بقاذورات لا تغسلها مياه البحار سامحه الله وقد ذكرت في المقدمة ما يتعلق به فلا تكن من الغافلين وسيأتي له مزيد عند الكلام على الأبار فتأمله بعين الإنصاف.

١٨- أحمد بن علي الأبار:

أقول أورد المؤلف ما ساقه الخطيب عن شيخه محمد بن أحمد بن رزق الذي اختلف إليه الخطيب ولازمه بعد أن عمي وهرم ولا يخفى ما في الإكثار عن مثله والأبار له تعصب شديد على أبي حنيفة.

وقد أملى الأبار سنة ٢٨٨هـ وهو متوفي سنة ٢٩٠هـ ذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة أيوب السختياني وجرير بن حازم وذكر جماعة كثيرة ممن رد على أبي حنيفة.

وأقول إن كان بن الأبار يقصد بذلك قرع الحجة بالحجة فأهل العلم في سعة من ذلك في كل زمان ومكان لأن دين الله ليس بوقف على أحد من المجتهدين وما من أحد من الفقهاء إلا وفي كلامه ما يؤخذ وما يرد والذي لا يرد قوله هو رسول الله ﷺ.

ورد العلماء بعضهم على بعض لا ينقص الراد ولا المردود عليه ولا يحط قدر أحد منهم أبداً.

وأما إن كان يريد الأبار بذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة أنهم نالوا من أبي حنيفة ببهت أو شتموه بسوء أو طعنوه بعصبية وحسد كما يظهر مما ساقه الخطيب في تاريخه بأسانيد فيها الأبار نفسه فمعظمه لا يصح سنده ولا يثبت نقله وبعضه راجع إلى كلام الأقران بعضهم في بعض وبعضه راجع إلى الحسد والعصبية والعداوة ومثله لا يقبل كما هو مقرر عند العلماء.

ويا ليت الخطيب سلك مسلك الحافظ ابن عبد البر قال ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» ٢:١٤٩: الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس والإرجاء.

وكان مما يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب هلك فيه فريقان: محب أفرط

ومبغض أفرط وقد جاء في الحديث (أنه يهلك فيه رجلان: محب مُطْرٍ ومبغض مُفْتَرٍ) وهذه صفة أهل النباهة و من بلغ في الدين والفضل الغاية والله أعلم ا.هـ قال الكوثري رحمه الله بعد نقله كلام ابن عبد البر السابق ما نصه:

وغالب الأقيسة يعلو على مدارك أهل الحديث والإرجاء المنسوب إليه سيأتي تحقيقه وأين كلام ابن عبد البر هذا من صنيع الخطيب؟

ولو كان الخطيب يتوخى أن يذكر المحفوظ حقيقة في هذا الصدد لسرد ما ذكره صاحب العقيلي وروايته أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي الحافظ المعروف بابن الدخيل المصري المتوفى سنة ٣٨٨ في كتابه الذي ألفه في مناقب أبي حنيفة رداً على العقيلي في تهجمه عليه[١٤٦] كما سرد ابن عبد البر في «الانتقاء» بروايته عن شيخه الحكم بن المنذر عن ابن الدخيل وساق أقوال أهل العلم في مناقبه بأسانيده.

وإنما حمل ابن الدخيل على تأليف ذلك الكاتب وتسميعه لمن يتردد إليه في العلم تورعه عن حمل تبعة ما كتبه العقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب «الضعفاء» له الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي.

وابن الدخيل ليس بظنين فيما أخرجه في مناقب أبي حنيفة ولا هو من أهل مذهبه حتى يظن به أنه تحيز له وقد ذكر في كتابه المذكور في جملة من أثنى على أبي حنيفة: أبا جعفر محمداً الباقر عليه السلام وحمَّاد بن أبي

---

(١٤٦) ابن الدخيل المصري هو تلميذ العقيلي المتوفي سنة ٣٢٢ والمترجم في تذكرة الحفاظ للذهبي والعقيلي هذا هو أبو جعفر محمد بن عمرو – صاحب كتاب الضعفاء الكبير يوجد منه نسخة واحدة في المكتبة الظاهرية بدمشق يرحل إليه لولا خبث لسانه وقد رد عليه تلميذه ابن الدخيل في كتابه الذي ألفه في مناقب أبي حنيفة وهذا الرد وإن كان لم يطبع إلاَّ أنه دخل كله تقريبا في الانتقاء لابن عبدالبر ا.هـ كوثري.

سليمان ومسعر بن كدام وأيوب السختياني والأعمش وشعبة والثوري وابن عيينة والمغيرة بن مقسم والحسن بن صالح بن حي وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن زيد وشريكاً القاضي وابن شبرمة ويحيىٰ بن سعيد القطان وعبدالله بن المبارك والقاسم بن معن وحجر بن عبدالجبار وزهير بن معاوية وابن جريج وعبدالرزاق والشافعي ووكيعا وخالدا الواسطي والفضل بن موسىٰ السيناني وعيسىٰ بن يونس وعبد الحميد الحماني ومعمر بن راشد والنضر بن محمد ويونس بن أبي إسحاق وإسرائيل بن يونس وزفر بن الهذيل وعثمان البتي وجرير بن عبدالحميد وأبا مقاتل حفص بن سالم وأبا يوسف القاضي وسلم بن سالم البلخي ويحيىٰ بن آدم ويزيد بن هارون وابن أبي رزمة وسعيد بن سالم القداح وشداد بن حكيم وخارجة بن مصعب وخلف بن أيوب وأبا عبد الرحمن المقرئ ومحمد بن السائب والحسن بن عمارة وأبا نعيم الفضل بن دكين والحكم بن هشام ويزيد بن زريع وعبدالله بن داود الخريبي ومحمد بن فضيل وزكريا بن أبي زائدة وابنه يحيىٰ وزائدة بن قدامة ويحيىٰ بن معين ومالك بن مغول وأبا بكر بن عياش وأبا خالد الأحمر وقيس بن الربيع وأبا عاصم النبيل وعبيدالله بن موسىٰ ومحمد بن جابر والأصمعي وشقيقا البلخي وعلي بن عاصم ويحيىٰ بن نصير.

كل هؤلاء أثنوا عليه ومدحوه بألفاظ مختلفة قال ابن عبدالبر بعد أن ساق غالب ألفاظهم في الثناء علىٰ أبي حنيفة في «الانتقاء» بروايته عن شيخه الحكم بن المنذر القرطبي عن ابن الدخيل المكي: ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي - وهو ابن الدخيل راوية العقيلي - في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره حدثنا به الحكم بن المنذر عنه ا.هـ

وليس ابن عبد البر ولا الحكم بن المنذر ولا ابن الدخيل الصيدلاني ممن يرمون برواية غير المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة من الوسائل وأحوالهم في الأمانة والحفظ معروفة وليسوا من أهل مذهبه حتى يتوهم فيهم الانحياز له وابن الدخيل الصيدلاني هذا من مشايخ العتيقي شيخ الخطيب.

وموضع العبرة في صنيع ابن عبد البر المالكي وفي عمل الخطيب الشافعي: أن الأول استقصى في «الانتقاء» ذكر ما ساقه ابن الدخيل الثقة الأمين في مناقب أبي حنيفة والثاني استوفى ما سرده الأبار المتهم الظنين في مثالبه ومن ذلك يعلم فرق ما بينهما في الدين والأمانة ذاك أندلسي يسوق الأنباء من أصفى المصادر وهذا شرقي يأتي بالطامات من أعكر نبع يقصده كل مغامر!

وقد قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي في «عقود الجمان» اعلم – رحمني الله تعالى وإياك – أن ما رواه الخطيب من القدح في الإمام أبي حنيفة غالب أسانيده لا يخلو من متكلم فيه مجهول ولا يجوز لمن يؤمن بالله تعالى واليوم الآخر أن يثلم عرض أحد من المسلمين بمثل ذلك فكيف بإمام من أئمة المسلمين؟

وعلى تقدير صحة ذلك عن قائله فإن كان من غير أقران الإمام أبي حنيفة فهو لم يره ولم يشاهد أحواله بل قلد ما رآه على الأوراق التي دونها أعداؤه فهذا لا يلتفت إلى قوله البتة وإن كان من أقران الإمام أبي حنيفة المنافسين له فلا يلتفت إلى قوله أيضاً.

وقد جهد كثير منهم على أن يحط من مرتبة الإمام أبي حنيفة ويصرف قلوب أهل عصره عن محبته فما قدر على ذلك ولا نفذ كلامه فيه حتى قال بعضهم: فعلمنا أنه أمر سماوي لا حيلة لأحد فيه ومن يرفعه الله تعالى لا يقدر الخلق على خفضه.

قال الذهبي في «الميزان» وتابعه ابن حجر في «اللسان»: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب ا.هـ

١٩- أحمد بن محمد بن حنبل:

أقول الإمام أحمد رأس أهل السنة والجماعة وهو من أعرف الناس بقدر العلماء ومراتب الأئمة والثابت الصحيح عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه كان يترحم على أبي حنيفة ويثني عليه خيراً حينما كان أصحاب عمرو بن عبيد يضربونه في المحنة المعلومة كما نص عليه وأسنده الخطيب نفسه في تاريخ بغداد ج١٣صـ٣٢٧ ونصه: قال النخعي حدثنا إبراهيم بن مخلد البلخي حدثنا محمد بن سهل بن أبي منصور المروزي حدثني محمد بن النضر قال سمعت إسماعيل بن سالم البغدادي يقول ضرب أبو حنيفة على الدخول في القضاء فلم يقبل القضاء قال وكان أحمد بن حنبل إذا ذكر ذلك بكى وترحم على أبي حنيفة وذلك بعد أن ضرب أحمد ا.هـ

ومعلوم أن الإمام أحمد أول ما تفقه تفقه على أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة الأول وكتب عنه ثلاثة قماطر من العلم كما في أوائل سيرة ابن سيد الناس وتاريخ الخطيب وكان الإمام أحمد رحمه الله يستخرج الأجوبة الدقيقة من كتب محمد بن الحسن كما روى عنه إبراهيم الحربي على ما في تاريخ الخطيب وقال الإمام أحمد رحمه الله في حق أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنه من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد ولقد ضرب بالسياط ليلي للمنصور فلم يفعل فرحمة الله عليه ورضوانه كذا في الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي رحمه الله ولا أريد الإطالة بتتبع كلام الإمام أحمد وثنائه على أبي حنيفة ففي الإشارة غنية وكفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وقد أورد المؤلف مجموعة من الروايات الطاعنة في أبي حنيفة بنقول عن كتاب السنة لعبد الله بن أحمد وهذه لا تحتاج إلىٰ رد لسقوط الكتاب من أصله وبعضها منقولة عن الخطيب وحاله معلوم لديك مما تقدم ذكره وبعضها عن ابن أبي حاتم والعقيلي وابن عدي وأسانيدها لا تسلم من طعن ولا تخلو من كلام وألفاظها لا تخلو من نكارة منها علىٰ سبيل المثال ما نقله المؤلف من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد قال حدثني مهنأ بن يحيىٰ الشامي سمعت أحمد بن حنبل يقول ما قول أبي حنيفة عندي والبعر إلا سواء.

فبغض النظر عن السند التالف لسقوط الكتاب أصلاً وعدم صحة نسبته لعبد الله بن أحمد ولوجود المهنأ بن يحيىٰ الذي جرحه الأزدي بقوله منكر الحديث وتابعه الخطيب، المتن نفسه فيه نكارة وحاشا الإمام أحمد أن يتفوه بمثل هذا الكلام الذي يأبىٰ أدب كثير من السوقة أن يتفوه به فضلاً عن إمام كأحمد رحمه الله.

ثم إن هذا اللفظ خطير لأن المصدر المضاف من ألفاظ العموم عند الفقهاء فيكون لذلك اللفظ خطورة بالغة لأن أبا حنيفة يعتقد في الله عز وجل ما يكون خلافه كفراً أو بدعة شنيعة عند من ألقىٰ السمع وهو شهيد.

ومسائله في الفقه غالبها إجماعية بين الأئمة المتبوعين سبقهم أبو حنيفة في تدوينها والقسم الجاري فيه النزاع منها قليل فيكون امتهان قوله في المسائل الاعتقادية والمسائل الفقهية التي ما نازعه فيه أحد من أئمة المسلمين محض كفر لا يصدر ممن له دين.

فهل يتصور عاقل بعد هذا أن يصدر مثل هذا السفه من إمام كأحمد رضي الله عنه وفي هذا القدر كفاية حتىٰ لا أطيل برد بقية الروايات لظهور بطلانها وقد استوفىٰ الرد عليها العلامة الكوثري رحمه الله في تأنيب الخطيب صـ٢٧٥:٢٨٢

٢٠- أحمد بن محمد بن عيسى البرتي:

أقول البرتي مترجم في سير أعلام النبلاء للذهبي ج١٣ صـ٤٠٧ صـ٤١٠ وحلاه بقوله: القاضي العلامة الثقة أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى بن الأزهر البرتي البغدادي الحنفي العابد ا.هـ

فهذا الرجل القاضي العلامة كما حلاّه الذهبي هو من أئمة الحنفية تفقه بأبي سليمان الجوزجاني الفقيه صاحب محمد بن الحسن الشيباني كما في سير أعلام النبلاء للذهبي.

وكان من خيار المسلمين ديناً عفيفاً على مذهب أهل العراق روى تآليف محمد بن الحسن الشيباني عن الجوزجاني وحدث بحديث كثير وهذا ظاهر جدا لمن طالع سير أعلام النبلاء أيعقل أن يتكلم هذا المتشرب لفقه أبي حنيفة القاضي بين الناس بموجبه الراوي لكتبه أن يطعن في إمامه الذي يقلده ويحكم بين الناس بآرائه ويفتي بقوله ويسند كتبه ويلقنها للطلبة عنده.

ولكن المؤلف يورد بسند فيه أبو القاسم البغوي الذي قال فيه ابن عدي الناس أهل العلم والمشايخ مجمعون على ضعفه كما في حاشية تاريخ بغداد عن القاضي أحمد بن محمد بن عيسى البرتي طعنه في أبي حنيفة ووصفه بالمشئوم ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ فالإمام الأعظم من أهل الله الذين سعدت بهم الدنيا وسعدت بهم البشرية.

وهذا كذب على القاضي البرتي الحنفي فيا سبحان الله وانظر ما تصنع العداوة أنها توقع صاحبها في الكذب المفضوح.

٢١- أسد بن موسى:

أقول أسد بن موسى صدوق يغرب وفيه نصب من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة وله ثمانون من رجال البخاري تعليقا وأبي داود والنسائي وانظر التهذيب والتقريب كلاهما للحافظ ابن حجر وقد نقل

المؤلف هنا ما رواه الخطيب بسنده إلىٰ أسد بن موسىٰ أنه قال: استتيب أبو حنيفة مرتين وقد أطال الخطيب في ذكر الروايات الدالة علىٰ استتابة أبي حنيفة وبعض الروايات مطلقة لا تبين مما استتيب وبعضها مفسرة أنه استتيب من الكفر أو الزندقة وأسانيد تلك الروايات لا تسلم من مغامز ومطاعن فصلها العلامة الكوثري رحمه الله وقد ذكر الحنفية أنفسهم قصة الاستتابة فخذ بيانها من كتب الحنفية لتعرف حقيقة الأمر.

حدَّث بن أبي العوام الحافظ عن الحسن بن حماد سجاده قال حدثنا أبو قطن عمرو بن الهيثم البصري قال: أردت الخروج إلىٰ الكوفة فقلت لشعبة من تكاتب بالكوفة؟ قال أبا حنيفة وسفيان الثوري فقلت اكتب لي إليهما فكتب وصرت إلىٰ الكوفة وسألت عن أسن الرجلين فقيل أبو حنيفة فدفعت إليه الكتاب فقال كيف أخي أبو بسطام؟ فقلت بخير فلما قرأ الكتاب قال ما عندنا فلك مبذول وما عند غيرنا فاستعن بنا نعينك.

ومضيت إلىٰ الثوري فدفعت إليه كتابه فقال لي مثل ما قال أبو حنيفة فقلت له شيء يروىٰ عنك تقول إن أبا حنيفة استتيب من الكفر مرتين أهو الكفر الذي هو ضد الإيمان؟ فقال ما سألني عن هذه المسألة أحد غيرك منذ تكلمت بها وطأطأ رأسه ثم قال لا ولكن دخل واصل الشاري إلىٰ الكوفة فجاء إليه جماعة فقالوا له إن ها هنا رجلاً لا يكفر أهل المعاصي يعنون أبا حنيفة فبعث يحضره وقال يا شيخ إنك لا تكفر أهل المعاصي قال هو مذهبي قال إن هذا كفر فإن تبت قبلناك وإن أبيت قتلناك قال مم أتوب قال من هذا قال أنا تائب من الكفر.

ثم خرج فجاءت جماعة من أصحاب المنصور فأخرجت واصلاً عن الكوفة فلما كان بعد مدة وجد من المنصور خلوة فدخلها فجاءت تلك الجماعة فقالت إن الرجل الذي تاب قد راجع قوله فبعث فأحضره فقال يا شيخ بلغني أنك راجعت ما كنت تقول فقال وما هو فقال إنك لا

تكفر أهل المعاصي فقال هو مذهبي قال فإن هذا عندنا كفر فإن تبت منه قبلناك وإن أبيت قتلناك قال والشراة لا يقتلون حتى يستتاب ثلاث مرات قال مم أتوب قال من الكفر قال فإني تائب من الكفر فهذا هو الكفر الذي استتيب منه ا.هـ

وفي هذا الخبر الصحيح الذي رواه الثقات الأثبات القول الفصل في قضية استتابة الإمام الأعظم والله سبحانه حسيب من يحاول تشويه سمعة الإمام الأعظم فقيه الملة بأخلوقات وأكاذيب وأسانيد مطعونة نسأل الله تعالى السلامة.

٢٢- أيوب السختياني:

قال عبدالله بن أحمد رحمه الله ج١ صـ١٨٨ من السنة:

١- حدثني محمد بن عبدالله المخرمي حدثنا سعيد بن عامر قال: سمعت سلام بن أبي مطيع يقول كنت مع أيوب السختياني في المسجد الحرام فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه فلما رآه أيوب قال لأصحابه: قوموا بنا لا يعدنا بجربه قوموا لا يعدنا بجربه.

قال محمد بن عبدالله بن أحمد في السنة ج١ صـ:٢٠٥

٢- حدثنا إبراهيم حدثنا سعيد بن عامر بن سلام بن أبي مطيع قال: كنا في حلقة أيوب بمكة فبصر بأبي حنيفة فقال قوموا لا يعدنا بجربه.

قال الفسوي رحمه الله في المعرفة والتاريخ ج٢ صـ:٧٩١

٣- حدثني محمد بن عبدالله حدثنا سعيد بن عامر عن سلام عن أبي مطيع قال: كنت مع أيوب في المسجد الحرام قال فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه قال فلما رآه أقبل نحوه قال لأصحابه قوموا لا يعدنا بالجربه.

قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ج٢ صـ:٧٨٥

٤- حدثنا أبو بكر بن خلاد قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي قال سمعت حماد بن زيد يقول سمعت أيوب يقول: وذكر أبا حنيفة فقال

يريد أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

قال الخطيب رحمه الله ج١٣ صـ:٤١٧

٥- أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحبري وأبو القاسم عبدالرحمن بن محمد السراج وأبو سعيد محمد بن موسى الصيرمي قالوا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني حدثنا سعيد بن عامر حدثنا سلام بن أبي مطيع قال كان أيوب قاعداً في المسجد الحرام فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه فلما رآه أيوب قد أقبل نحوه قال لأصحابه قوموا لا يعدنا بجربه قوموا فقاموا فتفرقوا.

مدار الخبر الأول والثاني والثالث والخامس على سعيد بن عامر وسلام بن أبي مطيع قال العلامة الكوثري رحمه الله في سعيد بن عامر وفي حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم ا.هـ

أقول: وعبارة ابن أبي حاتم كما في ترجمة سعيد بن عامر من تهذيب التهذيب لابن حجر مجلد٣ صـ٣٤١ كما يلي: وقال أبو حاتم كان رجلاً صالحا وكان في حديثه بعض الغلط وهو صدوق ا.هـ

وسلام بن أبي مطيع قال فيه ابن حبان كان سيء الأخذ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال الحاكم منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ نقل هذا عن ابن حبان والحاكم والحافظ في التهذيب مجلد٣صـ٥٧٥.

وهذا الإسناد لا يقوى لمعارضة ما صح عن أيوب رحمه الله من الثناء على أبي حنيفة.

فقد أخرج ابن عبد البر رحمه الله في الانتقاء عن أبي يعقوب قال: حدثنا أبو حفص عمر بن شجاع الحلواني قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدثنا عارم قال: سمعت حماد بن زيد يقول: أردت الحج فأتيت أيوب أودعه فقال: بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج فإذا لقيته فاقرئه مني السلام ا.هـ صـ١٩٥

وأيوب السختياني البصري لقي أبا حنيفة وأخذ عنه مع أنه أكبر منه كما في عقود الجمان صـ١٠١ وروىٰ أبو حنيفة رضي الله عنه عن أيوب جاء في تنسيق النظام في مسند الإمام للشيخ محمد بن حسن السنبهلي في ذكر عداد مشايخ أبي حنيفة بلا واسطة أيوب السختياني البصري راجع أبو حنيفة إمام الأئمة للعلامة وهبي غاوجي صـ٥٨و٥٩.

وأيوب السختياني ثقة حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة قال فيه شعبة: ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء خرج له الأئمة الستة.

وثناء أيوب علىٰ إمامنا مذكور كذلك في تاريخ الخطيب نفسه ففي المجلد ١٣ صـ٣٤١ عن حماد بن زيد قال: أردت الحج فأتيت أيوب أودعه فقال: بلغني أن الرجل الصالح فقيه أهل الكوفة يعني أبا حنيفة يحج العام فإذا لقيته فاقرئه مني السلام.

ولكن المؤلف لم ينقل هذا عن الخطيب فما أدري ما الذي منعه الجهل أم التعصب والهوىٰ.

وأخرج ابن عبد البر عن حماد بن زيد قوله: والله إني لأحب أبا حنيفة لحبه لأيوب وروىٰ حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة انظر الانتقاء صـ٢٠١، فأين ما سوَّد به مقبل صحيفته من هذا الثناء العطر من أيوب لأبي حنيفة والاحترام الكبير وهذا الحب الجليل من أبي حنيفة لأيوب رضي الله عنهما.

أما الخبر الرابع فإنه في الدفاع عن أبي حنيفة لا للطعن فيه كما فهم المؤلف فهذا أيوب رضي الله عنه ذكر أبا حنيفة عنده أي بسوء فقال: راداً علىٰ الطاعنين في الإمام الأعظم بقوله: يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره.

وها نحن نقول للمؤلف أردت بمؤلفك إطفاء نور الله ويأبىٰ الله إلا أن يتم نوره.

٢٣- بشر بن المفضل:

ونقل عن الفسوي في المعرفة والتاريخ حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا معاذ بن معاذ عن بشر بن المفضل قال: سمعت أبا حنيفة – أي وقد سئل عن امرأة من الحي لها غلام فجامعها دون الفرج فضاع الماء في فرجها فحملت ما حيلته قال لها عمة قالوا نعم قال فلتهبه لعمتها ثم تزوجها منه فإذا ألم عن مجالته كذا بالأصل ولعل صوابه فلم أعد إلى مجالسته.

وأقول: ماذا على أبي حنيفة رضي الله عنه أن تركه بشر بن المفضل لمسألة فقهية أفتى فيها أبو حنيفة فتوى موافقة لأصول الشريعة الغراء ولم يفقه بشر بن المفضل تلك الإجابة.

فالمرأة لا يحل لها الزواج من عبدها فعلمهم الإمام الأعظم المخرج للتوصل للزواج وهبته لعمتها فخرج عن ملكها فتزوجت به ولا تمنع الحرة من الزواج من العبد والحبل من الزنا لا يمنع صحة العقد وإن كان العاقد هو الزاني لم يمتنع من جماع المعقودة الحامل منه فما هي مشكلة الإمام الأعظم أهي تعليمه للسائل طريقة التخلص من المأزق بما يوافق الشريعة بدون إبطال حق وإحقاق باطل وقد ندبنا الكتاب والسنة إلى تخليص الناس من المأزق بما يوافق الشريعة الغراء.

٢٤- الحارث بن عمير أبو البصري نزيل مكة والد حمزة الراوي عنه هنا:

ونقل عن الفسوي حدثنا أبو بكر الحميدي حدثنا حمزة بن الحارث مولى عمر بن الخطاب عن أبيه قال: سمعت رجلاً يسأل أبا حنيفة في المسجد الحرام عن رجل قال أشهد أن الكعبة حق ولكن لا أدري هي هذه أم لا؟ فقال مؤمن حقاً وسأله عن رجل قال أشهد أن محمد بن عبدالله نبي ولكن لا أدري هو الذي قبره في المدينة أم لا؟ قال مؤمن حقا.

قال أبو بكر والحميدي ومن قال هذا فقد كفر.

أقول تقدم بيان حال الحميدي وعداوته لأبي حنيفة وتعصبه عليه ومن كان هذا حاله لا تقبل شهادته قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في الأم برد شهادة أهل العصبية وصرح أن الناس كلهم عباد الله تعالىٰ لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالمحبة أطوعهم له وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من إمام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعامتهم وخاصتهم.

وقد جمع الله تعالىٰ الناس بالإسلام ونسبهم إليه وهو أشرف أنسابهم فمن أحب امرءا فَلْيُحِبَّ عليه إلىٰ أن قال رحمه الله بعد أن ذكر الطعن في النسب والعصبية والبغضة علىٰ النسب إن بغض المرء لرجل لأنه من بني فلان فهذه العصبية المحضة التي ترد بها الشهادة ا.هـ

قال العلامة الكوثري بعد نقله كلام الشافعي أعلاه ما نصه:

ورد شهادة المرء إسقاط له من عداد الأحياء ومن جمع كلمات الحميدي في أبي حنيفة في صعيد واحد ينكشف له الغطاء عن نوع عصبيته نسأل الله الستر وليكن هذا علىٰ ذكر منك كلما تكرر ذكر الحميدي في الكتاب أي في أسانيد المثالب التي ساقها الخطيب في أبي حنيفة – ومن يبغض أبا حنيفة مع ما شهر عنه من التناهي في العبادة ونشر الفقه في الدين ونفع العامة والخاصة بحيث لا يستطيع المنصف أن يُلزَّ معه في قرن أحداً من أئمة الفقه في تلك الخصال يكون أمره أخطر من رد الشهادة والله حسيب المتعصبين ا.هـ

والحارث بن عمير مختلف فيه والجرح مقدم قال الذهبي في ميزان الإعتدال: وما أراه إلا بين الضعف فإن ابن حبان قال في الضعفاء روىٰ عن الأثبات الأشياء الموضوعات وقال الحاكم روىٰ عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة ا.هـ وفي تهذيب التهذيب لابن حجر قال أزدي ضعيف منكر الحديث ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه قال

الحارث بن عمير كذاب.

وهكذا تكون الأسانيد الصحاح عند مسند الدنيا ، ومحدث الديار!!!

ثم كيف يتصور أن ينطق أبو حنيفة بمثل ذلك الكفر الصراح وأين في المسجد الحرام بدون أن يروىٰ ذلك عنه إلا راو واحد هو الحارث بن عمير وأين الناس في الحرم عن أبي حنيفة وهو يتفوه بمثل ذلك الكلام وكيف أفلت أبو حنيفة من علماء عصره وهو ينطق في المسجد الحرام بمثل ذلك الكفر الشنيع هذا هو الكذب المكشوف وحاشا أن يصدر مثل هذا الكلام من أبي حنيفة الذي قال كما روىٰ ابن أبي العوام بسنده إلىٰ الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لو أن رجلاً صلىٰ يريد بصلاته إلىٰ غير الكعبة فوافق الكعبة علىٰ الخطأ منه أنه بذلك كافر وما رأيت أحداً منهمٍ ينكر ذلك ا.هـ

ولئن سلمنا جدلاً صحة رواية الحميدي المذكورة ولا تصح فمحملها أن الإمام قد يكون نطق بما يفيد أن الإيمان الإجمالي كاف في الابتداء ثم يتعلم المؤمن وجوبا عينيا الإيمان التفصيلي شيئا فشيئا فأباح الراوي لنفسه تغيير الرواية إلىٰ ما شاء تشنيعا علىٰ الإمام متسترا بالرواية بالمعنىٰ قال ابن حزم في الفصل فإن قال قائل فما تقولون فيمن قال أنا أشهد أن محمداً رسول الله ولا أدري أهو قرشي أم تميمي أم فارسي ولا هل كان بالحجاز أم بخراسان ولا أدري أحي هو أم ميت ولا أدري لعله هذا الرجل الحاضر أم غيره؟ قيل له إن كان جاهلاً لا علم عنده بشيء من الأخبار والسير لم يضره ذلك شيئا ووجب تعليمه فإذا علم وصح عنده الحق فإن عاند فهو كافر حلال دمه وماله محكوم عليه بحكم المرتد وقد علمنا أن كثيرا ممن يتعاطىٰ الفتيا في دين الله عز وجل نعم وكثيراً من الصالحين لا يدري كم لموت النبي ﷺ ولا أين كان ولا في أي بلد كان ويكفيه من كل ذلك إقراره بقلبه ولسانه أن رجلاً اسمه محمد أرسله الله

تعالیٰ إلینا بهذا الدین ا.هـ.

وقد تفنن خصوم الإمام الأعظم في إيراد هذه القصة وتنويعها يعرف ذلك من طالع تاريخ الخطيب ومن عجيب ما رووه في هذا الباب ما أخرجه الخطيب عن محمد بن الحسين بن الفضل القطان أخبرنا عبدالله بن جعفر بن درستويه حدثنا يعقوب بن سفيان حدثني علي بن عثمان بن نفيل حدثنا أبو مسهر حدثنا يحيىٰ بن حمزة وسعيد يسمع أن أبا حنيفة قال لو أن رجلا عبد هذه النعل يتقرب بها إلىٰ الله لم أر بذلك بأسا فقال سعيد هذا الكفر صراحا.

قال الكوثري رحمه الله بعد إيراد هذه الحكاية أقول: الآن نحن أمام خصوم ضاع صوابهم في اصطناع ما يفترون به علىٰ أبي حنيفة هل رأىٰ أحد في العالم شخصا يعبد النعل حتىٰ يسأل عنه أبو حنيفة فيستصوبه؟ وهل كان أبو حنيفة داعيا إلىٰ عبادة النعل؟ وقد اتخذه شطر الأمة المحمدية إماما لأنفسهم في الدين علىٰ تعاقب الدهور فيا مجانين التعصب زِنُوٓاْ قولكم قبل أن تدونوه لتجعلوه نكاية في أبي حنيفة وأصحابه وإنما تسجلون مثل ذلك الهذيان ميزانا يعرف به مبلغ سقوطكم في العقل والدين أمام الأمم وأمام أصحاب المذاهب وهذا ظاهر جدا بحيث يغني عن الكلام في السند ومع ذلك نتبرع ونقول عبدالله بن جعفر هو ابن درستويه كان يحدث عمن لم يدركه لأجل دريهمات يأخذها فادفع إليه درهما يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب وروايته عن الدوري ويعقوب خاصة منكرة وقول البرقاني واللالكائي فيه معروف وتضعف كواهل الخطيب وأذنابه عن حمل أثقال التُهم التي رُكبت علىٰ أكتاف هذا الإخباري الهاذي وقد أكثر الخطيب عن عبدالله بن جعفر هذا جد الإكثار ا.هـ المراد نقله من كلام الكوثري رحمه الله.

وأقول هذا الكلام لا يصدر من عاقل وكفىٰ بذلك ردا.

وحسبنا الله في المتقولين وقاتل الله المتعصبين ونعوذ بالله من الهوىٰ.

٢٥- الحسن بن صالح بن حي الهمذاني:

أقول أورد المؤلف طعن الحسن بن صالح في أبي حنيفة نقلاً عن كتاب السنة المنسوب كذباً وزوراً لعبد الله بن أحمد وقد عرفت حال الكتاب وسقوطه.

ثم نقل عن الخطيب بسند فيه مثل ابن الأزرق وقد سبق الكلام عليه.

وإني لأعجب من مثل هذه الطعون بهذه الأسانيد وحبال الكذب قصيرة.

فالحسن بن صالح بن حي الهمذاني من أحسن الناس ثناءً على أبي حنيفة رضي الله عنه بل هو من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه قال في عقود الجمان: الحسن بن صالح بن حي الكوفي لقي أبا حنيفة وأخذ عنه ا.هـ

وثناء الحسن بن صالح على أبي حنيفة مذكور بإسناده في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر ونصه: قال أي يعقوب حدثنا إسحاق بن أحمد الحلبي قال حدثنا سليمان بن سيف وحدثنا أبو محمد ابن المقرئ قالا حدثنا أحمد بن يحيى قال حدثنا يحيى بن آدم قال سمعت الحسن بن صالح يقول: كان النعمان بن ثابت فهما عالما متثبتا في علمه إذا صح عنده الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعده إلى غيره.

٢٦- الحسين بن إبراهيم الجوزقاني الهمداني أبو عبدالله الحافظ:

قال في كتابه الأباطيل ج٢صـ١١١ عقب حديث من طريق أبي حنيفة: هذا حديث باطل وأبو حنيفة هذا متروك الحديث وإبراهيم لم يسمع من عائشة شيئا.

وقال صـ١٧١: وأبو حنيفة متروك الحديث.

أقول قال محقق السير صـ١٧٨ مجلد٢٠: والجوزقاني ضبط في الأصل كما ضبطه ابن نقطة بفتح الجيم والراء وضبطه ابن الأثير بضم الجيم وسكون الواو والراء أما ياقوت فضبطه بالزاي المفتوحة ولم يضبط الجيم وضبطت بالضم ضبط القلم وضبطه ابن حجر في لسان الميزان فقال جوزقان بضم الجيم وسكون الواو بعدها زاي ثم قاف... ضبطه السمعاني وذكر من أهلها واحداً ولم يذكر صاحب الترجمة وقد ذكره ابن النجار في الذيل ا.هـ وقد ورد في تذكرة الحفاظ وشذرات الذهب بالزاي وانظر تعليق المعلمي على الأنساب ٣/ ٣٥٦و١٣٥٧.هـ

وكتاب الأباطيل قال فيه الحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ مجلد٤ صـ١٣٠٨: وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية واستفدت منه مع أوهام فيه ا.هـ المراد

أما الحسين بن إبراهيم فهاك ترجمته من لسان الميزان للحافظ ابن حجر لتقف على حقيقته.

روي عن الحافظ محمد بن طاهر دجال وضع حديث صلاة الأيام بسند كالشمس إلى مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا وفيه (من صلى يوم الاثنين أربع ركعات أعطاه الله قصراً فيه ألف ألف حوراء) ا.هـ

قال ابن الجوزي بعد إيراد هذا الحديث موضوع بلا شك وقد كنت أتهم به الحسين بن إبراهيم والآن فقد زال الشك لأن رجال الإسناد كلهم ثقات وإنما هو الذي وضع هذا وعمل هذه الصلوات كلها وقد ذكرنا الثلاثاء وما بعده فأضربت عن سياقه إذ لا فائدة في تضييع الزمان بما لا يخفى وضعه قال ولقد كان لهذا الرجل حظ من علم الحديث فسبحان من يطمس على القلوب.

راجع في ترجمته لسان الميزان صـ٣١٠ ج٢

فرجل وضاع قليل الخبرة يتكلم في إمام الدنيا أيقبل قوله لا وألف لا وهكذا تكون الأسانيد الصحيحة عند المؤلف والجرح مبهم غير مفسر

٢٧- حفص بن غياث:

قال عبدالله بن أحمد رحمه الله في السنة ج١ صـ٢٠٥

حدثني ابراهيم سمعت عمر بن حفص بن غياث يحدث عن أبيه قال: كنت أجلس إلى أبي حنيفة فأسمعه يفتي في المسألة الواحدة بخمسة أقاويل في اليوم الواحد فلما رأيت ذلك تركته وأقبلت على الحديث ا.هـ

أقول يكفي لسقوط الخبر أنه منقول من كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد وقد عرفت حال هذا الكتاب وقد أورد هذا أيضاً الخطيب في تاريخه مجلد١٣صـ٤٠٣ خبر رقم ٤٤ بسند فيه بن رزق والأبار وإبراهيم بن سعيد وقد سقط من بين ابن أسلم وإبراهيم بن سعيد الأبار في الطبعات وهو ثالثة الأثافي نبَّه على ذلك العلامة الكوثري رحمه الله في تأنيب الخطيب صـ١٧٩.

ولا لوم على حفص بن غياث في إقباله على الحديث وأما تركه لأبي حنيفة فكذب عليه لأن حفص بن غياث من أبر تلاميذ إمامنا له حياً وميتا

فقد ذكر الحافظ المزي رحمه الله حفص بن غياث في أصحاب الإمام والرواة عنه.

قال السيوطي رحمه الله في تدريب الراوي: منهم القاضي حفص بن غياث الحنفي من الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة صـ١٥٩ بل حفص بن غياث أحد العشرة المتقدمين في أصحاب الإمام الذين دونوا كتبه وأملوا مسائله.

قال القرشي رحمه الله في طبقات الحنفية مجلد٢ صـ١٣٨

حفص بن غياث بن طلق المعروف بالنخعي القاضي الكوفي.

الإمام صاحب الإمام أحد من قال فيه الإمام في جماعة أنتم مسارَّ قلبي وجلاء حزني ا.هـ

وحفص هذا أحد الثقات روىٰ عنه أحمد وابن معين وابن المديني ويحيىٰ القطان قال أحمد بن عبدالله ثقة مأمون فقيه.

روىٰ له الجماعة كذا قال عبدالغني في الكامل.

وكان وكيع إذا سئل يقول: اذهبوا إلىٰ قاضينا فاسألوه وكان أبو يوسف لما ولىٰ حفص قال لأصحابه تعالوا نكتب نوادر حفص فلما وردت أحكامه وقضاياه علىٰ أبي يوسف قال له أصحابه أين النوادر التي زعمت نكتبها قال وَيْحَكُمْ إنَّ حفصاً أراد الله فوفقه ا.هـ ملتقطاً من طبقات الحنفية للقرشي صـ١٣٨ إلىٰ صـ١٤١.

فدعوىٰ ترك حفص لأبي حنيفة دعوىٰ باطلة وكذب محض لا يلتفت إليه بعد ثبوت كون حفص بن غياث من خواص أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنهم أجمعين.

٢٨- حماد بن زيد:

أقول نقل المؤلف قصة حماد بن زيد مع أبي حنيفة في مسألة فقهية من كتاب الحج ملخصها استفتاء وجه إلىٰ أبي حنيفة رضي الله عنه وهو بمكة عن رجل لبس السراويل وهو محرم فقال أبو حنيفة عليك دم فقال حماد بن زيد للسائل هل وجدت إزاراً قال لا فقال حماد بن زيد لأبي حنيفة يا أبا حنيفة إنَّ هذا يزعم أنه لم يجد إزاراً فقال أبو حنيفة عليه دم وجد أو لم يجد فأملىٰ حماد بن زيد قول رسول الله ﷺ (السراويل لمن لم يجد الإزار والخفين لمن لم يجد النعلين) فروىٰ أبو حنيفة الآثار التي تدل علىٰ وجوب الدم وجد أو لم يجد.

وقد ساق المؤلف هذه القصة بخمسة روايات نقلاً عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبد الله بن أحمد وكتاب المجروحين لابن حبان وسبق الكلام عليه ويأتي له مزيد.

وصورت الروايات المذكورة الإمام الأعظم وهو يرد حديث رسول الله ولا يأبه له.

وأقول أولاً: حماد بن زيد ليس خصماً لأبي حنيفة بل هو من أصحابه وتلاميذه.

قال في عقود الجمان: حماد بن زيد لقي أبا حنيفة وأخذ عنه ا.هـ

أقول وثناء حماد بن زيد على أبي حنيفة مسند في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر ولفظه قال حدثنا الحسن بن الخضر الأسيوطي قال حدثنا أبو بشر الدولابي قال حدثنا محمد بن سعدان قال حدثنا سليمان بن حرب قال سمعت حماد بن زيد يقول: والله إني لأحب أبا حنيفة لحبه لأيوب وروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة ا.هـ

ثانياً: حاشا الإمام الأعظم وغيره من أئمة المسلمين أن يرد كلام رسول الله أو أن لا يأبه بكلام رسول الله وهم أكثر الناس تعظيماً للدين.

وقد قيل لأبي حنيفة رضي الله عنه أتخالف النبي ﷺ فقال: لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ به أكرمنا الله وبه استنقذنا.

ثالثاً: مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه المسألة الفقهية كما في كتب المذهب المعتبرة أن للمحرم أن يلبس السراويل بعد أن يشقه إذا لم يجد الإزار ولا تجب عليه الفدية عندئذ وأما إذا لبسه بدون أن يشقه فتجب عليه الفدية.

وحديث (من لم يكن له إزار فليلبس السراويل) إنما يبيح لبس السراويل عند العذر ولكنه لا ينفي وجوب الكفارة إذا لبسه بدون أن يشقه كمن حلق لأذىً في رأسه حيث يجوز له الحلق مع أنه تجب الكفارة عليه كما شرحه الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح معاني الآثار والإمام الجصاص في أحكام القرآن والعلامة ظفر في إعلاء السنن والمرتضى الزبيدي في عقود الجواهر المنيفة وتكلم عن هذه المسألة بكلام حسن العلامة الكوثري رحمه الله في تأنيب الخطيب.

٢٩- حماد بن سلمة:

أقول ذكر المؤلف ثلاث روايات عن حماد في الطعن على أبي حنيفة كلها منقولة من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد رضي الله عنه وخذ واحدة من هذه الروايات لتعرف قيمتها:

حدثني محمد بن أبي عتاب حدثنا منصور بن سلمة الخزاعي قال: سمعت حماد بن سلمة يلعن أبا حنيفة قال أبو سلمة وكان شعبة يلعن أبا حنيفة.

هكذا تكون الأكاذيب والطامات وحاشا شعبة من هذا الكلام وشعبة شعبة وثناء شعبة على أبي حنيفة مذكور في الانتقاء فقد روى الحافظ ابن عبدالبر بإسناده إلى شبابة بن سوار قال كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة وكان يستنشدني أبيات مساور الوراق:

إذا ما الناس يوماً قايسونا بآبدة من الفتيا طريفةٌ

رميناهم بمقياس مصيب صليب من طراز أبي حنيفةٌ

إذا سمع الفقيه به وعاه وأثبته بحبر في صحيفةٌ

وأسند الحافظ ابن عبدالبر إلى عبد الصمد بن عبدالوارث قال: كنا عند شعبة بن الحجاج فقيل له مات أبو حنيفة فقال شعبة لقد ذهب معه فقه الكوفة تفضل الله علينا وعليه برحمته.

وقال الحافظ بن عبدالبر حدثنا أحمد بن الحسن الحافظ قال حدثنا عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن أبي حنيفة فقال ثقة ما سمعت أحداً ضعفه.

هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة.

وحماد بن سلمة المتوفي سنة ١٦٧هـ ساء حفظه لما كبر فتركه البخاري وخرَّج له مسلم مع التحري.

وحماد بن سلمة معدود في أصحاب أبي حنيفة كما في الجواهر المضيئة للقرشي فكيف يتصور منه مثل هذا الكلام.

والآفات المروية عن حماد بن سلمة سببها ربيبا فقد أدخل في كتب حماد ما شاء من المخازي كما نص على ذلك ابن الجوزي رحمه الله ومن تلك الآفات الحديث الموضوع (إن الله تعالى خلق نفسه من عرق خيل أجراها).

ومن اختلال الموازين عند المؤلف وأسلافه أن يذكر هذه في مثالب أبي حنيفة وإنما المناسب أن يذكرها في مثالب حماد بن سلمة تدليلا على مبلغ سفهه وبذاءته هذا على تقدير صحة الرواية وقد علمت أنها لا تصح ولكن المؤلف وأمثاله أرادوا حط قدر أبي حنيفة ولو بالأكاذيب ولعل ابن المبارك رحمه الله عنى أمثال هؤلاء حين قال:

فلعنة ربنا أعداد رمل على من حط قدر أبي حنيفة

٣٠- رقبة بن مصقلة:

قال سفيان قال رقبة للقاسم بن معن أين تذهب قال إلى أبي حنيفة قال يمكنك من رأي ما ضغث وترجع في أهلك بغير فقه.

أقول ذكر المؤلف هذه الرواية من خمسة كتب الأولى والثانية عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد والثالثة من تاريخ أبي زرعة وفيه تعيين سفيان بأنه سفيان بن عيينة والرابعة عن الفسوي في المعرفة والتاريخ والخامسة من تاريخ بغداد.

أقول: ورقبة بن مصقلة على وزن مسلمة مأمون ثقة وفي التهذيب قال الدارقطني ثقة إلا أنه كانت فيه دعابة وفي التقريب وكان يمزح.

وقال العجلي ثقة وكان مفوهاً يعد من رجالات العرب وكان صديقاً لسليمان التيمي.

وسفيان بن عيينة ذكره العلامة القرشي في الجواهر وعده من الحنفية كان يقول: أول من أقعدني للحديث أو صيرني محدثاً أبو حنيفة.

وروىٰ الخطيب نفسه بإسناده إلىٰ بشر بن الوليد القاضي قال: كنا نكون عند سفيان بن عيينة فكان إذا وردت عليه مسألةٌ مشكلة يقول ها هنا من أحد من أصحاب أبي حنيفة فيقال بشر فيقول أجب فيها فأجيب فيقول التسليم للفقهاء سلامة في الدين كذا في جامع المسانيد للخوارزمي.

والقاسم بن معن من خواص أبي حنيفة قال الإمام الطحاوي قال لنا ابن أبي عمران القاسم بن معن كان في الفقه إماما وهو من جلة أصحاب أبي حنيفة.

أقول وذكره النسائي في ثقات أصحاب أبي حنيفة في كتاب الطبقات له.

وفي الانتقاء لابن عبد البر بسنده إلىٰ حجر بن عبدالجبار قال قيل للقاسم بن معن أنت ابن عبدالله بن مسعود ترضى أن تكون من غلمان أبي حنيفة فقال ما جلس الناس إلىٰ أحد أنفع مجالسة من أبي حنيفة وقال له القاسم تعال معي إليه فجاء فلما جلس إليه لزمه وقال ما رأيت مثل هذا قال سليمان – يعني بن أبي شيخٍ الراوي عن حجر وكان أبو حنيفة حليماً ورعاً سخياً ا.هـ.

أقول وأصبح حجر بن عبدالجبار من أصحاب أبي حنيفة ففي الانتقاء لابن عبدالبر بسنده إلىٰ سليمان بن أبي شيخ قال حدثني حجر ابن عبدالجبار الحضرمي قال ما رأىٰ الناس أحداً أكرم مجالسة من أبي حنيفة ولا أشد إكراماً لأصحابه منه ا.هـ

وبعد هذا كله ما أظن كلام رقبة للقاسم إلا دعابة من دعابته التي اشتهر بها.

وإن لم يكن كذلك فعدم استجابة القاسم بن معن وملازمته لأبي حنيفة وصنيع سفيان بالاستفادة من فقه أبي حنيفة دليل أنهما لم يؤخذا بقول رقبة وسفيان سفيان فأيهما أولى أن يؤخذ بقوله.

٣١-٣٢- سعيد بن عبدالعزيز التنوحي ويحيى بن حمزة الحضرمي.

أقول أورد المؤلف هنا ما نقله الفسوي عن يحيى بن حمزة وسعيد أنهما سمعا أن أبا حنيفة قال لو أن رجلاً عبد هذه النعل يتقرب بها إلى الله لم أر بذلك بأسا فقال سعيد هذا الكفر صراحا.

وأقول: سبق رد هذه الرواية في رقم ٢٥ عند ذكر الحارث بن عمير فارجع إليه.

وتأمل بعين الإنصاف عظم خصومة الجاهلين ونعوذ بالله ممن إذا خاصم فجر

٣٣- سعيد بن مسلم:

عن الفسوي قال حدثنا عبيد الله بن معاذ قال حدثني محمد بن معاذ قال سمعت سعيد بن مسلم قال قلت لأبي يوسف أكان أبو حنيفة جهمياً قال نعم قلت أكان مرجئا قال نعم قلت ولقد قلت له أرأيت امرأةً تزوجت سندياً فولدت له أولاداً مغلفي الرؤوس ثم تزوجت بعده تركياً فولدت له أولاداً صغار الأعين عراض الوجوه قال هم للزوج الأول قال فقلت له فعلام كنتم تجالسونه قال على مدارسة العلم.

أقول من الوقاحة البالغة اختلاق مثل هذا الطعن والسفه على لسان أبي يوسف الذي هو من أخص تلاميذ أبي حنيفة وأرعاهم بجانبه وأحرصهم على بره حياً وميتاً حتى قال والله ما دعوت لوالدي إلا ودعوت لأبي حنيفة قبلهما والذي مات له ولد صغير فوكل أمر تجهيزه لأقاربه وقال ما كان لأبي يوسف أن يترك حلقة أبي حنيفة بالدنيا وما فيها أبو يوسف ناشر المذهب النعماني ومؤسس أركانه في طول بلاد الإسلام وعرضها يقول هذا الكلام في شيخه حاشاه ثم حاشاه من ذلك وقاتل

الله المغترين الأفاكين الكذابين الخراصين.

وأرىٰ هذا القدر كاف في إسقاط هكذا رواية.

٣٤- سفيان بن سعيد الثوري:

نقل المؤلف عن الخطيب بسنده إلىٰ مسدد قال سمعت أبا عاصم يقول: ذكر عند سفيان موت أبي حنيفة فما سمعته يقول رحمه الله ولا شيئاً قال الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به.

أقول سنده مختل فيه مثل الصيرفي والأصم والوراق.

ثم سفيان الثوري هذا الإمام الثقة الكبير من أكثر الناس إجلالا لأبي حنيفة وهو معدود في أصحابه ومتابعته لأبي حنيفة أكثر من متابعة أبي يوسف لأبي حنيفة.

ذكر الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء بسنده إلىٰ الحسن بن أبي مالك قال: سمعت أبا يوسف يقول سفيان الثوري أكثر متابعة لأبي حنيفة مني.

ولما ذهب الإمام إلىٰ تعزية سفيان في موت أخيه قام سفيان للإمام وأكرمه وبجله وأجلسه في مكانه وقال سفيان لمن أنكر عليه ذلك، هذا رجل من العلم بمكان إن لم أقم لعلمه أقوم لسنه وإن لم أقم لسنه أقوم لورعه قمتُ لفقهه.

وقد كان سفيان طلب للقضاء مع أبي حنيفة فتمكن سفيان من الهرب فلما بلغه موت أبي حنيفة عني بقوله الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به السجن والعذاب الذي ابتلىٰ به الإمام وكانت عاقبة بلاء الإمام خيراً حيث نال الشهادة في سبيل الله.

ولئن سلمنا صحة الرواية عن سفيان فسفيان كان معاصراً لأبي حنيفة ومن أقرانه وقد نقل السبكي وغيره أنه لا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي

لكونه ناشئاً من المعاصرة والمنافرة ونحوها.

هذا لو سلمنا بصحة الرواية وقد صح خلافها من حسن ثناء الثوري على أبي حنيفة ومطالعته لكتبه وموافقته في رأيه وفقهه وهذا لا شك فيه عند من طالع الفقه وعرفه.

واستطرد المؤلف الروايات المنقولة في تاريخ بغداد من كلام سفيان في أبي حنيفة أنه كان لا يعرف الفقه وهذا من عجائب الدنيا السبع ونهي الثوري عن مجالسة أبي حنيفة بأسانيد مطعونة ولئن صحت فهذا من كلام الأقران ولا تصح.

ثم نقل المؤلف عن كتاب العلل لأحمد حدثني عبدالرحمن بن مهدي قال سألت سفيان عن حديث عاصم يعني بن أبي النجود في المرتدة فقال أما من ثقة فلا.

قال عبدالله بن أحمد قال أبي وكان أبو حنيفة يحدثه عن عاصم ا-هـ

أقول هذه الرواية رواها سفيان الثوري عن عاصم كما في مصنف عبدالرزاق وهذا الذي رواه سفيان عن عاصم عين ما رواه أبو حنيفة عن عاصم.

فقول سفيان أما عن ثقة فلا يعني شيخه عاصم فيكون الثوري ضعف الرواية لما في عاصم من المقال وعاصم قد وثقه جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحيهما مقروناً بغيره.

ثم مذهب الثوري كأبي حنيفة في عدم قتل المرتدة بل تحبس نقل عنه ذلك جماعة منهم الحافظ في الفتح فلو كان الحديث ضعيفا وراويه غير ثقة عنده لم يذهب إليه قط.

وإن سلمنا أنه ضعفه لما في عاصم من المقال فذهابه إليه وإفتاؤه به يدل على أنه وجد لعاصم متابعاً فيه وثبتت عنده صحته.

ثم ذكر قصة استتابة الإمام وقد شرحناها.

ثم نقل عن العلل للإمام أحمد رواية المروزي حدثنا شعيب بن حرب قال سمعت سفيان يقول ما أحب أن أوافقهم على الحق يعني أبا حنيفة.

أقول ويكفي لسقوط هذا الكلام ما تواتر من ورع الثوري وعظيم أمانته وكريم سيرته ومن شأن المؤمن أن يدور مع الحق وأن يقبله ممن صدر منه ولو كان خصما بل ولو صدر الحق من غير مسلم لقبلناه فليس بين المسلم الصادق والحق عداء.

ثم نقل تسع روايات من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد ويكفي في سقوطها ورودها في مثل ذلك الكتاب الذي لا يصح له إسناد.

ثم نقل عن كتاب المجروحين لابن حبان قصة استتابة أبي حنيفة وقد تكلمنا عليها وعلى الكتاب المنقولة منه.

ثم نقل عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم قال حدثني أبي قال سمعت محمد بن كثير العبدي يقول كنت عند سفيان فذكر حديثاً فقال رجل حدثني فلان بغير هذا فقال من هو قال أبو حنيفة قال أحلتني على غير مليء.

أقول لئن صحت فهي محمولة على كلام الأقران بعضهم في بعض مع أنه قد صح عن عبدالله بن داود الخريبي قال كنت عند سفيان الثوري فسأله رجل عن مسألة من مسائل الحج فأجابه فقال له الرجل إن أبا حنيفة قال فيها كذا فقال هو كما قال أبو حنيفة ومن يقول غير هذا نقله ابن عبد البر في الانتقاء بسنده إلى الخريبي.

ثم نقل عن ابن عدي في كامله كلام سفيان في حديث المرتدة المروي عن عاصم وسبق جوابه.

ثم نقل عن أبي زرعة الدمشقي في تاريخه قال سمعت رجلا قال لأبي نعيم كان سفيان يكلم أبا حنيفة فأومأ برأسه لا وقد كان أبو حنيفة يبتديه.

وأقول إنَّ هذه منقبة كبيرة لأبي حنيفة وفي الحديث خيرهما الذي يبدأ بالسلام.

٣٥- سفيان بن عيينة:

أقول سبق أن ذكرت لك أن سفيان بن عيينة من أصحاب أبي حنيفة المثنين عليه خيراً.

وقد ذكر ذلك الثناء الخطيب نفسه في صـ٣٣٦ قول سفيان بن عيينة ما مقلت عيني مثل أبي حنيفة وفي صـ٣٥٣ قول سفيان بن عيينة رحم الله أبا حنيفة كان من المصلين – قال الخطيب عني أنه كان كثير الصلاة.

أقول وعند ابن أبي العوام بسنده إلىٰ إسحاق بن أبي إسرائيل قال ذكر قوم يوماً أبا حنيفة بين يدي سفيان بن عيينة فتنقصه بعضهم فقال سفيان مه كان أبو حنيفة أكثر الناس صلاة وأعظمهم أمانة وأحسنهم مروءة وقد سبق نقل ما في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر من ثناء سفيان علىٰ أبي حنيفة ومع هذا كله تجد المؤلف ينتقي روايات المثالب الواهية لأن الهوىٰ يعمي ويصم.

وقد أورد المؤلف عن الخطيب بسند فيه أبو نعيم الأصبهاني كان رجلاً شديد العصبية وفيه الحميدي وتعصبه علىٰ أبي حنيفة معروف وقد سبق ذكره قول سفيان في أبي حنيفة أنه من أبناء سبايا الأمم وهذه الدعوىٰ خلاف ما يكاد يكون عليه إجماع النسابين وعلىٰ فرض تسليمه فلا يقدح هذا في علم أبي حنيفة وإمامته وسفيان بن عيينة أجل من أن يجهل قول الله ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وقول النبي ﷺ: «لا فضل لعربي علىٰ أعجمي إلا بالتقوىٰ».

ثم ساق قصة استتابة أبي حنيفة وقد سبق ردها.

ثم نقل روايات عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد أعرضت عنها لبطلان الكتاب المنقولة منه.

ثم سرد روايات ما ولد في الإسلام مولود أضر على أهل الإسلام من أبي حنيفة ووصف إسنادها بالصحة مع وجود بن رزق وعثمان الدقاق وقد سبق رد هذه الروايات وحسبي الله وكفى ونعم الوكيل.

٣٦- سلمة بن عمرو القاضي:

نقل المؤلف عن تاريخ أبي زرعة أخبرني محمد بن الوليد قال سمعت أبا مسهر يقول قال سلمة بن عمرو القاضي على المنبر لا رحم الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق.

أقول قاتل الله الكذابين الأفاكين هذه الرواية أوردها الحافظ الثقة الإمام ابن عساكر إلى أبي زرعة بلفظ لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من زعم أنَّ القرآن مخلوق.

فمن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة.

واللالكائي يقول في شرح السنة ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال القرآن مخلوق الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومئة ا.هـ

والروايات متظافرة على أن أول من قال بخلق القرآن الجعد بن درهم كما في كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم لكن هؤلاء يهون عندهم تبديل كلمة بكلمة ولو ناقض ذلك ما تواتر عند أهل العلم وصدق رسول الله حيث قال: (آخر ما أدركت من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت) وأبو حنيفة هو أول من تصدى لرأي جعد هذا فقال ما قام بالله غير مخلوق وما قام بالخلق مخلوق يريد رضي الله عنه أن كلام الله باعتبار قيامه بالله صفة له كباقي صفاته في القدم وأما ما في ألسنة التالين وأذهان الحفاظ والمصاحف من الأصوات والصور الذهنية والنقوش فمخلوقة كخلق حامليها فاستقرت آراء أهل العلم والفهم

علىٰ ما قاله الإمام الأعظم وهذا هو قول أهل السنة والجماعة.

فلا رحم الله من صحف الحقائق وبدل الروايات وكذب علىٰ أئمة الإسلام.

٣٧- سليمان بن حرب:

أورد عنه ما قاله الفسوي في المعرفة حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال قال ابن عوف نبئت أن فيكم صدادين يصدون عن سبيل الله قال سليمان بن حرب وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله ا.هـ

أقول حماد بن زيد سبق ثناؤه علىٰ أبي حنيفة وهو من أصحابه وابن عون من المثنين علىٰ أبي حنيفة حدث أبو عبدالله الحسين بن علي الصيمري عن أحمد بن محمد الصيرفي عن محمد بن أحمد المسكي عن علي بن محمد النخعي عن محمد بن سعدان عن أبي سليمان الجوزجاني عن خارجة بن مصعب قال سمعت عبدالله بن عون وذكر أبا حنيفة فقال ذاك صاحب ليل وعبادة قال فقال بعض جلسائه إنه يقول اليوم قولاً ثم يرجع عنه غدا فقال ابن عون هذا دليل علىٰ الورع لا يرجع من قول إلىٰ قول إلا صاحب دين ولولا ذاك لنصر خطأه ودافع عنه.

وسليمان بن حرب رحمه الله ما يقصد ما فهمه هؤلاء من الصد عن سبيل الله بل كان بعض المحدثين ومنهم سليمان بن حرب لا ميل لهم إلىٰ الفقه ومسائله واستنباطاته بل حرصهم علىٰ الرواية فصدرت منهم هذه الألفاظ سامحهم الله.

وقد روىٰ يحيىٰ بن سعيد القطان عن شعبة أنه قال إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون كما في جامع بيان العلم لابن عبدالبر فإذا وجد من يعد الحديث يصد عن ذكر الله فلا مانع من أن يوجد من يعد الفقه كذلك نسأل الله الصون والعافية.

ثم نقل المؤلف عن سليمان بن حرب قال حماد جلست إلى أبي حنيفة في المسجد الحرام فقال قدم أيوب المدينة فجلست إليه فقلت لعلي أتعلق عليه سقطة قال فجاء حتى قام بين المنبر والقبر قال فما ذكرت مقامه إلا اقشعر جلدي قال سليمان وما أراه إلا كذب ثم قال سليمان ترون كان في قلبه إيمان حيث هم أن يتعلق لأيوب بسقطة هل رأيتم أسوأ أدباً منه حين يعلم أن حماد جليس لأيوب ثم يقول له هذا القول ا.هـ

أقول حماد بن زيد من أبر الناس بأبي حنيفة وأيوب السختياني من أجلة أصحاب أبي حنيفة وأين حماد من أبي حنيفة حينما صنع ما صنع على زعم المؤلف وأسلافه والنبي ﷺ يقول: (الدين النصيحة) وما قيمة قول سليمان ما أراه إلا كذب هل كشف له عن حال أبي حنيفة وأنه لم يقشعر جلده وما قيمة قول سليمان ترون كان في قلبه إيمان حيث هم أن يتعلق لأيوب بسقطة هل رأيتم أسوأ أدباً منه حين يعلم أن حماد جليس لأيوب ثم يقول له هذا القول وهل المنع عن التعلق بسقطة موقوف على كون حماد جليس لأيوب أم هو ممنوع مطلقاً.

والله ما رأيت أسوأ أدبا من هؤلاء المشنعين على أئمة الإسلام العظام.

وهاك القصة لتعرف الحقيقة لهذه الحكاية اعلم أولا أنه دار خلاف حول السنة في الدعاء بعد زيارة قبر النبي ﷺ والسلام عليه هل تدعو وأنت مستقبل القبر مستدبر الكعبة أم العكس وكان أبو حنيفة يرى القول الأول فلما قدم أيوب المدينة قال أبو حنيفة لأصحابه لأنظرنَّ ماذا يصنع هل يأخذ بالقول الأول أم بالثاني فلما رآه استقبل القبر قال قام مقام فقيه.

قال المجد اللغوي روي عن الإمام الجليل أبي عبدالرحمن بن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قدم أيوب السختياني وأنا بالمدينة فقلت لأنظرنَّ ما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي رسول

الله ﷺ وبكىٰ غير متباك فقام مقام رجل فقيه وروىٰ أبو القاسم طلحة بن محمد في مسند أبي حنيفة بسنده عن أبي حنيفة قال: جاء أيوب السختياني فدنا من قبر النبي ﷺ فاستدبر القبلة وأقبل بوجهه إلىٰ القبر وبكىٰ بكاء غير متباك.

هذه هي القصة فأين السقطة التي أراد أبو حنيفة أن يتعلق بها لرجل من أجل أصحابه وأبر تلاميذه غاية ما في الأمر شيخ أراد أن ينظر ماذا يصنع تلميذه في مسألة جرىٰ فيها الخلاف ليكون له مؤيداً عند اختياره الأصوب وموجها مرشداً عند اختياره المرجوح.

فأين سوء الأدب وأين الكذب وأين وأين........

هكذا تفعل العصبية بصاحبها قاتل الله التعصب

٣٨- سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر:

نقل عنه المؤلف قصة الاستتابة لأبي حنيفة من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد وبطلان الأصل المنقول عنه كافٍ في سقوط الرواية وأبو خالد الأحمر من المثنين علىٰ أبي حنيفة كما في الانتقاء لابن عبدالبر وقد سبق أن وضحنا قضية الاستتابة وأزيدك هنا رواية أخرىٰ صحيحة لقضية استتابة أبي حنيفة.

أخرج بن أبي العوام الحافظ عن محمد بن أحمد بن حماد أبي بشر حدثني محمد بن حماد بن المبارك حدثني محمد بن سليمان حدثنا خالد بن يزيد الزيات قال: كان أبو حنيفة لا يحلف بالله عز وجل صادقاً ولو نشر فسعي به إلىٰ بعض ولاة الكوفة بأنه يقول أنَّ القرآن مخلوق وإلا فاستحلفه لعلمهم بأنه لا يحلف وإن حلف فهو صادق فأخذه الوالي وجمع له الناس فقال له الوالي ما يقول هؤلاء عليك قال وما يقولون قال يقولون إنك تقول القرآن مخلوق قال ما سمعت من يقوله ولا من يجادل فيه – يعني من شيوخ العلم – وإنه لقول تضيق له النفس قال فتحلف أنك ما قلت هذا قال هو يعلم تبارك وتعالىٰ مني خلاف ما يقولون قال

فتحلف أنك ما قلت قال هو عندي أعظم من أحلف به صادقاً أو كاذبا فقال له الوالي أعاقبك إن لم تحلف قال أنت وذاك فأمر به فجرد فلما رأىٰ الوالي نحافة جسمه وشيبه قال له أوَ تتوب قال ما قلت ما ادعي عليَّ قط ولا اعتقده قال فتب قال اللهم تب علينا فقيل استتيب أبو حنيفة رضي الله عنه.

وأخرج أيضاً عن أبي بشر عن محمد بن المبارك بن سليمان عن محمد بن الحسن الهمذاني سئل عبدالسلام بن حرب الملائي عن أبي حنيفة هل استتيب فقال يغفر الله لك يا أخي استغفر الله من شنع هذا عليه؟ فانظر بربك يا أخي كيف يترك هؤلاء النقول الدالة علىٰ براءة أبي حنيفة وهي مسندة عليها سماعات الحفاظ ويعمدون إلىٰ ما حقه أن يطوىٰ ولا يروىٰ فينقلونه من كتب لا تصح نسبتها إلىٰ مؤلفيها.

وهكذا يكون الجرح والتعديل عندهم وهكذا تروىٰ الأسانيد الصحيحة عندهم وهم أجهل الناس بعلم الجرح والتعديل وأبعد الناس عن السنة.

٣٩- سليمان بن مهران الأعمش:

نقل عنه المؤلف طرفة مروية في كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد تقول الطرفة: دخل أبو حنيفة علىٰ الأعمش يعوده فقال: يا أبا محمد لولا أن يثقل عليك مجيء لعدتك في كل يوم فقال الأعمش من هذا قالوا أبو حنيفة فقال يا بن النعمان أنت والله ثقيل في منزلك فكيف إذا جئتني.

وأقول هذه تصلح أن تكون في المستطرف ويكفي في بطلانها كونها منقولة من كتاب لا تصح نسبته لمؤلفه.

ثم الأعمش من مشايخ أبي حنيفة وأخذ عن أبي حنيفة وثناء الأعمش علىٰ أبي حنيفة مدون في كتاب الانتقاء للحافظ ابن عبدالبر ومنه قول الأعمش لعلي بن مسهر اذهب إلىٰ أبي حنيفة حتىٰ يكتب لنا المناسك.

وروىٰ ابن عبد البر بإسناده إلىٰ عبدالله بن نمير قال سمعت الأعمش يقول وسئل عن مسألة فقال إنما يحسن الجواب في هذا ومثله النعمان بن ثابت الخراز أراه بورك في علمه.

فانظر بربك كيف يترك هؤلاء الصحيح المسند وينقلون الواهيات من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد هكذا تكون عندهم الأسانيد الصحيحة حسبي الله وكفىٰ ونعم الوكيل.

٤٠- سوار العنبري:

أقول يكفي لبطلان الرواية عنه نقلها من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

٤١- شريك بن عبدالله النخعي:

أقول أطال المصنف في النقل عنه ومصادره الخطيب وكتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد والعلل لأحمد وتاريخ أبي زرعة والمعرفة للفسوي وابن حبان وابن عدي.

ومجموع الروايات تدور علىٰ:

١- قول شريك إنما أبو حنيفة جرب منقول عن الخطيب والمعرفة للفسوي.

٢- استتابة أبي حنيفة مرتين منقول عن أبي زرعة وكتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد والمعرفة للفسوي.

٣- سئل شريك عن أبي حنيفة فقال وهل تلتقي شفتاي بذكر أبي حنيفة منقول عن السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد.

٤- قال شريك ما شبهت أصحاب أبي حنيفة إلا بمنزلة الدفافين لو أن

رجلاً كشف استه في المسجد ما بالى من رآه منهم منقول من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

٥- قول شريك مذهب أبي حنيفة وأصحابه رد الأثر عن رسول الله ﷺ ومنقول من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد.

٦- قول شريك لأن يكون في كل ربع من أرباع الكوفة خمار خير من أن يكون فيه من يقول برأي أبي حنيفة منقول من العلل لأحمد والسنة المنسوب لعبدالله بن أحمد والمعرفة للفسوي والكامل لابن عدي والخطيب.

وأقول: اعلم أولاً أن شريك من أصحاب أبي حنيفة كما في عقود الجمان ومن المثنين على أبي حنيفة كما أسند ذلك الحافظ ابن عبدالبر في الانتقاء إلى الهيثم بن جميل قال: سمعت شريكا النخعي يقول كان أبو حنيفة رحمه الله طويل الصمت دائم الفكر قليل المحادثة للناس إذا علمت هذا علمت كيف يترك المؤلف الثناء الثابت وينقل المثالب.

ثانياً هاك رد المطاعن فالقول الأول منقول عن الخطيب بإسناد فيه ابن درستويه وقد عرفت حاله.

والخبر الثاني سبق رده مراراً.

والثالث والرابع والخامس يكفي لبطلانها نقلها من كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد.

والخبر السادس تكفي نكارة ألفاظه وبشاعة متنه في رده مع أن فيه الأبار وابن دوما عند الخطيب ومثل هذا السفه لا يتفوه به عالم يخاف الله عز وجل وإني أبرئ القاضي شريكاً منه وأعوذ بالله ممن إذا خاصم فجر.

٤٢- شعبة بن الحجاج:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد قال حدثني محمد بن أبي عتاب الأعين حدثنا منصور بن سلمة الخزاعي قال سمعت حماد بن سلمة يلعن أبا حنيفة وكان شعبة يلعن أبا حنيفة.

أقول يكفي لبطلان هذه الرواية كونها في كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد وشعبة من أحسن الناس ثناء على أبي حنيفة وثناؤه على أبي حنيفة مسند عند الحافظ ابن عبدالبر في الانتقاء وقد سبق نقله في ترجمة ٢٩ حماد بن سلمة.

ولعن شخص معين لا يكون فيه نص في الشرع على أنه من أهل النار يعد ذنباً عظيماً في شريعة الإسلام ولو كان الملعون عامياً جلفاً فكيف يكون لعن إمام من أئمة الدين.

فأين عقلك يا مدبر العصر وأنت لا تدري ما الذي يخرج من رأسك.

وكيف يصدر هذا اللعن من مثل حماد ومثل شعبة وهما هما في الدين.

ومعلوم أن أول ما يجب أن يستفيده حامل الحديث النبوي من الحديث الشريف هو كرم الطبع ولين الجانب والتلطف بالمسلمين والابتعاد عن هجر القول فضلاً عن الشتم واللعن والحرص على عدم الخوض فيما لا يعنيه واحترام الأكابر وإجلال العلماء والترضي على سلف الأمة والترحم على أئمة المسلمين وذكرهم بخير كأنه عاش مع النبي ﷺ وعاشره وتربى بسيرته في إرشاد الأمة.

أما من أوغل في الباطل بفظاظة وغلظة وبذاءة فهو من أجهل خلق الله بسنة نبي الرحمة والهدى ﷺ وسيرته وأبعدهم من صدق الانتماء إليه ﷺ فتب إلى ربك يا مقبل فإني لك من الناصحين.

٤٣- عبدالوارث بن سعيد التنوري:

أقول نقل المصنف من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد هجر عبدالوارث لمجلس أبي حنيفة ويكفي لبطلان الخبر نقله عن كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد.

٤٤- الإمام أبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم:

نقل المؤلف عن البردعي أنه سمع أبا زرعة يقول كان أبو حنيفة جهميا وكان محمد بن الحسن جهميا وكان أبو يوسف جهميا بين التجهم.

أقول: أبو زرعة إمام جليل ولكن أصغىٰ للوشيات التي أثيرت حول أبي حنيفة وتأثر بأمثال الحميدي وبأبي نعيم وهما هما في العصبية علىٰ أبي حنيفة رضي الله عنه.

وأبو حنيفة وأصحابه أبرياء من التجهم.

والتجهم الأخذ بقول جهم بن صفوان أبو محرز الترمذي الكاتب أصله من الكوفة وظهرت بدعته بترمذ وكان يقول بالجبر وينفي علم الله عز وجل بالمعلومات المتغيرة كما عطل الكثير من الصفات مغالاة في معاكسة مقاتل بن سليمان رئيس مشبهة مرو وشهر بالقول بخلق القرآن ويروىٰ أنه أخذ القول بخلق القرآن من الجعد بن درهم الحراني مولىٰ سويد بن غفلة ومؤدب الجعدي آخر ملوك بني أمية.

وأبو حنيفة هو من أوائل الأئمة إن لم يكن أولهم الذين تصدوا لرأي جهم والجعد ومقاتل في نفي التعطيل والتشبيه.

أخرج اللالكائي في شرح السنة بسنده إلىٰ ابن المبارك قال: ذكر جهم في مجلس أبي حنيفة فقال ما يقول قالوا يقول القرآن مخلوق فقال كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا وأخرج بسنده إلىٰ سعيد بن منصور قال سمعت ابن المبارك يقول والله ما مات أبو حنيفة وهو يقول بخلق القرآن ولا يدين الله به.

وأخرج أيضاً بسنده إلىٰ محمد بن سعيد بن سابق قال: سمعت أبا يوسف القاضي وقلت له تقول بخلق القرآن قال لا كالمنكر عليَّ لا هو يعني أبا حنيفة ولا أنا اهـ

ولكن الوشاة صنعوا ما صنعوا وللأسف كان بعض أهل الحديث يغالي في مسألة خلق القرآن دون أن يفرق بين ما هو وصف لله وهو الكلام النفسي وبين الملفوظ من القرآن الذي هو حادث بلا شك ولا ريب كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة.

ولأجل هذه المغالاة انطوى كثير من المحدثين على العداء لمتكلمي أهل الحق الذين فرقوا بين ما هو قائم بالخالق وبين ما هو وصف للمخلوق.

وبلغ الغلو بهؤلاء إلى حد القول بكفر من قال لفظي بالقران مخلوق وغاية ما أخذه أبو زرعة على أبي حنيفة اتهامه بالقول بخلق القرآن وقد علمت براءة الإمام من ذلك فقاتل الله الوشاة.

أما كلام أبي زرعة في رواية أبي حنيفة لحديث جابر في القراءة خلف الإمام أنه زاد جابر وأن هذا خطأ والصواب رواية الحديث مرسلاً فجوابه قول الحافظ ابن حجر أن الحديث مشهور عن جابر وقد رواه كذلك سفيان الثوري كما في مسند أحمد بن منيع وتابعه على ذلك شريك ورواه الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا فلماذا كل هذه الضجة على أبي حنيفة ومع هذا كله لو سلمنا جدلاً تفرد أبي حنيفة في رفع الحديث فهو زيادة ثقة تقبل كما هو مقرر في أوائل كتب المصطلح فضلاً عن المبسوطات.

ومع ذلك لم يتفرد أبو حنيفة برفعه بل رفعه أيضاً سفيان الثوري وشريك القاضي كما في مسند أحمد بن منيع ورفعه أيضاً الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عند ابن أبي شيبة وجعله الحافظ في التلخيص مشهوراً عن جابر رضي الله عنه.

٤٥- عثمان البتي:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد حدثني أحمد بن إبراهيم حدثنا معاذ بن معاذ سمعت عثمان البتي يقول: ذات يوم ويل لأبي حنيفة هذا ما يخطئ مرة فيصيب.

أقول يكفي لبطلان الرواية نقلها عن الكتاب المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

وعثمان بن مسلم البتي فقيه البصرة في زمن أبي حنيفة توفي سنة ١٤٣هـ وهو إمام مجتهد ثقة كانت تجري بينه وبين أبي حنيفة رضي الله عنهما مراسلات وإليه كتب أبو حنيفة رسالته المشهورة في مسألة الإرجاء طبعت هذه الرسالة في مجموعة مع العالم والمتعلم لأبي حنيفة والفقه الأكبر رواية أبي مطيع البلخي عنه بالآستانة قبل نحو قرنين ثم أعاد طبعها العلامة الكوثري بتحقيقه المتين وتعليقاته النفيسة.

وقد أورد نص الرسالة بكاملها العلامة المؤرخ المحدث الناقد الشيخ محمود حسن الطونكي في معجم المصنفين في ترجمة الإمام أبي حنيفة نقلا عن نسخة مخطوطة في الخزانة المحمدية بساحل بُمبي وتاريخ نسخها ١٨ رمضان عام ١٠٨٨هـ وفي أولها سند الرسالة إلى الإمام أبي حنيفة كما أثبت في طبعة العلامة الكوثري المطبوعة عن نسخة دار الكتب المصرية.

وقد أشار الإمام البزدوي الفقيه الأصولي المتوفى سنة ٤٨٢هـ رحمه الله تعالى في أول كتابه أصول الفقه إلى هذه الرسالة وذكرها أيضاً الإمام أبو العباس الناطفي المتوفى سنة ٤٤٦هـ رحمه الله تعالى في كتاب الأجناس وأورد نصها بتمامها العلامة المهذاني في خزانة الأكمل في أواخر الكتاب أفاده العلامة البياضي في إشارات المرام من عبارات الإمام أي الإمام أبي حنيفة.

وذكر هذه الرسالة أيضاً العلامة أبو المظفر الاسفراييني المتوفى سنة ٤٧١هـ في كتابه التبصير في أصول الدين وطبع هذه الرسالة شيخ مشايخنا عبدالفتاح أبو غدة وأبقى على تعليقات شيخه الكوثري رحمه الله عليها ومن مقدمة أبي غدة نقلت المعلومات أعلاه.

وعثمان البتي هذا من عظماء المجتهدين ولكنه ممن انقرضت مذاهبهم وله انفرادات في الفقه ذكرها الطحاوي في اختلاف العلماء والجصاص في مختصره وابن المنذر في الاشراف وأهملها ابن جرير في كتابه اختلاف الفقهاء.

وهاك نص رسالة أبي حنيفة للبتي عن النسخة التي طبعها شيخ مشايخنا أبو غدة رحمه الله:

رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

روى الإمام حسام الدين الحسين بن علي بن الحجاج السغناقي عن حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري عن شمس الأئمة محمد بن عبدالستار الكردري عن برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل المرغيناني عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر اليرسوخي عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي عن أبي المعين ميمون بن محمد المكحولي النسفي عن أبي زكريا يحيى بن مطرف البلخي عن أبي صالح محمد بن الحسين السمرقندي عن أبي سعيد محمد بن أبي بكر البُستي عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي عن نصير بن يحيى الفقيه عن أبي عبدالله محمد بن سماعة التميمي عن الإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وعنهم أنه قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أبي حنيفة إلى عثمان البتي: سلام عليك فإني أَحْمَدُ إليك الله الذي لا إله إلا هو أما بعد فإني أوصيك بتقوى الله وطاعته وكفى بالله حسيبا وجازيا.

بلغني كتابك وفهمت الذي فيه من نصيحتك وحفظك لنا وقد كتبت أنه دعاك إلى الكتاب بما كتبته حرصك على الخير والنصيحة وعلى ذلك كان موضعه عندنا.

كتبت تذكر أنه بلغك أني من المرجئة[١٤٧] وإني أقول: مؤمن ضال وإن ذلك يشق عليك ولعمري ما في شيء باعد عن الله تعالىٰ عذر لأهله ولا فيما أحدث الناس وابتدعوا أمر يهتدىٰ به ولا الأمر إلا ما جاء به القرآن ودعا إليه محمد ﷺ وكان عليه أصحابه حتىٰ تفرق الناس وأما ما سوىٰ ذلك فمبتدع ومحدث فافهم كتابي إليك واعلم أنه لولا رجاء أن ينفعك الله به لم أتكلف الكتاب إليك فاحذر رأيك علىٰ نفسك وتخوف أن يدخل الشيطان عليك عصمنا الله وإياك بطاعته ونسأله التوفيق لنا ولك برحمته.

ثم أخبرك أن الناس كانوا أهل شرك قبل أن يبعث الله تعالىٰ محمداً ﷺ فبعث محمدا يدعوهم إلىٰ الاسلام فدعاهم إلىٰ أن يشهدوا أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له والإقرار بما جاء به من الله تعالىٰ.

وكان الداخل في الإسلام مؤمنا بريئا من الشرك حراما ماله وعرضه ودمه له حق المسلمين وحرمتهم وكان التارك لذلك حين دعي إليه كافرا بريئا من الإيمان حلالا ماله ودمه لا يقبل منه إلا الدخول في الإسلام أو القتل إلا ما ذكره الله سبحانه وتعالىٰ في أهل الكتاب من إعطاء الجزية.

---

(١٤٧) وقد عد المقبلي من غلطات الخواص جعل المرجيء اسما لمن قال: إن صاحب الكبيرة إذا لم يتب تحت المشيئة وصرف أحاديث ذم المرجئة إلىٰ ذلك وإنما هم من قال: لا وعيد لأهل الصلاة فأخرهم عن الوعيد رأساً وأما الدخول تحت المشيئة فصريح الكتاب والسنة لفظاً ومعلوم تواتراً ذكر ذلك في «الابحاث» فيكون إرجاء أبي حنيفة محض السنة ونبزه به علىٰ المعنىٰ البدعي محض فرية «ز».

ثم نزلت الفرائض بعد ذلك على أهل التصديق فكان الأخذ بها عملا مع الإيمان ولذلك يقول الله عز وجل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥][١٤٨] وقال تعالى ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾ [التغابن: ٩][١٤٩] وأشباه ذلك من القرآن فلم يكن المضيع للعمل مضيعا للتصديق وقد أصاب التصديق بغير عمل.

ولو كان المضيع للعمل مضيعا للتصديق لانتقل من اسم الإيمان وحرمته بتضييعه العمل كما أن الناس لو ضيعوا التصديق لانتقلوا بتضييعه من اسم الإيمان وحرمته وحقه ورجعوا إلى حالهم التي كانوا عليها من الشرك.

ومما يعرف به اختلافهما أن الناس لا يختلفون في التصديق ولا يتفاضلون فيه وقد يتفاضلون في العمل وتختلف فرائضهم.

ودين أهل السماء ودين الرسل واحد فلذلك يقول الله تعالى ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ﴾ [الشورى: ١٣].

واعلم أن الهدى في التصديق بالله ورسله ليس كالهدى في ما افترض من الأعمال ومن أين يشكل ذلك عليك؟ وأنت تسميه مؤمنا وهو جاهل بما لا يعلم من الفرائض فلا بد من أن تسميه مؤمناً بتصديقه كما سماه الله تعالى في كتابه وأن تسميه جاهلا بما لا يعلم من الفرائض وهو إنما يتعلم ما يجهل فهل يكون الضال عن معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله كالضال عن معرفة ما تعلمه الناس وهم مؤمنون؟ وقد قال الله

---

(١٤٨) جاءت هذه الجملة الكريمة في تسع ايات من القران الكريم اولها في سورة البقرة:٢٥.

(١٤٩) جاءت هذه الجملة الكريمة في سورة التغابن:٩ وفي سورة الطلاق:١١.

تعالى في تعليمه الفرائض قال تعالى ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال تعالى ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] يعني من الجاهلين.

والحجة من كتاب الله تعالى والسنة على تصديق ذلك أبين وأوضح من أن تشكل على مثلك أولست تقول: مؤمن ظالم ومؤمن مذنب ومؤمن مخطىء ومؤمن عاص مؤمن جائر؟ هل يكون فيما ظلم وأخطأ مهتديا فيه مع هداه في الإيمان أو يكون ضالاً عن الحق الذي أخطأه؟

وقول بني يعقوب على نبينا وعليهم السلام لأبيهم ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَـٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] أتظن أنهم عنوا أنك لفي كفرك القديم؟ حاشا لله أن تفهم هذا وأنت بالقران عالم.

واعلم أن الأمر لو كان كما كتبت به إلينا أن الناس كانوا أهل تصديق قبل الفرائض ثم جاءت الفرائض لكان ينبغي لأهل التصديق أن يستحقوا اسم التصديق بالعمل حين كلفوا به ولم تفسر لي ما هم عليه وما دينهم وما مستقرهم عندك قبل ذلك؟ إذا هم لم يستحقوا الاسم إلا بالعمل حين كلفوا.

فإن زعمت أنهم مؤمنون تجري عليهم أحكام المسلمين وحرمتهم صدقت وكان صوابا لما كتبت به إليك وإن زعمت أنهم كفار فقد ابتدعت وخالفت النبي ﷺ والقرآن وإن قلت بقول من تعنت من أهل البدع وزعمت أنه ليس بكافر ولا مؤمن فاعلم أن هذا القول بدعة وخلاف للنبي ﷺ وأصحابه.

وقد سمي علي رضي الله عنه أمير المؤمنين وعمر رضي الله عنه أمير المؤمنين أو أمير المطيعين في الفرائض كلها يعنون؟ وقد سمى علي أهل حربه من أهل الشام مؤمنين في كتاب القضية أو كانوا مهتدين وهو يقتلهم؟ وقد اقتتل أصحاب رسول الله ﷺ ولم تكن الفئتان مهتديتين

جميعاً فما اسم الباغية عندك؟

فو الله ما أعلم من ذنوب أهل القبلة ذنباً أعظم من القتل ثم دماء أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام خاصة فما اسم الفريقين عندك؟ وليسا مهتديين جميعا.

فإن زعمت أنهما مهتديان جميعاً ابتدعت وإن زعمت أنهما ضالان جميعاً ابتدعت وإن قلت: إن أحدهما مهتد فما الآخر! فإن قلت الله أعلم أصبت تفهم هذا الذي كتبت به إليك.

واعلم أني أقول: أهل القبلة مؤمنون لست أخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض فمن أطاع الله تعالى في الفرائض كلها مع الإيمان: كان من أهل الجنة عندنا ومن ترك الإيمان والعمل كان كافراً من أهل النار ومن أصاب الإيمان وضيع شيئا من الفرائض كان مؤمناً مذنباً وكان لله تعالى فيه المشيئة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له فإن عذبه على تضييعه شيئاً فعلى ذنب يعذبه وإن غفر له فذنباً يغفر.

وإني أقول فيما مضى من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ فيما كان بينهم: الله أعلم ولا أظن هذا إلا رأيك في أهل القبلة لأنه أمر أصحاب رسول الله ﷺ وأمر حملة السنة والفقه.

زعم أخوك عطاء بن أبي رباح [١٥٠] ونحن نصف له هذا: أن هذا أمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وزعم سالم [١٥١] عن سعيد بن جبير أن هذا؟أمر أصحاب محمد ﷺ وزعم أخوك نافع أن هذا أمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

---

(١٥٠) والزعم هنا بمعنى القول الحق بقرينة المقام وهو من الأضداد فيعين المقام المراد فكل هؤلاء لا يرون نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة «ز».

(١٥١) هو سالم بن عجلان الافطس قال الإمام أحمد فيه ثقة عبدالفتاح.

وزعم ذلك أيضا عبد الكريم[١٥٢] عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذا أمره.

وقد بلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين كتب القضية أنه يسمي الطائفتين «مؤمنين» جميعا وزعم ذلك أيضاً عمر بن عبدالعزيز كما رواه من لقيه من إخوانك فيما بلغني عنك ثم قال: ضعوا لي في هذا كتابا ثم أنشأ يعلمه ولده ويأمرهم بتعليمه – علمه جلساءك رحمك الله تعالى – فكان بمكان من المسلمين.

واعلم أن أفضل ما علمتم وما تعلمون الناس السنة وأنت ينبغي لك أن تعرف من أهلها الذين ينبغي أن يتعلموها.

---

(١٥٢) هو عبد الكريم بن مالك الجزري قال الإمام أحمد فيه ثقة ثبت عبد الفتاح.

وأما ما ذكرت من اسم «المرجئة»[١٥٣] فما ذنب قوم تكلموا بعدل وسماهم أهل البدع بهذا الاسم؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة وإنما

---

(١٥٣) وعدُّ من جعل مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه بها من أهل الضلال لا يكون إلا من المعتزلة أو الخوارج أو ممن سار سيرهم وهو غير شاعر وقد روىٰ ابن أبي العوام الحافظ عن إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي عن القاسم بن غسان المروزي القاضي عن أبيه عن محمد بن يعلىٰ زنبور عن أبي حنيفة رضي الله عنه «ح» قال إبراهيم: حدثنا عبدالواحد بن أحمد الرازي بمكة حدثنا موسىٰ بن سهل الرازي أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة رضي الله عنه: دخلت أنا وعلقمة بن مرثد علىٰ عطاء بن أبي رباح فقلنا له: يا أبا محمد إن ببلادنا قوما يكرهون أن يقولوا إنا مؤمنون ثم قالا: قال عطاء: ولِمَ ذاك ؟ قال: يقولون إن قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل الجنة فقال عطاء: فليقولوا: نحن مؤمنون ولا يقولون نحن من أهل الجنة فإنه ليس من ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا ولله عز وجل عليه الحجة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ثم قال عطاء: يا علقمة إن أصحابك كانوا يسمون أهل الجماعة حتىٰ كان نافع بن الأزرق فهو الذي سماهم المرجئة.
قال القاسم: قال أبي: وإنما سماهم المرجئة فيما بلغنا أنه كلم رجلاً من أهل السنة فقال له: أين تنزل الكفار في الآخرة ؟ قال: النار قال: فأين تنزل المؤمنين؟ قال: المؤمنون علىٰ ضربين مؤمن بر تقي فهو في الجنة ومؤمن فاجر ردي فأمره إلىٰ الله عز وجل إن شاء عذبه بذنوبه وإن شاء غفر له بإيمانه قال: فأين تنزله ؟ قال لا إنزله ولكني أرجيء أمره إلىٰ الله عز وجل قال فأنت مرجئ ا.هـ
فمن سمىٰ أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق الخارجي الذي يرىٰ تخليد مرتكب الكبيرة في النار «ز».

هذا الاسم سماهم به أهل الشنئان ألبتة ولعمري ما يهجن عدلاً لو دعوت إليه الناس فوافقوك عليه أن يسميهم أهل شنئان المرجئة فلو كانوا فعلوا ذلك كان هذا الاسم بدعة فهل يهجن ذلك ما أخذت به من أهل العدل؟

ثم إنه لولا كراهية التطويل وأن يكثر التفسير لشرحت لك الأمور التي أجبتك بها فيما كتبت به ثم إن أشكل عليك شيء أو أدخل عليك أهل البدع شيئا فاعلمني أجبك فيه إن شاء الله تعالى ثم لا آلوك ونفسي خيراً والله المستعان.

لاتدع الكتاب إليَّ بسلامك وحاجتك رزقنا الله منقلبا كريما وحياة طيبة وسلام الله عليك ورحمة الله وبركاته والحمدلله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

٤٦- علي بن عاصم:

نقل المؤلف من كتاب المجروحين لابن حبان بسنده إلى علي بن عاصم قال: قلت لأبي حنيفة إبراهيم عن علقمة عن عبدالله أن النبي ﷺ صلى بهم خمسا ثم سجد سجدتين بعد السلام فقال أبو حنيفة إن لم يكن جلس في الرابعة فما تسوى هذه الصلاة هذه وأشار إلى شيء من الأرض فأخذه ورمى به.

أقول حاشا الإمام الأعظم أن يسخر من كلام رسول الله أو ينتقصه فإن هذا عند أبي حنيفة كفر وهذا لا يخرج من مسلم عاقل فضلاً عن عالم فضلاً عن إمام مجتهد ورع يعرف معنى التعظيم لشعائر الدين كأبي حنيفة رضي الله عنه.

وعلي بن عاصم بن صهيب من تلاميذ أبي حنيفة المثنين عليه ثناءً حسناً كما في الانتقاء لابن عبد البر وابن حبان معروف بتعنته وقد سبق حال كتابه وسيأتي له مزيد بيان عند ذكر المؤلف له.

وهذه المسألة الفقهية تقريرها كما في إعلاء السنن لشيخ مشايخنا العلامة ظفر العثماني رحمه الله ما نصه:

وأما إذا سها عن القعدة الأخيرة حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد وألغى الخامسة وسجد للسهو وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه وتحولت صلاته نفلا فيضم إليها ركعة سادسة ولو لم يضم لا شيء عليه كذا في «الهداية» ١-١٣٩.

وممن قال ببطلان الصلاة في هذه الصورة حماد بن أبي سليمان شيخ الإمام كما في «المغني» ١-٦٨٩.

ووجه بطلان الفريضة ما في «البدائع» أنه وجد فعل كامل من أفعال الصلاة وقد انعقد نفلاً لقوله ﷺ (فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان) وقد تقدم فصار خارجاً من الفرض ضرورة حصوله في النفل لاستحالة كونه فيهما وقد بقي عليه فرض هو القعدة الأخيرة وكونها فرضا مجمع عليه كما مر والخروج من الصلاة مع بقاء فرض من فرائضها يوجب فساد الصلاة ا.هـ ١-١٧٩.

وقال الشافعي وأحمد ومالك: لا يفسد صلاته ويعود إلى القعدة ويخرج عن الفرض بلفظ السلام بعد ذلك وصلاته تامة واحتجوا بما رواه البخاري في باب إذا صلى خمسا عن عبدالله – هو ابن مسعود – «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسا فقيل له أزيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قال: صليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم» ا.هـ

قالوا: فهذا النبي ﷺ صلى الظهر خمسا ولم ينقل أنه كان قعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلاته.

وأجاب عنه العيني في «العمدة» بأن الظاهر من حال النبي ﷺ أنه قعد على الرابعة لأن حمل فعله على الصواب أحسن من حمله على غيره وهو اللائق بحاله على أن المذكور فيه أنه صلى الظهر خمسا والظهر اسم للصلاة المعهودة في وقتها بجميع أركانها ا.هـ

٣-٧٤٢ وحاصله أن فعله ﷺ محتمل للأمرين أن يكون قام إلى الخامسة بعد القعدة أو قبلها والنظر القياسي يقتضي فساد الصلاة إذا قام إلى الخامسة قبل القعدة وسجد لها كما مر فهذا يرجح كونه قام إليها بعد القعدة بظن أن هذه القعدة هي القعدة الأولى لا سيما والظهر والعصر ونحوهما اسم لجميع أركانها ومنها القعدة وحمله على الخالية عن ركن من الأركان مجاز لا يصار إليه إلاَّ بدليل ناهض ولم يوجد فلزم الحمل على ما قلنا فاندحض قولهم ولم ينقل أنه كان قعد بعد الرابعة.

قال العيني: فإن قلت: لم يرجع النبي ﷺ من الخامسة ولم يشفعها قلت: لا يضرنا ذلك لأنَّا لا نلزمه بضم الركعة السادسة على طريق الوجوب حتى قال صاحب الهداية: ولو لم يضم لا شيء عليه لأنه مظنون «أي فيجوز إلغاء الخامسة ولا يمنع إبطالها لأنه لم يشرع فيها قصداً بل بظن أنها الرابعة وإنما يحرم الإبطال إذا شرع في العمل قصداً».

وقال صاحب «البدائع»: والأولى أن يضيف إليها ركعة ليصير نفلاً إلا في العصر اهـ

قلت: ووجه عدم رجوعه ﷺ كونه لم يذكر زيادة الخامسة إلا بعد السلام كما هو ظاهر سياق الحديث فلم يتصور الرجوع قبل السجدة لها ولعله لم يشفعها بالسادسة للشك في الزيادة وعدم التيقن بها وإنما سجد سجدتين احتياطاً ونحن إنما نقول بالتشفيع إذا غلب على ظنه أنه زاد في الصلاة ركعة أو تيقن به فافهم.

قال بعض الناس: وليس للضم دليل قوي قلت: دليله النهي عن البتيراء وقول ابن مسعود: «والله ما أجزأت ركعة واحدة قط» وقد تقدم في باب الوتر وقال قتادة والأوزاعي فيمن صلى المغرب أربعاً يضيف إليها أخرى فتكون الركعتان تطوعا ذكره ابن قدامة في «المغني» ١-٦٨٩ وهو حجة في النقل وكي لا يكون المغرب شفعا قاله في «رحمة الأمة» ص-٢١ فلما تيقن الرجل بكونه زاد في الصلاة ركعة وثبت بالنص في

حديث أبي سعيد كونها نافلة والتنفل بالركعة الواحدة ممنوع قصدا فيكون ذلك خلاف الأولىٰ ظناً فالأولىٰ أن يشفعها بركعة أخرىٰ ولعلك قد عرفت بكل ما ذكرنا لك الجواب عن قول ابن خزيمة: لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود «علىٰ قولهم: يكون سجود السهو بعد السلام» لأنهم خالفوه فقالوا: إن جلس المصلي في الرابعة مقدار التشهد أضاف إلىٰ الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم قال: يحرم علىٰ العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها اهـ من «فتح الباري» ٤-٧٥ قلت: وكذا يحرم علىٰ العالم أن يطعن العلماء بمخالفة السنة قبل المعرفة بأقوالهم ودلائلها اهـ

٤٧- الإمام علي بن عمر الدار قطني رحمه الله:

نقل المؤلف عن سؤالات حمزة السهمي للدار قطني سئل الدار قطني وأنا أسمع عن سماع أبي حنيفة يصح قال لا ولا رؤية ولم يلحق أبو حنيفة أحداً من الصحابة.

أقول سبحان الله عمر الكذب قصير فهذا النص المنقول عن الدار قطني لعبت به أيادي أثيمة ولو رجع المصنف إلىٰ كتب المناقب المعتبرة لعرف ذلك ففي تبييض الصحيفة للسيوطي قال حمزة السهمي سمعت الدار قطني يقول لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة إلا أنه رأىٰ أنساً بعينه ولم يسمع منه ا.هـ

فحرف أعداء أبي حنيفة الكلام إلىٰ نفي السماع والرؤية.

والدار قطني مقر برؤية أبي حنيفة لأنس ونفىٰ الدار قطني لسماع أبي حنيفة من أنس ونفيه لرؤية غير أنس من الصحابة دعوىٰ مجردة وشهادة علىٰ النفي.

وغيره يخالفه فهذا ابن سعد يثبت رؤية الإمام لأنس وعبدالله بن الحارث بن جزء قال ابن عبدالبر في جامع بيان العلم بعد أن ساق بسنده

خبراً سمعه أبو حنيفة من عبدالله بن الحارث بن جزء الصحابي رضي الله عنه ذكر ابن سعد كاتب الواقدي أن أبا حنيفة رأىٰ أنس بن مالك وعبدالله بن الحارث بن جزء ا.هـ

وقد بسطت الكلام علىٰ رؤية أبي حنيفة للصحابة وأسماء من رآهم وإثبات السماع منهم في التعليقات الحسان فليراجع.

ثم نقل المؤلف قول الدار قطني في السنن في بعض طرق حديث من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة لم يسنده إلا أبو حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان.

وجوابه قال العلامة العيني لو تأدب الدار قطني واستحيا لما تلفظ بهذه اللفظة في أبي حنيفة فإنه إمام طبق علمه الشرق والغرب ولما سئل ابن معين عنه فقال: ثقة مأمون ما سمعت أحداً ضعفه. هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث وشعبة شعبة.

وقال أيضا: كان أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق ولم يتهم بالكذب وكان مأموناً علىٰ دين الله تعالىٰ صدوقاً في الحديث وأثنىٰ عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك ويعد من أصحابه وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وحماد بن زيد وعبدالرزاق ووكيع وكان يفتي برأيه والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون وقد ظهر لك من هذا تحامل الدار قطني عليه وتعصبه الفاسد وليس له مقدار بالنسبة إلىٰ هؤلاء حتىٰ يتكلم في إمام متقدم علىٰ هؤلاء في الدين والتقوىٰ والعلم وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه؟ وقد روىٰ في سننه أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة ولقد روىٰ أحاديث ضعيفة في كتابه «الجهر بالبسملة» واحتج بها مع علمه بذلك حتىٰ أن بعضهم استحلفه علىٰ ذلك فقال: «ليس فيه حديث صحيح» ولقد صدق القائل:

حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه والقوم أعداء له وخصوم

ا.هـ عمدة القاري

وقال المحقق ابن الهمام في الفتح: فبطل رد المتعصبين وتضعيف بعضهم لمثل أبي حنيفة مع تضييقه في الرواية إلى الغاية حتى أنه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خط ولم يشترط الحفاظ هذا ولم يوافقه صاحباه ا.هـ ١:٢٩٦.

قلت: وقد اعترف بذلك ابن معين حيث قال: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظ ولا يحدث بما لا يحفظ كذا في التهذيب ١:١٤٥.

والعجب من الحافظ ابن حجر أن إمامنا عنده من الأئمة الثقات كما تشهد به تصانيفه في الرجال ولم يذكر في التهذيب شيئاً من أقوال الجارحين فيه بل اقتصر على أقوال معدليه ثم اقتصر في الدراية ص:٩٣ على قول الدار قطني هذا وسكت عنه ولم يرده عليه.

وفي كتاب «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» للعلامة مفتي الحجاز ومحدثها الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي المكي قال أبو عمر يوسف بن عبد البر المالكي والذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس وقد مر أن ذلك ليس بعيب وكان يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه ألا ترى أن عليا كرم الله وجهه هلك فيه فئتان محب مفرط ومبغض فرط ا.هـ

وفي طبقات شيخ الإسلام التاج السبكي: الحذر كل الحذر أن تفهم من قاعدتهم أن الجرح مقدم على التعديل على إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه ثم قال بعد كلام طويل: قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه

الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معصيته وما دحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة فيه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحو ذلك قال: ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون.

قال ابن عبد البر: هذا باب غلط فيه كثيرون وضلت فيه فرقة جاهلية لا تدري ما عليها في ذلك ثم قال: الدليل على أنه لا يقبل في حق من اتخذه جمهور الناس إماماً في الدين قول أحد الطاعنين لأن السلف قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ومنه ما حمل على الحسد ومنه ما حمل على التأويل مما لا يلزم المقول فيه شيء منه وذكر من كلام الصحابة والتابعين وتابعيهم من النظراء بعضهم في بعض شيئاً كثيرا لم يلتفت إليه أحد من العلماء ولا عولوا عليه لأنهم بشر يغضبون ويرضون والقول في الرضا غير القول في الغضب فمن أراد أن يقبل قول العلماء بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا من الصحابة بعضهم في بعض وقول من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين بعضهم في بعض فإن فعل ذلك فقد ضل ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً وإن لم يفعل ولن يفعل أن هداه الله وألهمه رشده فليقف عند ما شرطناه فإنه الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله تعالى ا.هـ

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: ومن ثمة لم يقبل جرح الجارحين في الإمام أبي حنيفة حيث جرحه بعضهم بكثرة القياس وبعضهم بقلة معرفة العربية وبعضهم بقلة رواية الحديث فإن هذا كله جرح بما لا يجرح به الراوي ا.هـ كذا في تنسيق النظام ص:٨.

وفيه أيضا ص:٦١: وذكر محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر كتاب الضعفاء قال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع منه حديثا كثيراً ا.هـ.

٤٨- عمار بن زريق:

قال المؤلف عن تاريخ الخطيب بسنده إلى عمار بن زريق قال: خالف أبا حنيفة فإنك تصيب وقال بشرى فإنك إذا خالفته أصبت.

أقول هذه المجازفة تنبئ عن قلة الدين في قائله إذا صح عنه وأي عصبية أظهر من هذا فإنه ليس من طريقة العلماء المنصفين أن يردوا على أحد قوله إلا بالدليل المفصل وكفى هذا دليلاً على عدم الإعتداد بمثل هذا السخف.

وعمار بن زريق هذا معدود في الآخذين عن أبي حنيفة الراوين عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحي الدمشقي ومثله لا يقول مثل هذا الكلام عن شيخه.

٤٩- عمر بن أحمد بن عثمان:

قال المؤلف قال ابن شاهين في الثقات أبو يوسف أوثق من أبي حنيفة في الحديث وكان أبو حنيفة أنبل في نفسه من أن يكذب.

أقول هذا توثيق من ابن شاهين لأبي حنيفة فأبو حنيفة يشترك مع أبي يوسف في كونهما ثقة.

غاية ما في الأمر زيادة نسبة التوثيق لأبي يوسف على شيخه كما تقتضيه صيغة المبالغة أوثق ولو أن المؤلف نقل ترجمة النعمان من كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين لكان مناسباً لتسويد صحيفته لا أن ينقل نصه من كتاب الثقات.

ونصه في كتاب الضعفاء باب النون من اسمه النعمان حدثنا عبدالله بن محمد البغوي قال حدثنا حمود بن غيلان حدثنا مؤمل يعني ابن إسماعيل قال ذكر أبو حنيفة عند الثوري في الحجر فقال غير ثقة ولا مأمون غير ثقة ولا مأمون فلم يزل يقولها حتى جاوز الطواف.

وأبو حنيفة اسمه النعمان بن ثابت وذكر عن جماعة توثيقه ا.هـ

ومنهج ابن شاهين في كتاب الضعفاء نفس منهجه في كتاب الثقات وهو الاعتماد على أقوال النقاد السابقين كالإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما دون التصرف والإبداع وكأنه مجرد ناقل لأقوالهم ويلاحظ عليه في كتاب الضعفاء إيراده بعض الثقات لمجرد قول ناقد فيه ويورده في الثقات لمجرد توثيق واحد له دون أن يكون له رأي وموازنة في الراوي.

ثم ألف كتاباً سماه المختلف فيهم جمع فيه خلاصة الرأي في الراوي الذي اختلف النقاد فيه فوثقه بعضهم وضعفه البعض الآخر إلا أنه لم يستوعبهم.

ومما أزعج المؤلف دفاع العلامة عبدالمعطي قلعجي عن أبي حنيفة رضي الله عنه فقال وقد دافع المعلق عبدالمعطي عن أبي حنيفة مدافعة يعلم بطلانها من قراءة نشر الصحيفة والحمدلله.

وأقول أنا لم أقف على تعليقات العلامة عبدالمعطي على كتاب الثقات لابن شاهين ولكن وقفت على تعليقه على كتاب الضعفاء للعقيلي وهاك نص دفاعه عن أبي حنيفة رضي الله عنه بتصرف يسير لتعلم عظم ما في سواد الصحيفة:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٨٠-١٥٠ سمع عدداً كبيراً من كبار التابعين وتعلم على أيديهم في الكوفة وأغلب الظن أنه رأى بعض الصحابة لكنه لم يرو عنهم ومن شيوخه: «أبو عمرو الشعبي المتوفى ١٠٤ وعطاء بن أبي رباح المتوفى ١١٤ وحماد بن أبي سليمان المتوفي ١٢٠ وقد أثر

حماد علىٰ ثقافته الفقهية تأثيراً قوياً فقد حضر عليه حوالي ثمانية عشر عاماً ولم يحاضر إلا بعد موت شيخه كان يكسب قوت يومه من التجارة وكان الخلفاء المعاصرون له يريدونه علىٰ تولي منصب القضاء وبسبب رفضه دخل السجن.

وقد أثنىٰ عليه بسعة العلم وجودة الحفظ ودقة الفهم جماعة من المعدلين وفئة من المحدثين مر وصفهم إياه بالزهد والورع التام.

قال الذهبي في العبر ١:٢١٤: كان أبو حنيفة بن ثابت من أذكياء بني آدم جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء...... رأىٰ أنساً وتوفي سنة ١٥٠.

ورؤية أبي حنيفة لأنس بن مالك قد أثبتها جمع عظيم من المحدثين وأهل العلم بالأخبار منهم: ابن سعد والحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر والحافظ العراقي قال: لم يصح للإمام أبي حنيفة رواية عن أحد من الصحابة وقد رأىٰ أنس بن مالك.

قال السيوطي في تبييض الصحيفة في رواية عن محمد بن بشر رواها الخطيب البغدادي قال ابن بشر: كنت أختلف إلىٰ أبي حنيفة وإلىٰ سفيان فآتي أبا حنيفة فيقول لي من أين جئت؟ فأقول من عند سفيان فيقول جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلىٰ مثله فآتي سفيان فيقول من أين جئت؟ فأقول من عند أبي حنيفة فيقول لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض.

وقال يحيىٰ بن معين: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: لا نكذب الله ما سمعنا أحسن رأياً من أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وفي تهذيب التهذيب ١٠:٤٥٠ قال ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث.

وقال عبدالله بن المبارك: أفقه الناس أبو حنيفة.

وقال أيضاً: لولا أن الله تعالىٰ أغاثني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس.

وفي تهذيب التهذيب أيضاً ١٠:٤٥٠ قال الشافعي: الناس عيال في الفقه علىٰ أبي حنيفة.

وفي تذكرة الحفاظ ١:١٦٠ قال أبو داود: رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين: لا يخفىٰ أن الفقه والاجتهاد لا يتيسر بدون حفظ الأحاديث والآثار وأقوال الصحابة والتابعين واختلافاتهم ومعرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنن.

فإذا اعترف المحدثون بكون الإمام أبي حنيفة أفقه الناس واعترفوا بكونه مجتهداً من أئمة المسلمين فقد التزموا كونه حافظاً للأحاديث متقناً فيها.

قال الخطَّابي: وأصحاب السنن هم أصحاب الحديث والمطلعون عليه كالأئمة المجتهدين وهم الذين يفهمون ما تضمنته السنن من الأحكام ودل كلام الخطابي علىٰ أن المجتهد لابد من أن يكون صاحب سنة مطلعاً عليها.

قال ابن خلدون المؤرخ في مقدمته: والإمام أبو حنيفة إنما قلَّت روايته لما شدد في الرواية والتحمل فقَلَّت من أجلها روايته فقلَّ حديثه لا أنه ترك رواية الحديث.

فدل ما تقدم علىٰ:

١- لا يتصور أصلاً كون المجتهد قليل البضاعة من الحديث ولا سبيل إلىٰ القول به.

٢- التصريح بكون أبي حنيفة من كبار المجتهدين في علم الحديث.

٣- عدَّ الذهبي أبا حنيفة من حفاظ الحديث وذكره في «تذكرة الحفاظ» التي قال في مقدمتها: تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن

يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف فدل هذا أن أبا حنيفة معدلاً حاملاً للعلم النبوي يرجع إلى اجتهاده في توثيق الرجال وتضعيفهم وتصحيح الأحاديث.

روى الخطيب البغدادي عن إسرائيل بن يونس أنه قال: نعم الرجل النعمان كان أحفظ لكل حديث فيه فقه وأشد فحصا عنه وأعلمه بما فيه من الفقه ذكره ابن حجر المكي في «الخيرات الحسان» والسيوطي في تبيض الصحيفة.

وإسرائيل من رجاله الجماعة ثقة متقن فكفى به موثقا للإمام أبي حنيفة مع التصريح بكونه أحفظ لأحاديث الأحكام.

وذكر الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين عن يحيى بن آدم: كان نُعْمَانُ جمع حديث بلده كله فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي ﷺ وكانت الكوفة مركزا للعلم حينئذ وكان فيها جماعة عظيمة من كبار المحدثين كابن عيينة وسفيان الثوري والأعمش ووكيع وعبدالله بن المبارك وقد جمع أبو حنيفة أحاديثهم كلهم فمن يكون مثله في الحديث؟

وكنت قد قرأت في كتاب إنجاء الوطن فقرتين الأولى: في درجة الإمام أبي حنيفة في الحديث وثناء المحدثين عليه والثانية: في توثيق أبي حنيفة ودرجة حفظه وكلاهما يختص بالناحية الحديثية في الإمام أبي حنيفة ولا بأس من اقتباس بعض فقراتهما:

درجة الإمام أبي حنيفة في الحديث

قال أبو بكر بن عياش مات عمر بن سعيد أخو سفيان فأتيناه نعزيه فإذا المجلس غاص بأهله وفيهم عبدالله بن إدريس إذ أقبل أبو حنيفة في جماعة معه فلما رآه سفيان تحول له من مجلسه ثم قام فاعتنقه وأجلسه في موضعه وقعد بين يديه فقلت له: يا أبا عبدالله رأيتك اليوم فعلت شيئا أنكرته وأنكره أصحابنا عليك قال وما هو؟ قلت: جاءك أبو حنيفة فقمت إليه وأجلسته في موضعك وصنعت به صنيعاً بليغاً فقال: وما أنكرت من ذاك؟ هذا رجل من العلم بمكان فإن لم أقم لعلمه قمت لسنه وإن لم أقم لسنه قمت لفقهه وإن لم أقم لفقهه قمت لورعه فأفحمني فلم يكن عندي جواب ذكره السيوطي في تبييض الصحيفة ص٣٢.

ولا يخفى أن قول سفيان: هذا رجل من العلم بمكان لم يرد به الفقه لذكره الفقه بعده بل المراد به العلم بالحديث.

وقال أيضاً أي سفيان أن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علماً وبعيد ما يوجد ذلك ولما حجا كان يقدمه ويمشي خلفه ولا يجيب إذا سئلا حتى يكون أبو حنيفة هو الذي يجيب كذا في الخيرات الحسان ص ٣٢.

وقال سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة قال: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة إن هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار فاجتمعوا عليَّ فحدثتهم كذا في الجواهر المضية ص ٣٠.

وذكره أيضاً بعض الأفاضل في تذكرة الأعظم نقلاً عن ابن خلكان وفيه قال ابن عيينة أول من صيرني محدثاً أبو حنيفة ا.هـ ص ١٠٣.

وذكره أيضاً ابن حجر المكي في الخيرات الحسان عن الخطيب قال ابن عيينة: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قال لهم هذا أعلم الناس

بحديث عمرو بن دينار وبهذا يعلم جلالة مرتبته في الحديث كيف وهو يستأمر في الثوري ويجلس إليه ابن عيينة ا.هـ ص ٢٩،٢٨.

قلت: وسفيان بن عيينة أحد الأئمة الأعلام رئيس المحدثين وشيخ الإسلام وهو يقول أول من أقعدني للحديث وصيرني محدثا أبو حنيفة وفيه دليل عظيم على جلالة أبي حنيفة في علم الحديث واعتماد الناس على قوله في تعديل الرجال فلم يكن رضي الله عنه محدثاً فقط بل كان ممن يجعل الرجال محدثين.

وذكر القاري أنه كان – أي أبو حنيفة – عند الأعمش إذ سئل عن مسألة وقيل: ما تقول في كذا وكذا؟ قال الإمام أقول كذا وكذا فقال الأعمش: من أين لك هذا؟ قال: أنت حدثتنا عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي وائل عن عبدالله وعن أبي إياس عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ كذا وحدثتنا عن أبي مجلز عن حذيفة عنه ﷺ وحدثتنا عن أبي الزبير عن جابر كذا وحدثتنا عن يزيد الرقاشي عن أنس عنه ﷺ كذا قال الأعمش حسبك ما حدثتك في مائة يوم حدثتني في ساعة ما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث يا معشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة وأنت أيها الرجل أخذت بكلا الطرفين ا.هـ ص ٢٨٢.

وذكره ابن حجر أيضا في الخيرات الحسان وزاد: سئل الأعمش عن مسألة فقال إنما يحسن جواب هذا النعمان بن ثابت وأظنه بورك له في علمه ا.هـ ص٣٥.

قلت: وفي كلام الأعمش هذا دليل جليل على كمال معرفة الإمام بالأحاديث المشكلة وحفظه لها وذكر القارئ في المناقب عن محمد بن سماعة أن الإمام ذكر في تصانيفه نيفاً وسبعين ألف حديث انتخب الآثار من أربعين ألف حديث والمسائل أي مسائله التي أملاها على أصحابه والتي رجع عنها من القياس إلى الأثر كثيرة لشدة اتباعه ا.هـ ٣٢٣.

قلت: ويدل على صحة ما قاله أن الإمام محمد بن الحسن روى عن الإمام في كتبه الستة المعروفة بظاهر الرواية وفي غيرها المعروفة بالنوادر وكذا روى عنه أبو يوسف في أماليه وكتاب الخراج وغيرها وكذا غيره من أصحابه مسائل كثيرة لا يحصى عددها ولا يستقصى أمدها فإذا لخصت منها ما يوافق الحديث والآثار إشارةً أو صراحة سوى ما استنبطه باجتهاد لتجدنها قريباً من ذلك إن شاء الله تعالى فهذه كلها أحاديث وإن لم يقل فيها الإمام قال رسول الله ﷺ لشدة تحريه وتوقيه فإن موافقة اجتهاده لهذا القدر العظيم من الأحاديث من دون اطلاعه عليها بعيدة جداً ومن يفطن بهذه النكتة أيقن بكون الإمام مكثرا من الحديث وأنه قد جمع منه ما لم يجمعه أحد من المحدثين لأنه رضي الله عنه تكلم على جميع أبواب الأحكام باباً باباً وفصلها وشرحها بما لا مزيد عليه.

قال صاحب جامع المسانيد: وقد قيل بلغت مسائل أبي حنيفة خمسمائة ألف مسألة وكتبه وكتب أصحابه تدل على ذلك ا.هـ

وقال أيضا اشتهر واستفاض عن الإمام الكامل المنصف ابن سريج رحمه الله وهو أزكى أصحاب الشافعي أنه سمع رجلاً جاهلاً يقع في أبي حنيفة فقال له: يا هذا تقع في أبي حنيفة وثلاثة أرباع العلم مسلمة له وهو لا يسلم لهم الربع فقال الرجل: وكيف ذلك؟ قال لأن العلم سؤال وجواب وهو أول من وضع الأسئلة فله نصف العلم وأجاب عنها فقال مخالفه في البعض أصاب وفي البعض أخطأ فإذا قابلنا صوابه بخطئه فله نصف النصف أيضاً فسلم له ثلاثة أرباع العلم وبقي الربع فهو يدعيه ومخالفوه يدعونه وهو لا يسلمه لهم ا.هـ ص ٣٥.

وقال ابن حجر في الخيرات الحسان: أخذ عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين ومن ثم ذكره الذهبي وغيره في طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلة اعتنائه بالحديث فهو إما لتساهله أو حسده إذ كيف يتأتى لمن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل التي لا تحصى كثرة مع

أنه أول من استنبط الأدلة على الوجه المخصوص المعروف في كتب أصحابه رحمة الله عليهم ا.هـ ص ٦٨.

قلت فإذا لخصنا من أجوبة الإمام ما يوافق الأحاديث والآثار صراحة بدون احتياجه إلى الاستنباط الدقيق لتلخص لنا ما يزيد على ألوف كثيرة فهذه المسائل في الحقيقة أحاديث عن رسول الله ﷺ رواها الإمام بطريق الإفتاء لا بطريق التحديث لأن رواية الحديث على ضربين:

الأول: أن يسنده الرجل بتسمية الرواة بينه وبين الرسول ﷺ ويبلغه إلى رسول الله ﷺ مرفوعا أو مرسلاً ويقول: قال رسول الله ﷺ أو فعل كذا أو ينقل ما سمعه من شيخه بلفظه أو قريبا منه.

الثاني: أن يستنبط منه حكما ويخبر بذلك الحكم.

قال محدث الهند في الحجة البالغة واعلم أن تلقي الأمة منه ﷺ الشرع على وجهين:

أحدهما: تلقي الظاهر ولا بد أن يكون بنقل إما متواتر أو غير متواتر.

ثانيها: التلقي دلالة وهي أن يرى الصحابة رسول الله ﷺ يقول أو يفعل فاستنبطوا من ذلك حكما من الوجوب وغيره فأخبروا بذلك الحكم فقالوا الشيء الفلاني واجب وذلك الآخر جائز وأكابر هذا الوجه عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ا.هـ ملخصا ص ١٠٧.

وقال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان: أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم ومن ثم ذكره الذهبي وغيره في طبقات الحفاظ والمحدثين ومن زعم قلة اعتنائه بالحديث فهو إما لتساهله بأهله أو حسده إذ كيف يتأتى لمن هو كذلك استنباط مثل ما استنبط من المسائل التي لا تحصى كثرة مع أنه أول من استنبط من الأدلة على الوجه المعروف في أصحابه عنه ا.هـ وإن طالت بنا الأيام وساعدتنا التوفيق

ببلوغ المرام - من تكميل هذا الكتاب الذي نحن بصدده بحسن الختام — فسوف ترىٰ إن شاء الله بالعيان ما سمعته بصريف الأقلام إلىٰ عدد السنن — فإن قلت: إن لرواية الحديث وجهين التلقي رواية والتلقي دلالة فلِمَ اختار أبو حنيفة الوجه الثاني وترك الأول الذي اختاره المحدثون أكثرهم — قلت لما فيه من النسبة إلىٰ رسول الله ﷺ ودونه هول المطلع فاختار رضي الله عنه الوجه الثاني وروىٰ أكثر المرفوعات بطريق الإفتاء وعليه أدرك مشايخه وسلفه.

قال الدارمي حدثنا ثابت بن زيد حدثنا عاصم قال سألت الشعبي وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة عن حديث فحدثنيه فقلت إنه يرفع إلىٰ النبي ﷺ فقال لا — علىٰ من دون النبي ﷺ أحب إلينا فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان علىٰ من دون النبي ﷺ وقال أخبرنا إسحاق بن عيسىٰ حدثنا حماد بن زيد عن أبي هاشم عن إبراهيم قال نهىٰ رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة فقيل له أما تحفظ عن رسول الله ﷺ حديثا غير هذا؟ قال: بلىٰ ولكن أقول قال عبدالله قال علقمة أحب إليَّ ص٣٢.

وأخرج عن توبة العنبري قال: قال لي الشعبي: أرأيت فلاناً الذي يقول قال رسول الله ﷺ قعدت مع ابن عمر سنتين أو سنة ونصفاً فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ شيئا إلا هذا الحديث ا.هـ ص٣٣.

وذكر الذهبي في التذكرة عن أبي عمرو الشيباني قال كنت أجلس إلىٰ ابن مسعود حولا لا يقول قال رسول الله ﷺ فإذا قال قال رسول الله ﷺ استقله الرعدة وقال هكذا أو نحو ذا أو قريب من ذا ا.هـ ص ١٥ .

وروىٰ مجالد عن الشعبي قال كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث كذا في تذكرة الحفاظ للذهبي ص ٢٢ ج١ .

قلت ولذا ندم المكثرون من أكابر المحدثين علىٰ إكثارهم منه فقال شعبة وهو أمير في الحديث: وددت أني وقاد لحمام ولم أعرف الحديث!

وقال أيضا: ما شيء أخوف عندي أن يدخلني النار من الحديث كذا في التذكرة للذهبي ص ٨٥ ج١.

وقال سفيان الثوري وهو سيد الحفاظ: وددت أني نجوت من العلم لا عليَّ ولا لي وما من عمل أنا أخوف عليَّ منه يعني الحديث ص ١٩١ ج١ تذكرة هذا ومع ذلك فما يوجد من أحاديث أبي حنيفة التي أسندها إلى رسول الله ﷺ كثير أيضاً.

منها ما جمعه الحفاظ في مسانيده.

ومنها ما ذكره أصحابه محمد بن الحسن في الآثار والموطأ وكتاب الحجج والمبسوط والزيادات والجامع الصغير والكبير وغيرها وأبو يوسف وابن المبارك والحسن بن زياد وغيرهم في كتبهم ووكيع بن الجراح في مسنده وابن أبي شيبة وعبدالرزاق في مصنفيهما والحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه وكتبه والطبراني في معاجمه الثلاثة والدار قطني في سننه وفي غرائب مالك وغيرهم في غيرها من الكتب فلو جمعنا تلك الأحاديث كلها في مجلد واحد لكان كتابا ضخما.

قال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان وقد خرج الحفاظ من أحاديثه مسانيد كثيرة اتصل بنا كثير منها كما هو مذكور في مسندات مشايخنا ا.هـ ص ٦٩.

فصل في توثيق أبي حنيفة وجودة حفظه

قلت أما ورعه وزهده وتقواه وعدالته فأمر لا يرتاب فيه مرتاب قد اتفقت كلمات الأئمة بالثناء عليه وأما كونه ثقة في الحديث وعدلا فقد ذكر في التهذيب قال محمد بن سعد العوني: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ا.هـ ص٣٥٠ ج١

وقال ابن عبدالبر في كتاب الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: سئل يحيى بن معين وعبدالله بن أحمد الدورقي يسمع من أبي حنيفة فقال يحيى بن معين: هو ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث بأمره وشعبة شعبة ا.هـ

قال ابن عبدالبر أيضاً في كتاب بيان جامع العلم قيل ليحيى بن معين يا أبا زكريا أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ قال: نعم صدوق.

وقال: كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة ا.هـ

وقال ابن عبدالبر وقال ابن المديني: أبو حنيفة ثقة لا بأس به ا.هـ من الجواهر المضيئة ص ٢٩ ج١

وقال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان ص ٣١ سئل ابن معين هل حدث سفيان الثوري عنه أي عن أبي حنيفة قال: نعم كان ثقة صدوقاً في الفقه والحديث ا.هـ

وفيه أيضا ص ٣٢ وقال شعبة كان والله حسن الفهم جيد الحفظ ا.هـ.

وقد تقدم قول إسرائيل بن يونس: نعم الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه ا.هـ

وقال الحافظ ابن عبدالبر: الذين ردوا عن أبي حنيفة ووثقوه أكثر من الذين تكلموا.

وقد قال الإمام علي بن المديني: أبو حنيفة روىٰ عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به ا.هـ

وقال الحافظ ابن الأثير الجزري كان إماماً في علوم الشريعة مرضيا ا.هـ من التعليق الحسن ص ٨٨ ج ١

قلت وشعبة أول من تكلم في الرجال وابن معين إمام الجرح والتعديل وكذا ابن المديني وإسرائيل بن يونس إمام حافظ حجة من أوعية العلم أثبت الناس في أبي إسحاق احتج به الجماعة فكفىٰ بهؤلاء موثقين وبحفظ أبي حنيفة شاهدين.

وقال يحيىٰ بن آدم: سمعت الحسن بن صالح يقول: كان النعمان بن ثابت فيما نعلم متثبتا فيه إذا صح عنده الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعد إلىٰ غيره ا.هـ من الجواهر ص ٣٨ ج ١

ومن أكبر الدلائل علىٰ حفظ الإمام وأعظم الحجج لسعة علمه في الحديث كثرة شيوخه الذين أخذ عنهم وكثرة أصحابه الآخذين عنه ذكر صدر الأئمة أبو المؤيد موفق أحمد المكي عن أبي حفص عمر ابن الإمام بكر بن محمد بن علي الزرنجري عن والده رحمه الله أنه قال: وقعت منازعة بين أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة وأصحاب الإمام المعظم الشافعي رضي الله عنهما ففضل كل طائفة صاحبها فقال أبو عبدالله بن أبي حفص الكبير وهو إمام أئمة الحديث لأصحاب الشافعي: عدوا مشايخ الشافعي رحمه الله كم هم؟ فعدوا فقالوا إنهم بلغوا ثمانين شيخاً فقال لهم فعدوا مشايخ أبي حنيفة فعدوهم فقالوا إنهم بلغوا أربعة آلاف.

وقد ذكر صدر الأئمة موفق بن أحمد في مناقب أبي حنيفة سبعمائة وثلاثين رجلاً من مشايخ المسلمين ممن رووا عنه رضي الله عنه كذا في جامع المسانيد ص ٣٠ ج قلت وذكر الحافظ السيوطي في تبييض

الصحيفة نقلاً عن تهذيب الكمال للحافظ المزي أربعة وسبعين من مشايخه وخمسة وتسعين من أصحابه وإنما اكتفى المزي على هذا القدر لكونه لم يرد الاستيعاب في بيان المشايخ الرواة والأصحاب كما لا يخفى على من طالع مقدمة تهذيب التهذيب وقال ابن حجر المكي في ذكر شيوخه هم كثيرون لا يسع هذا المختصر ذكرهم.

وقد ذكر منهم الإمام أبو حفص الكبير أربعة آلاف شيخ.

وقال غيره له أربعة آلاف شيخ من التابعين فما بالك بغيرهم منهم الليث بن سعد وكذا مالك بن أنس إمام دار الهجرة وهذان الإمامان من جملة الآخذين عنه ا.هـ ص ٢٦

ولنذكر هنا جماعة من أكابر شيوخه وطائفة من أجلة أصحابه فإن في ذلك لذكرى لأولي الألباب قال أبو محمد البخاري الحارثي كتب إليَّ صالح بن أبي رميح حدثنا أبو حمزة الأنصاري خالد بن أنس قال سمعت عبدالله بن داود الخريبي يقول قلت لأبي حنيفة من أدركت من الكبراء قال القاسم وسالما وطاووساً وعكرمة ومكحولا وعبدالله بن دينار والحسن البصري وعمرو بن دينار وأبا الزبير وعطاء وقتادة وإبراهيم والشعبي ونافعا وأمثالهم ا.هـ كذا في جامع المسانيد ص ٣٣٣ ج٢

والأجلة من أصحابه الذين رووا عنه وأخذوا بأقواله يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ويحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري ولكن كان يدلس ولا يصرح باسم أبي حنيفة إلا قليلاً وحفص ابن غياث وعبدالله بن المبارك وعبدالرزاق بن همام وعبدالله بن يزيد المقري وعبدالمجيد بن عبدالعزيز شيخ الإمام الشافعي وعبدالوارث بن سعيد وعلي بن مسهر وأبو نعيم الفضل بن دكين والفضل ابن موسى السيناني والقاسم بن معن المسعودي وقيس بن الربيع والليث بن سعد المصري والمعافي ابن عمران الموصلي ومكي بن إبراهيم البلخي ووكيع بن الجراح ويزيد بن زريع ويزيد بن هارون ويونس بن بكير والإمام

محمد بن الحسن الشيباني والإمام أبو يوسف القاضي والإمام زفر بن الهذيل وابن نصير الطائي وفضيل بن عياض الزاهد وابن جريج ومسعر بن كدام وأبو معاوية الضرير رحمهم الله تعالىٰ كذا في تبييض الصحيفة للسيوطي وجامع المسانيد للخوارزمي ص ٢٩ ج١

وقال أبو عبدالله بن منده الأصفهاني: أخبرنا الأستاذ أبو محمد الحارثي البخاري في كتاب الكشف له قال: لو لم يستدل علىٰ فضائل أبي حنيفة إلا برواية الكبار عنه كعمرو بن دينار فإنه من شيوخ أبي حنيفة وكبار العلماء وقد روىٰ عنه عبدالله بن زيد المقرئ وروىٰ عنه تسعمائة حديث ومسعر بن كدام وإسماعيل ابن أبي خالد وشريك بن عبدالله القاضي وحمزة بن حبيب المقري روىٰ عنه الكثير وعاصم بن أبي النجود إمام القراء وشيخ أبي حنيفة كان يسأله ويأخذ بقوله.

وكان يقول: جزاك الله خيراً يا أبا حنيفة أتيتنا صغيراً وأتيناك كبيراً كذا في جامع المسانيد ص ٢١٩ ج١

قلت: وكذا سليمان بن مهران الأعمش من شيوخ أبي حنيفة ومع ذلك فقد أخذ عنه قال ابن منده الحافظ أخبرنا الأستاذ أبو محمد البخاري الحارثي حدثنا الحسن بن معروف حدثنا أبو بكر حدثنا يحيىٰ ابن معين قال سمعت علي بن مسهر يقول: خرج الأعمش إلىٰ الحج فشيعه أهل الكوفة وأنا فيهم فلما أتىٰ القادسية رأوه مغموماً فقالوا في ذلك فقال علي بن مسهر: شيعنا؟ قالوا نعم قال ادعوه لي فدعوني وكان يعرفني بمجالسة أبي حنيفة فقال لي: ارجع إلىٰ المصر وسل أبا حنيفة أن يكتب لي المناسك فرجعت فسألته فأملىٰ عليَّ ثم أتيت بها إلىٰ الأعمش ا.هـ من جامع المسانيد ايضا ص ٢٦ ج١

وذكر القاري في مناقب الإمام عن سفيان بن عيينة قال: شيئان ما كنت أرىٰ أن قراءة حمزة ورأي الإمام يتجاوزان قنطرة الكوفة وقد بلغا الآفاق.

وعن الأوزاعي يقول هو أعلم الناس بمعضلات المسائل.

وعن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد قال كنا مع جعفر بن محمد في الحجر فجاء الإمام فسلم وسلم عليه جعفر وعانقه وساءله حتى سأله عن الخدم فلما قام قال قائل يا ابن رسول الله هل تعرفه قال ما رأيت أحمق منك أسأله عن الخدم وتقول هل تعرفه هذا أبو حنيفة أفقه أهل بلده.

وعن الواقدي قال كان مالك كثيراً ما يقول بقوله وإن كان لا يظهره وقال إسماعيل بن أبي فُديك رأيت مالكا قابضاً على يد الإمام وهما يمشيان فلما بلغ المسجد قدم الإمام فسمعته لما دخل المسجد قال بسم الله الرحمن الرحيم هذا موطن الأمان فأمِّنِّي من عذابك ونجني من النار قال ابن المبارك كان مسعر إذا رآه قام له وإذا جلس جلس بين يديه وكان معظماً له مائلا إليه ومثنياً عليه ومسعر من مفاخر الكوفة في زهده وحفظه ص ٨٩.

وقال الحافظ السمعاني في الأنساب له قال مسعر من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف و لا يكون فرط في الاحتياط لنفسه ا.هـ

وقيل له لِمَ تركت رأي أصحابك وأخذت برأيه – أي أبي حنيفة – قال لصحته فأتوا بأصح منه لأرغب عنه إليه ا.هـ كذا في الخيرات الحسان ص ٣٥.

ونقل بعض العلماء عن قلائد ابن حجر قال سفيان الثوري كنا بين يدي أبي حنيفة كالعصافير بين يدي البازي وأن أبا حنيفة سيد العلماء وعن تاريخ ابن خلكان وغيره من قول يحيى بن معين القراءة عندي قراءة حمزة والفقه فقه أبي حنيفة وعلى هذا أدركت الناس كذا في تنسيق النظام مقدمة مسند الإمام ص ٩١٨.

وذكره السيوطي أيضاً في الصحيفة ص ٣١ وبهذا يظهر كون ابن معين مقلداً أو متقيدا لمذهب أبي حنيفة ا.هـ من ١١-١٩.

وقد تقرر في الأصول أن العدالة تثبت بالاستفاضة والشهرة أيضاً فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها ولا يحتاج مع ذلك إلى معدل ينص عليها وأبو حنيفة قد استفاضت إمامته واشتهرت عدالته كالشمس في كبد السماء ونورها في كل ناحية وكل مكان ، ومذهبه منذ ألف وثلاثمائة سنة مشتهر في عامة بلاد الإسلام.

وقد قال السبكي: أن الجارح لا يقبل منه الجرح في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه وقد قال ابن عبدالبر: الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه.

ومتفق أيضا أنه إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل فإن كانا مبهمين يقدم التعديل وإن كان الجرح مفسرا والتعديل مبهما قدم الجرح وإن كان التعديل مفسرا أيضاً بأن يقول المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجارح ولكنه بريء منه أو أن ذلك لا يقدح في عدالة الراوي أو أن منشأ الجرح عداوة أو حسد يقدم التعديل ويكون الجرح مردودا.

قال علي القاري في شرح النخبة: حاصله أن الجرح إما مفسرٌ أو غيره وعلى الشقين: إما من العارف بالأسباب أو غيره والثاني: مردود مطلقا أي مفسرا أو غيره صدر فيمن ثبتت عدالته أو غيره والأول مقبول فيمن لم يثبت عدالته وأما فيمن ثبتت عدالته فمقبول أيضاً إن كان مفسرا ولم ينفه المعدل بطريق معتبر ومردود إن كان غير مفسر أو كان مفسرا وقد نفاه المعدل بطريق معتبر كما صدر من النسائي في كتاب المتروكين: نعمان بن ثابت أبو حنيفة ليس بالقوي في الحديث

والجرح في أبي حنيفة أكثرها بل كلها مبهمة فلا تقبل بإزاء تعديل من عدله ووثقه لا سيما وقد ذكر المعدلون الأسباب التي جرحه بها الجارحون وردوا عليهم وبينوا كونها ناشئة من الحسد أو أنها - في الحقيقة - ليست من الجرح في شيء.

قال ابن عبدالبر: الذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس وقد مر أن ذلك ليس بعيب.

وقال يحيىٰ بن معين: أصحابنا يفرطون في أبي حنيفة وأصحابه.

وقال ابن أبي داود عن نصر بن علي: سمعت ابن داود — يعني الخريبي يقول: الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل كذا في تهذيب التهذيب ١٠-٤٥١.

وروىٰ الخطيب عن أحمد بن عبدة القاضي قال كنا عند ابن أبي عائشة فذكر حديثاً لأبي حنيفة فقال بعض من حضر: لا نريده فقال لهم أما أنكم لو رأيتموه لأردتموه وما أعرف له ولكم مثلاً إلا ما قال الشاعر:

أقلوا عليهم ويلكم لا أبـا لكـم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

وفحوىٰ القول فقد وثقه الحفاظ الكبار والأئمة المعدلون فذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ووثقه ابن معين وشعبة وعلي بن المديني شيخ البخاري وإسرائيل بن يونس ويحيىٰ بن آدم وابن داود الخريبي والحسن بن صالح وقالوا فيه.... علىٰ الترتيب:

شعبة: كان والله حسن الفهم جيد الحفظ.

ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظ.

إسرائيل: نعم الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه.

يحيىٰ بن آدم: جمع أبو حنيفة حديث بلده كله ونظر فيه إلىٰ آخر ما قبض عليه النبي صلىٰ الله عليه وسلم.

وذكر الخريبي حفظه علىٰ أهل الإسلام السنن والفقه.

وقال الحسن بن صالح: كان متثبتا.

وهؤلاء كلهم معاصرون لأبي حنيفة وقريبو العهد به وهم أعلم الناس به من النسائي وابن عدي وأمثالهما من المتأخرين عنه بكثير فقولهم أحرىٰ بالقبول وقول المتأخرين زماناً أجدر بالرمي في حضيض الخمول.

٥٠- عمرو بن علي أبو حفص الفلاس:

نقل عن الخطيب بسنده في تاريخ بغداد إلىٰ أبي حفص عمرو بن علي قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي ليس بالحافظ مضطرب الحديث واهي الحديث وصاحب هوىٰ.

أقول في سنده عثمان بن أحمد الدقاق وحاله معروف في ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي وحاشا الإمام الأعظم أن يكون صاحب هوىٰ بل هو إمام متبع رضي الله عنه.

وأبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وقد ذكره الحافظ الناقد أبو عبدالله الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ ولقد أصاب وأجاد وتبعه كل من كتب في طبقات الحفاظ كالحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله قال الحافظ الصالحي الدمشقي ولولا كثرة اعتنائه أي الإمام الأعظم – بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطه من الأدلة ا.هـ

وقد روىٰ الخطيب نفسه عن إسرائيل بن يونس أنه قال: نعم الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه وأعلمه بما فيه من الفقه وإسرائيل من رجال الجماعة ثقة متقن فكفىٰ به موثقا للإمام مع التصريح بكونه أحفظ لأحاديث الأحكام.

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين قال يحيىٰ بن آدم: كان نعمان جمع حديث بلده كله فنظر إلىٰ آخر ما قبض عليه النبي ﷺ ا.هـ أقول ويحيىٰ بن آدم من شيوخ البخاري.

وذكر الحافظ محمد بن علي بن الحسين الموصلي في آخر كتاب الضعفاء قال يحيىٰ بن معين ما رأيت أحداً أقدمه علىٰ وكيع وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً ا.هـ نقلاً عن مقدمة إعلاء السنن قال الشيخ ظفر رحمه الله دلَّ قول بن معين وكان سمع من أبي حنيفة حديثا كثيراً علىٰ أن أبا حنيفة لم يكن قليل الحديث.

وقال سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة قال: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة إن هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار فاجتمعوا عليَّ فحدثتهم كذا في الجواهر المضيئة وفي تاريخ ابن خلكان قال ابن عيينة أول من صيرني محدثا أبو حنيفة ونقل ابن حجر الهيتمي في الخيرات الحسان عن الخطيب نفسه قال ابن عيينة أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قال لهم هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار ا.هـ

أقول وسفيان بن عيينة أحد الأئمة الأعلام رئيس المحدثين وشيخ الإسلام وهو يقول أول من أقعدني للحديث وصيرني محدثا أبو حنيفة ألا يدل هذا علىٰ جلالة أبي حنيفة في علم الحديث واعتماد الناس علىٰ قوله في تعديل الرجال فلم يكن رضي الله عنه محدثاً فحسب أو حافظا فقط بل كان ممن يجعل الرجال محدثين.

قال الإمام علي بن المديني أبو حنيفة روىٰ عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به.

فهل أخذ الثوري وابن المبارك وأضرابهم كوكيع ويزيد بن هارون ويحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة وحفص بن غياث ومسعر بن كدام ومكي بن إبراهيم الذي أكثر ثلاثيات البخاري من طريقه وأبو عاصم النبيل والفضل بن دكين والفضل بن موسىٰ السيناني وإبراهيم بن طهمان و....و... كم أعداد من الحفاظ الأئمة الكبار الذين أخذوا عن أبي حنيفة

ورووا عنه وهم أهل الحديث تراجمهم في تذكرة الحفاظ للذهبي وغيرها فهل أخذ كل هؤلاء عن رجل ليس بالحافظ واهي الحديث مضطرب الحديث ثم ما الذي اضطرب فيه أبو حنيفة حتى ننظر فيه.

ثم أسمع شهادة أمير المؤمنين في الحديث إمام أهل الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان والذي روى الخطيب نفسه عن يحيى بن معين - وهو هو - قال سمعت يحيى بن سعيد القطان - وهو هو - يقول والله جالسنا أبا حنيفة وسمعنا منه وكنت والله إذا نظرت إليه عرفت أنه يتقي الله عز وجل ا.هـ أيكون مثل هذا الإمام صاحب هوى أم ناقل طعنه وتارك تعديله عمداً هو صاحب هوى نعوذ بالله من الهوى.

وخذ هذا الميزان واجعله نصب عينيك وعض عليه بالنواجذ هذا الميزان قرره إمام مجمع على جلالته هو سفيان الثوري رضي الله عنه ونقله عنه العلامة ابن حجر في الخيرات الحسان قال سفيان رحمه الله ورضي عنه إن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علما وبعيد ما يوجد ذلك ا.هـ من الخيرات الحسان صـ٦٧.

وذكره الحافظ الصالحي في عقود الجمان صـ١٩٠ مسنداً قال القاضي أبو القاسم بن كاس حدثنا الحسن بن زفر حدثنا محمد بن مهاجر قال سمعت سفيان الثوري يقول: أن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علما وبعيد ما يوجد ذلك فاغتنم هذا الميزان فإنه نافع جداً.

٥١- أبو القطن عمرو بن الهيثم:

نقل عن العلل للإمام أحمد والضعفاء للعقيلي عن أبي قطن عن أبي حنيفة وكان زمنا في الحديث.

أقول سبق أن عرفت مكانة الإمام في الحديث وأبو القطن عمرو بن الهيثم معدود في تلاميذ أبي حنيفة الآخذين عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحي الدمشقي وذكره القرشي في الجواهر وعدَّه من الحنفية ومن كلام عمرو بن الهيثم كما في مقدمة إعلاء السنن قال لي أبو حنيفة إقرأ عليَّ وقل حدثني ا.هـ.

وفي جامع المسانيد للخوارزمي يروي عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد وهو شيخ الإمام الشافعي وشيخ أحمد أيضاً ا.هـ

فهل من البر بالشيخ أن يقول تلميذه حدثنا أبو حنيفة وكان زمناً في الحديث.

وقد عرفت حال كتاب الضعفاء للعقيلي وعرفت ميزان سفيان الثوري فلا تكن من الغافلين.

٥٢- أبو نعيم الفضل بن دكين:

نقل عن تاريخ أبي زرعة قال قال أبو نعيم أنا أكبر من رأي أبي حنيفة قال أبو عبدالرحمن يعني المؤلف نفسه يعني أن رأي أبي حنيفة محدث.

أقول هكذا يكون الإطلاع الواسع على كتب الرجال ومعرفة الجرح والتعديل وما يدري المسكين أن الجهل فضَّاح.

وأقول للمسكين أنظر ما الذي يخرج من رأسك واتق الله الفضل بن دكين الحافظ الإمام الثبت صاحب السيرة العطرة انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ وقال أبو زرعة فيه سمعت ابن معين يقول ما رأيت أثبت من رجلين يعني في الأحياء أبي نعيم وعفان وقال الفسوي أجمع أصحابنا أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان. هذا الإمام هو من الرواة عن أبي حنيفة الآخذين عنه يعرف هذا صغار طلبة العلم في الحديث ومعرفة أحوال الرجال فها هو الحافظ المزي يعده من الرواة عن أبي حنيفة في تهذيب الكمال والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب والسيوطي في تبييض

الصحيفة وقال الخوارزمي في جامع المسانيد هو يروي كثيراً عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد وهو من كبار شيوخ البخاري ومسلم.

فأين عقلك يا مسكين فضحك جهلك فاتق الله وتب وعد إلىٰ رشدك.

٥٣- الفضل بن موسى السيناني:

نقل المؤلف عن الضعفاء للعقيلي بسنده إلىٰ الفضل بن موسىٰ قال كان أبو حنيفة يحدث عن أبي العطوف فإذا لم يحدث عنه قال زعم حماد قال الفضل زعموا كثير الكذب.

أقول الفضل بن موسىٰ السيناني عالي الإسناد إمام من أئمة عصره في الحديث ثقة صاحب سنة.

ذكره الحافظ المزي رحمه الله في تهذيب الكمال في الرواة عن أبي حنيفة ونقله السيوطي في تبييض الصحيفة وقال في الجواهر المضية يروىٰ عن أبي حنيفة رضي الله عنه وكان من أقران ابن المبارك في العلم والسن روىٰ له الجماعة.

وفي جامع المسانيد للخوارزمي ويروي عن الإمام أبي حنيفة كثيراً في هذه المسانيد وهو من أصحابه.

٥٤- القاسم بن حبيب:

نقل المؤلف عن تاريخ بغداد بسند فيه ابن رزق والأبار وحالهما معروف عن القاسم بن حبيب قال وضعت نعلي في الحصىٰ ثم قلت لأبي حنيفة أرأيت رجلاً صلىٰ لهذه النعل حتىٰ مات إلا أنه يعرف الله بقلبه فقال: مؤمن فقلت لا أكلمك أبداً.

أقول ولا يكاد ينقضي عجبي من هذه الروايات وقد سبق رد هذه الخرافات فلا تغفل.

٥٥- قيس بن الربيع:

نقل المؤلف عن الخطيب بسند فيه ابن رزق وابن سلم والأبار إلى قيس بن الربيع أنه سئل عن أبي حنيفة فقال من أجهل الناس بما كان وأعلمه بما لم يكن ا.هـ

أقول وهكذا تكون الروايات الصحيحة والأسانيد المشرقة وغفل المسكين أن قيس بن الربيع الأسدي من أصحاب أبي حنيفة الرواة عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحي الدمشقي.

ثم المشهود له بالقدرة على استنباط الأحكام للمسائل المفترضة إلا يكون قد ألمَّ إلماماً تامَّاً بالأحكام المستقرة للفقه الإسلامي وضبط قواعده وعرف معرفة كاملة كليات الفقه الإسلامي سبحان الله قاسم العقول.

٥٦- مالك بن أنس:

أطال المؤلف من صـ٣٦٣-٣٦٧ في نقل الطعون المروية عن مالك في أبي حنيفة التي أهمها قول مالك في أبي حنيفة كاد الدين كاد الدين.

نقل ذلك عن كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد وكتاب العلل لأحمد والحلية لأبي نعيم وتاريخ بغداد.

ونقل عن كامل بن عدي قول مالك الداء العضال الهلاك في الدين وأبو حنيفة من الداء العضال.

أقول أجاب عن هذه الروايات الإمام الباجي في المنتقى شرح الموطأ في كتاب الاستئذان في باب ما جاء في المشرق وهاك نصه:

وبها الداء العضال يريد الذي يُعني الأطباء أمره وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعذر محاولته من أمر دين أو دنيا.

وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك: الداء العضال الهلاك في الدين.

وقال محمد بن عيسى الأعشى وغيره من أهل العلم يقول هي البدع في الإسلام.

ومعنىٰ هذا إن صح في وقت دون وقت وقد سكن الكوفة أفاضل الصحابة ومن العشرة كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن مسعود وجماعة من البدريين وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

ولو كان هذا علىٰ ظاهره ومنع كعب لعمر بن الخطاب من التوجه إلىٰ العراق لأخلاها عمر من المسلمين ولأشفق علىٰ تغير أديانهم ولكن عمر رضي الله عنه إن كان صح قول كعب له فقد تأوله علىٰ وجهه أو رد عليه قوله.

وقد روىٰ عبدالملك بن حبيب قال ابن حجر في «التقريب»: ضعيف الحفظ كثير الغلط أخبرني مطرف أنهم سالوا مالكا عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث حديث كعب الأحبار في أن بالعراق الداء العضال فقال أبو حنيفة وأصحابه وذلك أنه ضلل الناس بوجهين: بالإرجاء وبنقض السنن بالرأي.

قال أبو جعفر الداودي: هذا الذي ذكره ابن حبيب إن كان سلم من الغلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك في وقت حرج اضطره لشيء ذكر له عنه مما أنكره فضاق به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق صدر فيقول ما يستغفر الله منه بعد وقت إذا زال غضبه.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: وعندي أن هذه الرواية غير صحيحة عن مالك لأن مالكاً رضي الله عنه - علىٰ ما يعرف من عقله وعلمه وفضله ودينه وإمساكه عن القول في الناس إلا بما صح عنده وثبت – لم يكن ليطلق علىٰ أحد من المسلمين ما لم يتحققه! ومن أصحاب أبي حنيفة عبدالله بن المبارك وقد شهر إكرام مالك له وتفضيله إياه.

وقد علم أن مالكا ذكر أبا حنيفة بالعلم بالمسائل وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث وأخذ عنه محمد بن الحسن «الموطأ» وهو مما أرويه عن أبي ذر عبد بن أحمد – الهروي – رضي الله عنه وقد شهر تناهي أبي حنيفة في العبادة وزهده في الدنيا وقد امتحن وضرب بالسوط على أن يلي القضاء فامتنع

وما كان مالك ليتكلم من مثله – كذا ولعلها في مثله – إلا بما يليق بفضله ولا نعلم أن مالكا تكلم في أحد من أهل الرأي وإنما تكلم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل وقد روي عنه أنه قال: أدركت بالمدينة قوما لم تكن لهم عيوب فبحثوا عن عيوب الناس فذكر الناس لهم عيوبا وأدركت بها قوما كانت لهم عيوب سكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم.

فمالك يزهد الناس عن العيوب ومن أين يبحث عن عيوب الناس؟! وكيف يذكر الأئمة بما لا يليق بفضله؟! وقد ذكرت في كتاب «فرق الفقهاء» ما نقل عنه من ذلك وبينت وجوهه والله أعلم وأحكم انتهى فنفي هذا الإمام الجليل عن الإمام مالك النبيل صدور هذا القول منه وهو الذي تطمئن النفس إليه والحمد لله رب العالمين قاله أبو غدة.

أقول وثناء مالك على أبي حنيفة من الشهرة بمكان يغني عن الإطالة بنقله من ذلك ما نقله الخطيب أن مالك قال وقد سئل هل رأيت أبا حنيفة قال نعم رأيت رجلا لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته ونقل نحوه ابن عبدالبر في الانتقاء.

٥٧- الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان:

نقل المؤلف ترجمة النعمان من ميزان الإعتدال للذهبي.

أقول وهذا دليل على سعة اطلاع المؤلف وإمامته في معرفة الرجال وكتبها يا له من مسكين لا يدري أنه لا وجود لترجمة النعمان في ميزان الاعتدال ولو أنه رجع إلى مقدمة الذهبي رحمه الله في ميزان الاعتدال

لفهم ذلك حيث قال الذهبي رحمه الله: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس انتهى.

وقد بين بطلان وجود ترجمة النعمان بن ثابت في ميزان الاعتدال جمع من المحققين منهم:

١- العلامة عبدالحي اللكنوي في كتابه غيث الغمام على حواشي إمام الكلام.

٢- العلامة ظهير أحسن النيموي في كتابه التعليق الحسن على آثار السنن.

٣- العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث.

٤- العلامة عبدالفتاح أبو غدة في تعليقه على الرفع والتكميل.

٥- العلامة محمد عبدالرشيد النعماني في كتابه ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجة.

وهاك نصوصهم على نفس الترتيب اعلاه:

١- قال العلامة اللكنوي رحمه الله ومنها - أي الطعون الموجهة إلى أبي حنيفة - أن الذهبي ذكره في الضعفاء في ميزانه في حرف الألف بقوله إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ثلاثتهم ضعفاء وجوابه:

أولا: إن هذا جرح مبهم والجرح المبهم غير مقبول على القول الأصح عند أهل العلم كما بسطناه في الرفع والتكميل وفي الكلام المبرور في السعي المشكور.

وثانياً: أن شرط الذهبي في ميزانه أنه ذكر كل ما ذكره ابن عدي كما نص في مواضع من تذكرة الحفاظ وميزانه على ما نقلنا كل ذلك في الرفع والتكميل فلا يثبت منه ضعفه.

ومنها – أي الطعون – أنه قال الذهبي في حرف النون من ميزانه النعمان بن ثابت بن زوطا أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه انتهى.

وجوابه من وجوه أحدها أن هذه العبارة ليس لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني ويؤيده قول العراقي في شرح ألفيته لكنه أي ابن عدي ذكر في كتاب الكامل كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى. وقول السخاوي في شرح الألفية مع أنه أي الذهبي تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقةً لكنه التزم ألا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين.

وقول السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرت أنظارهم على نسخ الميزان الصحيحة مرات تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من الميزان أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان فلعلها من زيادات بعض الناسخين الناقلين في بعض نسخ الميزان.

وثانيها أنا لو سلمنا وجود هذه العبارة من الذهبي فحالها كحال ابن عدي فلا يستند بها لإثبات ضعف الإمام إلا غبي أو غوي.

وثالثها أن هذه العبارة لا تدل على أن أبا حنيفة من الضعفاء عند الذهبي فانه قد ختمها بالحوالة على تاريخ بغداد وأشار إلى أنه لا يخلو عن تعديلات كثيرة وإن جروحه غير مقبولة ويؤيده أن الذهبي عد أبا حنيفة من حفاظ الحديث وذكر له ترجمة طويلة في تذكرة الحفاظ ولم ينقل جرحه عن أحد من الحفاظ.

ورابعها أن تضعيف النسائي إن ثبت وإن كان مفسراً لا يورث ضرراً فإنه قد ذكر السخاوي والسيوطي على ما بسطته في الرفع والتكميل في الجرح والتعديل أن النسائي من المتعنتين في الجرح فلا يعتمد على جرحه وأن ابن معين من المشددين وقد ذكروا كما بسطنا في الرسالة المذكورة أن من كان متعنتاً في الجرح متثبتاً في التعديل يعتمد على تعديله دون جرحه وقد مر غير مرة أن ابن معين ممن وثق أبا حنيفة فيعتمد على تعديله وتلقى أقوال جرحه الصادرة من المشددين في المزابل الجيفة ا.هـ كلام اللكنوي رحمه الله.

٢- قال العلامة ظهير أحسن النيموي في التعليق الحسن ج١ص٨٨ فإن قلت قال الذهبي في الميزان النعمان بن ثابت زوطا أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه انتهى قلت هذه الترجمة لم توجد في النسخ الصحيحة من الميزان وأما ما يوجد على هوامش النسخ المطبوعة نقلا عن بعض النسخ المكتوبة فإنما هو إلحاق من بعض الناس وقد اعتذر الكاتب وعلق على هذه العبارة ولما لم تكن هذه الترجمة في نسخه وكانت في أخرى أوردتها على الحاشية انتهى كلامه.

قلت ومما يدل على أنها إلحاقية أن الذهبي لم يورد كنية الإمام في باب الكنى من الميزان على حسب عادته والدليل الواضح على أنها إلحاقية أن الذهبي أقر بنفسه أنه لم يذكر ترجمته في الميزان حيث قال في ديباجته وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري انتهى وقال العلامة العراقي في شرح الألفية والسيوطي في تدريب الراوي إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى كلامهما فهذه العبارات تنادي بأعلى صوت أن ترجمة الإمام على ما في بعض

النسخ إلحاقية جداً فحاصل الكلام أن الجرح المفسر لم يثبت في حق الإمام أبي حنيفة عن أحد من أئمة الفن فلا يقدح في عدالته الجرح المبهم الذي صدر عن الدارقطني وأضرابه من المتشددين على أن الجرح المفسر أيضاً لا يقبل ببعض الأحيان في حق الأعيان قال العلامة التاج السبكي في الطبقات الكبرى قد عرَّفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوضيعة فيه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما بين النظراء وغير ذلك حينئذ فلا يلتفت بكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون.

٣- قال العلامة ظفر التهانوي في قواعد في علوم الحديث قال الذهبي في الميزان وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري ا.هـ وبهذا يعلم أن ما يوجد في بعض نسخ الميزان من ذكر أبي حنيفة فيه وتضعيفه من جهة الحفظ فهو إلحاق لأن المؤلف نص بلفظه على عدم ذكره فيه أحداً منهم كيف وقد ذكر الذهبي أبا حنيفة في الحفاظ في تذكرته ونص في أول كتابه هذا بقوله هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف ا.هـ فهذا يدل على أن أبا حنيفة عنده حافظ إمام مجتهد في الحديث معدل حامل للعلم النبوي ا.هـ

٤- قال العلامة عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على الرفع والتكميل عند قول اللكنوي ولم يقبل جرح النسائي في أبي حنيفة وهو ممن له تعنت وتشدد في جرح الرجال المذكور في ميزان الإعتدال ضعفه

النسائي من قبل حفظه قال أبو غدة رحمه الله معلقا ما نصه: هذا على ما في بعض النسخ فإنه توجد فيه في حرف النون ترجمة الإمام أبي حنيفة وتوجد فيه هذه اللفظة وفي بعض النسخ لا أثر لترجمته في «الميزان» ويؤيده قول العراقي: أنه لم يذكر الذهبي أحداً من الأئمة المتبوعين منه رحمه الله تعالى.

قال عبدالفتاح: وقد أوسع اللكنوي القول جداً في الاستدلال على دس ترجمة أبي حنيفة في بعض نسخ «الميزان» في كتابه «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» ص ١٤٦ وذكر وجوهاً كثيرة في تعزيز نفيها عن «الميزان» اقتصر على نقل الوجه الأول منها وأحيل القارئ إلى ما عداه لطوله قال رحمه الله تعالى: إن هذه العبارة ليست لها أثرٌ في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني ويؤيده قول العراقي في «شرح ألفيته» ٣:٢٦٠: لكنه اي ابن عدي ذكر في كتاب «الكامل» كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي في «الميزان» إلاَّ إنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السخاوي في «شرح الألفية» ص ٤٧٧ مع أنه أي الذهبي تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة لكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» ص ٥١٩: إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين انتهى.

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرت أنظارهم على نسخ «الميزان» الصحيحة مرات: تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من «الميزان» أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان فلعلها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان»؟ انتهى كلام اللكنوي بالاختصار على وجه واحد من «غيث الغمام».

قال عبدالفتاح: بل قد صرح الذهبي في مقدمة «الميزان» ١:٣ فقال: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس انتهى.

وجاءت في النسخة المطبوعة من «الميزان» بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥ ترجمة أبي حنيفة ٢٣٧:٣ في سطرين ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقاً وإنما تحط على جرحه وتضعيفه وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها على تلك الصفة لأنها تحمل القدح لا الإنصاف.

والطبعة الهندية من «الميزان» المطبوعة في مدينة لكنو سنة ١٣٠١هـ بالمطبع المعروف بأنوار محمدي لم تذكر فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة في أصل الكتاب وإنما ذكر على الحاشية كلمات في سطرين قال مثبتها: لما لم تكن هذه في نسخة وكانت في أخرى أوردتها على الحاشية انتهى فلما طبع الكتاب بمصر سنة ١٣٢٥ طبعت تلك الكلمات التي على الحاشية في صلب الكتاب دون تنبيه!

وقد رجعت إلى المجلد الثالث من «ميزان الإعتدال» المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت الرقم ٣٦٨ حديث وهو جزء نفيس جداً يبتدئ بحرف الميم وينتهي بآخر الكتاب وكله بخط العلامة الحافظ شرف الدين عبدالله بن محمد الواني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٩ تلميذ مؤلفه الذهبي رحمهما الله تعالى وقد قرأه عليه ثلاث مرات مع المقابلة بأصل الذهبي كما صرح بذلك في ظهر الورقة ١٠٩ وظهر الورقة ١٥٩ وفي غير موطن منه تصريحات كثيرة له بالقراءة والمقابلة أيضاً فلم أجد فيه ترجمة للإمام أبي حنيفة النعمان في حرف النون ولا في الكنى.

وكذلك لم أجد له ترجمة في النسخة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب تحت الرقم ٣٣٧ وهي نسخة جيدة كتبت سنة ١١٦٠ بخط علي بن محمد الشهير بابن مشمشان في مجلد واحد كبير وقد كتبها عن نسخة كتبت سنة٧٧٧ ويوجد بخط الشيخ ابن مشمشان هذا في المكتبة الأحمدية بحلب الجزء الأول والثالث والرابع والخامس من كتاب «نصب الراية «للحافظ الزيلعي وذلك مما يدل على أنه من أهل العلم المشتغلين بالحديث وهو علي بن محمد بن الشيخ كامل الشهير بابن مشمشان.

وقد سنحت لي في أوائل رمضان المبارك من سنة ١٣٨٢هـ زيارة المغرب فرأيت في مدينة الرباط في «الخزانة العامة» نصف نسخة المؤلف «ميزان الاعتدال» في مجلد واحد رقمها ١٢٩ ق ناقصة يبتدئ القسم الموجود منها من أوائل ترجمة عثمان بن مقسم البري وهو يوافق أواخر الصفحة ١٩٠من الجزء الثاني المطبوع بمصر سنة ١٣٢٥ وينتهي باخر الكتاب.

وفي حواشي هذه النسخة كتبت الحاقات كثيرة جداً في كل صفحة حتى في بعض الصفحات أخذت الإلحاقات الحواشي الثلاث وتارة الحواشي الأربع للصفحة.

وهي بخط واحد دون الحواشي الملحقة على جوانب الصفحات والأوراق المدرجة فيها وقد كتب على الورقة الأخيرة من أصل النسخة قراءات كثيرة وتواريخ لها ولنسخها فكان من ذلك أن النسخة قرئت على مؤلفها عدة مرات.

وهذا نص ما كتب في حواشي الورقة الأخيرة بحسب تسلسل تواريخه لا بحسب ترتيب كتابته فيها:

١- أنهاه كتابة ومعارضة داعيا لمؤلفه عبدالله المقريزي في سنة تسع وعشرين وسبع مئة.

٢- أنهاه كتابة ومعارضة أبو بكر بن السراج داعياً لمؤلفه في سنة ثلاث وثلاثين وسبع مئة.
٣- فرغه نسخاً مرة ثانية داعياً لمؤلفه أبو بكر بن السراج عفا الله عنه في سنة تسع وثلاثين وسبع مئة.
٤- قرأت جميع هذا «الميزان» وهو سفران على جامعه سيدنا شيخ الإسلام... الذهبي أبقاه الله تعالى في مجالس آخرها يوم السبت ثاني عشر شهر رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة بالمدرسة الصدرية بدمشق وكتب سعيد بن عبدالله الدهلي(١٥٤) عفا الله عنه.

---

(١٥٤) لفظة الدهلي بالدال المهملة وتحتها كسرة نسبة إلى مدينة دهلي عاصمة بلاد الهند اليوم إذ المذكور هندي الأصل منسوب إليها.
وهو الحافظ المفيد الرحال نجم الدين أبو الخير سعيد بن عبدالله الهندي الدهلوي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي ولد سنة ٧١٢ ونشا ببغداد وطاف وارتحل ثم أقام بدمشق ومات بها في طاعون سنة ٧٤٩هـ رحمه الله تعالى وكان حافظ الشام بعد شيخه الذهبي على صغر سنه.
ترجم له رفيقه وصاحبه الحافظ الحسيني في «ذيل تذكرة الصحابة الحفاظ صـ٥٧ـ صـ ٦٥ الحافظ السيوطي ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٣٥٦ والحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٢:١٣٤ وضبط نسبته بقوله: الدهلي بكسر الدال المهملة وسكون الهاء انتهى.
ويقع هذا الاسم المنسوب محرفا إلى الدهلي في كثير من المواضع لغرابة هذه النسبة في أنساب العلماء السابقين وقد وقع محرفاً إلى الدهلي في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ» للحافظ السخاوي ص ١٥٣و١٥٥و١٦٧ من طبعة دمشق وص ٣١٦و٣٢١و٣٥٢ من طبعة بغداد المستقلة وص ٦٨٤و٦٨٩و٧٢٠ من طبعة بغداد في مجموعه «علم التاريخ عند المسلمين» للمستشرق فرانز روزنثال ووقع محرفا الى

٥- قرأت هذا الكتاب على جامعه شيخنا شيخ الاسلام الذهبي فسح الله في مدته في مجالس آخرها يوم الجمعة ثاني عشر رجب الفرد سنة خمس وأربعين وسبع مئة بمنزله في الصدرية رحم الله واقفها بدمشق المحروسة وكتبه علي بن عبد المؤمن بن علي الشافعي البعلبكي حامدا لله ومصليا على النبي وآله ومسلما.

٦- فرغه نسخا لنفسه داعيا لمؤلفه أحمد بن عمر بن علي القوصي في العشر الأواخر من ربيع الآخر سنة ست وأربعين وسبع مئة.

٧- فرغه أبو القاسم ابن الفارقي عفا الله عنه داعياً لمؤلفه.

٨- قرأت جميع كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» وما على الهوامش من التخاريج والحواشي والملحقات بحسب التحرير والطاقة والتؤدة على مصنفه شيخنا الإمام العلامة....الذهبي فسح الله في مدته في مواعيد طويلة كثيرة وافق آخرها يوم الأربعاء العشرين من شهر رمضان المعظم في سنة سبع وأربعين وسبع مئة في الصدرية بدمشق وأجاز جميع ما يرويه وكتب محمد بن علي الحنفي بن عبدالله انتهى.

وقد كانت وفاة الذهبي رحمه الله تعالى في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة ٧٤٨ كما في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٣:٣٣٨.

قلت: قد رجعت أيضا إلى هذه النسخة العظيمة النادرة المثال في عالم المخطوطات فلم أجد فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

=«الذهبي» في «ذيل طبقات الحنابلة» للحافظ ابن رجب ٢:٤٤٥ وبها اغتررت فأثبته في الطبعة الثانية من هذا الكتاب ص ١٠٣ الدهلي وهو خطأ كما علمت وثبت من صحته الدهلي في النصف المحفوظ من نسخة الذهبي في الخزانة العامة بالرباط فرجوت من الأخ الأستاذ منقذ الأميري الكشف عن هذه الكلمة فيها فراجعها وأكد لي كتابتها الدهلي دون نقط أو شكل فجزاه الله خيراً.

وهذا مما يقطع معه المرء بأن الترجمة المذكورة في بعض نسخ «الميزان» ليست من قلم الذهبي وإنما هي دخيلة على الكتاب بيد بعض الحانقين على الإمام أبي حنيفة وذلك أنها جاءت في سطرين لا تليق بمقام الإمام الأعظم ولا تحاكي تراجم الأئمة الذين ذكرهم الذهبي لدفع الطعن عنهم وهم دون أبي حنيفة إمامة ومنزلة فقد أطال النفس في تراجمهم طويلاً وجلى مكانتهم وإمامتهم أفضل تجلية.

وكتاب «الميزان» هذا مرتع واسع لإلحاق تراجم فيه للنيل من أصحابها وقد امتد إليه قلم غير الذهبي في مواطن فيجب طبعه عن أصل مقروء على المؤلف كالجزء المحفوظ بظاهرية دمشق وكالقسم الموجود في خزانة الرباط وإنما أطلت في هذه التعليقة كثيرا تنزيها لمقام الإمام أبي حنيفة وتبرئة لساحة الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى وتعريفاً بالمخطوطات الموثوقة من «ميزان الإعتدال» ليصار إلى طبعه عنها ممن يوفقه الله تعالى.

٥- قال العلامة محمد عبدالرشيد النعماني ما نصه:

دس ترجمة الإمام الأعظم في «الميزان» للذهبي.

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أنه قد وقع على هامش نسخة «الميزان «للذهبي المطبوعة بالهند في حرف النون ما نصه: ت س النعمان بن ثابت بن زوطا أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من «تاريخه » واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه انتهى.

واعتذر عنها صاحب المطبعة بقوله: لما لم يكن هذه الترجمة في نسخة وكانت في الأخرى أوردتها على الحاشية ا.هـ وأدخلها ناشر «الميزان» بمصر في الحوض من غير اعتذار.

والحق أن هذه الترجمة مدسوسة ولم يترجم لأبي حنيفة رضي الله عنه في «الميزان» والظن أن بعض من طالع «الميزان «كتب هذه العبارة على الهامش تعليقا عليه فأدرجه بعض النساخ في الأصل.

قال الفاضل اللكنوي محمد عبدالحي في «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام»[155]: إن هذه العبارة ليس لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني.

ويؤيده قول العراقي في «شرح ألفيته»: لكنه أي ابن عدي ذكر في كتاب «الكامل» كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه بعد ذلك الذهبي في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السخاوي في «شرح الألفية»: مع أنه أي الذهبي تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة لكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»: إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى.

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرت أنظارهم على نسخ «الميزان» الصحيحة مرات تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من «الميزان» أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان فلعلها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان» ا.هـ

قلت: ولا شك في كونها مدسوسة كيف وقد صرح الذهبي نفسه في مقدمة «الميزان» أنه لا يذكر فيه ترجمة الإمام حيث قال ما نصه: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي.... ا.هـ

---

(١٥٥) ص ١٤٦ طبع الهند.

وصرح به العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني صاحب «سبل السلام» في «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»[156] بقوله: لم يترجم لأبي حنيفة في «الميزان» وترجم له النووي في «التهذيب» وأطال في ترجمته ولم يذكره بتضعيف ا.هـ

والدليل الواضح على كونها مدسوسة أن الحافظ ابن حجر العسقلاني قد ذكر في آخر كتابه «لسان الميزان» ما نصه: آخر الكتاب المختصر من «الميزان» مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات قال مؤلفه أبقاه الله تعالى: فرغت منه في شهر جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة بالقاهرة سوى ما ألحقته بعد ذلك وسوى الفصل الذي زدته من «التهذيب» وهم من ذكرهم الذهبي في «الميزان» وحذفتهم في «اللسان» ليكون هذا المختصر مستوعبا لجميع الأسماء التي في «الميزان» والله المستعان ا.هـ

ثم لم يذكر ابن حجر في الفصل الذي زاده اسم الإمام رضي الله عنه مع كونه من رجال «التهذيب» فلو كانت ترجمة الإمام في «الميزان لذكره ابن حجر في هذا الفصل كما قد صرح به ا.هـ

ثم نقل المؤلف كلاماً آخر للذهبي في ديوان الضعفاء فيه تضعيف الإمام الأعظم نقلاً عن ابن عدي والنسائي وابن معين.

أقول قد عرفت حال ابن عدي وكتابه الكامل وعرفت ما يتعلق بالنسائي وسيأتي كلام ابن معين.

وانظر إلى تعصب المؤلف وعظيم عداوته لأبي حنيفة رضي الله عنه حيث ترك ما قاله الحافظ الذهبي في حق الإمام في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء ومناقب الإمام الأعظم التي أفردها الحافظ الذهبي بجزء مستقل فقاتل الله التعصب.

---

(١٥٦) 2:277.

ولولا خشية الإطالة لنقلت نصوص الحافظ الذهبي كاملة ولكني أقتصر على نقل ترجمة الإمام الأعظم من تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي رحمه الله حيث قال ج١ صـ١٦٨:١٦٩:

١٦٣ ١٠/ ٥س – أبو حنيفة الإمام الأعظم

فقيه العراق النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي مولده سنة ثمانين رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله وحدث عن عطاء ونافع وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وأبي جعفر محمد بن علي وقتادة وعمرو بن دينار وأبي إسحاق وخلق كثير.

تفقه به زفر بن الهذيل وداود الطائي والقاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأسد بن عمرو والحسن بن زياد اللؤلؤي ونوح الجامع وأبو مطيع البلخي وعدة.

وكان قد تفقه بحماد بن أبي سليمان وغيره وحدث عنه وكيع ويزيد بن هارون وسعد بن الصلت وأبو عاصم وعبدالرزاق وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم وأبو عبدالرحمن المقري وبشر كثير وكان إماماً ورعاً عالما عاملاً متعبداً كبير الشان لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر ويتكسب.

قال ضرار بن صرد سئل يزيد بن هارون أيما أفقه الثوري أو أبو حنيفة؟ فقال أبو حنيفة أفقه وسفيان أحفظ للحديث وقال ابن المبارك أبو حنيفة أفقه الناس وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة وقال يزيد: ما رأيت أحداً أورع ولا أعقل من أبي حنيفة.

وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن يحيى بن معين قال: لا بأس به لم يكن يتهم. ولقد ضربه يزيد بن عمر بن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً، قال أبو داود رحمه الله أن أبا حنيفة كان إماماً.

وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال: كنت أمشي مع أبي حنيفة فقال رجل لآخر هذا أبو حنيفة لا ينام الليل فقال والله لا يتحدث الناس عني بما لم أفعل فكان يحيي الليل صلاة ودعاء وتضرعا قلت مناقب هذا الإمام قد أفردتها في جزء كان موته في رجب سنة خمسين ومائة رضي الله عنه.

أنبأنا ابن قدامة أخبرنا ابن طبرزد أنبأنا أبو غالب بن البناء أنا أبو محمد الجوهري أنبأنا أبو بكر القطيعي ناشر بن موسى أنا أبو عبدالرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن عطاء عن جابر أنه رآه يصلي في قميص خفيف ليس عليه إزار ولا رداء قال ولا أظنه صلى فيه إلا ليرينا أنه لا بأس بالصلاة في الثوب الواحد.

٥٨- الشافعي محمد بن إدريس رحمه الله:

أطال المصنف في النقل عن الشافعي من صـ٣٦٩ – صـ٣٧٤ نقلاً عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم وتاريخ بغداد للخطيب.

أقول لا يكاد ينقضي عجبي من صنيع هذا الهمام الذي يهرف بما لا يعرف والخطيب حاله معروف والعتب على ابن أبي حاتم الذي غالى في مسألة خلق القرآن حتى قال: إن القول بأن لفظي بالقران مخلوق كفر ينقل قائله من الملة وقد ذكر في كتابه الرد على الجهمية ما يدل على ما أصيب به عقله وهو يتحامل كثيراً على من يقول لفظ اللافظ بالقرآن مخلوق ولهذا السبب نفسه لم يتحاشى غفر الله له أن يقول في البخاري وهو هو تركه أبو زرعة وأبو حاتم فإذا كانت هذه حالته مع أهل صناعته – أعني الرواية فماذا يكون رأيه في أهل الفقه والدراية.

وثناء الشافعي تلميذ محمد بن الحسن صاحب النعمان على أبي حنيفة متواتر لا يحتاج إلى أن نطيل في ذكره وحسبنا أن مما يحفظه الصغار والكبار العلماء والعوام قول الشافعي الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة وهذه كتب الشافعية طافحة بنقل ثناء الشافعي على أبي حنيفة وتعظيمه وإجلاله فسبحان قاسم العقول ولله في خلقه شئون.

٥٩- البخاري:

نقل المؤلف نص كلام البخاري في التاريخ الكبير ج٨ صـ٨١ نعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى لبني تيم الله بن ثعلبة روى عنه عباد بن العوام وابن المبارك وهشيم ووكيع ومسلم بن خالد وأبو معاوية والمقرئ كان مرجئا سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه قال أبو نعيم مات أبو حنيفة سنة خمسين ومائة

أقول ذكر غير واحد من العلماء أن للبخاري رحمه الله تحاملاً وتعصباً على أبي حنيفة رضي الله عنه قال الحافظ جمال الدين الزيلعي في نصب الراية لأحاديث الهداية في بحث الجهر بالبسملة فالبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثا واحداً وقال أيضا ج١ صـ٣٥٦ والبخاري كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول قال رسول الله ﷺ كذا وكذا وقال بعض الناس كذا وكذا يشير ببعض الناس إليه ويشنع بمخالفة الحديث عليه ا.هـ

أقول بلغت مواضع التعريض بالإمام في الصحيح ثمانية عشر موضعا وقال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في فيض الباري ج٨ صـ١٧١ وأما البخاري فإنه يهجوه – يعني الإمام الأعظم رضي الله عنه ا.هـ.

قال العلامة محمد عبدالرشيد النعماني:

ولقد تنبه إلى ذلك العلامة صالح بن المهدي المقبلي الكوكباني حيث يشكو صنيع البخاري في حق الإمام الأعظم وغيره من الأئمة في كتابه المعروف بـ«العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ»

ولا شك أن البخاري من سادات المحدثين الرفعاء فما ظنك بمن دونه ومع هذا تجنب البخاري من لا يحصى من الحفاظ العباد كما تخبرك كتب الجرح والتعديل مثل علي بن المديني تجنبه مسلم.... وانظر «الصحيحين» كم تحامى صاحباهما من الأئمة الكبار.... ففي رجالهما من صرح كثير من الأئمة بجرحهم وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد وأعجب من هذا أن في رجالهما من لم يثبت تعديله وإنما هو في درجة المجهول أو المستور قال الذهبي في ترجمة حفص بن بغيل: قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف يعني فهو مجهول العدالة ومجهول العين مجمع الجهالتين.

قال الذهبي: قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا يعني «الميزان» فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير ففي «الصحيحين» من هذا النمط خلق كثيرون مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل.

وقال في ترجمة مالك بن الخير الزبادي: في رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم فانظر هذا العجب يروي عمن حاله ما ذكر ويترك أئمة مشاهير مصنفين لأنهم قالوا بخلق القرآن أو وقفوا أو نحو ذلك.

والعجب هنا من مجاملة الذهبي بقوله: لا هم بمجاهيل! فمن لم يعلم عدالته لم تشمله أدلة قبول خبر الآحاد الخاصة بالعدول ولا يكفي في العدالة مجرد إسلام الراوي عند غير الحنفية فالذي روى عنه بدون

توثيق مجهول سيما مع قلة الرواية والاصطلاح على تسميته مستوراً لا يدخله في العدول الذين تتناولهم أدلة قبول الآحاد.

فهذا تفريط وإفراط يترك أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وابن إسحاق وداود الظاهري وهذا قد أذعن له الناس في المغازي وهذا قد تبعه شطر أهل البسيطة ثم يروي عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو انتهى كلام المقبلي.

قلت: صنيع البخاري مع الإمام الأعظم يشبه صنيعه مع جعفر الصادق قال الذهبي في «التذكرة» في ترجمة الإمام جعفر الصادق(١٥٧): لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الأمة ا.هـ

أقول قد رد طائفة من العلماء على البخاري في المسائل التي عرض فيها بأبي حنيفة بمؤلفات مستقلة كما رد عليها العلامة بدر الدين العيني رحمه الله في عمدة القاري شرح صحيح البخاري وممن أفردها بالتأليف العلامة عبد الغني الميداني تلميذ ابن عابدين سمى كتابه كشف الالتباس عما أورده البخاري على بعض الناس وهو جيد للغاية ولنا في ذلك رسالة مستقلة تأتي في القسم الثالث من هذا الكتاب.

أقول تحامل البخاري على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه ولكن ما سببه؟ يرى الشيخ العلامة محمد أنور شاه الكشميري ومثله العلامة الشيخ ظفر التهانوي أن سبب انحراف البخاري عن أبي حنيفة أن البخاري صحب الحميدي كما قاله الكشميري وصحب نعيم بن حماد كما قاله التهانوي وتعصب الحميدي على أبي حنيفة معلوم مما سبق ذكره وتعصب نعيم بن حماد كذلك معلوم حتى أن الدولابي اتهم حماداً بوضع حكايات في مثالب أبي حنيفة كلها زور كما جاء ذكره في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر والميزان للذهبي وفي هدي الساري لابن حجر في

---

(١٥٧) 1:167.

ترجمة نعيم بن حماد أنه كان شديداً على أهل الرأي وقال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة نعيم قال العباس بن مصعب في تاريخه وضع نعيم بن حماد كتبا في الرد على الحنفية ا.هـ.

ومما يدل على تعنت الحميدي ما رواه ابن حبان في كتاب المجروحين من طريق محمد بن منصور الجوار قال: رأيت الحميدي يقرأ كتاب الرد على أبي حنيفة في المسجد الحرام فكان يقول قال بعض الناس فقلت له كيف لا تسميه قال أكره أن أذكره في المسجد الحرام ا.هـ وتأثر الرجل بما يسمعه من مشايخه أمر واقع لا سيما وتحامل المحدثين على أهل الرأي كان هو الاتجاه السائد في ذلك العصر.

ويرى الكوثري رحمه الله سبباً آخر لتحامل البخاري على أبي حنيفة وهو أن البخاري لما ارتحل لطلب العلم وعاد إلى بخارى حسده علماء بلده شأن كل من يرتحل للعلم ويعود لأهله بالجم الكثير منه حتى أمسكوا له فتوى أخطأ فيها فأخرجوه بسببها من بخارى فلما أخرجوه انقلب عليهم وجرى بينه وبينهم ما جرى كما سبق للبخاري مثيله في نيسابور فأخذ يبدي بعض تشدد نحوهم في كتبه مما هو من قبيل نفثة مصدور لا تقوم بها الحجة ويرجى عفوها له ولهم سامحهم الله تعالى ا.هـ

وحكاية إخراج البخاري مشهورة في كتب الحنفية وهي أن البخاري لما قدم بخارى في زمن أبي حفص الكبير وجعل يفتي بها فنهاه أبو حفص وقال لست بأهل لها فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا لبن شاة أو بقرة فأفتى بثبوت الحرمة فاجتمع الناس فأخرجوه والقصة مذكورة في الجواهر المضية والطبقات السنية والمبسوط للسرخسي وغيرها.

وقد استبعد أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله وقوع هذه الحكاية بالنسبة إلى جلالة قدر البخاري ودقة فهمه وسعة نظره وغور فكره مما لا يخفى على من انتفع بصحيحه وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ ا.هـ

ومما يبعد صحة هذه الحكاية أن أبا حفص الكبير تقدمت وفاته إذ توفي سنة مائتين وسبعة عشر والبخاري ظل متنقلا بين المدن الإسلامية في طلب العلم ولم يرجع إلى بخارى إلاّ قبيل وفاته بزمن يسير إلا إن كان صاحب القصة هو ابنه محمد بن أحمد بن حفص أبو حفص الصغير رفيق البخاري في الطلب.

والمشهور في قصة إخراج البخاري أنه خرج من نيسابور إلى بلده بخارى على إثر اختلاف وقع بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي من علماء نيسابور ولكن لم تكن بخارى بأحسن من نيسابور في احتضانه والاستفادة منه حيث اضطهده أميرها خالد بن أحمد بسبب كتاب وصله من محمد بن يحيى الذهلي حتى أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلى بعض رباطات بخارى كما يظهر من مراجعة سير أعلام النبلاء مع العلم أن البخاري كان في نشأته متفقها بالمذهب الحنفي السائد في تلك البلاد بخارى وما حولها فقد ذكر أرباب التاريخ والسير اختلاف البخاري وهو صغير إلى أحمد بن حفص الكبير الفقيه الحنفي تلميذ محمد بن الحسن الشيباني وسمع منه جامع سفيان الثوري وقد أثنى أبو حفص الكبير على البخاري لما رأى فيه من علامات النبوغ وجودة الحفظ فقال هذا شاب كيس أرجوا أن يكون له صيت وذكر وقد كان ما قال وقال البخاري كما في تاريخ بغداد فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء – يعني أصحاب الرأي فالإمام البخاري حنفي النشأة في الفقه وما أظنه استفاد الدقة في تراجمه إلا ببركة معرفته لفقه الحنفية المعروف لدى الفقهاء بالدقة وهذا أيضاً مما يبعد صحة تلك الحكاية المتناقلة من التحريم بالاجتماع على ضرع شاة وشرب لبنها.

والذي يصح في سبب إخراجه من بخارى هو ما ذكره الحافظ الذهبي أن سبب إخراج البخاري من بخارى هو قوله في مسألة اللفظ والذي أخرجه هو أبو حفص الصغير رفيق البخاري في الطلب ومعاصره

في شياخة بلدهما حيث قال الذهبي في السير في ترجمة أبي حفص الصغير ولما سئل البخاري عن القرآن وقال هو كلام الله قالوا كيف ينصرف فقال القرآن يتصرف بالألسنة فقال محمد بن يحيىٰ الذهلي من أتىٰ مجلسه أي البخاري فلا يأتيني وكتب الذهلي إلىٰ خالد أمير بخارىٰ وإلىٰ شيوخها بأمره فهم خالد حتىٰ أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلىٰ بعض رباطات بخارىٰ.

وكان محمد بن أحمد صاحب الترجمة أبو حفص الصغير رحل وسمع من أبي الوليد الطيالسي والحميدي ويحيىٰ بن معين وغيرهم ورافق البخاري في الطلب مدة وله كتاب الأهواء والاختلاف والرد علىٰ اللفظية وكان ثقة إماماً ورعاً زاهداً ربانياً صاحب سنة واتباع وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن توفي سنة ٢٦٤هـ انتهىٰ كلام الذهبي مختصراً منقولاً عن الفوائد البهية للكنوي.

والذي يترجح من الأسباب ما ذكره العلامة أبو غدة بقوله ثم لا يغيب عنك إلىٰ جانب ما تقدم أن البخاري فقيه غلب عليه الحديث والأثر ويرىٰ أن الإيمان قول وعمل وأن أبا حنيفة محدث غلب عليه الفقه والرأي ولا يرىٰ ذلك وقد كان بين هذين الفريقين جفوة معروفة جاء في ترتيب المدارك للقاضي عياض رحمه الله ج١ ٩١ – ج٣ ١٨١ قال أحمد بن حنبل ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعوننا حتىٰ جاء الشافعي فمزج بيننا.

قال القاضي عياض يريد أنه تمسك بصحيح الآثار واستعملها ثم أراهم أن من الرأي ما يحتاج إليه وتبنىٰ أحكام الشرع عليه وأنه قياس علىٰ أصولها ومنتزع منها وأراهم كيفية انتزاعها والتعلق بعللها وتنبيهاتها فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع للأصل وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلا بعد أصل وأنه لا غنىٰ عن تقديم السنن وصحيح الآثار انتهىٰ.

وفي موقف المحدث ابن أبي ذئب من الإمام مالك الفقيه المحدث من أجل ترك مالك العمل بحديث البيعان بالخيار لمعارض راجح عنده عبرة بالغة أيضاً في شدة حمل المحدثين على الفقهاء إذ قال ابن أبي ذئب بسبب ذلك يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه كما في كتاب العلل للإمام أحمد ١/١٩٣ فقد أباح دمه إذ حكم بكفره لتركه العمل بالحديث فإن تاب وإلاَّ يقتل كأنه كفر وارتد حتى يستتاب سبحان الله.

فانظر رعاك الله أثر الاختلاف بين المحدثين والفقهاء فالفجوة بين الفريقين قديمة وانظر لزاماً ما علقته على الرفع والتكميل للكنوي حول هذه الكلمة القاسية في حق الإمام مالك رضي الله عنه وجزاه عن السنة والفقه خير الجزاء ا.هـ كلام شيخ مشايخنا عبدالفتاح وهاك نص تعليقه على الرفع والتكميل قال الإمام أحمد في كتابه «العلل ومعرفة الرجال «١٩٣:١ : قالوا لابن أبي ذئب أن مالكا يقول: ليس البيعان بالخيار فقال ابن أبي ذئب هذا خبر موطأ في المدينة - أي متبع ثابت معمول به في المدينة - وكان مالك يقول: ليس البيعان بالخيار قال ابن أبي ذئب يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه انتهى.

وقد أشار شيخنا العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه «تأنيب الخطيب «ص ٧٩ إلى كلمة ابن أبي ذئب هذه وتعقبها فقال: ومن الغريب أنه يروى عن بعضهم أنه قيل له: إن مالكا لم يأخذ بحديث المتبايعين بمعنى أنه لا يرى خيار المجلس فقال يستتاب فإن تاب وإلا يقتل! كأنه بذلك كفر حتى يستتاب ويقتل! ولله في خلقه شؤون انتهى.

ولعل الذي دفع ابن أبي ذئب إلى هذه الحملة الشديدة على مالك: ما فهمه من أن مالكا رد الحديث الصحيح «البيعان بالخيار...» مع العلم أن من رد حديثا لعدم ثبوته عنده أو خالفه لدليل أقوى منه لديه لم يكن مكذباً ولا راداً لما جاء عن النبي ﷺ كيف ومالك رضي الله عنه روى حديث «البيعان بالخيار...» في موطئه بأصح الأسانيد مالك عن نافع عن

ابن عمر فجعل من رد الحديث مكابرة مثل من أوَّله أو أخذ بدليل أقوىٰ منه تحامل مردود لا يلتفت إليه.

ثم بعد مدة من كتابة ما تقدم رأيت القاضي ابن أبي يعلىٰ الحنبلي قد أورد كلام ابن أبي ذئب هذا في كتابه «طبقات الحنابلة» ١:٢٥١ في ترجمة الفضل بن زياد البغدادي برواية الفضل له عن شيخه الإمام أحمد وقد حكاه الإمام أحمد عن ابن أبي ذئب ثم تعقبه بقوله: ومالك لم يرد الحديث ولكن تأوله علىٰ ذلك انتهىٰ ومثله في «تاريخ بغداد» ٢:٣٠٢ في ترجمة ابن أبي ذئب.

وقد تعرض لهذه المسألة القاضي عياض رحمه الله في كتابه «ترتيب المدارك» ١:٥٣ -٥٥ وبيَّن مراد الإمام مالك فيما ذهب إليه من تأويل هذا الحديث ودفع القاضي أن يكون مالك قد رد الحديث وأطال في ذلك بعض الشيء فانظره إذا شئت.

وقال الإمام القرافي رحمه الله تعالىٰ في أواخر «تنقيح الفصول» ٢:٢١٤ بحاشية الشيخ محمد جعيط التونسي رحمه الله تعالىٰ: ومما شنع — به — علىٰ مالك رحمه الله مخالفته لحديث بيع الخيار مع روايته له وهو مهيع متسع ومسلك غير ممتنع ولا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام أدلةً كثيرةً ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفها.

وكذلك مالك ترك هذا الحديث لمعارض راجح عنده وهو عمل أهل المدينة فليس هذا باباً اخترعه ولا بدعاً ابتدعه وعلق عليه الشيخ علىٰ جعيط نجل محشيه بقوله: قصد المصنف بهذا الجواب علىٰ ما ورد عن إمام دار الهجرة من تركه لحديث بيع الخيار وأخذه بعمل أهل المدينة ووجه ذلك علىٰ ما قاله الشاطبي في «الموافقات» في المسألة الثانية عشرة من كتاب الأدلة الشرعية ٣:٦٦ أن العمل المستمر مأخوذ عن العمل المستمر في الصحابة ولم يستمر فيهم إلا وهو مستمر في عمل الرسول

عليه الصلاة والسلام أو في قوته وما جرىٰ عليه العمل وثبت استمراره أثبت في الإتباع وأولىٰ بالرجوع إليه انتهىٰ.

وقال الإمام الشاه ولي الله الدهلوي في كتابه «الإنصاف في أسباب الاختلاف» ص ٤٤ وحديث خيار المجلس حديث صحيح روي بطرق كثيرة وعمل به ابن عمر وأبو هريرة من الصحابة ولم يظهر علىٰ الفقهاء السبعة - في المدينة - ومعاصريهم فلم يكونوا يقولون به فرأىٰ مالك أن هذه علة قادحة» انتهىٰ.

ثم رأيت الإمام ابن قدامة الحنبلي رحمه الله تعالىٰ يقول في كتابه «المغني» ٤:٦ عند بحث حديث الخيار هذا... وقال الشافعي رحمه الله لا أدري هل اتهم مالك نفسه؟ أو نافعاً؟ وأعظم أن أقول عبدالله بن عمر! انتهىٰ.

قال عبدالفتاح: وفي ثبوت هذه الكلمة عن الإمام الشافعي عندي نظر وقد رجعت إلىٰ كتاب «الأم» و«الرسالة» فلم أجد هذه العبارة فيهما ولا في «السنن الكبرىٰ» للبيهقي ولا في «المجموع» للنووي فالله أعلم بثبوتها عن الشافعي إذ هي غريبة عن أدبه وكسوة لسانه وألفاظه وقد جاء في «الأم» كلام للشافعي في هذه المسألة نازع فيه مالكاً ولكنه في غاية أدب السلف العلمي الذي من شيوخه الإمام الشافعي رضي الله عنه.

وأنا أميل إلىٰ أن قائل ذلك غيره ونسب إلىٰ الشافعي للنيل من شيخه مالك رضي الله عنه بلسان تلميذه وحاشاه من ذلك وهناك بعض الناس يطيب لهم أن يثبت ما ينقل من نيل الأئمة رضي الله عنهم بعضهم من بعض! نسأل الله السلامة والعافية من الأغراض والأمراض.

وإنما أطلت في هذه التعليقة لأن كلمة ابن أبي ذئب علىٰ إمامته وجلالة قدره لكبيرة في حق مالك النجم الثاقب في إمامة الحديث والفقه والناس وما أصدق أن يقال هنا:

وما جرىٰ من الخلاف بينهم   فهو اجتهاد فيه شادوا دينهم

أقول موافقة البخاري للحنفية أكثر من موافقته لغيرهم من الفقهاء يعرف ذلك من عرف صحيح البخاري وأمعن فيه والذي يظهر لي تحقيقا أن المشكلة كلها تكمن في مسألة الإرجاء فالبخاري يرى الإيمان قول وعمل وأطال في ذلك في صحيحه وأبو حنيفة يرى العمل ثمرة للإيمان فهذا هو السبب الذي جعل البخاري يتحامل على أبي حنيفة وكم أثرت مسائل الاعتقاد في الجرح والتعديل ولم يسلم منها البخاري نفسه فقد أثرت عليه مسألة اللفظ حتى تركه بن أبي حاتم وأبو زرعة مع أن الصواب في مسألة اللفظ مع البخاري ومع أن ما ذهب إليه الإمام الأعظم في مسألة الإيمان هو من صميم السنة.

هذا هو سبب الفجوة بين البخاري والإمام الأعظم.

قال العلامة وهبي الألباني في كتابه العظيم «أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء» ما نصه:

كان الإمام البخاري يرى أن الأعمال جزء من الإيمان ويرى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن الإيمان هو عقد القلب على التصديق بالله تعالى والنطق بالشهادتين أما الأعمال فليست جزءاً من الإيمان.

وكان الإمام البخاري رحمه الله تعالى يرى أن تارك العبادات يعذب بالنار في الآخرة على حين يرى الإمام رحمه الله تعالى أن من سلم له الإيمان وفعل المعاصي المختلفة ومات دون توبة فإن أمره مؤخر إلى الله تعالى إن شاء عذبه بها بعدله وإن شاء عفا عنه فيها بفضله كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨] لذا نرى البخاري يقول في الإمام رحمه الله تعالى رمي بالإرجاء فإن كان قصد الإمام البخاري به الإرجاء الذي هو إرجاء أمر المؤمنين إلى الله تعالى يقضي فيهم بما يشاء فذلك صحيح لأنه عقيدة أهل السنة وإن كان يقصد به الإرجاء الذي يعنى به أنه لا تضر معصية مع الإيمان بحال - كما هو رأي الجهمية ومن وافقهم - فهذا مردود على قائله أياً كان فإن حياة

الإمام رحمه الله تعالىٰ من عبادة لله تعالىٰ وخوف منه وزهد وورع وحرص علىٰ مرضاة الله تعالىٰ ورسائله المدونة فيها عقيدة الإمام من الفقه الأكبر والفقه الأبسط ترد هذه الدعوىٰ علىٰ الإمام وترفض قبولها عنه.

قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالىٰ: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ويرمون بالإرجاء من يرىٰ الإيمان العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر إلىٰ حجج الشرع قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وقال النبي ﷺ: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره) أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعليه جمهور أهل السنة قال الآمدي: أن المعتزلة كانوا في الصدر الأول يلقبون من خالفهم في القدر مرجئة.

وروي عن عثمان البتي: أنه كتب إلىٰ الإمام رحمه الله تعالىٰ وقال: أنتم مرجئة فأجابه: بأن المرجئة علىٰ ضربين: مرجئة ملعونة وأنا منهم بريء ومرجئة مرحومة وأنا منهم وكتب فيه بأن الأنبياء كانوا كذلك ألا ترىٰ إلىٰ قول عيسىٰ عليه السلام ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

وقال عبدالشكور السالمي في «التمهيد»: ثم المرجئة علىٰ نوعين: مرجئة مرحومة وهم أصحاب النبي ﷺ ومرجئة ملعونة وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضر والعاصي لا يعاقب.

قال الذهبي في «ميزان الإعتدال» في ترجمة مسعر بن كدام – بعد ذكر وثاقته – ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة: مسعر وحماد بن أبي سليمان والنعمان وعمرو بن مرة وعبدالعزيز بن أبي رواد وأبو معاوية وعمر بن ذر وسرد جماعة.

قلت الذهبي: الإرجاء مذهب لعدة من أجلة العلماء ولا ينبغي التحامل على قائله وهذا الإرجاء معناه تأخير أمر المؤمن المذنب إلى الله تعالى في الآخرة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له فكلام البخاري في هذا الجانب إنما هو من قبل المذهب الذي مال إليه كل منهما ولا مجال للرد بمخالفة المذهب فلكل وجهة هو موليها والله أعلم وإذا عرفت السبب فهاك الكلام على الإرجاء مفصلا:

قال عبدالفتاح أبو غدة في تعليقه على الانتقاء لابن عبدالبر:

الإرجاء معناه في اللغة: التأخير وله إطلاق على معنى مشروع وإطلاق على معنى ممنوع:

١- يطلق الإرجاء على معنى مشروع وهو تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين المتقاتلتين بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

٢- ويطلق الإرجاء على معنى مشروع أيضاً وهو أنَّ من اعتقد الإيمان بالله تعالى بقلبه وأقر به بلسانه وأخل بالعمل بأن ضيع شيئا من الفرائض أو ارتكب بعض الكبائر كان مؤمناً مذنبا يستحق العذاب بالنار وأمره مرجأٌ أي مؤخر إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه وهذا ما ذهب اليه أهل السنة والجماعة مع اختلافهم في التعبير عنه.

٣- ويطلق الإرجاء على معنى مذموم ضال وهو تأخير القول في الحكم باستحقاق العذاب في النار على من ارتكب الكبائر كقتل النفس والزنا وشرب الخمر وترك الفرائض كالصلاة والصوم والزكاة لأن الإيمان عند من يرى ذلك إنما هو تصديق بالقلب وإقرار باللسان فقط ولا يضر ترك العمل وتشبثوا له بظاهر حديث: (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة).وهذا مذهب باطل وقع من بعض الفرق الضالة مخالفاً لصريح النصوص الثابتة القطعية وسمي القائلون به مرجئة قال الحافظ المرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ١:٦٩ في رجا: المرجئة طائفة من

المسلمين يقولون: الإيمان قول بلا عمل كأنهم قدموا القول وأرجؤوا العمل أي أخروه لأنهم يرون أنهم لو لم يصلوا ولم يصوموا لنجاهم إيمانهم انتهىٰ.

وعلىٰ هذه الإطلاقات فليس كل من أطلق عليه الإرجاء متهما في دينه وخارجاً عن السنة بل ينظر في المعنىٰ الذي أطلق عليه فإن كان بالمعنىٰ المشروع فهو من أهل السنة والهداية وإن كان بالمعنىٰ المذموم فهو من أهل الضلالة والغواية.

قال العلامة المحقق اللكنوي في «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ص ٢١٦ من الطبعة الثانية وص ٣٥٢ من الطبعة الثالثة في «الإيقاظ -٢٢» في الفرق بين الإرجاء السني والإرجاء البدعي ما يلي: قد يظن من لا علم له – حين يرىٰ في «ميزان الإعتدال» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» وغيرها من كتب الرجال في حق كثير من الرواة: كان يرىٰ الإرجاء أو رمي بالإرجاء أو كان مرجئا أو نحو ذلك من العبارات – أن من قيل فيه ذلك خارج عن أهل السنة والجماعة داخل في فرق الضلالة معدود من الفرق المرجئة مجروح بالبدعة الاعتقادية.

ومن هاهنا طعن كثير منهم بالإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود إطلاق الإرجاء عليهم في كتب من يعتمد علىٰ نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن الإرجاء السني وسرعة انتقال ذهنهم إلىٰ الإرجاء الذي هو ضلال عند العلماء انتهىٰ باختصار. ثم أسهب اللكنوي في شرح الإرجاء السني والبدعي في نحو عشرين صفحة فانظره.

قال عبدالفتاح: وأسوق هنا بعض تراجم من رمي بالإرجاء من المحدثين الكبار زيادة في توضيح المسألة لغير عارفيها ولو طالت التعليقة بعض الشيء:

١- جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ٦:١٠٩-١١٠ و«تهذيب الكمال» للحافظ المزي ٢:١١١ في ترجمة الإمام الحافظ عالم خراسان إبراهيم بن طهمان الهروي النيسابوري ثم المكي: روىٰ له أصحاب الكتب الستة وقال عثمان بن سعيد الدارمي: كان ثقة في الحديث لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه.

وقال أبو داود: ثقة وقال صالح بن محمد الحافظ: ثقة حسن الحديث يميل شيئا إلىٰ الإرجاء في الإيمان حبب الله حديثه إلىٰ الناس جيد الرواية.

وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه وهو ثقة. وقال أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي – بلديه -: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبدالله بن واقد الهروي قلت له: فإبراهيم بن طهمان؟ قال: كان ذاك مرجئا.

قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث: أن الايمان قول بلا عمل وإن ترك العمل لا يضر بالإيمان بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران رداً علىٰ الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب ونحن كذلك سمعت وكيع بن الجراح يقول: سمعت سفيان الثوري يقول في آخر أمره نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكبائر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل.

٢- وجاء في «الميزان» للذهبي ١:٧٦ في ترجمة الحافظ الكبير الإمام إبراهيم بن يوسف الباهلي البلخي المعروف بالماكياني صاحب الرأي ما يلي: لزم أبا يوسف حتىٰ برع – في الفقه – وعنه النسائي ووثقه وقال أبو حاتم: لا يشتغل به. قلت – القائل الذهبي -: هذا تحامل! لأجل الإرجاء الذي فيه. زاد ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١:١٨٤ في

ترجمته: قال الدار قطني: ذكرته لعليك الرازي - هو علي بن سعيد - فقال: ثقة ثقة.

٣- وجاء في «تهذيب التهذيب» ٢:٣٢٠-٣٢١ في ترجمة الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني المتوفى سنة ٩٥ المعروف والده بابن الحنفية ما يلي: روى له الجماعة وقال مصعب الزبيري ومغيرة بن مقسم وعثمان بن إبراهيم الحاطبي هو أول من تكلم في الإرجاء قلت — القائل ابن حجر — المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله إلى آخر الكلام.

فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيبا وكان يرى أنه يرجأ الأمر فيهما وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عقاب والله أعلم انتهى باختصار.

وأكتفي بهذه النماذج الثلاثة هنا لتخفيف الطول وقد أوردت أكثر منها فيما علقته على «الرفع والتكميل» في «الإيقاظ -٢٢» من الطبعة الثالثة فقف عليه إذا شئت.

قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٤:٩٩ في ترجمة الإمام الحافظ مسعر بن كدام الكوفي الأحوال أحد الأعلام ما يلي: روى له الجماعة حجة إمام ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة مسعر وحماد بن أبي سليمان والنعمان - أي أبو حنيفة - وعمرو بن مرة وعبدالعزيز بن أبي رواد وأبو معاوية وعمر بن ذر وسرد جماعة قلت القائل الذهبي الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله انتهى.

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي في «عقود الجمان» ص ٣٨٨: قال الإمام الحافظ الناقد المجتهد أبو عمر يوسف بن عبدالبر رحمه الله تعالىٰ في كتاب العلم جامع بيان العلم وفضله الذي لم يصنف في بابه مثله ٢٤٨:٢ ونقموا علىٰ أبي حنيفة الإرجاء ومن أهل العلم من ينسب إلىٰ الإرجاء كثير لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته.

قلت القائل الحافظ الصالحي: قال في «شرح المواقف» كان غسان المرجئ يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء عن الإمام أبي حنيفة ويعده من المرجئة - أي من المرجئة الضالة التي ترىٰ الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولا يضر ترك العمل - وهو افتراء عليه! قصد غسان ترويج مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور.

قال الآمدي: ومع هذا أن أصحاب المقالات قد عدوا الإمام أبا حنيفة من مرجئة أهل السنة ولعل ذلك أن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم في القدر: مرجئاً أو لأنه لما قال: الإيمان هو التصديق ولا يزيد ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان وليس كذلك إذ عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه. انتهىٰ كلام شرح المواقف فتأمله فإنه من النفائس انتهىٰ كلام الصالحي.

ولعلك لا تجد هذا البحث علىٰ هذه الصورة في كتاب فشد يدك عليه وانظر للتوسع والاستيفاء في الإرجاء «تاريخ الإسلام» للذهبي ٣٥٨:٣ في ترجمة الحسن بن محمد الهاشمي ففيه ما ليس في غيره وما قاله شيخنا العلامة الكوثري في «تأنيب الخطيب» ص ٤٤-٤٥ وهو نفيس جداً و قواعد في علوم الحديث لشيخنا ظفر أحمد التهانوي وما علقته عليه ص ٢٣٢-٢٤٠ وما علقته علىٰ «الرفع والتكميل» ص ٦٧-٦٩ من الطبعة الثانية و ص ٨١-٨٣ من الطبعة الثالثة و«الإيقاظ -٢٢» في الطبعة الثانية وأوسع منه جداً في الطبعة الثالثة والله ينفعني بدعائك.

٦٠- الإمام محمد بن حبان البستي:

نقل المؤلف نص كلامه من كتاب المجروحين.

أقول ألف ابن حبان ثلاثة كتب في الرد على أبي حنيفة والطعن فيه هي:

١- كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه في عشرة أجزاء.

٢- كتاب علل ما أسنده أبو حنيفة في عشرة أجزاء أيضاً «ذكرهما ياقوت الحموي في معجم البلدان».

٣- كتاب التنبيه على التمويه ذكره ابن حبان نفسه في كتابه المجروحين

وغاية ما عند ابن حبان من محامل على أبي حنيفة يرجع إلى أمرين:

١- قلة حديث أبي حنيفة مع كثرة أخطائه فيما رواه.

٢- أن أبا حنيفة كان مرجئا داعيا لبدعته.

ومعلوم بطلان الأمرين من خلال ما سبق ذكره من شهادة الأئمة الكبار بكثرة حديث أبي حنيفة وجودة حفظه وبيان معنى الإرجاء الذي نسب إلى أبي حنيفة وأنه محض السنة.

ثم ابن حبان صاحب حدة في الطبع وصلابة في الرأي كما يعلم ذلك من مطالعة ترجمته يقول الحافظان الذهبي وابن حجر: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه قاله الذهبي في الميزان وابن حجر في القول المسدد.

هذا وقد استوفى الرد على ابن حبان شيخ مشايخنا عبدالفتاح أبو غدة فيما علقه على الانتقاء فهاك نص كلامه قال رحمه الله بعد أن ذكر المثنين على أبي حنيفة ما نصه: أما ما زعمه بعض المحدثين المتعصبين على الإمام أبي حنيفة من المطاعن والمثالب التي تخرج به عن الملة وتجعله أحد زنادقة الدنيا فأسوق هنا كلام واحد منهم فقط هو الإمام أبو حاتم بن حبان البستي لينكشف للناظر الموازن بين كلام المثنين وكلام القادحين كيف يؤدي التعصب بصاحبه أن يقول ما لا يعقل ولا يقبل ولا ينقل

ولكنه التعصب الأسود المقيت الذي يجعل كل ذلك مستساغا عذباً فراتا لدىٰ المتعصب! والإمام الحافظ المحدث أبو حاتم بن حبان البستي محمد بن حاتم: أحد كبار المحدثين الذين تكلموا وألفوا في الرجال جرحاً وتعديلاً ولد في حدود سنة ٢٨٠هـ بعد وفاة أبي حنيفة بمئة وثلاثين سنة تقريباً ومات في سنة ٣٥٤ وهو في عشر الثمانين من عمره رحمه الله تعالىٰ وعفا عنه وهو صاحب كتاب «صحيح ابن حبان» المشهور.

هذا المحدث الحافظ الكبير ألف ثلاثة كتب في التهجم علىٰ أبي حنيفة والطعن فيه وهي:

١- كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه.

٢- و كتاب علل ما أسنده أبو حنيفة. ٣- وكتاب التنبيه علىٰ التمويه.

كشف فيه — علىٰ زعمه — مخازي أبي حنيفة وما رمي فيه من مطاعن وذكر من هذا الكتاب جملاً يستدل بها علىٰ ما وراءها — علىٰ حد تعبيره — في «كتاب الضعفاء والمجروحين» له.

وقد أورد تلك الجمل فيه بالأسانيد! التي فيها المجروحون والهالكون والمتعصبون وتجلد في ذلك غاية التجلد ولم يبال بذلك دينا وصناعة وهو المحدث الموثق المجرح المعدل المزكي! فالله يغفر له ويعفو عنه ويتوب عليه ويرحمه.

فقد ترجم رحمه الله تعالىٰ في كتابه «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لألف ومئتين وواحد وثمانين رجلاً وذكر فيه الضعفاء والمتروكين والكذابين والوضاعين والزنادقة والدجالين والمبتدعة وأهل الأهواء الزائغين الضالين وترجم لكل واحد منهم ترجمة.

فبعض التراجم تبلغ خمسة أسطر أو دونها وبعضها تبلغ عشرة أسطر أو تزيد عليها والقليل منها جداً التي تبلغ الصفحة أو الصفحتين إلا ترجمة الإمام أبي حنيفة فإنها أطول ترجمة في الكتاب كله علىٰ الإطلاق

وزادت على عشر صفحات فهي في الجزء الثالث من صفحة ٦١ حتى ٧٣.

وقد أطال في ترجمته ليطيل القدح فيه! حتى كانت أطول ترجمة في كتابه المذكور وذكر فيها أبا حنيفة بأسوأ الأوصاف قائلاً ثم ناقلاً فأنا أنقل بإيجاز بعض عباراته بحروفه ليقف القارئ عليها ثم يحكم بما يوحي إليه دينه وعلمه وعقله فيما قاله ابن حبان وفيما نقله.

قال ابن حبان ٣:٦١: أبو حنيفة الكوفي صاحب الرأي كان أبوه مملوكاً لرجل من نجد من بني قفل فأعتق أبوه وكان خبازاً لعبدالله بن قفل وكان أبو حنيفة جدلاً ظاهر الورع[١٥٨] لم يكن الحديث صناعته

---

(١٥٨) أي لا وجود للورع في باطنه وهذا جرح جديد! بلفظ فريد! ما أحد قاله قبل ابن حبان في أبي حنيفة ولا في غيره ولا يجوز أن يقال إلا إذا قامت عليه دلالة ناطقة كما سأشرحه بعد قليل والدليل على أن هذا القول من ابن حبان جرح وطعن ما جرت به عادته في جنب العلماء الذين يثني عليهم فإنه يصف أحدهم بقوله:.... وله ورع خفي وإليك الشواهد على ذلك:

١. قال في ترجمة الإمام أحمد في «كتاب الثقات» ٨:١٨:... كان حافظاً متقناً ورعاً فقيهاً لازماً للورع الخفي مواظباً على العبادة الدائمة...

٢. وفي ترجمة الإمام البخاري ٩١١٤:١١٣: كثرت عنايته بالأخبار وحفظه للآثار مع علمه بالتاريخ ومعرفة أيام الناس ولزوم الورع الخفي والعبادة الدائمة...

٣. وفي ترجمة أبي الفضل محمد بن إبراهيم بن النضر نبيرة ٩:١٤٧:... ممن رحل وجمع وعني بالعلم وجمعه وشمر للغزو وأسبابه مع الورع الخفي والجهد والسخاء الوافر...

٤. وروى ابن حبان في مقدمة «كتاب المجروحين» ١٨٤:٨٣ عن عمرو

بن النضر قال: مررت بمسجد الأنصار فإذا عمرو بن عبيد جالس قال: فقال لي: أي شيء مر بكم البارحة في مجلس الحسن ؟ قال: وأخبرته بمسألة مرت فأجاب فيها قال فقلت: هكذا قال أصحابنا قال: ومن أصحابكم ؟ قال قلت له: أيوب ويونس وهشام – وفي رواية أيوب ويونس وابن عون والتيمي – قال: أولئك أنجاس أرجاس أطفاس – أي قذرون – أموات غير أحياء وما يشعرون.

قال أبو حاتم – هو ابن حبان نفسه : هذا يقول لهؤلاء وهم أئمة العلم ومصابيح الدين وسرج الإسلام ومنار الهدىٰ ولم يكن علىٰ أديم الأرض في زمانهم أربعة تشبههم في الدين والفقه والحفظ والصلابة في السنة والبغض لأهل البدع مع التقشف الشديد والجهد في العبادة والورع الخفي.

فقوله ظاهر الورع جرح وطعن في أبي حنيفة لا ريب فيه يريد به أنه لا وجود للورع في باطنه ولنقف قليلاً مع الحافظ ابن حبان في هذا الجرح الجديد الفريد.

حال الانسان في باطنه مما اختص الله بعلمه فهذا حكم غيبي يبرأ منه أهل الدين والتقوىٰ فمن أين علم ابن حبان أنَّ باطن أبي حنيفة خلاف ظاهره ؟ فقد تدخل فيما اختص بعلمه علام الغيوب وحكم هذا لا يجهله أحد.

ثم ابن حبان ولد بعد وفاة أبي حنيفة بنحو ١٣٠ سنة فلو كان يعيش في زمنه ورآه وخالطه وجالسه وعرفه لجاز أن يتفوه بهذا الاتهام المنبوذ من كل سامع أما أن يتخطىٰ الدهور ويفوه بهذا فواقع منهج النقد في الحديث يرده وينقضه ولكن التعصب والبغض يُقَوِّلُ صاحبه ما لا يقال ولا يعقل !

حدث بمئة وثلاثين حديثا مسانيد ما له حديث في الدنيا غيرها أخطأ منها في مائة وعشرين حديثاً إما قلب إسناده أو غير متنه حيث لا يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار.

ومن جهة أخرى: لا يجوز الاحتجاج به لأنه كان داعياً إلى الإرجاء والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد قد ذكرنا ما روي فيه من ذلك في كتاب التنبيه على التمويه فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب غير أني أذكر منها جملاً يستدل بها على ما وراءها ثم ساق ابن حبان ناقلاً بالأسانيد! العبارات التالية:

١- معاذ العنبري سمعت سفيان الثوري يقول: استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين .٦٥:٣

٢- عن أبي يوسف قال: أول من قال: القرآن مخلوق أبو حنيفة يريد بالكوفة .٦٥:٣

٣- حماد بن أبي حنيفة قال: سمعت – أبي – أبا حنيفة يقول: القرآن مخلوق فكتب إليه ابن أبي ليلى: إما أن ترجع وإلاَّ لأفعلن بك فقال: رجعت فلما رجع إلى بيته قلت: يا أبي أليس هذا رأيك؟ قال: نعم يا بني وهو اليوم أيضاً رأيي ولكن أعطيتهم التقية ٦٥:٣.........

٤- يوسف بن أسباط قال: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله ﷺ لأخذ بكثير من قولي وهل الدين إلا الرأي الحسن؟ .٦٥:٣

٥-... جعفر بن محمد يقول: اللهم إنا ورثنا هذه النبوة عن أبينا إبراهيم وورثنا هذا البيت عن أبينا إسماعيل وورثنا هذا العلم عن جدنا محمد ﷺ فاجعل لعنتي ولعنة آبائي وأجدادي على أبي حنيفة .٦٥:٣

٦- عبدالصمد بن حسان قال: كنت مع سفيان الثوري بمكة عند الميزاب فجاء رجل فقال: إن أبا حنيفة مات قال: اذهب إلى إبراهيم

بن طهمان فأخبره فجاء الرسول فقال: وجدته نائما قال: ويحك! اذهب فأنبهه وبشره بأن فتان هذه الأمة مات والله ما ولد في الإسلام مولود أشأم عليهم من أبي حنيفة والله لكان أبو حنيفة أقطع لعرى الإسلام عروة عروة من قحطبة الطائي بسيفه قحطبة الطائي: قائد جيوش أبي مسلم الخراساني في إقامة الدعوة العباسية بخراسان وقد قتل عشرات الألوف في سبيل ذلك! .٦٥:٣

٧- سفيان الثوري – وجاء نعي أبي حنيفة – فقال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه لقد كان ينقض الإسلام عروة عروة ٦٦:٣.

٨- محمد بن عامر الطائي: رأيت – يعني في المنام – كأني واقف على درج مسجد دمشق في جماعة من الناس فخرج شيخ ملبب شيخا وهو يقول: أيها الناس إن هذا غير دين محمد! فقلت لرجل إلى جنبي: من هذين الشيخين؟ قال: هذا أبو بكر الصديق يلبب أبا حنيفة .٦٦:٣

٩- علي بن عاصم يقول: قلت لأبي حنيفة: إبراهيم بن علقمة عن عبدالله – بن مسعود – أن النبي ﷺ صلى بهم خمسا ثم سجد سجدتين بعد السلام فقال أبو حنيفة إن لم يكن جلس في الرابعة فما تسوى هذه الصلاة هذه وأشار إلى شيء – قذاة – من الأرض فأخذه ورمى به.

١٠- بشر بن المفضل يقول: قلت لأبي حنيفة حدثنا شعبة عن هشام بن يزيد بن أنس عن أنس أن يهوديا رضخ رأس جارية بين حجرين فرضخ رسول الله ﷺ رأسه بين حجرين قال أبو حنيفة: هذا هذيان.

١١- أبا اسحاق الفزاري يقول: كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال فيها فقلت: إن النبي عليه الصلاة والسلام قال: كذا وكذا قال هذا حديث خرافة .٧٠:٣

١٢- بشر بن المفضل يقول: حدثنا عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال: أبو حنيفة هذا رجز .٧٠:٣

١٣- سفيان بن عيينة قال: حدثت أبا حنيفة بحديث عن النبي ﷺ فقال: بُل على هذا .٣:٧٠

١٤- سويد بن عبدالعزيز قال: جاء رجل إلى أبي حنيفة فقال: ما تقول فيمن أكل لحم الخنزير؟ فقال: لا شيء عليه .٣:٧٣

١٥- يحيى بن حمزة وسعيد بن عبدالعزيز قالا: سمعنا أبا حنيفة يقول: لو أن رجلاً عبد هذا النعل تقرباً إلى الله جل وعلا لم أر بذلك بأسا ٣:٧٣ انتهى ووقع في المطبوعة: عبد هذا البغل... وهو تحريف!

هذا بعض ما أورده ابن حبان في ترجمة الإمام أبي حنيفة وتركت جملاً أخرى خشية زيادة الإطالة وفيها – على ذمة ابن حبان – هزء أبي حنيفة بأحاديث رسول الله ﷺ وردها بسخرية وازدراء! قال الحافظ الذهبي وابن حجر: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه وقد صدقا كما في «الميزان» ١:٢٧٤ و«القول المسدد» للحافظ ابن حجر ص ٣٣.

فأبو حنيفة - على هذه الأقوال المزعومة والروايات المكلومة - فاق كبار الزنادقة والملاحدة والمشركين في الهزء بالشريعة وبالنبي ﷺ وبتجويز عبادة النعل تقربا إلى الله حتى غير دين محمد – واستدل ابن حبان على هذا برؤيا منام نائم! هكذا الجرح والتعديل عند هذا المحدث الناقد في إمام من كبار أئمة الدين - وحتى قال - كما نقله ابن حبان أيضاً لو أدركني رسول الله لأخذ بكثير من قولي!

رحمك الله يا أبا حاتم بن حبان البستي نقلت وقلت كل هذا في الإمام أبي حنيفة وأنت تعلم حق العلم أن جرح أقل راو بغير ما فيه من أشد الحرام والبهتان وتعلم قصة بكاء شيخك عبدالرحمن أبي محمد ابن

أبي حاتم الرازي[159] حين ذكر بخطورة الجرح فبكى حتى سقط الكتاب من يده رحمه الله تعالى[160] فهي من مروياتك على الغالب فكيف بجرح عالم بل إمام من أكبر أئمة المسلمين؟!

وكلام ابن حبان هذا — ومن سبقه إلى نحوه ومثله أو لحقه — هو الذي دعا الشيخ جمال الدين القاسمي أن يقول: وقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها فضلاً عن تدوينها... كما سيأتي كلامه تعليقا ص ٣٣٣-٣٣٤.

وإذا كان كل هذا الذي قلته في أبي حنيفة موجوداً فيه فكيف يثني عليه إمامك الشافعي المطلبي رضي الله عنه وقبله شيخه الإمام مالك الأصبحي المدني والإمام يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وابن معين... وهذه الطبقة المشهود لها بالعلم والتقوى والورع والنباهة رضي الله عنهم وهم جهابذة أئمة الحديث النقاد المعاصرون له أو الملتقون به ويذكرونه بالخير والثناء الحسن؟

فإن صح ما تزعمه - وحاشا أن يصح - لزم منه أن يكون الإمام الشافعي والإمام مالك وسائر الأئمة الذين أثنوا عليه: شيوخ المغفلين! بل لزم أن تكون أكثر هذه الأمة مجتمعة على ضلالة إذ اتخذه شطر الأمة المحمدية من يوم ظهور إمامته إلى يومنا هذا قدوة ومتبعا في الفقه والدين وأحكام شرع الله تعالى ومنها اعتماد أقواله في العبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق واستحلال النساء والدماء وغيرها وغيرها وحاشا الأئمة والأمة أن تقع في ذلك.

---

(١٥٩) قال ابن حبان في كتابه «الثقات» ٩:١٣٧ في ترجمة أبي حاتم الرازي محمد بن إدريس: حدثنا عنه ابنه أبو محمد عبدالرحمن بن محمد.

(١٦٠) أوردها الحافظ ابن الصلاح في «المقدمة» في النوع ٦١ معرفة الثقات والضعفاء.

ولو كان أبو حنيفة كما زعمت ونقلت فيه من المطاعن كان خارجاً عن الملة بيقين لا يستحق أن يمدح على لسان فاضل أو في كلام عاقل وقد مدحه الإمام الشافعي المطلبي الهاشمي رضي الله عنه أي مديح وأثنى عليه أي ثناء وجعله قدوة للناس يتبع في فقه شرع الله تعالى وذلك في قول الشافعي رضي الله عنه: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وقوله: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة وقوله: إنه ممن وفق له الفقه وفي رواية: من لم ينظر في كتبه لم يتبحر ولم يتفقه.

فلو كان كما زعمت أو زعم من نقلت عنه: لا يمكن بحال أن يثني عليه الشافعي هذا الثناء وكان لا يسعه أن يقول مثل هذا القول والمديح أبداً في رجل يجوز للناس عبادة النعل تقربا إلى الله تعالى! ويزعم أن النبي ﷺ لو أدركه لأخذ بقوله! إلى آخر مثل هذا الهراء والبهتان المكشوف! والشافعي ممن لا يشك في دينه وعلمه وعقله وفطانته وإمامته.

نعم مدح الشافعي أبا حنيفة وأثنى عليه ثناء العارف البصير بسيرته فقد لقي جمهرة من تلامذته وأصحابه وتفقه بأفقههم وأعرفهم بأبي حنيفة من الأحياء منهم: الإمام محمد بن الحسن الشيباني فثناؤه وتزكيته له تكتسح كل باطل وتَقوُّل من هذه الأباطيل فسامحك الله تعالى وغفر لك ذنبك كيف ندت بك صفة التعصب عن الجادة فأنستك بحث السند والمتن وعلل الأخبار في الأخيار.

وإذا كان هذا الذي قلته أو نقلته: صحيحا ثابتا في الإمام أبي حنيفة فما أضل جمهور المسلمين الذين اقتدوا بهذا الإمام وعملوا بأقواله ومذهبه في الحلال والحرام والبيوع والأنكحة والإفتاء والقضاء والمعاملات والعبادات؟! فيا خيبتهم ويا ضلالهم فقد اتبعوا مبطلاً ضليلاً ومفسداً عليلا اتخذوه إماما وقلدوه ومشوا على اجتهاده وعظموه!! وهو أضل الضالين عندك يا أبا حاتم! هكذا أمانتك على العلم والسنة؟!!

وحاشا جمهور المسلمين أن يضلوا في مثل هذا فقد شهد لهم الرسول الأمين ﷺ بالحفظ والعناية والتسديد والهداية من الله تعالىٰ فقال: لا تجتمع أمتي علىٰ ضلالة.

وإذا كان هذا - حقاً - موقف أبي حنيفة من الله تعالىٰ ومن رسول الله ﷺ ومن شريعة الإسلام فما معنىٰ ذكر أقواله وفقهه واجتهاداته - في كتب الحديث الشريف وكتب مصطلحه وكتب العقيدة وكتب الفقه - مع الأئمة المجتهدين المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم كالأوزاعي وابن جرير وجماهير أئمة المسلمين سواهم مع الاعتماد لها في غير موضع.

فلو كان ما تزعمه أو تنقله في أبي حنيفة حقا وصحيحاً فكان حق كلام أبي حنيفة وفقهه واجتهاداته أن يرمىٰ كل ذلك في القمامة والحش ولا يذكر إلا بالذم والشتم والتنفير والتحذير فهل كل أولئك الأئمة الأعلام الذين لا يحصي عددهم إلا الله من مالكية وشافعية وحنابلة وأحناف علىٰ خطأ وضلال في أبي حنيفة رضي الله عنه وأنت ومن وافقك من الشاذين في الذم والشتم علىٰ صواب؟! اللهم إنا نعوذ بك من الجنف والظلم ومن أن ندخل في مصداق قول نبيك ﷺ حبك الشيء يعمي ويصم!!!

وعلىٰ مقتضىٰ ما قلته أيها الحافظ ابن حبان في أبي حنيفة رضي الله عنه صار أبو حنيفة - في حكمك - أكثر تخريباً في الدين من تخريب عبدالله بن سبأ وإفساده في ملة الإسلام وصفوف المسلمين! نعوذ بالله من الجنف والطغيان في الحب والشنئان لو قلت هذا الكلام المنبوذ في رجل مغمور لربما يسري قولك فيه علىٰ الأغرار المغفلين ولكن - لسوء الحظ- قلته في إمام من أكبر أئمة المسلمين! فجنيت علىٰ نفسك وسمعتك وعلىٰ سمعة المحدثين! إذ يطَّرَّق عليهم أنهم يمكن أن يقعوا فيما وقعت فيه!!.وأين كلامك هذا! من كلام شيخ شيوخك الإمام أبي

داود السجستاني صاحب «السنن» الذي رواه ابن عبدالبر في هذا الكتاب يعني الإنتقاء وتقدم في ص٢٣٠ وفيه قول ابن داسة: سمعت أبا داود رحمه الله يقول: رحم الله مالكاً كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

وأين قدحك المطروح هذا من ثناء شيخ السنة الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري؟ ففي ترجمته في «معجم الأدباء» ١٨:٨٤ قال أبو بكر بن كامل: حضرت أبا جعفر حين حضرته الوفاة فسألته أن يجعل كل من عاداه في حل وكنت سألته ذلك لأجل أبي علي الحسن بن الحسين الصواف لأني كنت قرأت عليه القرآن فقال: كل من عاداني وتكلم في في حل إلا رجلاً رماني ببدعة وكان الصواف من أصحاب أبي جعفر وكانت فيه سلامة ولم يكن فيه ضبط دون الفصل – لعله: «ضبط ذوي الفضل» أي تماسكهم وتوازنهم – فلما أملى أبو جعفر «ذيل المذيل» ذكر أبا حنيفة وأطراه وقال: كان فقيهاً عالماً ورعاً فتكلم الصواف في ذلك الوقت فيه لأجل مدحه لأبي حنيفة وانقطع عنه وبسط لسانه فيه فانظر الفرق بين الإنصاف والاعتساف!

وهذا الحافظ محمد بن طاهر المقدسي الظاهري المتوفى سنة ٥٠٧هـ ألف كتاب «الذب عن فقيه الإسلام أبي حنيفة» ذكره المقريزي في ترجمته في «المنتقى الكبير» ٥:٥٣٧ وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» ٢:٨٢.

فالعقل لا يقبل بحال من الأحوال: أن يكون إمام من كبار أئمة المسلمين – وفي زمن السلف الصالح المشهود لهم بالخير – على كل هذه الضلالات والسخافات والمكفرات التي تصد الناس عنه وتباعدهم منه ويلقى القبول والاتباع والتقدير لمذهبه واجتهاداته من كبار عقلاء الأمة المحمدية من زمنه وعهده إلى زمننا وعهدنا على توالي القرون ويكون هو على هذا الضلال المبين.

ولو صح هذا للزم أن يكون أغلب الأمة اجتمعت على ضلالة وحاشا الأمة المحمدية وعلماءها أن تقع في ذلك وشهد الله تعالى أني لا أقول هذا عصبية ولا مذهبية له ولا بغضا أو كراهية لقادحيه غفر الله لي ولهم وإنما أقوله دفاعاً عن الحق والعقل الذي تخلقنا به في ظل الإسلام الحنيف.

فأبو حنيفة عند كبار علماء عصره وعارفيه ومخالطيه إمام مجتهد من كبار أئمة الهدى والدين كما تقدم ذلك في ثنائهم عليه وهو عند أكثر المسلمين من عصره إلى يوم الناس هذا في أغلب أقطار الإسلام قدوة متبع في الاعتقاد والاجتهاد والدين والفقه والحلال والحرام فكيف أثنى عليه كل هؤلاء واتبعه وقلده أكثر الأمة المحمدية واعتقدوه أحد أئمة الدين وهو على هذه الأوصاف التي حكاها الحافظ ابن حبان أو غيره؟ فهل هذا الذي قاله ابن حبان صحيح أم باطل؟

وتفاديا من أن أدخل القارئ في متاهات نقد الأسانيد وضعفها وانقطاعها والطعن في الرواة وتجريحهم بالضعف أو التعصب أو الكذب أو التحامل أقول ما يلي:

لقد رأى الإمام الحافظ المنذري والنووي والذهبي والمزي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والتاج السبكي وابن حجر ويوسف بن عبدالهادي الحنبلي والسيوطي والسخاوي والحافظ الصالحي الدمشقي – وهؤلاء كلهم ليسوا من مذهب السادة الحنفية – وسواهم من أئمة النقد والجرح والتعديل المتأخرين الموثوقين كلام الإمام البخاري وكلام ابن الجارود الآتيين في كلام ص ٢٧٨و٢٨٧ وكلام ابن حبان هذا الذي نقلته وكلام الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» وغيره من كتبه وكلام من قبلهم وفي عصرهم ومن بعدهم ممن تكلموا في أبي حنيفة وجرحوه رأى هؤلاء الأئمة المتأخرون الموثوقون كلام الطاعنين مرات ومرات فإن كتب الطاعنين وأقوالهم من مقروءاتهم ومحفوظاتهم ومن طريقهم

وبروايتهم لها نقلت إلينا وقد مروا بكلامهم مراراً وتكراراً فلم يأبهوا له ولم يلتفتوا إليه وأسقطوه بإغفاله والإعراض عنه وهم الأئمة الأمناء على دين الله الذين لا يحابون أحداً يتلاعب بدين الله تعالى.

ولو كان ذلك الكلام والطعن يحرز عندهم أقل القبول لأشاروا إليه ولو إشارةً واحدةً أمانةً وديانةً وصيانةً للشريعة ولكنهم على العكس من ذلك أثنوا على أبي حنيفة بالإمامة في الدين وذكروه بالفضل والنصيحة للمسلمين ووصفوه بأكرم التبجيل والتعظيم بل ألفوا كتباً خاصة في بيان فضائله ومناقبه وإمامته وفي الدفاع عن اجتهاده وشدة تمسكه بالكتاب والسنة كسائر أئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين.

فدونك كتاب الإمام الحافظ الذهبي الشافعي: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن» وكتاب الإمام العلامة المحدث الفقيه يوسف بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي الحنبلي المولود سنة ٨٤٠هـ المتوفى سنة ٩٠٩هـ الذي سماه: «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة» وذكره العلامة ابن عابدين ونقل منه في مقدمة حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١:٣٧.

وكتاب الإمام الحافظ السيوطي الشافعي: «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» وكتاب الإمام الحافظ المحدث محمد بن يوسف الصالحي الشافعي «عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» وكتاب الإمام الفقيه المحدث ابن حجر المكي الهيثمي الشافعي: «الخيرات الحسان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان» وكتاب الإمام الفقيه المحدث مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي: «تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين» وأغلبها مطبوعة في متناول أيدي أهل العلم.

وكثير غير هؤلاء من الأئمة الحفاظ النقاد ترجموا للإمام أبي حنيفة في كتبهم ترجمة مستفيضة وذكروا مناقبه وفضائله وإمامته كالإمام المحدث الحافظ أبي سعيد السمعاني الشافعي في كتابه «الأنساب» والإمام المحدث اللغوي ابن الأثير الشافعي في آخر كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» ١٥:٤٣٢-٤٣٦ والإمام الفقيه المحدث الرباني محيي الدين النووي الشافعي في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ٢:٢١٦-٢٢٣ فقد ترجم فيه لأبي حنيفة ترجمة طويلة في ثماني صفحات ولم يذكر فيها كلمة واحدة من الجروح المجروحه ولا شك أنه مر بها وقرأها وتحمل رواية الكتب التي روتها.

وقد نقل جملاً كثيرة جدا في ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ بغداد «للخطيب البغدادي كما صرح بذلك مراراً فقد اطلع على ما فيه وما في غيره من كتب الخطيب وغيره من الطعون والمغامز التي ذكرها الخطيب في ترجمة أبي حنيفة وبعضها مما ذكره ابن حبان وغيره فلم يعبأ الإمام النووي بها ولا التفت إليها ولا عرج عليها بل أعرض عنها وهجر حتى الإشارة إليها إيذانا منه بسقوطها وبطلانها وذكر الفضل والثناء والمآثر الرفيعة والمناقب الجمة للإمام أبي حنيفة.

وكالإمام المحدث الناقد الحافظ المزي الشافعي فقد ترجم للإمام أبي حنيفة في كتابه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» وأطال الترجمة أيما إطالة وكالإمام الفقيه أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في كتابه «تهذيب التهذيب» وكل هؤلاء الأئمة ما ذكروا مما ذكره ابن حبان رحمه الله تعالى أو غيره من الشانئين لأبي حنيفة كلمة واحدة.

ولو كان أبو حنيفة مشكوكاً في إسلامه أو أشأم مولود في الإسلام أو كان ينقض الإسلام عروة عروة أو غيَّر دين محمد أو هزئ بأحاديثه الشريفة أو استتيب من الكفر مرتين أو محللاً أكل لحم الخنزير – وكان

أبو حنيفة يحفظ القرآن عن ظهر قلبه – أو قائلاً القرآن مخلوق أو مجوزا التقرب إلىٰ الله بعبادة النعل أو قائلاً بتلك الكلمات المكفرات التي زعموها عليه لما سكت هؤلاء الجهابذة النقاد والعلماء الأمناء عنه ولما أطبقوا علىٰ تعظيمه وتبجيله ونقل أقواله واجتهاداته في كتبهم.

وأنقل هنا كلام جمهرة منهم في الثناء علىٰ أبي حنيفة لاستكمال بعض هذا المقام:

١- قال الإمام المحدث الحافظ أبو سعد السمعاني الشافعي في كتابه «الأنساب» ٦:٦٤-٦٦ في رسم «الرائي»: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي صاحب الرأي وإمام أصحاب الرأي وفقيه أهل العراق رأىٰ أنس بن مالك وسمع عطاء بن أبي رباح..... وروىٰ عنه هشيم بن بشير.

ولد بالكوفة ونقله أبو جعفر المنصور إلىٰ بغداد فسكنها إلىٰ حين وفاته وكلمه ابن هبيرة علىٰ أن يليَ القضاء فأبىٰ فضربه مئة سوط وعشرة أسواط كل يوم عشرة أسواط فصبر وامتنع فلما رأىٰ ذلك خلىٰ سبيله واشتغل بطلب العلم وبالغ فيه حتىٰ حصل له ما لم يحصل لغيره.

ودخل يوما علىٰ المنصور وكان عنده عيسىٰ بن موسىٰ فقال للمنصور: هذا عالم الدنيا اليوم ورأىٰ أبو حنيفة في المنام أنه ينبش قبر رسول الله ﷺ فقيل لمحمد بن سيرين فقال: صاحب هذه الرؤيا رجل يثور – أي يخرج – علما لم يسبقه إليه أحد قبله.

وكان مسعر بن كدام – الحافظ الكوفي والمحدث الإمام شيخ العراق وأحد الأعلام معاصر أبي حنيفة وبلديه – يقول: ما أحسد أحداً بالكوفة إلا رجلين أبا حنيفة في فقهه والحسن بن صالح في زهده وقال مسعر أيضاً: من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف ولا يكون فرط في الاحتياط لنفسه.

وقال الفضيل بن عياض: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهوراً بالورع واسع المال معروفاً بالإفضال على كل من يطيف به صبوراً على تعليم المتعلم بالليل والنهار حسن الدين كثير الصمت قليل الكلام حتى ترد مسألة في حلال أو حرام وكان يحسن يدل على الحق هارباً من مال السلطان وإذا أوردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه وإن كان عن الصحابة والتابعين وإلا قاس فأحسن القياس.

وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين ومات في رجب سنة خمسين ومئة ودفن بمقبرة الخيزران بباب الطاق في بغداد وصلي عليه ست مرات من كثرة الزحام آخرهم صلى عليه ابنه حماد وغسله الحسن بن عمارة — قاضي بغداد في خلافة المنصور — ورجل آخر وزرت قبره غير مرة انتهى ملخصا.

ولم يذكر الحافظ السمعاني كلمة جرح أو غمز في أبي حنيفة في ترجمته التي توسع فيها وأطال وهو قد رأى كلام ابن حبان في كتابه «المجروحين» جزما فقد حشا كتابه «الأنساب» بكلام ابن حبان من كتابه «الثقات» أو «المجروحين» فيمن ترجم لهم فرأى الحافظ السمعاني هذه المثالب التي قالها أو نقلها ابن حبان فلم يلق لها بالاً ولا تقبل منها حرفاً بل أعرض عنها وذكر المناقب والمآثر لأبي حنيفة إيذاناً بسقوط تلك الأخبار وعدم قبولها.

٢- قال الحافظ الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه «منهاج السنة النبوية» ١:٢٥٩ و ٢:٦١٩: إن أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه وهي كذب عليه قطعاً كمسألة الخنزير البري ونحوها. انتهى ولعله يشير بهذا إلى رد ما ذكر في «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري ص ٣٨.. ويزعم أن الخنزير البري لا بأس به.. وإلى كلام ابن حبان السابق في ص ٢٣٦ برقم ١٤.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ أيضاً في «مجموع الفتاوىٰ» ٢٠:٣٠٤: ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوىٰ! فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضي بالنبيذ في السفر مخالفة للقياس وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس لاعتقاده صحتهما وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما.

وقد بينا هذا في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وبينا أن أحداً من أئمة الإسلام لا يخالف حديثاً صحيحاً بغير عذر بل لهم نحو من عشرين عذراً.

وقال شيخ الإسلام أيضا في «مجموع الفتاوىٰ» ٤:١١ وهو يتحدث عن شهادة المؤمنين الذين هم شهداء لله في الأرض لأئمة المسلمين بالإمامة في الدين والنبالة في الإسلام والمسلمين (وكذلك الشافعي وإسحاق وغيرهما إنما نبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبلوا بذلك وكذلك مالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وغيرهم إنما نبلوا في عموم الأمة وقبل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة وما تكلم فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة إما لعدم بلاغها إياه أو لاعتقاده ضعف دلالتها أو رجحان غيرها عليها انتهىٰ.

فأبو حنيفة عند شيخ الإسلام ابن تيمية إمام من نبلاء الأمة المحمدية وليس كما قلت وذهبت يا ابن حبان! وهذه شهادة إمام جليل اطلع علىٰ كلامك وكلام سواك في أبي حنيفة وهذا جوابه عن كلامك وكلام سواك فيه أيضاً

٣- وقال الحافظ الناقد المحدث الإمام شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالىٰ في «سير أعلام النبلاء» ٦:٣٩٠-٤٠٥ في ترجمة أبي حنيفة «أبو حنيفة الإمام فقيه الملة عالم العراق عني بطلب الآثار وارتحل في ذلك

وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهىٰ والناس عليه عيال في ذلك.

طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها قال محمد بن سعد العوفي: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ وقال صالح بن محمد: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث.

وروىٰ أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين: كان أبو حنيفة لا بأس به - قال عبدالفتاح: قال ابن معين: إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة أنظر بسط هذا الاصطلاح عن ابن معين وغيره في قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٠ - ولقد ضربه ابن هبيرة علىٰ القضاء فأبىٰ أن يكون قاضياً.

وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال علىٰ أبي حنيفة قلت - القائل الذهبي - الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلىٰ هذا الإمام وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلىٰ دليل

وسيرة الإمام أبي حنيفة تحتمل أن تفرد في مجلدين رضي الله عنه ورحمه.

وقال الحافظ الإمام الذهبي أيضا في أول «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن» ص ٧: أما بعد فهذا كتاب في أخبار فقيه العصر وعالم الوقت أبي حنيفة ذي الرتبة الشريفة والنفس العفيفة والدرجة المنيفة النعمان بن ثابت مفتي أهل الكوفة.

ولد رضي الله عنه وأرضاه وأنفذ ما أوضحه من الدين الحنيفي وأمضاه في سنة ثمانين في خلافة عبدالملك بن مروان بالكوفة وذلك في حياة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكان من التابعين لهم إن شاء الله بإحسان ثم ساق الذهبي أطرافاً من مناقب أبي حنيفة طرفا من اخلاقه

وورعه وطرفا من عبادته وطرفا من ذكر مَن وصفه من الأئمة المحدثين وغيرهم بالفقه وطرفا من قوله في الرأي وما استحسنه منه وما ذمه منه.

ثم ساق فصلاً في ورعه ثم فصلاً آخر في الاحتجاج بحديثه وقال فيه: اختلفوا في حديثه على قولين: فمنهم من قبله ورآه حجة ومنهم من لينه لكثرة غلطه في الحديث ليس إلا.

قال علي بن المديني: قيل ليحيى بن سعيد القطان: كيف كان حديث أبي حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحب حديث قلت – القائل الذهبي -: لم يصرف الإمام همته لضبط الألفاظ والإسناد وإنما كانت همته القرآن والفقه وكذلك حال كل من أقبل على فن فإنه يقصر عن غيره وقال ابن معين: أبو حنيفة ثقة وقال أبو داود: رحم الله مالكاً كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً انتهى كلام الحافظ الذهبي في «مناقب الإمام أبي حنيفة» وقد ألفها قبل «سير أعلام النبلاء» و«تذكرة الحفاظ».

قال عبدالفتاح: اقتصر الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى على قولين في شأن حديث الإمام أبي حنيفة فقال: اختلفوا في حديثه على قولين....

قلت: وهناك طائفة قليلة اتهموا أبا حنيفة في دينه وادعوا استخفافه بالشريعة وصاحبها وتلبسه بأنواع من البدع كالبخاري وابن الجارود والعقيلي وابن حبان وابن عدي والخطيب وابن الجوزي....

ولكن الذهبي لم يلتفت إلى هذه الدعاوي أصلاً ولم يرها قابلة للنقل فهي تأتي عنده في الأقوال المطروحة لا المختلف فيها إذ لم يعرج عليها ولم يشر إليها.

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في كتابه «تذهيب تهذيب الكمال» – مخطوط – في آخر ترجمة الإمام أبي حنيفة بعد تسجيل جملة من مناقبه: قلت: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج – الحافظ المزي – حيث لم يورد شيئا يلزم منه التضعيف انتهى.

٤- وقال الإمام المحدث الناقد الحافظ ابن كثير الشافعي في كتابه «البداية والنهاية» ١٢٣:١٠ في ترجمة أبي حنيفة: هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام وأحد أركان العلماء وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر الصحابة ورأىٰ أنس بن مالك وذكر بعضهم أنه روىٰ عن سبعة من الصحابة فالله أعلم.

وروىٰ عن جماعة من التابعين منهم الحكم بن عتيبة الكوفي وحماد بن أبي سليمان وسلمة بن كهيل وعامر الشعبي.... وروىٰ عنه جماعة... قال يحيىٰ بن معين: كان ثقة وكان من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب ولقد ضربه ابن هبيرة علىٰ القضاء فأبىٰ أن يكون قاضياً وقد كان يحيىٰ بن سعيد القطان يختار قوله في الفتوىٰ وكان يحيىٰ يقول: لا نكذب الله ما سمعت أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال عبدالله بن المبارك: لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس وقال فيه مالك: رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته وقال الشافعي: من أراد الفقه فهو عيال علىٰ أبي حنيفة وقال عبدالله بن داود الخريبي: ينبغي للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة لحفظه الفقه والسنن عليهم. وقال سفيان الثوري وابن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه وقال أبو نعيم – الفضل بن دكين الكوفي المحدث الإمام شيخ البخاري وتلميذ أبي حنيفة -: كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل وقال مكي بن إبراهيم – شيخ البخاري وتلميذ أبي حنيفة: كان أبو حنيفة أعلم أهل الأرض وروىٰ الخطيب بسنده عن أسد بن عمرو أن أبا حنيفة كان يصلي بالليل ويقرأ القرآن في كل ليلة ويبكي حتىٰ يرحمه جيرانه وكانت وفاته في رجب من سنة ١٥٠هـ وصلي عليه ببغداد ست مرات لكثرة الزحام رحمه الله تعالىٰ انتهىٰ.

٥- وقال الإمام قاضي القضاة تاج الدين السبكي عبدالوهاب بن علي الشافعي الفقيه الأصولي المحدث في آخر كتابه «جمع الجوامع» في أصول الفقه ٢: ٤٤١ عند ذكره العقيدة: ونعتقد أن أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد والسفيانين والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري وابن جرير وسائر أئمة المسلمين: على هدى من الله تعالى في العقائد وغيرها ولا التفات إلى من تكلم فيهم بما هم بريئون منه فقد كانوا من العلوم اللدنية والمواهب الإلهية والاستنباطات الدقيقة والمعارف الغزيرة والدين والورع والعبادة والزهادة والجلالة بالمحل الذي لا يسامى انتهى.

ونقله عنه الإمام الفقيه ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في كتابه «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ص ١٢ في المقدمة الثانية من مقدماته الثلاث وهذه العبارة منها.

٦- ورحم الله تعالى الحافظ السخاوي إذ تعرض في كتابه «الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ» ص ٦٥ لنحو هذا الذي ذكره ابن حبان وغيره! فقال: وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حبان في كتاب «السنة» له من الكلام في حق بعض الأئمة المقلدين – ويعني بهذا أبا حنيفة – وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في «كامله» والحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبة في «مصنفه» والبخاري والنسائي مما كنت أنزههم عن إيراده مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة فينبغي تجنب اقتفائهم فيه.

ولذا عزر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا: من نسب إليه التحدث ببعضه بل منعنا شيخنا – الحافظ ابن حجر – حين سمعنا عليه كتاب «ذم الكلام» للهروي من الرواية عنه لما فيه من ذلك انتهى كلام الحافظ السخاوي.

ولا بأس أن أورد في هذه التعليقة – على طولها – كلمة للعلامة المحقق الفقيه الأصولي الإمام الشيخ أبو زهرة رحمه الله تعالى فقد تعرض في كتابه الماتع الجامع الجليل «أبو حنيفة «ص ٦-٩ إلى سبب الجفوة التي وقعت من بعض الناس لأبي حنيفة فقال ما يلي:

٧- جاء في كتاب «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» لابن حجر الهيتمي ص ٧٤ في الفصل ٣٨ ما نصه: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه ألا ترى علياً كرم الله وجهه هلك به فئتان: محب أفرط ومبغض فرط انتهى كلام الهيتمي.

وإن هذه الكلمة الصادقة كل الصدق تنطبق على أبي حنيفة رضي الله عنه فقد تعصب له ناس حتى قاربوا به منازل النبيين المرسلين فزعموا أن التوراة بشرت به وتعصب ناس عليه فرموه بالزندقة والخروج عن الجادة وإفساد الدين وهجر السنة بل مناقضتها ثم الفتوى في الدين بغير حجة ولا سلطان مبين فتجاوزوا في طعنهم حد النقد السليم ولم يتجهوا إلى آرائه بالفحص والدراسة ولم يكتفوا بالتزييف لها من غير حجة ولا دراسة بل عدوا عدوانا شديدا فطعنوا في دينه وشخصه وإيمانه.

ولم كان ذلك الاختلاف بشأنه؟ لذلك أسباب قد نعرض لها في بحثنا ببعض التفصيل ولكن نسارع هنا بذكر سبب منها قد يعد أساساً لغيره وذلك أن أبا حنيفة كان له من قوة الشخصية ما وجه به الفقه توجيها تجاوز حلقة درسه بل تجاوز إقليمه إلى غيره من الأقاليم الإسلامية فتحدث الناس بآرائه في أكثر نواحي الدولة الإسلامية.

وتلقاها المخالف والموافق فاستنكرها المخالف وناصرها الموافق ورأى فيها الأول «وهو المستمسك بالنص لا يعدوه» بدعاً من الآراء في الدين فشدد في النكير وربما لا يكون رأى أبا حنيفة وما اتصف به من ورع وتقى فأطلق لسانه فيه لأنه رأى رأياً بدعاً ولم يعرف دليله ولا قائله وربما كانت تخف حدة لسانه إذا رآه أو علم وجه الدليل بل ربما أجله ووافقه.

يروىٰ في ذلك أن الأوزاعي فقيه الشام الذي كان معاصراً لأبي حنيفة قال لعبدالله بن المبارك: من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة ويكنىٰ أبا حنيفة؟ فلم يجبه ابن المبارك بل أخذ يذكر مسائل عويصة وطرق فهمها والفتوىٰ فيها فقال: من صاحب هذه الفتاوىٰ؟ فقال: شيخ لقيته بالعراق فقال الأوزاعي هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه قال: هذا أبو حنيفة.

ثم اجتمع الأوزاعي وأبو حنيفة بمكة فتذاكرا المسائل التي ذكرها ابن المبارك فكشفها فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك: غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله وأستغفر الله تعالىٰ لقد كنت في غلط ظاهر الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه ا.هـ من «الخيرات الحسان» ص ٣٣ .

ولقد كان أبو حنيفة مع قوة شخصه وعمق تأثيره وبعد نفوذه صاحب طريقة جديدة في الإفتاء والتخريج وفهم الحديث واستنباط الأحكام منه وقد أخذ يبث طريقته في تلاميذه ومن يتصل بهم نحوا من ثلاثين عاماً أو يزيد ومن كان كذلك لابد أن يستهدف للنقد المرِّ بل التجريح لشخصه والتزييف لرأيه والتعصب عليه.

ولقد كانت الملاحاة بين أنصاره في القرن الرابع الهجري يوم ساد التعصب المذهبي وصار الفقه مجادلة بين المتعصبين وكانت الملاحاة أشد ما تكون بين الحنفية والشافعية ولذلك استهدف هذان الإمامان للطعن المر.

ولقد كان أبو حنيفة أشد استهدافا للطعن لأن كثرة افتائه بالرأي كانت منفذاً للنيل منه في علمه بالحديث وفي ورعه وفي حسن إفتائه وغير ذلك مما يتصل بمذهبه في الاستنباط والتخريج وقد رماه المتعصبون بكل رمية – أي بكل نقيصة وقبيحة – حتىٰ لقد استنكر الأمر بعض الشافعيين ورأوا ذلك تجانفاً لإثم وخروجاً عن الجادة.

فكان من هؤلاء من أنصف أبا حنيفة وكتب في مناقبه ورد قول المتعصبين من الشافعية فرأينا السيوطي هو شافعي يكتب رسالة يسميها «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» ورأينا ابن حجر الهيتمي المكي وهو شافعي أيضاً يكتب رسالة يسميها «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ورأينا الشعراني في «الميزان» يخص أبا حنيفة بالذكر والدفاع عنه واستقامة طريقة تخريجه ويذكره في طبقاته على أنه من أولياء الله الواصلين بحبل ولايته انتهى كلام أبي زهرة.

٨- وقال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١: ٣٧: أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه لما شاعت فضائله وعمت الخافقين فواضله جرت عليه العادة القديمة من إطلاق ألسنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقيدته بما هو مبرأ منه قطعاً لقصد أن يطفئوا نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

كما تكلم بعضهم في مالك وبعضهم في الشافعي وبعضهم في أحمد بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر وفرقة في عثمان وعلي وفرقة كفرت كل الصحابة!

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما   وللناس قال بالظنون وقيل

وعقيدة أبي حنيفة – وهي «العقيدة الطحاوية» – هي التي تدرس وتعلم في معظم كليات الشريعة وأصول الدين في المملكة العربية السعودية وغيرها من البلاد وفيها النص الصريح على عكس ما زعمه الزاعمون وبهته الباهتون!

ولكن بعض الناس لا يتحاشون من ذكر الأئمة بالمخازي – كما قاله الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٩٦ – ويحبون إثبات الطعون في الأئمة ويرتاحون لذلك ويشيعون قالة السوء ويطيرون بها فرحاً ونشاطاً لمرض في طبائعهم وغرض في نفوسهم نسأل الله

السلامة من الأمراض والأغراض والعافية من كل بلاء والتوفيق لتعظيم أئمة الدين والعلماء ومنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين.

٩- قال الإمام الحافظ البدر العيني في «عقد الجمان»: والذي قيل في أبي حنيفة أو عنه فغير صحيح وأنه منزه عن ذلك وأصحابه أخبر به وأدرى بحاله وقد جمع الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو من أكابر العلماء ومن أجلاء المحدثين كتاباً سماه «عقيدة أبي حنيفة» وهو عقيدة أهل السنة والجماعة.

فانظر فيه هل ترى شيئا مما ينسبونه إليه من القول بخلق القرآن أو القول بالقدر أو القول بالإرجاء أو غير ذلك فالرجوع إلى ما نقله عنه أصحابه أولى من الرجوع إلى ما نقله غيرهم.

وإنما طعن عليه بعض الحساد الجهلة أو بعض المتعصبين من أهل الحديث الذين حاموا حول ظواهر الأحاديث ولم يعرفوا ما في بواطنها ولا أدركوا مداركها ولا علموا مبهماتها ومشكلاتها وقنعوا بمجرد نقلها من غير تأمل في معانيها ولا توفيق بين ما تعارض منها ولا – وقوف – على مواردها وعللها.

فأدى ذلك إلى أن ذكروا أبا حنيفة وأصحابه بأصحاب الرأي مع أن أبا حنيفة لم ير قط رأياً مع وجود النص حتى قال: لا نجيز لأحد أن يفتي بمسائلنا حتى يعرف من أين أخذناها وعلى أي شيء بنيناها.

وقد وثقه الأعيان من كبار المحدثين مثل ابن المبارك وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد ويحيى بن معين وأمثالهم ممن ذكرناهم فيما مضى – يعني في كتابه – ولا يشينه طعن المتأخرين في أشياء ذكروها فإن الحسد يحمل صاحبه على أكثر من هذا ونعوذ بالله من ذلك انتهى كلام الإمام البدر العيني.

١٠- وقال قبله بدهور طوال: الإمام المحدث مجد الدين: المبارك ابن الأثير الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦هـ رحمه الله تعالى في آخر كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» في الجزء ١٥: ٤٣٢-٤٣٦ وقد ترجم فيه للإمام أبي حنيفة ترجمة حافلة مع من ترجم لهم هناك فقال ما مختصره بحروفه:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام الفقيه الكوفي رضي الله عنه.... قال الشافعي: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة.

ولو ذهبنا إلى شرح مناقبه وفضائله لأطلنا الخطب ولم نصل إلى الغرض منها فإنه كان عالماً عاملاً زاهداً عابداً ورعاً تقياً إماماً في علوم الشريعة مرضيا.

وقد نسب إليه ونقل عنه من الأقاويل المختلقة — وقعت في المطبوعة المختلفة! — التي يجل قدره عنها ويتنزه منها من القول بخلق القرآن والقول بالقدر والقول بالإرجاء وغير ذلك مما نسب إليه ولا حاجة إلى ذكرها ولا إلى ذكر قائلها والظاهر أنه كان منزهاً عنها.

ويدل على صحة نزاهته عنها ما نشر الله تعالى له من الذكر المنتشر في الآفاق والعلم الذي طبق الأرض والأخذ بمذهبه وفقهه والرجوع إلى قوله وفعله وإن ذلك لو لم يكن لله سبحانه فيه سر خفي ورضاً إلهي وفَّقَه الله له لما اجتمع شطر الإسلام أو ما يقاربه على تقليده والعمل برأيه ومذهبه حتى قد عبد الله سبحانه ودين بفقهه وعمل برأيه ومذهبه وأخذ بقوله إلى يومنا هذا ما يقارب أربع مئة وخمسين سنة[١٦١].

---

(١٦١) قال الإمام مجد الدين ابن الأثير هذا القول وهو في القرن السادس ونحن الآن بعده بثمانية قرون وزيادة في أوائل القرن الخامس عشر سنة ١٤١٦ فيقول الاستاذ الكبير الشيخ علي الطنطاوي حفظه الله تعالى في كتابه «رجال من التاريخ» ص ١١٤ تحت عنوان «الإمام

وفي هذا أدلُّ دليل على صحة مذهبه وعقيدته وأن ما نقل عنه هو منزه منه وقد جمع أبو جعفر الطحاوي – وهو من أكبر الآخذين بمذهبه – كتابا سماه «عقيدة أبي حنيفة رحمه الله» وهي عقيدة أهل السنة والجماعة وليس فيها شيء مما نسب إليه وقيل عنه وأصحابه أخبر بحاله وبقوله من غيرهم فالرجوع إلى ما نقلوه عنه أولى مما نقله غيرهم عنه.

وقد ذكر أيضاً سبب قول من قال عنه ما قال والحامل له على ما نسبه إليه ولا حاجة بنا إلى ذكر ما قالوه فإن مثل أبي حنيفة ومحله في الإسلام لا يحتاج إلى دليل يعتذر به عما نسب إليه انتهى كلام ابن الأثير هذا وللمحدث الحارثي الكلاباذي البخاري الفقيه الحنفي الكشف عن وهم الطائفة الظالمة أبا حنيفة «ذكره الذهبي في ترجمته في تاريخ الإسلام».

ومن الدواهي والبلايا في هذا العصر ما تجده في بعض البلدان الإسلامية من السعار المحموم على أبي حنيفة ومذهبه وأتباعه – وعلى المذاهب الفقهية الأخرى وإن كان أقل – والاسترواح لطبع كتب فيها تكفير أبي حنيفة ورميه بأنه يقول: القرآن مخلوق وإنه استتيب من الكفر

=الأعظم»: والمذهب الحنفي اليوم أوسع المذاهب انتشاراً وأوسعها فروعاً وأقوالاً وهو أنفع المذاهب في الاجتهادات القضائية يليه في كثرة الفروع المذهب المالكي وقد عرفت ذلك في السنين التي اشتغلت فيها بوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية.

وسبب ذلك أن المذهب الحنفي صار مذهب دولة طول مدة العباسيين والعثمانيين وهي ثلاثة أرباع التاريخ الإسلامي والمالكي مذهب المغرب طوال هذه المدة فكثرت فيهما الفروع والمناقشات أما المذهب الشافعي فلم يكن مذهباً رسمياً إلا حقبة قصيرة أيام الأيوبيين بينما اقتصر المذهب الحنبلي على نجد والحجاز اليوم.

مرتين... دون تعليق عليها أو تسخيف لها فإنا لله وإنا إليه راجعون من تزاحم المصائب في البلاد والعباد.

١١- قال شيخنا العلامة المحدث الفقيه النابه البارع الأستاذ محمد بدر عالم الهندي ثم المدني رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب شيخه إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري «فيض الباري على صحيح البخاري» ١: ٧٤ ما يلي:

ونرى طوائف من العلماء – اليوم – مشغوفين بالكلام في المتقدمين وتتبع مثالبهم ويسمونه عدم التعصب! ذلك مبلغهم من العلم ولو سلمنا بعض ما يشيعون عنهم فماذا كان؟! فإنما المعصوم من عصمه الله.

وهذا الذي قد نبأنا به رسول الله ﷺ: (أن من أمارات الساعة أن يلعن آخر هذه الأمة أولها) رواه الترمذي في أبواب الفتن في الباب ٣٨ باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف من حديث علي رضي الله عنه بسند فيه ضعف وانقطاع قال الطيبي: أي طعن الخلف في السلف وذكروهم بالسوء ولم يقتدوا بهم في الأعمال الصالحة فالمراد باللعن الطعن والذكر بالسوء وذلك من أمارات الساعة – فقد رأيناها بأعيننا وصدق الله ورسوله فإنا لله وإنا إليه راجعون.

هداة الدين قد ضلوا وقد بانت خسارتهم

وباعوا الدين بالدنيا فما ربحت تجارتهم

وطبائع الناس اليوم أرغب في الإغراب فإياك أن تخرج عن أقوال الأئمة أو تسلك مسلك عدم الاعتماد عليهم أو – تجنح إلى – القدح فيهم فإنهم إن صاروا مطعونين فمن الذي نعتبر به من بعدهم؟ فإن الدين لم يصل إلينا إلا من قبلهم.

٦١- محمد بن سعد صاحب الطبقات:

قال رحمه الله ج٧صـ٣٢٢:

أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت مولى بني تيم الله بن ثعلبة وهو ضعيف الحديث وكان صاحب رأي وقدم بغداد فمات بها في رجب أو شعبان سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة ودفن في مقابر الخيزران

أقول ذكره ابن سعد في الطبقات ج٧صـ٣٢٢: قال العلامة اللكنوي رحمه الله في «الرفع والتكميل» صـ٢٦٤:

يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه فإن الأمر ذو خطر وتهويل ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي رأو كان وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو من مشهوري علماء الأمة فكثيراً ما يوجد أمر يكون مانعاً من قبول جرحه وحينئذ يحكم برد جرحه وله صور كثيرة لا تخفى على مهرة كتب الشريعة.

قال أبو غدة رحمه الله منها أن يكون الجارح منحرفاً عن المجروح لسبب من الأسباب فيتوقف في قبول جرحه وتضعيفه للراوي وقد وقع هذا لابن سعد في كثير من الرواة ضعفهم تبعا للواقدي وكان الواقدي منحرفاً عن أهل العراق فجرح بعضهم متأثراً بهذا السبب.

جاء في هدي الساري ٢:١٦٤ في ترجمة محارب بن دثار ٢:١٦٨ في ترجمة نافع بن عمر الجمحي قول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى إن تضعيف ابن سعد فيه نظر لأنه يقلد الواقدي ويعتمد عليه والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله ا.هـ الرفع والتكميل تحقيق أبو غدة صـ٢٦٤و٢٦٥.

وقال الحافظ في مقدمة الفتح في ترجمة عبد الرحمن بن شريح وشذ ابن سعد فقال منكر الحديث قلت ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته في الغالب من الواقدي والواقدي ليس بمعتمد وقد احتج به الجماعة هدي الساري صـ٤٣٨.

وفي مقدمة الفتح نماذج متعددة تدل على عدم اعتبار تضعيف ابن سعد فراجعه إن شئت من ذلك.قول الحافظ في ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر قال ابن سعد كان ثبتاً قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه عقبه الحافظ بقوله هناك قلت وهو كلام متهافت كيف لا يحتجون به وهو ثبت ا.هـ صـ٤٥٢ ومن هذه النقول يظهر قيمة كلام ابن سعد في الرجال خصوصاً أهل العراق فافهم والله أعلم.

٦٢- الحاكم الكبير أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق:

نقل عنه أن عامة حديث النعمان خطأ وروى بسنده إلى عبدالله بن يزيد عن أبي حنيفة قال ما رأيت أفضل من عطاء ما أحدثكم به خطا.

أقول هذا الكلام لا يصدر من عاقل أصلاً وعقل أبي حنيفة بشهادة خصومه كان يوزن مع عقول أهل طبقته فيزنها.

وعبدالله بن يزيد المقري أبو عبدالرحمن من الرواة عن الإمام الأعظم ومعدود في أصحابه وله رواية كثيرة عن أبي حنيفة وذكر الذهبي له حديثا عن أبي حنيفة في ترجمة الإمام.

وقال الذهبي في التذكرة في ترجمة عبدالله بن يزيد المقري الإمام المحدث شيخ الإسلام أبو عبدالرحمن العمري العدوي مولاهم الكوفي سمع من أبي حنيفة فهل يتصور عاقل ملازمة عبدالله بن يزيد المقري لأبي حنيفة بعد سماعه منه هذا الهراء وهل سيروي عنه سبحان قاسم العقول وصدقا الكذب فضاح وهكذا يكون الجهابذة في علم الجرح والتعديل قاتل الله التعصب.

٦٣- الإمام مسلم بن الحجاج

قال رحمه الله في كتابه الكنىٰ والأسماء:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح.

قال الخطيب ج١٣صـ٤٥١: أخبرنا أبو حازم العيدوي قال سمعت محمد بن عبدالله الجوزقي يقول قرئ علىٰ مكي بن عبدان وأنا أسمع قيل له سمعت مسلم بن الحجاج يقول أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح.

أقول الخبر عند الخطيب صـ٤٢٣ مجلد ١٣

قال العلامة المحقق المحدث الناقد محمد عبدالرشيد النعماني في كتابه الممتع المفيد النافع الإمام ابن ماجه وكتابه السنن صـ١٣٤ معلقاً علىٰ كلام مسلم هذا بقوله:

وهذا ظن منه وتخمين سامحه الله تعالىٰ ولو سبر حديث أبي حنيفة سبراً صحيحاً لبان له خلاف ذلك وكان الأولىٰ به أن يذكر نماذج من الأحاديث التي زعم أن الإمام أبا حنيفة اضطرب فيها ليظهر للناظرين هل هناك اضطراب قادح أم لا؟ وإن ثبت الاضطراب فهل هو من الإمام أو من الرواة النازلين عنه أو من الرواة الذين فوقه؟ ولكنه لم يفعل ذلك لا هنا ولا في كتابه في علل الحديث المسمىٰ «كتاب التمييز».

نعم لما تعرض مسلم في «كتاب التمييز» لبيان علل حديث جبريل في سؤاله النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام طعن في رواية الإمام أبي حنيفة لذلك الحديث بما يدلنا علىٰ حقيقة الاضطراب المزعوم في أحاديث الإمام فقد قال مسلم رحمه الله تعالىٰ هناك بعد أن ذكر أن حديث جبريل من مسند عمر كما رواه الرواة البصريون لا من مسند ابن عمر كما رواه الرواة الكوفيون قال ما نصه:

فأما رواية أبي سنان عن كلمته في متن هذا الحديث إذ قال فيه (أن جبريل عليه السلام قال جئت أسألك عن شرائع الإسلام) فهذه زيادة مختلقة ليست من الحروف – أي من الروايات – بسبيل وإنما أدخل الحرف – أي هذه الزيادة – في رواية هذا الحديث زيادة في الحرف شرذمة مثل ضرب النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان ومن يجاري الإرجاء نحوهما وإنما أرادوا بذلك تصويباً في قولهم في الإيمان وتعقيد الإرجاء – أي اعتقاده – ذلك ما لم يزد قولهم إلا وهناً وعن الحق بعداً إذ زادوا في رواية الأخبار ما كفى بأهل العلم والدليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر أن عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة فقالا قال يا رسول الله ما الإسلام وعلى ذلك رواية الناس بعد مثل سليمان ومطر وكهمس ومحارب وعثمان وحسين بن حسن وغيرهم من الحفاظ كلهم يحكي في روايته أن جبريل عليه السلام قال يا محمد ما الإسلام؟ ولم يقل ما شرائع الإسلام كما روت المرجئة انتهى كلام مسلم[١٦٢] وهذه العبارة منه تفيض بالغضب والنزق الذي........ لا يؤبه

---

(١٦٢) علق الشيخ المحدث الناقد أبو غدة على هذا بقوله حديث سليمان التيمي أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ١٦١ في الباب الأول من كتاب الإيمان عن يونس بن محمد حدثنا المعتمر عن أبيه – سليمان – عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن عمر رضي الله تعالى عنهما وأخرج أيضاً حديث مطر الوراق ١/ ١٦٠ عن حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبدالله بن بريده عن يحيى بن يعمر به وروى أيضاً حديث كهمس ١/ ١٥٠عن وكيع ومعاذ العنبري عن كهمس عن عبدالله بن بريدة عن يحيى بن يعمر به.
وحديث محارب ابن دثار أخرجه بن أبي شيبة في المصنف ١١/ ٤٤٤٥/ عن ابن الفضيل عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن بريده

عن ابن يعمر عن ابن عمر موفوعا. وحديث عثمان أخرجه مسلم أيضا ١/ ١٦١ عن يحيى بن سعيد القطان حدثنا عثمان بن غياث حدثنا عبدالله بن بريدة عن يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن قالا لقينا عبدالله بن عمر فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن عمر عن النبي ﷺ.

ولم يسق مسلم من أحاديث هؤلاء إلا لفظ حديث كهمس وأحال باقي الأحاديث على روايته والمقصود أن رواية هؤلاء الذين سماهم مسلم هنا ليست عن علقمة عن يحيى بن يعمر كما ترى.

وحديث حسين بن حسن لم أقف عليه فيما عندي الآن ولكن روايته ليست عن علقمة أيضاً كما يدل عليه سياق كلام مسلم رحمه الله تعالى وليس الحسين هذا من رواة الكتب السته ولا من رجال الأئمة الأربعة وإنما ترجم له ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ١/ ٢:٤٩ فقال الحسين بن الحسن الكندي قاضي الكوفة روى عن ابن بريده وروى عنه شريك سمعت أبي – أبا حاتم – يقول ذلك ولم يزد على ذلك حرفا هذا وإن عثمان بن غياث من هؤلاء قد رمي بالإرجاء قال فيه الإمام أحمد ثقة كان يرى الإرجاء وذكره الآجري عن أبي داود في مرجئة أهل البصرة فما يوهمه سياق مسلم أن هؤلاء كلهم بريئون من الإرجاء غير صواب.
ويلاحظ أن لفظ كهمس على ما ساقه مسلم نفسه في صحيحه ١/ ١٥٧ عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن وكيع عن كهمس وعن عبيدالله بن معاذ العنبري عن أبيه معاذ عن كهمس »... قال يا محمد أخبرني عن الإسلام... «وعلى هذه الرواية أحال مسلم ألفاظ الآخرين وهذا اللفظ كما ترى يحتمل المعنيين أي أخبرني عن حقيقة الإسلام أو أخبرني عن شرائع الإسلام وجواب النبي ﷺ يعين المعنى الثاني ليطابق سؤال السائل ولفظ كهمس عند النسائي أيضاً كما عند مسلم ففي سننه ٨/ ٩٧

له في مجال الحجاج والمآخذ في هذا الكلام كثيرة ولا يريد مسلم هنا بالإرجاء ذلك المذهب الخبيث أن لا وعيد لأهل القبلة وإن ترك العمل

في باب نعت الإسلام عن إسحاق ابن إبراهيم وهو ابن راهويه عن النضر بن شميل عن كهمس فساق الحديث وفيه »... قال يا محمد أخبرني عن الإسلام.. «وهو كذلك أخبرني عن الإسلام عند الحافظ محمد بن إسحاق بن منده في كتاب الإيمان ١١١٨:١١٦ عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف عن كهمس وفي كتاب الإيمان أيضاً ١١٣٢:١٣١ عن يزيد بن زريع عن كهمس وفيه يا محمد أخبرني عن الإسلام.
نعم ساق الترمذي في جامعه ٤/ ١١٩١٢٠ في كتاب الإيمان باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام قال حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث الخزاعي أخبرني وكيع عن كهمس فذكر الحديث وفيه... قال: «فما الإسلام...» وقد سبق رواية وكيع من طريق أبي خيثمة عند مسلم وفيها... «أخبرني عن الإسلام...» وأبو خيثمة أجل وأحفظ من أبي عمار وإن تابعه علي بن محمد الطنافسي عند ابن ماجه في سننه ١:٣٢ مع حاشية السندي.
ولفظ كهمس في رواية أبي عبدالرحمن المقرئ عنه وفي رواية عبدالرحمن بن حماد الشعيتي عنه «أخبرني عن الإسلام ما الإسلام ؟...» ساق روايتهما ابن منده في كتاب الإيمان ١/ ١٢١١٢٢١٢٣١٢٥ والشعيتي قال الدار قطني ثقة ولكن قال أبو حاتم ليس بالقوي وفي التقريب صـ٣٣٩ صدوق ربما أخطأ.
وبهذا ظهر أن الرواية بالمعنى عملت في حكاية لفظ سؤال جبريل للنبي ﷺ وظهر أيضاً أن جزم مسلم بأن لفظ كهمس هو «قال يا محمد ما الإسلام» فيه نظر ولم يتفق هذا الجزم مع اللفظ الذي اختاره للإخراج في صحيحه الذي قال إنه لا يخرج فيه إلا ما أجمعوا عليه ا.هـ كلام أبي غدة

لا يضر بالإيمان بل أراد بالإرجاء هنا الذي يعبر عنه بإرجاء الفقهاء وإرجاء السنة وأبو حنيفة رضي الله عنه من القائلين به وحجج مرجئة الفقهاء على مذهبهم في الإيمان من أنه تصديق وشهادة معروفة من ذلك قول الله تعالى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وقول النبي ﷺ «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» وقد بسط بعض تلك الحجج الإمام أبو حنيفة نفسه في رسالته إلى فقيه البصرة عثمان البتي في تحقيق مسألة الإرجاء ولم يذكر الإمام أبو حنيفة من بين تلك الأدلة هذا الحديث الذي زعم مسلم أن الإمام ومن جاراه في مذهبه اختلقوا فيه زيادة «شرائع» ليشيدوا مذهبهم ولم يتحاشى مسلم عن نسبة الاختلاق إلى إمام من أئمة المسلمين ومعه في هذه الرواية سعيد بن سنان وهو ممن أخرج له مسلم في الصحيح محتجاً به ولم يرمه بالإرجاء أحد غير مسلم – فيما أعلم – وهو ثقة وثقه غير واحد كابن معين وأبي حاتم وإن تكلم فيه بعضهم من جهة حفظه.

ولم يفصح الإمام مسلم بأسماء الآخرين ممن تابع أبا حنيفة وسعيد بن سنان في هذه الزيادة ولكن قوله إن عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة يدل على أن هذين تفردا بسياق ما الإسلام من بين أصحاب علقمة في حين أن الآخرين من أصحابه يروونه بلفظ شرائع الإسلام فإن كانت زيادة شرائع وهما فالحمل فيه على علقمة ولا يجوز أن يقال فيها أنه اختلاق.

قال ابن القيم في تهذيب السنن بعد أن نقل حديث جبريل وقول المنذري علقمة هذا هو علقمة بن مرثد بن يزيد الحضرمي الكوفي وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه قال ما نصه: ورواه – أي حديث جبريل – أبو جعفر العقيلي من طريقه – أي من طريق علقمة – وقال فيه «فما شرائع الإسلام؟ قال تقيم الصلاة... الحديث» وتابعه على

هذه اللفظة مرجئ آخر وهو جراح بن الضحاك قال العقيلي وهذه زيادة مرجئ تفرد بها عن الثقات الأئمة فلا تقبل.

والغريب أن أبا داود روى حديث علقمة من طريق سفيان عنه بلفظ «ما الإسلام ومع ذلك أعله وقال علقمة مرجئ».

وعلقمة محتج به عند مسلم بن الحجاج في صحيحه وعند البخاري في صحيحه وكذا عند أصحاب السنن الذين في مقدمتهم أبو داود السجستاني ولا أعرف أحداً من الأئمة من شيوخ أبي داود وشيوخ شيوخه رمى علقمة هذا بالإرجاء وإنما رميه بالإرجاء نشأ عند التحدث عن روايته حديث جبريل شأن سعيد بن سنان في ذلك مع أن علقمة قد تابعه على هذه اللفظة الجراح بن الضحاك أيضاً وهو صدوق ولم يصفه أحد بالإرجاء فيما أعلم سوى أن العقيلي عند ذكره متابعة الجراح بن الضحاك لعلقمة في الزيادة المذكورة نبزه بالإرجاء.

فليتأمل القارئ الكريم هذا الاضطراب الذي وقعوا فيه لإعلال رواية علقمة والجراح بلفظ شرائع الإسلام حيث رأوا ان هذه الرواية تبين أن إطلاق الإسلام – وكذلك الإيمان على الأعمال من باب إطلاق الأصل على فروعه أو من باب إطلاق الشيء على مقتضياته ولوازمه أو من باب إطلاق الشيء على مكملاته لا من باب إطلاق الشيء على أجزائه ولا من باب إطلاق الشيء على مرادفه كما يزعمه مسلم وغيره ممن ينبزون كبار الأئمة بالإرجاء لدقة مدارك هؤلاء ولم يكتف مسلم بنسبة الوهم إليهم – إن صح أن هناك وهما – بل رماهم بالاختلاق والغضب والحدة من غير تبصر وتفهم يجر المرء إلى أكبر من ذلك.

والواقع أن لفظ «ما الإسلام» وجواب النبي ﷺ عنه بذكر الأعمال القولية والبدنية لا يحتم أن تكون الأعمال عين الإسلام فإن هناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة أن الأعمال من مكملات الإسلام وشرائعه وأسوق هنا أحاديث أطلق فيها «شرائع الإسلام» على الأعمال المذكورة

في حديث جبريل وعلىٰ أعمال غيرها.

فمن ذلك ما رواه الحاكم النيسابوري في المستدرك علىٰ الصحيحين في كتاب الإيمان قال حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه حدثنا الحسن بن علي بن زياد حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي وحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدوري حدثنا يحيىٰ بن معين وحدثنا علي بن عيسىٰ حدثنا أحمد بن نجدة حدثنا سعيد بن منصور قالوا حدثنا هشيم عن داود ابن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن فضالة الليثي قال: «أتيت النبي ﷺ فقلت إني أريد الإسلام فعلمني شرائع الإسلام فذكر الصلاة وشهر رمضان ومواقيت الصلاة فقلت يا رسول الله إنك تذكر ساعات أنا فيهن مشغول ولكن علمني جماعا من الكلام قال إن شغلت فلا تشغل عن العصرين قلت وما العصران ولم يكن لغة قومي قال الفجر والعصر».

قال الحاكم «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه وفيه ألفاظ لم يخرجاها بإسناد آخر وأكثرها فائدة ذكر شرائع الإسلام فإنه في حديث عبدالعزيز بن أبي رواد عن علقمة بن مرثد عن يحيىٰ بن يعمر عن ابن عمر وليس من شرط واحد منهما» وأقره الذهبي في تلخيص المستدرك.

وإنما قالا إنه صحيح علىٰ شرط مسلم فإن في إسناده أبا حرب ولم يخرج له البخاري ولكنه أوثق وأثبت من كثير ممن أخرج له البخاري في صحيحه وكذا داود بن أبي هند من رجال تعليقات البخاري ولكنه في الثقة والإتقان يفوق كثيرا من رجال البخاري في الأصول.

فبين هذا الحديث أن الصلاة والصوم وغيرهما من شرائع الإسلام وأنها يطلق عليها «الشرائع» وروىٰ الإمام الترمذي في جامعة في باب ما جاء في فضل الذكر قال حدثنا أبو كريب أخبرنا زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس عن عبدالله بن بسر أن رجلاً قال يا

رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت عليَّ فأخبرني بشيء أتشبت به قال لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله قال الترمذي هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه انتهىٰ ورواه بن ماجة في سننه وأيضاً بن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وقال صحيح الإسناد كلهم عن معاوية بن صالح به.

ورواة هذا الحديث في سند الترمذي وابن ماجه كلهم من رجال مسلم في صحيحه سوىٰ عمرو بن قيس وهو الكندي ثقة من رواة السنن وهو أوثق من كثير ممن أخرج له مسلم في الأصول والحديث نص في الموضوع.

وروىٰ الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الصوم وجوب صوم رمضان قال حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيدالله (أن أعرابياً جاء إلىٰ رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا فقال أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة؟ قال فأخبره بشرائع الإسلام قال والذي أكرمك بالحق لا أتطوع شيئا ولا أنقص مما فرض الله علي شيئا فقال رسول الله ﷺ أفلح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق)[١٦٣].

---

(١٦٣) قال أبو غدة رحمه الله وأخرج البخاري رحمه الله تعالىٰ هذا الحديث في كتاب الإيمان أيضاً في باب الزكاة من الإسلام عن إسماعيل بن أبي اويس شيخه قال حدثني مالك بن أنس عن عمه عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيدالله يقول جاء رجل إلىٰ رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتىٰ دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام...» الحديث.
قال الحافظ بن حجر في فتح الباري ١/ ١١٧ «قوله فإذا هو يسأل عن

وفي هذا الحديث إطلاق الصحابي الجليل طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه أحد فقهاء الصحابة واحد العشرة المشهود لهم بالجنة «شرائع الإسلام» على الاحكام والفرائض وهذا الحديث رواه الإمام مسلم أيضا في صحيحه في الباب الأول من كتاب الإيمان يسنده عن مالك عن أبي سهيل عن طلحة بن عبيد الله وساق لفظه وليست فيه جملة «فأخبره بشرائع الإسلام» ثم رواه عن شيخيه يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد جميعا عن إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيدالله ولم يسق لفظه بل أحال على الرواية الأولى بقوله «بهذا الحديث نحو حديث مالك غير أنه قال فقال رسول الله ﷺ أفلح وأبيه إن صدق أو دخل الجنة وأبيه إن صدق.

=الإسلام «أي عن شرائع الإسلام ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها ولم ينقلها الراوي لشهرتها وإنما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوي اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف – البخاري – في الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل في هذا الحديث قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام فدخل فيه باقي المفروضات بل والمندوبات انتهى.

وقال العلامة القسطلاني في «إرشاد الساري ١/ ١٣٣ فإذا هو يسأل عن الإسلام «أي عن أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق أو عن حقيقته واستبعد هذا من حيث أن الجواب يكون غير مطابق للسؤال انتهى» وهذا التفسير بعينه يجري في لفظ أخبرني عن الإسلام أو ما الإسلام في حديث جبريل كما أشرت إليه سابقا والله تعالى أعلم بالصواب ا.هـ

ورواية إسماعيل بن جعفر التي أحالها مسلم على رواية مالك فيها جملة فأخبره بشرائع الإسلام كما نقلته عن صحيح البخاري آنفا والبخاري يرويها عن قتيبة بن سعيد أيضاً شيخ مسلم في هذا الحديث ولم ينبه مسلم على هذا الفرق بين روايتي مالك وإسماعيل بل اكتفى بالإشارة إليه بلفظ «نحو حديث مالك» ولم يقل مثل حديث مالك والخطب سهل نظراً إلى أصل المسألة ولكن لما كان لفظ «الشرائع» له أهمية كبيرة عند مسلم وجوداً وعدما بحيث جعله عنوان الإرجاء لم يحسن منه إغفال ذكر هذا اللفظ والإشارة إليه بعبارة مبهمة وهي قوله نحو حديث مالك.

وروى الإمام البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة قال حدثني عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور حدثني سعيد بن جبير أو قال حدثني الحكم عن سعيد بن جبير قال أمرني عبد الرحمن بن أبزى قال:

سئل ابن عباس عن هاتين الآيتين ما أمرهما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣] ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] فسألت ابن عباس فقال لما أنزلت التي في الفرقان قال مشركو أهل مكة فقد قتلنا النفس التي حرم الله ودعونا مع الله إلها آخر وقد أتينا الفواحش فأنزل الله تعالى ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [الفرقان: ٧٠] الآية فهذه لأولئك وأما التي في النساء الرجل إذا عرف الإسلام وشرائعه ثم قتل فجزاؤه جهنم فذكرته لمجاهد فقال إلا من ندم.

وفي هذا الأثر أيضاً إطلاق الصحابي الجليل عبدالله بن عباس الحبر البحر رضي الله عنه الشرائع على الأعمال والفرائض والحدود وغيرها وفيه أيضاً تفريقه بين الإسلام والشرائع وأخرج هذا الأثر الإمام أبو داود أيضا في سننه في كتاب الفتن باب في تعظيم قتل المؤمن ولفظه فأما

التي في النساء ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٣] الآية قال الرجل إذا عرف شرائع الاسلام.

وعلق الإمام البخاري في صحيه في كتاب الإيمان في باب قول النبي ﷺ (بني الإسلام على خمس قال وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن عدي أن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا فمن استكملها استكمل الإيمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص ووصله ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الإيمان.

وبالجملة فالأدلة على أن الأعمال غير داخلة في ماهية الإيمان والإسلام وحقيقتهما كثيرة شهيرة ليس هذا موضع بسطها ولا ينافي هذا إطلاق الإيمان أو الإسلام على الأعمال بمناسبات وعلاقات حسب أساليب اللغة العربية ومناحيها والمسألة معروفة ومشروحة في مظانها والخلاف الواقع فيه بين الأئمة لا يعدو من أن يكون اختلاف أنظار في تبيين أمر هو مجمع عليه فيما بينهم ولا يصل فيه الأمر أبداً إلى الحد الذي أوصله اليه مسلم رحمه الله تعالى.

ولقائل أن يقول أن حديث جبريل – بظاهره – يدل على تغاير الإيمان والإسلام فإذا كانت الصلاة والصوم والزكاة عين الإسلام ينتج أن هذه الأمور غير الإيمان وحينئذ ينقلب الأمر – من الأول – على القائلين بدخول هذه الأمور في حقيقة الإيمان وينتقض ما قاله مسلم واشتد فيه غضبه ونزقه حول كلمة الشرائع.

خلاصة النقد المذكور

والحاصل:

١- أن الرواية بلفظ شرائع الإسلام في حديث جبريل ثابتة عن علقمة ورواية عطاء بن السائب وسفيان شاذة عن روايات أكثر أصحاب علقمة كما تشير إليه عبارة مسلم أيضاً وعلقمة قد تابعه عليها الجراح بن الضحاك فإن لم تكف متابعته لنفي الشذوذ عن رواية علقمة لشهرة الحديث عند البصريين – سليمان ومطر ومحارب وعثمان – من طريق عمر رضي الله عنه بلفظ ما الإسلام ولمجيئه بهذا اللفظ في حديث أبي هريرة وغيره فتحمل على أن علقمة روى الحديث بالمعنى حيث فهم أن السؤال بما هنا ليس عن ماهية الإسلام وحقيقته بل عن شرائعه وفرائضه وذلك بالنظر في جواب النبي ﷺ حيث أجابه بما هو شرائع الإسلام على ما دلت عليه الأدلة الأخرى.

ومن لم ينشرح صدره بهذا التوجيه الواضح فله أن ينسب علقمة إلى الوهم دون الاختلاق فإنه ثقة صدوق مجمع على صدقه ومحتج به عند مسلم والبخاري وأما نسبه الوهم في ذلك إلى من بعد علقمة مع كونهم جماعة ثقات فلا يبتني على أساس صحيح.

والذين سماهم مسلم مع عطاء بن السائب وسفيان هم ليسوا من رواة هذا الحديث عن علقمة كما سبق فلا تدل روايتهم على أن الحديث عند علقمة كما رواه عطاء وسفيان لا كما رواه أبو حنيفة وأبو سنان وعبدالعزيز بن أبي رواد وغيرهم من ثقات أصحاب علقمة بل التفرد جاء من علقمة والجراح بن الضحاك من بين أصحاب يحيى بن يعمر وأبو حنيفة ومن معه إنما رووا كما سمعوا من علقمة.

٢- وأن إرجاء الفقهاء وما يسمى إرجاء السنة لا يباين الكتاب والسنة ومذهب السلف وكثير ممن رموا بهذا الإرجاء هم من أكابر

السلف الصالحين وأن هذا الإرجاء ليس من البدعة في شيء وإن أدلته بالكثرة والوضوح بمكان لا يحتاج أحد إلى اختلاق كلمة في حديث لتشييده وتأييده وإن الذين رماهم مسلم بهذه الفظيعة هم أجل وأنبل من ذلك كما أنهم أمن على حديث رسول الله ﷺ وسنته من أن يوصم جنابهم بشيء من ذلك.

فإن كان الاضطراب الذي يدعيه مسلم في حديث أبي حنيفة من هذا القبيل فانكشف الأمر وبان الحق وإذاً فمثل هذا الاضطراب المزعوم لو صح أن يعد جرحا لما بقي في المحدثين ثقة عدل لا يضطرب في حديثه فافهم ذلك والله يرعاك وللكلام مجال أكثر من هذا ولكن فيما قلته وأطلت به كفاية إن شاء الله تعالى ا.هـ من كتاب الإمام ابن ماجه وكتابه السنن للعلامة المحدث الناقد محمد عبدالرشيد النعماني بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله من صـ ١٣٤

٦٤- معاذ بن معاذ العنبري:

نقل المؤلف عن كتاب الضعفاء للعقيلي بسنده إلى معاذ بن معاذ العنبري يقول استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين.

وأقول سبق الكلام على هذه الرواية فلا نطيل بالإعادة.

٦٥- المفضل بن غسان أبو عبدالرحمن الغلابي:

نقل المؤلف عن الخطيب بسنده إلى الغلابي قال أبو حنيفة ضعيف.

أقول هذا جرح غير مفسر فلا يقبل خصوصا في حق من ثبتت إمامته وديانته كأبي حنيفة مع أن المفضل بن غسان له تعنت مع ائمة الكوفة.

٦٦- مغيرة بن مقسم وأبو بكر بن عياش والأعمش:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد طعن هؤلاء في أبي حنيفة وأصحابه حتى قال مغيرة حالفاً بالله أنه لأخوف على الدين منهم من الفساق.

أقول ويكفي لبطلان هذه السخافة بطلان المصدر المنقولة منه.

والمغيرة بن مقسم رضي الله عنه ثقة مأمون معدود في مشايخ أبي حنيفة ومع ذلك روى عن أبي حنيفة قال الحافظ الخوارزمي في جامع المسانيد ومع تقدمه أي المغيرة وموته قبل أبي حنيفة بسبع عشرة سنة يروي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه المسانيد.

وقال الحافظ القرشي في الجواهر المضيئة وقال يحيى بن معين ثقة مأمون روى له الجماعة قال جرير بن عبدالحميد كنت أرى مغيرة يبحث في مسألة فيخالفوه فيقول كيف أصنع وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وأبو بكر بن عياش لقي أبا حنيفة وأخذ عنه كما في عقود الجمان وثناء الأعمش على أبي حنيفة مسند في الانتقاء للحافظ ابن عبدالبر صـ١٩٥ ولله في خلقه شئون والله المستعان.

٦٧- النضر بن شميل:

قال بن عدي ج٧ صـ٢٤٧٤:

حدثنا أحمد بن حفص ثنا أحمد بن سعيد الدارمي قال سمعت النضر بن شميل يقول كان أبو حنيفة متروك الحديث ليس بثقة ا.هـ

أقول أورده ابن عدي جزء ٧ صـ٢٤٧٤ في كامله ويكفي لسقوط هذه الرواية كونها من طريق أحمد بن حفص وأحمد بن حفص هذا نسبه ابن عدي فقال أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن نجم بن ماهان أبو محمد الجرجاني تردد إلى العراق كثيراً وكتب فأكثر وحدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها ثم ساق له عدة أحاديث كلها من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بأسانيد لأحمد بن حفص إليه مختلقة وقال هذه

مناكير كلها ما حدث بها غير أحمد وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب وهو ممن يشتبه عليه فيحدث من حفظه فيغلط ا.هـ قاله ابن حجر في لسان الميزان صـ٢٦٦ مجلد ا وانظر الكامل لابن عدي مجلد صـ٢٠٣.

وصدر ابن حجر رحمه الله ترجمة أحمد بن حفص هذا في لسان الميزان مجلد ١ صـ٢٦٥ بقوله: أحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي صاحب مناكير لم يتعمد الكذب وكذا قال ابن عدي له عن ابن معين وعلي بن الجعد وهو جرجاني انتهى، وقال في المغني واهٍ ليس بشيء وقال في ترجمة سعيد بن عفير له حديث اختلقه أحمد بن حفص ا.هـ أنظر اللسان صـ٢٦٦.

ومن المغالطة والتمويه قول المؤلف في أحمد بن حفص كان يعرف الحديث صدوقا وكان ممروراً مقتصراً على ذلك دون بيان حال الرجل وقد عرفت حاله والممرور يكون أحياناً أشبه وفي هذا إشارة إلى أنه كان أحياناً يغيب عقله والممرور هو الذي يصيبه الخلط من المرة فيخلط انظر بيان ذلك في لسان الميزان لابن حجر مجلد ١ صـ٢٦٦ وانظر ترجمة أحمد بن حفص في الميزان مجلدا صـ٤٤ ترجمة ٣٤٥.

فعجبا لهؤلاء يريدون الطعن في سراج الأمة ولو بأسانيد واهية كهذا فرجل يختلق الحديث كيف لا يختلق المثالب وهذه هي الأسانيد الصحيحة التي يقبلها المؤلف فتأملوا.

ومن تغيير الألفاظ ما نقله الخطيب الذي قيل فيه أنه أتى بقاذورات لا تغسلها مياه البحار عن النضر بن شميل قوله في كتاب الحيل كذا وكذا مسألة كلها كفر انظر تاريخ بغداد صـ٤٠٤ مجلد ١٣.

وابن شميل ما قال هذا الكلام في كتاب الحيل إنما قاله في كتاب الخليل ونص عبارته كما في سير أعلام النبلاء مجلد ٩ صـ٣٣٠ قال أحمد بن سعيد الدارمي سمعت النضر بن شميل يقول في كتاب الخليل كذا وكذا مسألة كفر فتأملوا ولله في خلقه شئون.

والنضر بن شميل هذا أحد حفاظ الأمة عالم أهل مرو ثقة صاحب سنة كان إماماً في العربية والحديث وكان أروى الناس عن شعبة ألف كتباً كثيرة لم يسبق إليها روى له الجماعة أنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ مجلد ١/ ٢٨٩ وسير أعلام النبلاء مجلد ٩ صـ٣٢٨ وقد ذكر الكردري رحمه الله في مناقب الإمام الأعظم النضر بن شميل في اصحاب الإمام الأعظم صـ٥١٢ ونقل عن بشر بن يحيى قوله رأيته – أي النضر – في مجلس ابن المبارك وكان يلقى عليه المسألة ويقول له عبدالله يا أبا الهيثم أجب فيها ا.هـ مناقب الإمام للكردري صـ٥١٢.

ونقل الحافظ السيوطي رحمه الله في تبييض الصحيفة ثناء النضر بن شميل على سراج الأمة أبي حنيفة رضي الله عنه صـ١٢٣ قال النضر بن شميل كان الناس نياماً عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتقه وبينه ولخصه ا.هـ ونقل هذا الثناء الخطيب نفسه في تاريخ بغداد مجلد ١٣صـ٣٤٥ وأين كلام النضر هذا مما نقله المؤلف بإسناد فيه أحمد بن حفص مختلق الأحاديث وهكذا يعمل أهل الحقد لأهل السنة فيجعل الله بينهم وبين الحق حجاباً.

٦٨- هدية بن عبدالوهاب:

نقل المؤلف عن الخطيب بسند فيه بن رزق وابن مسلم والأبار عن هدية بن عبدالوهاب قال قدم علينا شقيق البلخي فجعل يطري أبا حنيفة فقيل له لا تطر أبا حنيفة بمرو فإنهم لا يحتملونك قال شقيق أليس قد قال مساور الوراق:

إذا ما الناس يوماً قايسونا ... بآبدة من الفتوى طريفةْ

أتيناهم بمقياس تليد ... طريف من طراز أبي حنيفةْ

فقالوا أما سمعت ما أجابوه؟ قال أجل

إذا ذو الرأي خاصم عن قياس　　وجاء ببدعة هنة سخيفةً

أتيناه بقول الله فيها　　وآثار مبرزة شريفةً

فكم من فرج محصنة عفيف　　أحل حرامها بأبي حنيفةً

أقول هذا الشاعر مجهول لا ندري من هو حتىٰ ننظر في حاله ثم ما هي المسألة التي لا يرضاها هذا الشاعر ويعدها من قبيل إحلال الحرام حتىٰ يمكن الحديث عنها ومعرفة مالها وما عليها فالقائل مجهول والمسألة مجهولة وهكذا يوجه النقد لأبي حنيفة بشعر قاله مجهول وبمسألة مجهولة ، والمحارم في باب النكاح مفصلة في كتب الفقه الإسلامي عامة والفقه الحنفي خاصة وأبو حنيفة رضي الله عنه صاحب حيطة بالغة في باب النكاح يعرف ذلك من قرأ الفقه وعرف ما تثبت به حرمة المصاهرة والرضاع وهكذا تظهر ألمعيةُ المؤلف في باب الجرح والتعديل.

٦٩- هشيم بن بشير أبو معاوية السلمي رحمه الله:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد أن هشيما سئل عن مسألة فأجاب فيها بحديث فقال الرجل السائل إن أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وأصحابه يقولون بخلاف هذا فقال هشيم يا عبدالله إن العلم لا يؤخذ من السفل ا.هـ

أقول يكفي لبطلان هذا الخبر بطلان أصله المنقول عنه.

وهشيم بن بشير من أصحاب أبي حنيفة الآخذين عنه الراويين عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحي الدمشقي صـ١٥٢ ولله في خلقه شئون.

٦٧- أبو عوانة وضاح بن عبدالله اليشكري:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد بسنده إلى أبي عوانة قال سئل أبو حنيفة عن الأشربة فما سئل عن شيء إلا قال لا بأس به وسئل عن المسكر فقال حلال.

أقول يكفي لبطلان هذا الخبر بطلان أصله المنقول عنه.

وقوله سئل عن الأشربة يعني به ما سوى الخمر من الأشربة التي اختلف العلماء فيما دون المسكر منها والفتوى في المذهب الحنفي على قول محمد في الأشربة وهو الحرمة مطلقا.

إلا أن تحريم ما سوى الخمر اجتهادي والكلام هنا فيما لم يبلغ حد السكر من تلك الأشربة التي هي سوى الخمر أما المسكر فمحرم عند أبي حنيفة كما تواتر ذلك عنه في كتب المذهب وكتب الخلاف وحاشا الإمام الأعظم أن يقول بتحليل مسكر.

ومذهب أبي حنيفة في الأشربة مبسوط في كتب المذهب وقد أفرده العلامة الجبرتي برسالة مستقلة ثم وضاح اليشكري معدود في الآخذين عن أبي حنيفة الراوين عنه كما في عقود الجمان صـ١٥٣ .

ونقل المؤلف عن وضاح اليشكري تشنيعه على أبي حنيفة في مقدار ما تقطع به اليد في السرقة ونقل ذلك عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبد الله بن أحمد وعن تاريخ بغداد للخطيب وفيها تمزيق وضاح اليشكري لكتابه وهاك نص القصة من تاريخ بغداد حيث روى الخطيب بسنده إلى بشر بن السري قال أتيت أبا عوانة فقلت له بلغني أن عندك كتاباً لأبي حنيفة أخرجه فقال يا بني ذكرتني فقام إلى صندوق له فاستخرج كتابا فقطعه قطعة قطعة فرمى به فقلت ما حملك على ما صنعت قال كنت عند أبي حنيفة جالسا فأتاه رسول بعجلة من قبل السلطان كأنما قد حموا بالحديد وأرادوا أن يقلدوه الأمر فقال يقول الأمير رجل سرق وديا – الودي صغار النخل – فماذا ترى؟ فقال غير متعتع إن

كانت قيمته عشرة دراهم فاقطعوه فذهب الرجل قلت يا أبا حنيفة ألا تتقي الله حدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حيان عن رافع ابن خديج أن رسول الله ﷺ قال (لا قطع في ثمر ولا كثر) – الكثر جمار النخل – أدرك الرجل فإنه يقطع فقال غير متعتع ذاك حكم قد مضى فانتهى وقد قطع الرجل فهذا ما يكون له عندي كتاب.

وأقول عدم الفقه أوقع المؤلف في ورطات كثيرة أولاً وضاح اليشكري تلميذ لأبي حنيفة ثانيا مذهب أبي حنيفة عدم القطع في الودي وإن بلغ عشرة دراهم لعدم الحرز فيها والحرز شرط القطع في السنة فالفتيا المذكور كذب محض ولو أن المؤلف رجع إلى كتاب الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني لعرف القصة فقد قال محمد بن الحسن في الموطأ بعد أن ساق حديث رافع بن خديج هذا وقصة مروان في قضية الودي ما نصه: وبهذا نأخذ لا قطع في ثمر معلق في شجر ولا في كثر والكثر الجمار ولا في ودي ولا في شجر وهو قول أبي حنيفة ا.هـ

أقول وذلك لعدم الحرز فيها.

ولو رجع المؤلف إلى كتاب الآثار لمحمد بن الحسن لوجد فيه أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم عن الشعبي يرفعه إلى النبي ﷺ أنه لا يقطع السارق في ثمر ولا كثر قال محمد وبه نأخذ والتمر ما كان في رؤوس النخل والشجر لم يحرز في البيوت فلا قطع على من سرقه والكثر جمار النخل فلا قطع على من سرقه وهو قول أبي حنيفة ا.هـ أقول وهذه الرواية المرسلة وصلها الحافظ أبو بكر المقرئ في مسند أبي حنيفة بطريق أبي حنيفة عن الشعبي عن علي ودلائل القطع بمقدار عشرة دراهم مبسوطة في الآثار لمحمد بن الحسن وأشار إليها محمد في الموطأ وبسطها الطحاوي في معاني الآثار.

وهكذا تظهر عبقرية المؤلف في الصنعة الحديثية والفقهية ولله في خلقه شئون.

٧١- وكيع بن الجراح:

أطال المؤلف في النقل عنه فنقل عن ابن أبي حاتم حدثني أبي حدثنا الحميدي حدثنا وكيع حدثنا أبو حنيفة أنه سمع عطاء إن كان سمعه.

أقول سماع الإمام الأعظم من عطاء مسلم به وروىٰ ذلك خواص وكيع كمحمد بن أبان ومحمد بن سلام ويحيىٰ بن جعفر وغيرهم رووا عن وكيع سماع أبي حنيفة من عطاء.

وذكر ابن حبان سماع أبي حنيفة من عطاء بصيغة الجزم وذكر الخطيب نفسه في أول الترجمة لأبي حنيفة سماع الإمام الأعظم من عطاء بصيغة الجزم وجزم بذلك الحفاظ المزي والذهبي وابن حجر وذكر الترمذي في العلل قول أبي حنيفة ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء – يعني من أهل مكة – فكلمة إن كان سمعه مدرجة والمتهم بالإدراج الحميدي وحاله مع أبي حنيفة معروف.

ثم نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد قول أبي حنيفة لو أن رجلاً كسر طنبوراً ضمن.

وأقول لو أن المؤلف راجع كتب الفقه الحنفي لعرف حقيقة المسألة وهاك طرفا منها:

١ – اتفق أصحابنا علىٰ إباحة اتلاف المعازف.

٢- هذه المعازف التي تصلح لعمل آخر غير اللهو إذا أتلفها بغير إذن الإمام هل يضمن بإتلافها أم لا؟

قال أبو حنيفة يضمن بكسرها قيمتها خشبا منحوتا صالحا لغير اللهو لا مثلها ويصح بيعها عند أبي حنيفة لأنها أموال متقومة لصلاحيتها بالانتفاع بها في غير اللهو فلم تناف الضمان كالأمة المغنية.

وقال صاحباه لا تضمن بالإتلاف لأنها ليست محترمة ولا يصح بيعها والفتوىٰ علىٰ قولهما أما إذا كان ذلك بإذن الإمام فلا ضمان اتفاقاً.

٣- إذا كانت آلة اللهو لا تصلح لغير اللهو فلا ضمان اتفاقا.

٤- هذا الخلاف فيما إذا كانت آلات اللهو لمسلم أما إذا كانت لذمي فكسرها مسلم لزمه الضمان اتفاقا لأنه مال متقوم في حقه.

٥- طبل الغزاة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس مضمون اتفاقاً.

ثم نقل المؤلف عن الخطيب نفس رواية ابن أبي حاتم في التشكيك في سماع الإمام من عطاء وقد سبق بيانه ثم نقل المؤلف عن الخطيب بسنده إلى وكيع قال سمعت الثوري يقول نحن مؤمنون وأهل القبلة عندنا مؤمنون في المناكحة والمواريث والصلاة والإقرار ولنا ذنوب ولا ندري ما حالنا عند الله.

قال وكيع وقال أبو حنيفة من قال بقول سفيان هذا فهو عندنا شاك نحن المؤمنون هنا وعند الله حقا قال وكيع ونحن نقول بقول سفيان وقول أبي حنيفة عندنا جرأة ا.هـ

وأقول لا يصح هذا الخبر عن وكيع بسند فيه محمد بن جبويه النخاس الهمذاني المتهم بالكذب كما قال الذهبي في تلخيص المستدرك والذي صح عن وكيع هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي في كتابه فضائل أبي حنيفة وأصحابه وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم وهو من مرويات السلفي حيث قال حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال حدثنا إبرهيم بن جنيد قال حدثنا عبيد بن يعيش قال حدثنا وكيع قال كان سفيان الثوري إذا قيل له أمؤمن أنت قال نعم فإذا قيل له عند الله قال أرجو وكان أبو حنيفة يقول أنا مؤمن هاهنا وعند الله قال وكيع قول سفيان أحب إلينا ا.هـ

وأين هذا الخبر من ذاك.

ومما يناسب في هذا المقام ما أخرجه الحافظ شرف الدين الدمياطي في جزئه العقد المثمن فيمن يسمى بعبد المؤمن كما رواه عنه الحافظ عبدالقادر القرشي في طبقاته حيث قال أنبأني الحافظ عبدالمؤمن الدمياطي ونقلته من خطه في جزئه المذكور كتبت إلينا عجيبة بنت محمد بن أبي غالب عن أبي أحمد معمر بن عبدالواحد بن الفاخر أخبرنا أبو المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل الروياني أخبرنا الحافظ أبو نصر عبدالكريم بن محمد الشيرازي ابن بنت[١٦٤] بشر الحافي أخبرنا أبو القاسم الحسين بن أحمد بن محمد بن فضلويه الدامغاني القاضي أخبرنا أبو حنيفة عبدالمؤمن التيمي الحنفي حدثنا عبدالرحمن بن يزيد الفقيه حدثنا أبو الحسن علي بن نصر حدثنا محمد بن نوكرد الروياي حدثنا محمد بن سماعة حدثنا أبو يوسف القاضي عن أبي حنيفة الإمام عن موسى بن أبي كثير قال أخرج علينا ابن عمر رضي الله عنهما شاة له فقال لرجل اذبحها فأخذ الشفرة ليذبحها فقال له أمؤمن أنت فقال أنا مؤمن إن شاء الله تعالى فقال ابن عمر ناولني الشفرة وامض حيث شاء الله أن تكون مؤمنا قال فمر رجل آخر فقال له اذبح لنا هذه الشاة فأخذ الشفرة ليذبحها فقال أمؤمن أنت قال أنا مؤمن إن شاء الله تعالى قال فأخذ الشفرة وقال امض ثم قال لرجل آخر اذبح لنا هذه الشاة فأخذ الشفرة ليذبحها فقال له أمؤمن أنت قال نعم أنا مؤمن في السر ومؤمن في العلانية فقال له اذبح اذبح ثم قال الحمد لله الذي ما ذبح لنا رجل شك في إيمانه ا.هـ قال القرشي قلت موسى بن أبي كثير مجهول قال الكوثري بل هو الأنصاري الراوي عن ابن المسيب وإن لم توجد روايته عن ابن عمر في الأصول

(١٦٤) قال الكوثري لفظ بنت الواقع هنا في مطبوع الطبقات للقرشي محرف عن لفظ اخت لأن بشراً الحافي مات عزباً وكانت له أخت معروفة الذكر فهو تحريف عن أخت.

الستة لكن معاصرته له تظهر من سنه وطبقته.

أقول قال الإمام أبو حنيفة في الوصية وليس في الإيمان شك قال الإمام النسفي في عقائده ولا ينبغي أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله قال العلامة التفتازاني في شرح النسفية لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى أو للشك في العافية والمال لا في الآن والحال أو للتبرك بذكر الله تعالى أو التبري عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله فالأولى تركه لما أنه يوهم الشك ا.هـ

ثم نقل المؤلف عن تاريخ بغداد بسنده إلى أبي السائب قال سمعت وكيعاً يقول: وجدنا أبا حنيفة خالف مائتي حديث.

وأقول لو ذكر لنا تلك الأحاديث كما فعل ابن أبي شيبة في مصنفه في باب خاص جمع فيه نحو مائة وخمسة وعشرين حديثا وسيأتي الكلام عليها لو أن وكيعا ذكر لنا هذه الأحاديث لاستطعنا دراستها ومعرفة مالها وما عليها وهل أخطأ فيه إمامنا أم أخطأ فيها غيره.

وما دامت هذه الأحاديث مبهمة لا ندري ما هي فلا يفيد ذلك الخصوم شيئا وياليت الخطيب ذكر مثالا لهذه المخالفة حتى نقوم بدراسة الأمر دراسة علمية صحيحة.

وبعد هذا الاستعراض لما ذكره عن وكيع أقول له أما علمت يا مسكين أن وكيع بن الجراح من أجل أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه لو أنك يا ألمعي يا عبقري الجرح والتعديل قرأت ودرست تذكرة الحفاظ للذهبي لوجدت فيه قول ابن معين ما رأيت أفضل من وكيع كان يفتي بقول أبي حنيفة.

وعن ابن معين أيضا أنه سمع من أبي حنيفة وحفظ حديثه كله وروى عنه تسعمائة حديث كما في مقدمة إعلاء السنن.

وكان وكيع يختلف بعد موت الإمام إلى أبي يوسف وزفر غدوة وعشيا ثم جعل كل اختلافه إلى زفر كما في مقدمة إعلاء السنن.

أمثل هذا الإمام البار الورع التقي الملازم لأبي حنيفة ولأصحابه من بعده يصلح أن يأتي به المؤلف فيمن طعن في الإمام حشا وكيعا من ذلك.

٧٢- يحي بن سعيد القطان:

نقل المؤلف عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بسنده إلى يحيى بن سعيد قال مر بي أبو حنيفة وأنا في سوق الكوفة فلم أسأله عن شيء وكان جاري بالكوفة فما قربته ولا سألته عنه شيء ونقل مثله عن كامل ابن عدي والضعفاء للعقيلي.

وفيه زيادة قيل ليحيى كيف كان حديثه قال لم يكن بصاحب حديث ونقل مثل هذه الزيادة عن تاريخ بغداد للخطيب.

أقول حال المنقول عنهم معروف بالتعصب على أبي حنيفة.

ويحيى بن سعيد القطان إمام جليل رفيع القدر عظيم المنزلة وهو مع جلالته وعظمة شأنه وإمامته في الحديث أخذ عن أبي حنيفة وجالسه وسمع منه وكان يفتي بقوله.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة وكيع عن يحيى بن معين قال وكان يحيى القطان يفتي بقول أبي حنيفة أيضاً ا.هـ

وقال الخطيب في تاريخ بغداد عن ابن معين سمعت يحيى القطان يقول والله جالسنا أبا حنيفة وسمعنا منه وكنت والله إذا نظرت إليه عرفت أنه يتقي الله عز وجل.

فما الذي حمل المؤلف على ترك هذه النصوص ونقل تلك المثالب إلا الهوى والعصبية نسأل الله السلامة والعافية آمين.

٧٣- الإمام أبو زكريا يحي بن معين:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد عن ابن معين قال: كان أبو حنيفة مرجئا وكان من الدعاة ولم يكن في الحديث بشيء وصاحبه أبو يوسف ليس به بأس.

أقول ويكفي لبطلان الخبر بطلان مصدره المنقول منه.

ونقل المؤلف عن العقيلي عن ابن معين وقد سئل عن أبي حنيفة فقال كان يضعف في الحديث ونقل عن كامل ابن عدي قول ابن معين وقد سئل عن أبي حنيفة فقال لا يكتب حديثه.

ونقل عن الخطيب رواية مثل العقيلي وكان يضعف في الحديث.

ورواية أخرىٰ يقول فيها ابن معين أبو يوسف أوثق منه أي من أبي حنيفة في الحديث وسئل ابن معين أكان أبو حنيفة يكذب فقال كان أنبل في نفسه من أن يكذب.

أقول هذه المصادر معروف حال أربابها وتعصبهم علىٰ أبي حنيفة رضي الله عنه ويحيىٰ بن معين شيخ المحدثين وإمام أهل الجرح والتعديل الثابت عنه توثيقه لأبي حنيفة رضي الله عنه.

روىٰ الخطيب بإسناده عن يحيىٰ بن معين قال كان أبو حنيفة لا يحدث بالحديث إلا ما يحفظ ولا يحدث بما لا يحفظ وذكره ابن حجر في التهذيب والذهبي في السير.

وروىٰ عنه أيضاً من طريق أحمد بن الصلت الحماني قال سمعت يحيىٰ ابن معين وهو يسأل عن أبي حنيفة أثقة هو في الحديث قال نعم ثقة ثقة وكان والله أورع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك.

وقال أيضا سئل يحيىٰ بن معين هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال نعم كان أبو حنيفة ثقة صدوقا في الفقه والحديث مأمونا علىٰ دين الله ولفظ التهذيب لابن حجر لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال ابن معين في تاريخه ج٣ صـ٦٠٧ قال يحيىٰ بن سعيد القطان لا نكذب الله ربما رأينا الشيء من رأي أبي حنيفة فاستحسناه فقلنا به.

وقال الحافظ ابن عبدالبر في الانتقاء قال عبدالله بن أحمد الدورقي سئل يحيىٰ بن معين وأنا أسمع عن أبي حنيفة فقال ابن معين هو ثقة ما

سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة قال الكشميري رحمه الله معلقاً علىٰ عبارة ابن عبدالبر المذكورة فَعُلِمَ – أي من كلام ابن معين هذا أن الإمام الهمام أبا حنيفة رحمه الله تعالىٰ لم يكن مجروحا إلىٰ زمن ابن معين رحمه الله.

ويحيىٰ ابن معين لم يدرك الإمام ولكنه أخذ عن خاصة أصحاب أبي حنيفة وخالطهم وصاحبهم وروىٰ عن محمد الجامع الصغير فهو يعرف الإمام حق المعرفة من خلال الصحبة الطويلة لأصحابه وابن معين هو شيخ البخاري ومسلم وأبي داود وأحمد بن حنبل وأبي حاتم و.......و.......وهو إمام الجرح والتعديل بالاتفاق.

وإذا ضممت إليه قول الإمام العلم الشامخ علي بن المديني الذي قال فيه البخاري ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني قال ابن المديني أبو حنيفة روىٰ عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به.

فابن معين وابن المديني هما أعرف بأبي حنيفة وإذا تكلم مثل يحيىٰ بن معين ويحيىٰ القطان وشعبة وابن المديني سكت مثل البخاري ومسلم وابن عدي والدار قطني والعقيلي وابن أبي حاتم ومن دونهم.

فأي خيانة وظلم أعظم مما صنعه المؤلف ينقل الجرح المطروح ويهمل التوثيق والتعديل الذي تلقاه أهل الإسلام بالقبول وعملوا به وتركوا وأهملوا ما سواه وهكذا تكون الأمانة العلمية وهكذا لا يوجد تحت أديم السماء أعرف بالحديث وعلله والجرح والتعديل ومسائله من مقبل وأضرابه والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٧٤- يعقوب بن أبي شيبة:

قال قال الخطيب في تاريخ بغداد ج١٣صـ٤٥١ :

أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي البزار أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة حدثنا جدي قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت صدوق ضعيف الحديث ا.هـ.

أقول أورده الخطيب في تاريخ بغداد مجلد ١٣ صـ٤٢٣ طبع دار الكتب العلمية وصـ٤٥١ طبع المكتبة السلفية وهو جرح غير مفسر فلا يثبت خاصة في حق من استفاضت عدالته كأبي حنيفة رضي الله عنه.

٧٥- يونس بن يزيد الأيلي:

نقل المؤلف عن تاريخ أبي زرعة وكامل ابن عدي عن يونس بن يزيد قال رأيت أبا حنيفة عند ربيعة بن أبي عبدالرحمن وكان مجهود أبي حنيفة أن يفهم ما يقول ربيعة.

أقول يا سبحان الله أبو حنيفة الذي قال فيه الحافظ الذهبي أنه أحد أذكياء بني آدم يريد العبقري أن يجعله من خلال هذه الرواية بليداً لا يستطيع فهم كلام شيخه ربيعة ومن يصف الإمام بذلك يونس بن يزيد الأيلي الذي هو أحد تلامذة الإمام والآخذين عنه كما في عقود الجمان ومن البلادة أن نفهم أن يونس بن يزيد الأيلي يأخذ العلم ويحمل الرواية عن بليد مجهوده فهم كلام شيخه.

٧٦- شريك وأبو بكر بن عياش:

نقل المؤلف عن الضعفاء للعقيلي قول شريك وابن عياش كان أبو حنيفة صاحب خصومات ما كان يعرف إلا بالخصومات.

وأقول سبق أن شريك من المثنين على الإمام وتقدم نقل كلامه وسبقت الإشارة إلى أن ابن عياش من الآخذين عن الإمام والرواة عنه فلا تغفل.

٧٧- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد بسنده إلىٰ أبي يوسف قال كان أبو حنيفة يرىٰ السيف قيل لأبي يوسف فأنت قال معاذ الله.

أقول يكفي لبطلان الخبر بطلان المصدر المنقول عنه.

ونقل المؤلف عن تاريخ بغداد للخطيب بسنده إلىٰ محمد بن سعيد عن أبيه قال كنت مع أمير المؤمنين موسىٰ بجرجان ومعنا أبو يوسف فسألته عن أبي حنيفة فقال ما تصنع به وقد مات جهمياً.

أقول لا يكاد ينقضي عجبي من هذا السخف الذي يعيشه المؤلف أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الأول وناشر مذهبه وحامل رايته وأحرص الناس علىٰ البر بأبي حنيفة يقول هذا الكلام أين عقلك يا مقبل لقد أنزلت نفسك منزلة لا تحسد عليها وفضحت نفسك بالجهل فضيحة لا ينتهي عوارها علىٰ مر التاريخ.

ثم أنت تطعن في أبي يوسف أيضاً وعقدت فصلا للكلام في أبي يوسف فكيف تحتج به وهو مطعون عندك وحاشاه أن يكون مطعوناً بل هو إمام حجة ثقة ثبت وهو من أبر الناس بأبي حنيفة وأعظمهم ثناء عليه وأحرصهم علىٰ فقهه كيف لا وقد مات له ولد صغير وهو في درس الإمام الأعظم فلما بلغه ذلك قال غسلوه وكفنوه وصلوا عليه ما كان لأبي يوسف أن يترك درسا لأبي حنيفة بالدنيا وما فيها أما لك عقل يا مدبر.

وهكذا سود المؤلف صفحات كتابه بذكر من جرح الإمام ورتبهم علىٰ حروف المعجم ونقل ما لا يثبت ومالا يقبل ولم يعرج علىٰ أقوال المعدلين قصداً وصادرها خيانة للمسلمين وطعنا في كبار أئمة الدين وهكذا صرف الله عز وجل مؤلف الكتاب مقبل عن مناقب الإمام الأعظم الذي شهد له علماء الأمة بالإمامة في الدين والحفظ والفقه ليميز

الله الخبيث من الطيب ويظهر ما تنطوي عليه صدور هؤلاء المتعالمين من حسد وبغضاء لأئمة الدين.

وبعض الناس لا يتحاشون ذكر الأئمة بالمخازي ويحبون إثبات الطعون في الأئمة ويرتاحون لذلك ويشيعون قالة السوء ويطيرون بها فرحا وما ذاك إلا لمرض في طبائعهم وغرض في نفوسهم وهذا من الخذلان والعياذ بالله.

فالموفق من رزقه الله عز وجل تعظيم الحرمات ومن ذلك تعظيم أئمة الدين والعلماء المعتبرين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأمثالهم من أولياء الله الصالحين وعباده المقربين.

فنسأل الله التوفيق ونعوذ به من الخذلان.

هذا ولم يكتف بالطعن في أبي حنيفة وحده بل بلغ به الحسد والجهل إلى الطعن في أجل مشايخ الإمام وهو فقيه الكوفة حماد بن أبي سليمان وأجل تلاميذ الإمام وهو أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم الأنصاري فأحببت أن أختم بذكر ترجمتين لهذين الإمامين الأولى لأجل مشايخ الإمام الأعظم وهو حماد بن أبي سليمان نقلتها من تقديم العلامة المحقق أبي الوفا الأفغاني لكتاب الآثار لمحمد بن الحسن وهاك نصها:

فقيه الكوفة:

وأما شيخ إمامنا الأعظم حماد فهو ابن أبي سليمان مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه روى عن أنس وزيد بن وهب وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعكرمة وأبي وائل وإبراهيم النخعي والحسن وعبدالله بن بريدة والشعبي وعبدالرحمن بن سعد مولى آل عمر وعنه ابنه إسماعيل وعاصم الأحول وشعبة والثوري وحماد ابن سلمة ومسعر بن كدام وهشام الدستوائي وأبو حنيفة والحكم بن عتيبة والأعمش ومغيرة وهم من أقرانه وجماعة قال أحمد مقارب ما روى عنه القدماء سفيان وشعبة (قلت وإمامنا أقدم منهما) وقال أيضا: سماع هشام منه صالح

قال: ولكن حماداً يعني ابن سلمة عنده عنه تخليط كثير وقال أيضاً: كان يرمىٰ بالإرجاء وهو أصح حديثا من أبي معشر يعني زياد بن كليب وقال مغيرة: قلت لإبراهيم: أن حماداً قعد يفتي فقال: وما يمنعه أن يفتي وقد سألني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره ورواه أبو حاتم أيضاً عن أبي كدينة عن مغيرة: (قلت: وكفىٰ به شهادة لجلاله) وقال ابن شبرمة: ما أحدٌ أمَنَّ عليَّ بعلم من حماد وقال معمر: ما رأيت أفقه من هؤلاء: الزهري وحماد وقتادة وقال القطان: حماد أحب إليَّ من مغيرة وكذا قال ابن معين وقال: حماد ثقة وقال أبو حاتم: حماد صدوق لا يحتج بحديثه مستقيم في الفقه (قلت احتج به مسلم في صحيحه فلا بأس إن لم تحتج به) وقال العجلي: كوفي ثقة وكان أفقه أصحاب إبراهيم وقال داود الطائي كان سخياً علىٰ الطعام جوادا بالدنانير والدراهم وقال ابن عدي وحماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم ويقع في حديثه أفراد وغريب وهو متماسك في الحديث لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي شيبة: مات سنة ١٢٠هـ قلت: ورواه البخاري عن أبي نعيم وقال البخاري عن غير أبي نعيم وابن حبان في الثقات: مات سنة ١١٩هـ وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث واختلط في آخر أمره وكان مرجئاً وكان كثير الحديث إذا قال برأيه أصاب وإذا قال عن غير إبراهيم أخطأ ا.هـ ج٣ صـ١٦٠ من تهذيب التهذيب ملخصا قلت: روىٰ أبو حاتم في الجرح والتعديل عن عبدالملك بن إياس قال: سألت إبراهيم من نسأل بعدك؟ فقال: حماداً وروىٰ عن شعبة عن الحكم يقول ومن فيهم مثل حماد؟ يعني أهل الكوفة وروىٰ عن أبي إسحاق الشيباني قال: ما رأيت أفقه من حماد قيل ولا الشعبي؟ قال ولا الشعبي وروىٰ عن ابن إدريس قال: ما سمعت أبا إسحاق الشيباني ذكر حماداً إلا أثنىٰ عليه وروىٰ عن معمر قال: وسمعت سفيان يقول: كان حماد أبطن بإبراهيم من الحكم وروىٰ عن عبدالرزاق قال قال معمر: ما رأيت مثل حماد وروىٰ عن شعبة كان حماد صدوق

اللسان ا.هـ ملخصا ج١ ق٢ص١٤٦وص١٤٧ وفي مناقب الإمام موفق بن أحمد ج١ص٥٣: قال أبو حنيفة حين سئل من أفقه من رأيت؟ قال: ما رأيت أفقه من حماد وفي رواية أخرىٰ ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد الصادق وتأويله إن شاء الله في أئمة أهل البيت وكلامه في حماد يحمل علىٰ الإطلاق قلت وذكر الإمام أبو يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ النيسابوري في كتاب «مناقب أبي حنيفة» له بإسناد إلىٰ الصلت بن بسطام قال: كان حماد بن أبي سليمان يفطر كل ليلة في شهر رمضان خمسين إنسانا فإذا كان ليلة الفطر كساهم ثوباً ثوباً وأعطاهم مائة مائة إلىٰ «أن قال» وقال أيضاً: لما قدم أبو الزناد الكوفة علىٰ الصدقات كلم رجل حماد بن أبي سليمان أن يكلم له أبا الزناد في رجل يستعين به في بعض أعماله فقال له حماد: كم يؤمل صاحبك من أبي الزناد أن يصيب معه؟ قال ألف درهم قال فقد أمرت له بخمسة آلاف درهم ولا أبذل وجهي له فقال جزاك الله ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة صلت بن حكيم في رواته ج٢ق١ص٤٤١ قلت: وذكر الحافظ أبو الحسن الإبري في كتاب مناقب الشافعي له عن الشافعي قال: ولا أزال أحب حماد بن أبي سليمان لشيء بلغني أنه كان راكباً علىٰ حمار فانقطع زره فمر علىٰ خياط فأراد أن ينزل إليه ليسوي زره فقال والله لا نزلت فقام الخياط إليه فسوىٰ زره فأدخل يده «في كمه» وأخرج صرة فيها دنانير فناولها الخياط ثم اعتذر إليه من قلتها وحلف أنه لا يملك غيرها – اهـ ص٥٤ وأما قولهم رمي بالإرجاء قلت: والذىٰ رمي به إرجاء السنة رمىٰ به أكثر أئمة الكوفة وغيرها أما إرجاء البدعة فحماد إمام المسلمين بريء منه وأما قولهم: كان الأعمش سيئ الرأي فيه فجرح الأقران بعضهم في بعض لا يقبل وإذا كان مثل الإمام إبراهيم جبل العلم شيخ الأعمش وشيخ فقهاء الكوفة بل شيخ فقهاء الإسلام حسن الرأي فيه فماذا وزن رأي الأعمش مغلوب الغيظ وهو يقول: وقد سألني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره ومع

هذا لم يره الأعمش عند إبراهيم فماذا علاج عين الأعمش بعد ذلك؟ قلت: وتفقه بحماد أكثر أئمة الكوفة وغيرها منهم أبو بكر النهشلي وأبو بردة وابن شبرمة وشريك وموسى بن أبي كثير ومحمد بن جابر الجعفي وأبو حصين وتفقه به الثوري وشعبة ومسعر وغيرهم وتفقه به إمامنا ولزمه ثماني عشرة سنة لم يفارقه حتى انتقل إلى رحمة الله حتى صار إمام الدنيا قال أبو بكر بن عياش كان هؤلاء الثلاثة أصحاب الفتيا حبيب بن أبي ثابت والحكم وحماد – راجع ترجمة حبيب ج٢ص١٧٨ من التهذيب قلت: روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة والبخاري في الأدب المفرد وأخرج مسلم حديثه مقروناً بمنصور والأعمش عن إبراهيم قلت ففقهه حي في ضمن فقه إمامنا لا يموت إلى يوم القيامة إن شاء الله فرحمه الله ورضي عنه رضى الأبرار ا ـ هـ ومن هذا تعرف مكانة هذا الإمام رضي الله عنه وأرضاه.

وأما الترجمة الثانية فهي لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري نقلتها من كتاب الحافظ ابن عبد البر رحمه الله الانتقاء مع تعليق أبي غدة وهاك نصها:

ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة والخبر عنهم:

١ – فأولهم وأعلاهم ذكرا: أبو يوسف القاضي.

وهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبتة الأنصاري وسعد بن حبتة يعرف بأمه في الأنصار وأمه حبتة بنت مالك من بني عمرو بن عوف وهو سعد بن عوف بن بحير[١٦٥] بن معاوية بن

---

(١٦٥) قال ابن حجر في «تبصير المنتبه» ١:٦٢: سعد بن بحير بن معاوية له صحبة بالحاء المهملة المفتوحة وقال ابن سعد: هو بالجيم انتهى فيكون بجير بضم الباء وفتح الجيم مصغراً وبه جاء في «الاستيعاب»

سلمىٰ بن بجيلة حليف لبني عمرو بن عوف الأنصاري له صحبة.

ومن حديث جابر بن عبدالله قال: نظر النبي عليه السلام إلىٰ سعد بن حبتة يوم الخندق يقاتل قتالاً شديداً وهو حديث السن فدعاه فقال له: من أنت يا فتىٰ؟ قال: سعد بن حبتة فقال له النبي عليه السلام: (أسعد الله جدك اقترب مني) فاقترب منه فمسح علىٰ رأسه.

وذكر ابن الكلبي أن أمه أتت به إلىٰ النبي ﷺ صغيرا فمسح علىٰ رأسه ودعا له.

وذكر ابن الكلبي أيضا أن خنيس بن سعد بن حبتة جد أبي يوسف إليه تنسب رحبة خنيس بالكوفة ويقال لها بالفارسية: جهار سوج وتفسيرها بالعربية: رحبة مربعة تفترق منها أربعة طرق تنسب إلىٰ خنيس جد أبي يوسف وقد تقصينا خبر جده سعد بن حبتة في «كتاب الصحابة»[١٦٦].

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: أخبرنا أحمد بن الفضل بن العباس قال: أخبرنا محمد بن جرير الطبري قال: كان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي فقيها عالماً حافظاً ذكر أنه كان يعرف بحفظ الحديث وأنه كان يحضر مجلس المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثا ثم يقوم فيمليها علىٰ الناس وكان كثير الحديث.

وكان قد جالس محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ ثم جالس أبا حنيفة وكان الغالب عليه مذهب أبي حنيفة وكان ربما خالفه أحياناً في المسألة بعد المسألة.

=و«الإصابة» و«تجريد اسماء الصحابة» و«سير أعلام النبلاء» ٨: ٤٧٠ ونسخة ك.

(١٦٦) يعني كتابه المسمىٰ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ٢: ٥١.

وذكر عن أبي سفيان الحميري عن علي بن حرمة قال: كان أبو يوسف القاضي يقول في دبر كل صلاة: اللهم اغفر لي ولأبي حنيفة.

قال أبو عمر: كان أبو يوسف قاضي القضاة قضىٰ لثلاثة من الخلفاء ولي القضاء في بعض أيام المهدي ثم للهادي ثم للرشيد وكان الرشيد يكرمه ويجله وكان عنده حظياً مكيناً.

وكانت وفاته في ربيع الآخر من سنة اثنتين وثمانين ومئة وقال محمد بن سعد كاتب الواقدي: توفي أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة في ربيع الأول لخمس بقين منه.

قال الطبري: وتحامىٰ حديثه قوم من أهل الحديث من أجل غلبة الرأي عليه وتفريعه الفروع والمسائل في الأحكام مع صحبة السلطان وتقلده القضاء.

قال أبو عمر: كان يحيىٰ بن معين يثني عليه ويوثقه(١٦٧) وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه(١٦٨).

---

(١٦٧) قال شيخنا الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ كتاب «الخراج» ليحيىٰ بن آدم ص ٨٤ عند الكلام علىٰ حديث للقاضي أبو يوسف عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا ما نصه: إسناده صحيح غاية في الصحة فإن أبا يوسف من ثقات أئمة المسلمين وثقه النسائي وابن حبان. قلت: وابن معين إمام الجرح والتعديل وقد عاشره وصاحبه.

(١٦٨) يعني بأصحابه: من كان علىٰ مذهبه في حياته أو بعد وفاته ولو بدهر طويل وأذكر هنا بعض النماذج من المحدثين الثقات أو الموثقين الذين نالهم الجرح والتضعيف بسبب أنهم من أهل الرأي:

١ جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ١٦:٧ في ترجمة القاضي أسد بن عمرو البجلي الكوفي من أصحاب أبي حنيفة ومن تلامذته: قال أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم سمعت عبدالله بن أحمد بن حنبل

يقول: سألت أبي عن أسد بن عمرو فقال: كان صدوقاً وأبو يوسف صدوق لكن أصحاب أبي حنيفة ينبغي أن لا يروىٰ عنهم شيء !! وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: صاحب رأي وهو في نفسه ليس به بأس.
قال البخاري: أسد بن عمرو البجلي كوفي صاحب رأي ضعيف.
٢ وجاء في «هدي الساري» للحافظ ابن حجر ١٦١:٢ في ترجمة القاضي محمد بن عبدالله بن المثنىٰ الأنصاري البصري الذي روىٰ له الجماعة في الكتب الستة ما يلي: من قدماء شيوخ البخاري ثقة وثقه ابن معين وغيره وقال أحمد: ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي وقال أبو حاتم: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي والأنصاري انتهىٰ. =
قال شيخنا التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٤ بعده: وهذا من تلامذة أبي حنيفة.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

٣ وقال الحافظ ابن حجر أيضا في «هدي الساري» ١٧٠:٢ في ترجمة الوليد بن كثير المخزومي المدني ثم الكوفي الذي روىٰ له الجماعة أيضا ما يلي: قال الساجي: قد كان ثقة ثبتاً يحتج بحديثه لم يضعفه أحد إنما عابوا عليه الرأي.
٤ وجاء في «ميزان الإعتدال» للذهبي ٥٧٤:١ في ترجمة أبي مطيع البلخي الحكم بن عبدالله صاحب أبي حنيفة: قال البخاري: ضعيف صاحب رأي وقال ابن حبان: كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنة ! ومنتحليها !! قال الذهبي بعد هذا: وكان أبو مطيع قاضي بلخ وتفقه به أهل تلك الديار وكان بصيراً بالرأي علامة كبير الشان ولكنه واهٍ في ضبط الأثر وكان ابن المبارك يعظمه ويجله لدينه وعلمه.

٥ وجاء في «تهذيب التهذيب» ١:١٣ في ترجمة أحمد بن الأزهر البلخي: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ينتحل مذهب أهل الرأي يخطئ ويخالف.
٦ وجاء في «المغني» للذهبي ٢:٦٧٠ في ترجمة معلى بن منصور الرازي الذي روى له الجماعة: إمام مشهور موثق قال أبو داود: كان أحمد لا يروي عنه للرأي وقال أبو حاتم: قيل لأحمد: كيف لم تكتب عنه ؟ قال: كان يكتب الشروط من كتبها لم يخل أن يكذب ! انتهى. وقد وثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم وغيرهم وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠:٢٤٠ في آخر ترجمته: قال أحمد بن حنبل: معلى بن منصور من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد ومن ثقاتهم في النقل والرواية.
٧ وجاء في «تهذيب التهذيب» ١:٢٠ في ترجمة أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني الذي روى له الجماعة ما يلي: قال صاحب «الميزان»: ثقة حجة ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عمن شئت انتهى. ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى بالرأي انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» في ترجمته: عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي.
٨ وجاء في «تهذيب التهذيب» ٣:٢٥٩ في ترجمة ربيعة بن أبي عبدالرحمن فروخ المدني المشهور المعروف بربيعة الرأي الذي روى له الجماعة: روى عنه مالك وشعبة والسفيانان... وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث وكانوا يتقونه لموضع الرأي انتهى.
والأمثلة غير هذه كثيرة جداً جداً فأكتفي بهذا القدر.
فأنت ترى في هذه الأمثلة القليلة غمزهم الراوي الثقة بأنه من أهل الرأي فهذا في نظرهم سبب من أسباب القدح والجرح ! لابد من ذكره

حتىٰ في الثقة أو الحجة ! بل عدَّ ابن حبان: العمل بالرأي نحلة من النحل ! كما تقدم في ترجمة أحمد بن الأزهر البلخي برقم ٥ فاقرأ ما ترىٰ وأعجب.

قال العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالىٰ في كتابه «الجرح والتعديل» ص ٢٤ وقد تجافىٰ أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن.

وإن كنت أعد ذلك في البعض تعصباً إذ يرىٰ المنصف عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أن يتحمل عنه ويستفاد من عقله وعلمه.

ولكن لكل دولة من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبية تسعىٰ في القضاء علىٰ من لا يوافقها ولا يقلدها في جميع مآتيها وتستعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها كما عرف ذلك من سبر طبقات دول العلم ومظاهر ما أوتيته من سلطان وقوة.

ولقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها ! فضلاً عن تدوينها ! وما السبب إلا تخالف المشرب علىٰ توهم التخالف ورفض النظر في المآخذ والمدارك التي قد يكون معهم الحق في الذهاب إليها فإن الحق يستحيل أن يكون وقفاً علىٰ فئة معينة دون غيرها والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بعد.

وعلق القاسمي علىٰ قوله: وقد تجافىٰ أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي بقوله: كالإمام أبي يوسف ، والإمام محمد بن الحسن فقد لينهما أهل الحديث ! كما ترىٰ في «ميزان الإعتدال» ولعمري لم ينصفوهما وهما البحران الزاخران وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما بل بتقدمهما علىٰ كثير من الحفاظ وناهيك كتاب «الخراج» لأبي يوسف «وموطأ الإمام محمد».

وهاك ما كتبه المحدث التهانوي عن أبي يوسف في كتابه قواعد في علم الحديث مع تعليق أبي غدة.

ترجمة الإمام الثاني أبي يوسف:

للعلامة ظفر التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث.

هو أول أصحاب الإمام وأجلهم قاضي القضاة في الإسلام حافظ الحديث وأتبع القوم له أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبتة الأنصاري[169] وهو أول من دعي بقاضي القضاة في الإسلام وأول من وضع الكتب في أصول الفقه وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض ا.هـ[170].

=نعم كان ولع جامعي السنة بمن طوف البلاد واشتهر بالحفظ والتخصص بعلم السنة وجمعها وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك وقد أشيع عنهم أنهم يحكمون الرأي في الأثر ! وإن كان لهم مرويات مسندة معروفة رضي الله عن الجميع وحشرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم انتهى. وانظر كتاب «حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي «وكتاب «بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني «كلاهما لشيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى فهما غاية في موضوعهما وترجمة هذين الإمامين الجليلين رضي الله تعالى عنهما.

(١٦٩) ولد سنة ١١٣هـ وتوفي سنة ١٨٢هـ كما في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ١:٢٩٣.

(١٧٠) من «الجواهر المضية» ٢:٢٢١ تعليقاً عن «تاج التراجم» لابن قطلوبغا.

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٧١] ووصفه بالإمام العلامة فقيه العراقين سمع هشام بن عروة وأبا إسحاق الشيباني وعطاء بن السائب وطبقتهم وعنه محمد بن الحسن الفقيه وأحمد بن حنبل[١٧٢] وبشر بن الوليد[١٧٣] ويحيىٰ بن معين[١٧٤] وعلي بن الجعد[١٧٥] وخلق سواهم. قال المزني: أبو يوسف أتبع القوم للحديث وقال أحمد: كان منصفاً في الحديث[١٧٦] وعن ابن معين قال ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا ولا أثبت من أبي يوسف ا.هـ

وقال عمرو الناقد: كان صاحب سنة وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وقال محمود بن غيلان: قلت ليزيد بن هارون[١٧٧]: ما تقول في أبي يوسف؟ فقال: أنا أروي عنه وقال ابن عدي: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا منه وكثيراً ما يخالف أصحابه ويتبع الأثر وإذا رویٰ عن ثقة ورویٰ عنه ثقة فلا بأس وذكره ابن حبان في «الثقات وقال: كان شيخاً متقنا ا.هـ[١٧٨].

وذكره النسائي في ثقات أصحاب أبي حنيفة فقال: أبو يوسف القاضي ثقة ا.هـ وقال السمعاني في «الأنساب»: ولم يختلف يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في ثقته في النقل ولم يتقدمه أحد في زمانه

---

(١٧١) 292:1.
(١٧٢) الإمام المجتهد «ش».
(١٧٣) القاضي الثقة «ش».
(١٧٤) إمام أهل النقد «ش».
(١٧٥) شيخ البخاري «ش».
(١٧٦) وفي «العبر» للذهبي ١:٢٨٥ وقال أحمد بن حنبل: صدوق.
(١٧٧) حافظ إمام حجة «ش».
(١٧٨) من «لسان الميزان» لابن حجر ٦:٣٠٠.

وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر ا.هـ .

وقد وثقه البيهقي أيضا كما في «الجوهر النقي»[(١٧٩)] وروىٰ عن أحمد بن حنبل أنه قال: إذا كان في المسألة قول ثلاثة لم تسمع مخالفتهم فقيل له: من هم؟ قال: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار ومحمد أبصر الناس بالعربية ا.هـ[(١٨٠)]

وقال الخطيب: قال يحيىٰ بن معين: قد كتبنا عنه أحاديث وقال العباس: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أول ما طلبت الحديث ذهبت إلىٰ أبي يوسف القاضي ثم طلبت بعد وكتبنا عن الناس[(١٨١)] .

وذكر الغزنوي عن هلال أنه كان يحفظ التفسير والحديث وأيام العرب وكان أقل علومه الفقه[(١٨٢)] وروىٰ عن عاصم بن يوسف قال قلت لأبي يوسف اجتمع الناس علىٰ أنه لا يتقدمك في العلم أحد فقال ما علمي عند علم الإمام إلا كنهر صغير في جانب الفرات ا.هـ[(١٨٣)]

---

(١٧٩) في باب من روىٰ النهي عن الأذان قبل الوقت ١:٣٨٤ قال المارديني صاحب «الجوهر النقي «فيه: أبو يوسف قد وثقه البيهقي في باب المستحاضة تغسل عنها أثر الدم ١:٣٤٧ انتهىٰ. وقال البيهقي فيه: وأبو يوسف ثقة.

(١٨٠) من «التعليق الممجد» ص ٣٠نقلا عن «الأنساب».

(١٨١) من «جامع المسانيد» ٢:٥٧٩.

(١٨٢) علق شيخنا الكوثري رحمه الله تعالىٰ في «التأنيب» ص ١٧٠ و «حسن التقاضي» ص ١٥ علىٰ «وكان أقل علومه الفقه» بقوله: يعني وفقهه كما يعلمه الحاضر والبادي وقال يحيىٰ بن خالد في رواية الذهبي قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه وقد ملأ بفقهه ما بين الخافقين.

(١٨٣) من «المناقب» «للقاري في آخر» «الجواهر المضية» ٢:٥٢٣.

ولم يكتف المؤلف بالطعن في حماد بن أبي سليمان لأنه شيخ الإمام فحسب ولا بالطعن في أبي يوسف لأنه تلميذ الإمام فحسب بل شرع يطعن في العلامة عبدالرحمن المعلمي لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه على التاريخ الكبير للبخاري.

وطعن في مسفر بن غرم الله الدميني الذي ألف رسالة في معنى سكتوا عنه لأنه دافع عن أبي حنيفة وطعن في محمد القحطان لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه على كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد وطعن في أكرم العمري لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه على كتاب المعرفة للفسوي.

وطعن في العلامة عبدالمعطي بن أمين قلعجي لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه على كتاب الضعفاء للعقيلي وكتاب الثقات لابن شاهين.

وطعن في الشيخ محمود إبراهيم زائد لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه على كتاب المجروحين لابن حبان.

وطعن في العلامة المحقق الناقد الكوثري رحمه الله لأنه دافع عن أبي حنيفة بنقد ما كتبه الخطيب في تاريخه.

وكل هؤلاء لا ذنب لهم إلا الدفاع عن أبي حنيفة فأصبح الدفاع عن أبي حنيفة والذب عن عرضه جريمة توجب الطعن في المدافع حسبي الله وكفى ونعم الوكيل.

هكذا يفعل الجهل بصاحبه.

ثم أشاد بتعريض البخاري في صحيحه بالحنفية في قوله قال بعض الناس وأشاد بتشنيعات ابن حزم في المحلى على الحنفية وأورد كتاب الرد على أبي حنيفة من مصنف ابن أبي شيبة.

أقول أما كتاب الرد على أبي حنيفة المنقول من مصنف ابن أبي شيبة فقد رد عليه الحافظ قاسم بن قطلوبغا وكتب عليه العلامة المحقق الكوثري كتابه النافع النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة

وقد أفردت الكلام على تلك المسائل التي أوردها ابن أبي شيبة في مصنفه وعددها مائة وخمسة وعشرون، زعم ابن أبي شيبة مخالفة أبي حنيفة فيها السنة في كتابي الأجوبة الخفيفة فارجع إليه إن شئت.

وأما تعريض البخاري فقد تكفل ببيانه بدر الدين العيني وأفرده الميداني في كشف الالتباس ولنا في إيضاحه رسالة مستقلة سميناها دفع الوسواس ارجع إليها إن شئت وأما تشنيع ابن حزم فقد بينه العلامة ظفر في «إعلاء السنن» ورده أحسن الرد ولنا في جمع هذه التشنيعات وردها رسالة مستقلة سميناها الحزم في الرد على ابن حزم ثم شكر المؤلف كل من أعانه على منكره فكتب وصفَّ وصحح كتابه، وأقول لهم توبوا إلى الله من منكركم فقد أعتنموه على باطل والله المستعان.

ورأيت أن أذكر بعد الفراغ من الرد أسماء المعدلين لأبي حنيفة المثنين عليه وأن أذكر أصحابه من المحدثين حتى يكون القارئ على بصيرة.

١- الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم قال في أبي حنيفة ما أحسن هديه وسمته وما أكثر فقهه كما في الانتقاء للحافظ ابن عبدالبر صـ١٩٣.

٢- الإمام حماد بن أبي سليمان قال في أبي حنيفة هذا مع فقهه يحيى الليل ويقومه كما في الانتقاء صـ١٩٤.

٣- الإمام المحدث مسعر بن كدام قال رحم الله أبا حنيفة إن كان لفقيها عالماً كما في الانتقاء لابن عبدالبر صـ١٩٥.

٤- الإمام المحدث أيوب السختياني وسبق نقل ثناءه على أبي حنيفة وانظره في الانتقاء صـ١٩٥.

٥- الإمام الأعمش وسبق نقل ثناءه وانظره في الانتقاء صـ١٩٥.

٦- الإمام شعبة بن الحجاج وسبق نقل ثناءه وانظره في الانتقاء صـ١٩٦.

٧- الإمام سفيان الثوري وسبق نقل ثناءه وانظره في الانتقاء صـ.١٩٧
٨- الإمام المغيرة بن مقسم الضبي وانظر ثناءه في الانتقاء صـ.١٩٨
٩- الإمام الحسن بن صالح بن حي قال كان النعمان بن ثابت فهماً عالماً متثبتاً في علمه إذا صح عنده الخبر عن رسول الله لم يعده إلى غيره انظره في الانتقاء صـ.١٩٩
١٠- الإمام سفيان بن عيينة وسبق نقل قوله أول من أقعدني للحديث بالكوفة أبو حنيفة أقعدني في الجامع وقال هذا أقعد الناس بحديث عمرو بن دينار فحدثتهم.

وكان إذا أفتى بقول أبي حنيفة يقول قال الفقيه أبو حنيفة وانظر الانتقاء صـ.١٩٩:٢٠٠

١١- الإمام سعيد بن أبي عروبة قال كان أبو حنيفة عالم العراق وانظر الانتقاء صـ.٢٠١
١٢- الإمام حماد بن زيد وانظر الانتقاء صـ.٢٠١
١٣- الإمام شريك القاضي وانظر الانتقاء صـ.٢٠١
١٤- الإمام ابن شبرمة قال عجزت النساء أن تلد مثل النعمان انظر الانتقاء صـ.٢٠٢
١٥- الإمام يحيى بن سعيد القطان وسبق ثناءه على أبي حنيفة وانظره في الانتقاء صـ.٢٠٢:٢٠٤
١٦- الإمام عبدالله بن المبارك وهو من خواص أصحاب أبي حنيفة وثناءه على الإمام مدون في معظم مراجع الإسلام وانظره على سبيل المثال في الانتقاء لابن عبدالبر صـ.٢٠٢:٢٠٧
١٧- الإمام القاسم بن معن قال كان أبو حنيفة حليماً ورعاً سخياً. انظر الانتقاء صـ.٢٠٨
١٨- الإمام حُجر بن عبدالجبار قال ما رأى الناس أحداً أكرم مجالسة من أبي حنيفة ولا أشد إكراماً لأصحابه منه انظر الانتقاء صـ.٢٠٨

١٩- زهير بن معاوية قال لرجل قدم إليه من عند أبي حنيفة إن ذهابك إلى أبي حنيفة يوماً واحداً أنفع لك من مجيئك إليَّ شهراً كما في الانتقاء لابن عبدالبر صـ.٢٠٨

٢٠- الإمام ابن جريج قال حجاج بن محمد سمعت ابن جريج يقول بلغني عن كوفيكم هذا النعمان بن ثابت أنه شديد الخوف لله أو قال خائف لله.

وقال روح بن عبادة كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومئة فقيل له مات أبو حنيفة فقال رحمه الله لقد ذهب معه علم كثير انظر الانتقاء لابن عبدالبر صـ.٢٠٩

٢١- الإمام عبدالرزاق الصنعاني قال ما رأيت أحداً قط أحكم من أبي حنيفة انظر الانتقاء لابن عبدالبر صـ٢٠٩ ومناقب أبي حنيفة للذهبي رحمه الله.

٢٢- الإمام الشافعي قال من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة انظر الانتقاء لابن عبدالبر صـ.٢١٠

٢٣- الإمام وكيع بن الجراح وسبق ثناؤه وانظر الانتقاء صـ.٢١١

٢٤- الإمام خالد الواسطي قال ليزيد بن هارون انظر في كلام أبي حنيفة لتتفقه فإنه قد احتيج إليك أو قال إليه والواسطي ممن أكثر الرواية عن أبي حنيفة كما في الانتقاء لابن عبدالبر صـ.٢١١

٢٥- الإمام الفضل بن موسى السيناني قال حاتم بن آدم قلت للفضل بن موسى السيناني ما تقول في هؤلاء الذين يقعون في أبي حنيفة قال إن أبا حنيفة جاءهم بما يعقلونه وبما لا يعقلونه من العلم ولم يترك لهم شيئا فحسدوه انظر الانتقاء صـ.٢١١

٢٦- عيسى بن يونس قال سليمان الشاذكوني قال لي عيسى بن يونس لا تتكلمن في أبي حنيفة بسوء ولا تصدقن أحداً يسئ القول فيه فإني والله ما رأيت أفضل منه ولا أورع منه ولا أفقه منه انظر الانتقاء

صـ.٢١٢

٢٧- عبدالحميد بن عبدالرحمن أبو يحيىٰ الحماني ذكره ابن عبدالبر في الانتقاء صـ٢١٣ وهكذا من بعده ذكرهم ابن عبدالبر في الانتقاء.

٢٨- معمر بن راشد مترجم في تذكرة الحفاظ.

٢٩- النضر بن محمد القرشي العامري مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.

٣٠- يونس بن أبي إسحاق – السبيعي مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.

٣١- إسرائيل بن يونس مترجم في تذكرة الحفاظ.

٣٢- زفر بن الهذيل.

٣٣- عثمان البري – بضم الباء وكسر الراء المشددة نسبة إلىٰ البر وهو الحنطة مترجم في الميزان للذهبي.

٣٤- جرير بن عبدالحميد – الضبي مترجم في تذكرة الحفاظ للذهبي.

٣٥- أبو مقاتل حفص بن سلم مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.

٣٦- أبو يوسف القاضي له ترجمة حافلة عند ابن عبدالبر في الانتقاء وعند الذهبي في سير أعلام النبلاء.

٣٧- سلم بن سالم مترجم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والميزان للذهبي.

٣٨- يحيىٰ بن آدم مترجم في تذكرة الحفاظ.

٣٩- يزيد بن هارون مترجم في تذكرة الحفاظ.

٤٠- ابن أبي رزمة مترجم في تهذيب التهذيب.

٤١- سعيد بن سالم القداح مترجم في تهذيب التهذيب.

٤٢- شداد بن حكيم مترجم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

٤٣- خارجة بن مصعب مترجم في تهذيب التهذيب.

٤٤- خلف بن أيوب مترجم له في تهذيب التهذيب.

٤٥- أبو عبدالرحمن المقرئ مترجم في تذكرة الحفاظ.
٤٦- محمد بن السائب الكلبي مترجم في تهذيب التهذيب.
٤٧- الحسن بن عمارة مترجم في تهذيب التهذيب.
٤٨- أبو نعيم الفضل بن دكين مترجم في تذكرة الحفاظ.
٤٩- الحكم بن هشام مترجم في تهذيب التهذيب.
٥٠- يزيد بن زريع مترجم في تذكرة الحفاظ.
٥١- عبدالله بن داود الخريبي مترجم في تذكرة الحفاظ ومن كلامه يجب على أهل الإسلام أن يدعوا الله تعالى لأبي حنيفة في صلاتهم قال وذكر حفظه عليهم السنن والفقه كما في تاريخ بغداد.
٥٢- محمد بن فضيل مترجم في تذكرة الحفاظ.
٥٣- زكريا بن أبي زائدة مترجم في تهذيب التهذيب.
٥٤- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة مترجم في تذكرة الحفاظ.
٥٥- زائدة بن قدامة مترجم في تذكرة الحفاظ.
٥٦- يحيى بن معين مترجم في تذكرة الحفاظ.
٥٧- مالك بن مغول مترجم في سير أعلام النبلاء.
٥٨- أبو بكر بن عياش مترجم في تذكرة الحفاظ.
٥٩- أبو خالد الأحمر مترجم في تذكرة الحفاظ.
٦٠- قيس بن الربيع مترجم في تذكرة الحفاظ.
٦١- أبو عاصم النبيل مترجم في تذكرة الحفاظ.
٦٢- عبيد الله بن موسى مترجم في تذكرة الحفاظ.
٦٣- محمد بن جابر – ابن سيار مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.
٦٤- الأصمعي مترجم في سير أعلام النبلاء.
٦٥- شقيق البلخي مترجم في سير أعلام النبلاء.
٦٦- علي بن عاصم مترجم في تذكرة الحفاظ.
٦٧- ويحيى بن نصر مترجم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

قال الحافظ ابن عبدالبر في الانتقاء صـ٢٢٩ كل هؤلاء أثنوا عليه – أي على أبي حنيفة – ومدحوه بألفاظ مختلفة ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره حدثنا به حكم بن منذر بن سعيد رحمه الله قال العلامة عبدالفتاح أبو غدة معلقا على كلام بن عبدالبر ما نصه:

١- جاء هنا في حاشية نسخة وفي الصفحة ٩٣ ما يلي: وممن أثنوا عليه الخليل بن أحمد ذكره أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي في رسالته في «مراتب النحويين «ص ١٠٥ في ترجمة الأصمعي – فقال: أخبرنا محمد بن يحيى قال حدثنا البربري قال حدثنا طائع عن الأصمعي قال: نظر الخليل في فقه أبي حنيفة فقيل له كيف تراه؟ فقال أرى جداً وطريق جد ونحن في هزل وطريق هزل! انتهى.

١-قال عبدالفتاح: فيكون عدد المثنين على أبي حنيفة ٦٨عالماً وإذا أضفت إليهم الإمامين الجليلين محمد بن الحسن الشيباني والحسن بن زياد اللؤلؤي فيكون عدد المثنين على أبي حنيفة ٧٠ عالماً جليلاً كلهم أو جلهم أئمة كبار مشهورون.

ويكفي ثناء خمسة منهم أو عشرة لإثبات فضل أبي حنيفة وعلمه ودينه وورعه وتزكيته وإمامته في الدين وهو بشر يخطئ ويصيب وليس بالمعصوم من الخطأ في الاجتهاد كسائر المجتهدين وحسبك منهم ثناء أبي جعفر الباقر وحماد بن أبي سليمان ومسعر بن كدام وأيوب السختياني والأعمش وشعبة وسفيان الثوري والحسن بن صالح وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن زيد فهؤلاء العشرة الجبال في الثقة والدين والعلم لو شهدوا على أمر لقبلت شهادتهم وردت شهادة مخالفهم دون تردد والثناء شهادة.

وإن شئت أن تزيد إلى شهادتهم شهادة عشرة آخرين هم جبال أيضا في الثقة والدين والعلم فخذ شهادة ابن شبرمة ويحيى بن سعيد القطان وعبدالله بن المبارك وزهير بن معاوية وابن جريج وعبدالرزاق والشافعي ووكيع بن الجراح وخالد الواسطي وسفيان بن عيينة فهؤلاء عشرة إلى العشرة الأولى فغدوا عشرين إماماً مزكياً.

وأسماء هؤلاء العلماء الأكابر الهداة المهديين الصالحين لو توجهت على ضعيف لصار حجة فكيف إذا كان المثنون عليه سبعين حبراً صالحاً أئمة من كبار علماء السلف بين محدث وفقيه ومقرئ ومجاهد وناسك وعابد وقاض وزاهد وحجة الأدب ولسان العرب.

وأكثر ما حدد به العلماء التواتر عددا: سبعون فقد بلغ الثناء على الإمام أبي حنيفة حد التواتر ولكن ممن؟ من خيار سلف هذه الأمة وعلمائها المشهود لهم بالدين والعلم والورع وفي «صحيح مسلم» ٧:١٨ «عن أنس رضي الله عنه قال: مر بجنازة فأثني عليها خيراً فقال النبي ﷺ وجبت وجبت وجبت... قال عمر فدى لك أبي وأمي مر بجنازة فأثنى عليها خيراً فقلت وجبت وجبت وجبت فقال رسول الله ﷺ من أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة... أنتم شهداء الله في الأرض أنتم شهداء الله في الأرض أنتم شهداء الله في الأرض» انتهى فهؤلاء العلماء شهداء الله في الأرض.

قال عبدالفتاح: بلغ عدد الذين أثنوا على أبي حنيفة هنا «٧٠»شيخاً عالماً وهم قد لقوه وخالطوه وأخذوا عنه سوى الإمام الباقر فقد أخذ عنه أبو حنيفة وسوى الإمام الأصمعي فإنه عاصره وكان يسكن البصرة ولم أقف على أنه لقيه وسوى اثنين ولدا بعد وفاته ولقيا كبار أصحابه وهما الإمام الشافعي وشيخ الجرح والتعديل يحيى بن معين وهؤلاء الأئمة الثقات العدول أثنوا بما شاهدوا ووصفوا ما علموا وليس العيان كالخبر.

وهؤلاء السبعون عالماً مثنياً فيهم المحدثون الحفاظ الأعلام شيوخ أئمة السنة شيوخ الإمام أحمد والبخاري ومسلم... وشيوخ شيوخهم رضي الله عنهم الأتقياء الأذكياء النقاد وفيهم الفقهاء الفطنون البصراء الصلحاء وفيهم كبار العباد والعقلاء الأمناء على دين الله تعالى كما رأيت في موجز تراجمهم.

وهؤلاء كلهم قد أطبقوا على الثناء على أبي حنيفة في دينه وصلاحه وتعبده وورعه وعلمه وفقهه وتثبته وثقته وإمامته وعقله ونباهته وهديه وسمته وكرمه وامتناعه عن تولي القضاء ورعاً وخوفاً على دينه وآخرته وأنه اختار الحبس وما ناله من العذاب على تولي القضاء وتلك شهاداتهم فيه وهم براءاء من التعصب له والتعصب على شانئيه.

أقول وممن أثنى على أبي حنيفة رضي الله عنه مكي بن إبراهيم كما في تهذيب الكمال ومكي من كبار شيوخ البخاري وأكثر ثلاثيات البخاري من طريقه.

وممن أثنى على أبي حنيفة الإمام علي بن المديني حيث قال أبو حنيفة روى عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به.

وهاك كلمة وجيزة في بيان منزلة علي بن المديني لتدرك منها قيمة توثيقه لأبي حنيفة أنقلها لك من كلام شيخ مشايخنا عبدالفتاح في تعليقه على قواعد في علوم الحديث صـ٣٢٤ حيث قال رحمه الله في ابن المديني هو شيخ البخاري الذي ملأ صحيحه من روايته والذي أقر له البخاري بالعلم والتمكن البالغ فيه ففي ترجمته في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ٣٥١:٧و٣٥٢ و٣٥٦ قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني وكان أعلم أهل عصره وقال النسائي: كأن الله عز وجل خلق علي بن المديني لهذا الشان وقال أبو يحيى: كان علي بن المديني إذا قدم بغداد تصدر الحلقة وجاء يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والمعيطي والناس يتناظرون فإذا اختلفوا في شيء تكلم فيه علي وكان

سفيان بن عيينة يسمي علي بن المديني حية الوادي وذلك لقوة معرفته بالرجال والسنة ودقة نظره فلا يخفى عليه الواهين والضعفاء.

ثم إن علي بن المديني متشدد في الرجال تشدداً معروفاً نص عليه غير واحد منهم الحافظ ابن حجر في ترجمة فضيل بن سليمان النميري في «تهذيب التهذيب» ٢٩٢:٨ و«هدي الساري» ص ٤٣٤و١٥٦:٢ فقال: روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين.

وليس علي بن المديني ممن يحابي أبا حنيفة ولو كان يحابيه لحابى أباه فقد ضعفه ولم يحدث عنه وقال هو الدين.

فمثل هذا الإمام إذا وثق أبا حنيفة وهو بعهده أقرب وبزمنه وسيرته أعرف وجرحه البخاري وعلى فرض خلو جرح البخاري من الدوافع والمؤثرات من دافع تعصب أو نقل مدخول أو اختلاف مذهب إذ أبو حنيفة فقيه ومن أهل الرأي والبخاري محدث لا يتحمل التوسع في الرأي وأبو حنيفة لا يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والبخاري يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فتوثيق شيخه علي بن المديني مقدم بلا ريب على جرح تلميذه البخاري لما تقدمت الإشارة إليه من جلالته وإمامته المجمع عليها ومن تشدده في الرجال.

أقول وممن أثنى على أبي حنيفة الإمام الأوزاعي حيث قال في أبي حنيفة هو أعلم الناس بمعضلات المسائل والإمام جعفر بن محمد الصادق حيث قال أبو حنيفة أفقه أهل بلده كما في قواعد في علوم الحديث.

وممن أثنى على أبي حنيفة الإمام مالك إمام دار الهجرة ذكره القاري في مناقبه.

وممن أثنى على أبي حنيفة الإمام أحمد بن حنبل ذكره في قواعد علوم الحديث للتهانوي.

وقال حبان بن علي كان أبو حنيفة لا يفزع إليه في أمر الدين والدنيا إلا وجد عنده في ذلك أثر حسن ذكره القرشي في الجواهر المضية.

وهذا غيض من فيض ولو أردنا حصر ما قيل في أبي حنيفة من الثناء ما استطعنا لخروج ذلك عن الحصر ولا يتعامى عن كل هذا الثناء إلا أعمى البصيرة نسأل الله السلامة.

فأبو حنيفة رضي الله عنه أذعنت الأمة لإمامته وسلم الناس بولايته وأجمع العلماء على صحة الاقتداء به فصار كما قال الشاعر:

كالشمس في كبد السماء وضوؤها يغشى البلاد مشارقا ومغاربا

وقد كتب العلامة ظفر التهانوي رحمه الله كتابا حافلاً جمع فيه أسماء المحدثين من الحنفية فارجع إليه سماه أبو حنيفة وأصحابه المحدثون وهو نافع للغاية جزاه الله خيرا.

وبهذا تم ما أردنا تحريره قربة إلى الله عز وجل في نصرة من أوجب الله علينا نصرته والله المسؤول أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله سبباً لدخولنا في شفاعة سيد المرسلين وشفاعة إمام الأئمة المجتهدين الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وأرضاه والحمد لله رب العالمين في محرم ١٤١٩هـ.

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

الموضوع	الصفحة

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

الموضوع	الصفحة

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

الموضوع	الصفحة

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج٢

الموضوع	الصفحة

السلام عليك يا إمام المسلمين



دار أبي حنيفة للنشر و التوزيع
الحديدة - اليمن، هاتف: 777024320
daroabihanifah@gmail.com

الكلمات الشريفة والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
للعلامة المحدث محمد بن أحمد عاموه
دار أبي حنيفة للنشر والتوزيع